الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية والبيئية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية الشعبة: العلوم السياسية

الاختصاص: علاقات دولية وتعاون

من إعداد:

محمد شيبي

بعنوان

التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي: دراسة حالة العالم العربي

بتاريخ: **2025/02/06** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: منصر جمال	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 08ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد: غزلاني وداد	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 08 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
السيد: صليحة محمدي	أستاذ تعليم عالي	بجامعة الحاج لخضر باتنة	ممتحنا
السيد: كريم ريقولي	أستاذ تعليم عالي	بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	ممتحنا
السيد: إسماعيل بوقنور	أستاذ تعليم عالي	بجامعة08 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد: سليم قسوم	أستاذ محاضرأ	بجامعة 08ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1446 هـ– 1447 هـ / 2024م – 2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء :

إلى أمي الغالية رحمة الله عليها ووالدي الذي كان ملهمي وسندي في خوض مسار الدكتوراه، كما لا أنسى عائلتي الصغيرة زوجتي وإبنتي قرة عيني.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا، ووفقنا لما يحبه ويرضاه

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذة الدكتوره" غزلاني وداد"، التي رافقتنا طيلة مشوار الدكتوراه ولم تبخل علينا بالنصح والإرشاد في إعداد مختلف الأعمال بما فيها الأطروحة، شكرا أستاذتي وإن لم تف كلمات الشكر مجهوداتك.

كما أتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة 8 ماي 1945، ولجنة المناقشة الموقرة.

خطة الدراسة

- **مقدمة:**

الفصل الأول: مفهوم التعاون الدولي والأمن الغذائي

- **المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي:**

المطلب الأول: مفهوم التعاون

المطلب الثاني: تطور مفهوم التعاون الدولي

الفرع الأول: تطور المفهوم

الفرع الثاني: الأطر النظرية للتعاون الدولي

المطلب الثالث: أنماط التعاون الدولي

الفرع الأول: تقنيات التجميع:

الفرع الثاني: أنواع المساهمة:

الفرع الثالث: آليات الحوكمة:

- **المبحث الثاني: أهم البراديغمات المفسرة للتعاون الدولي**

المطلب الأول: النموذج الواقعي للتعاون:

المطلب الثاني: الافتراضات الليبرالية والوظيفية للتعاون

المطلب الثالث: البناء السيسيولوجي للتعاون

- **المبحث الثالث: الأمن الغذائي: دراسة في المفهوم والأبعاد والمهددات**

المطلب الأول: الأمن الغذائي فلسفة المفهوم

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للأمن الغذائي:

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي

الفرع الأول: مستويات تحقيق الأمن الغذائي:

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي:

المطلب الثالث: المخاطر المهددة للأمن الغذائي العالمي

الفرع الأول: العوامل الهيكلية:

الفرع الثاني: التعرض للمخاطر:

الفصل الثاني: الأمن الغذائي العالمي في ظل العالمية (الواقع والجهود المبذولة)

- **المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العالمي**

المطلب الأول : الجوع و انعدام الأمن الغذائي كمخرجات للبيئة الدولية

الفرع الأول :الجغرافيا العالمية للجوع

الفرع الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي

الفرع الثالث: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الغذائية

المطلب الثاني: محددات الأمن الغذائي العالمي

الفرع الأول : المالتوسية الغذائية العالمية

الفرع الثالث :تكلفة الغذاء الصحي والفجوة بين الجنسين

الفرع الرابع : المهددات البيئية والفيزيائية الحيوية(تغير المناخ، التربة والمياه)

الفرع الخامس :الصراعات وعدم الاستقرار السياسي

- **المبحث الثاني: عولمة الأمن الغذائي العالمي**

المطلب الأول: الإنتقال من العولمة إلى العالمية

الفرع الأول: التعريفات المختلفة للعولمة

الفرع الثاني: العولمة والتاريخ العالمي

الفرع الثالث: مراحل تطور العولمة

المطلب الثاني: الصناعة المعولمة للجوع

الفرع الأول: المقاربات المعولمة لمفهوم الجوع

الفرع الثاني: عولمة الإنتاج الغذائي

المطلب الثالث: تمدد الفجوات الغذائية

الفرع الأول: فجوة الغلال

الفرع الثاني :الفاقد والمهدر من الغذاء (Food Loss and Waste)

الفرع الثالث :الأزمات الغذائية

- **المبحث الثالث: حوكمة الأمن الغذائي العالمي**

المطلب الأول: المؤسسات التنظيمية

الفرع الأول: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل

الفرع الأول: أدوار البنك الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي

الفرع الثالث: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة(IFAD)

الفرع الرابع: التنسيق الدولي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العالمي:

المطلب الثالث: الحوكمة الغذائية العالمية(الآليات والنتائج)

الفرع الأول: المحاصيل المعدلة وراثيا:

الفرع الثاني: الزراعة الذكية

الفصل الثالث: الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي

- **المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العربي(الواقع ومحاولة تصحيح الوضع)**

المطلب الأول: المالتوسية السكانية العربية:

الفرع الأول: مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء

الفرع الثاني: المؤشرات التغذاوية

الفرع الثالث: تقلبات أسعار الغذاء

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء العربي:

الفرع الأول: إنتاج الغذاء العربي "الانتاج النباتي".

الفرع الثاني: إنتاج الغذاء العربي "الإنتاج الحيواني والسمكي".

الفرع الثالث: الإتاحة الغذاء من التجارة الخارجية العربية:

المطلب الثالث: الفجوات الغذائية العربية

الفرع الأول: واقع الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية للوطن العربي(الحبوب)

الفرع الثاني: الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية العربية

الفرع الثالث :تداعيات جائحة كوفيد19، والأزمة الأوكرانية الروسية على الفجوة الغذائية العربية

- **المبحث الثاني: مهددات الأمن الغذائي العربي:**

المطلب الأول: الاضطرابات وعدم الإستقرار الساسي:

الفرع الأول: الربيع العربي :

الفرع الثاني: تباين الأزمات في المنطقة العربية:

المطلب الثاني: المهددات الإقتصادية

الفرع الأول: النمو الإقتصادي والدخل

الفرع الثاني: ثنائية الفقر والدخل في الوطن العربي

المطلب الثالث: مهددات التغيرات المناخية

الفرع الأول: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي

الفرع الثاني: تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية

الفرع الثالث: تأثير إرتفاع سطح البحر

- **المبحث الثاث: الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي**

المطلب الأول: الجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي

الفرع الأول: السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي

الفرع الثاني: التنمية الإقتصادية الوطنية

الفرع الثالث: نماذج عن بعض السيات القطرية لتحقيق الأمن الغذائي:

المطلب الثاني: الجهود على مستوى قومي

الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي

الفرع الثاني: صندوق النقد العربي ومؤسسات التنسيق

الفرع الثالث: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

المطلب الثالث: تظافر الجهود

الفرع الأول: المستوى العربي المشترك

الفرع الثاني: إستراتيجية التوسع في إنتاج الغذاء

- الخاتمة.

الملخص

الملخص:

لقد عرف الأمن الغذائي العالمي العديد من التقلبات التي أفرزتها المتغيرات التي تحيط بعملية الإنتاج الغذائي، ماأثر سلبا على الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي، والمتعلقة بتوفير الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، وإستخدامه والإستفادة منه، حيث لم يعد الإنتاج الكمي وحده يكفي لمواجهة حالات إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بل تعدته لمفاهيم أخرى تتعلق بسلامة وجودة الغذاء وتبني الأنظمة الغذائية الصحية، وهي المقاربات التي تتبنها العولمة عن طريق آليات المنظمات الدولية على غرار منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والتي تعمل على حوكمة الغذاء من خلال برامج ومشاريع تهدف لتصحيح الوضع الغذائي العالمي، ولكن ضمن مشروطيات قد تتعارض ومقومات الدول الوطنية خاصة في الدول النامية ومن بينها العربية، والتي تتميز بإرتفاع مؤشرات الفقر والجوع، حيث تعاني المنطقة العربية من تمدد كبير في حجم الفجوات الغذائية، أسهب في إنعدام الأمن الغذائي وإنكشافه في العديد من المناطق، وهو مازاد سوءا خلال جائحة كوفيد19، والأزمة الأوكرانية الروسية، حيث تضررت الواردات العربية من الحبوب والتي تعد غذاءا إستراتيجيا في المنطقة العربية، ماأثر على قدرة المواطن العربي في الحصول على الغذاء في ظل تقلبات أسعار سوق الغذاء العالمية، وهوما يضع المنطقة العربية في تحد كبير لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة مع هشاشة البنى الإقتصادية، وتدهور الأراضي الزراعية بسبب قلة الموارد المائية، وإرتفاع درجات الحرارة أو إنخفاضها بفعل التغيرات المناخية، والتزايد الكبير في نسب السكان والذي يتناسب عكسا مع الإنتاج الغذائي، وكذا ضعف البنى الفنية والتكنولوجية، وخاصة البنية الرقمية التي تعيق إستخدام تقنيات الزراعة الذكية كأسلوب من الأساليب الزراعية الحديثة، والتي ترتكز على قدرات فنية عالية كتقنيات الذكاء الإصطناعي، في حين أن العديد من الدول العربية مزالت في مرحلة التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية : الأمن الغذائي– الحوكمة الغذائية– الفجوة الغذائية– الهندسة الوراثية– الزراعة الذكية.

Abstract:

Global food security has experienced numerous fluctuations due to the variables surrounding the food production process, negatively impacting the main dimensions of food security related to food availability, accessibility, utilization, and stability. It has become clear that mere quantitative production is no longer sufficient to address food insecurity and malnutrition; it extends to other concepts involving food safety, quality, and the adoption of healthy dietary systems. These approaches are embraced by globalization through mechanisms implemented by international organizations such as the Food and Agriculture Organization of the United Nations.

which work on food governance through programs and projects aimed at correcting the global nutritional situation, albeit under conditions that may conflict with the foundations of national states, particularly in developing countries, including Arab nations, which are characterized by high poverty and hunger indicators. The Arab region suffers from a significant expansion in the size of food gaps, exacerbating food insecurity and its exposure in many areas, further worsened by the COVID-19 pandemic and the Ukrainian-Russian crisis. This has adversely affected Arab imports of grains, which are a strategic food source in the Arab region, impacting the ability of Arab citizens to access food amidst fluctuations in global food market prices.

This places the Arab region in a significant challenge to achieve food security, particularly given the fragility of economic structures and the degradation of agricultural land due to the scarcity of water resources and fluctuations in temperature as a result of climate change. The substantial increase in the percentage of vulnerable areas has further worsened due to the COVID-19 pandemic and the Ukrainian-Russian crisis, which have led to a deterioration in Arab imports of grains, a strategic food source in the region. This has adversely affected the ability of Arab citizens to access food amid fluctuations in global food market prices.

The increase or decrease in temperatures due to climate change, along with the substantial rise in population percentages that inversely correlates with food production, as well as the weaknesses in technical and technological infrastructure—particularly the digital infrastructure—impede the utilization of smart agriculture techniques as a modern agricultural method. These techniques rely on advanced technical capabilities such as artificial intelligence, while many Arab countries remain in the process of digital transformation.

Keywords: food security, food governance, food gap, genetic engineering, smart agriculture.

Résumé :

La sécurité alimentaire mondiale a connu de nombreuses fluctuations dues aux variables entourant le processus de production alimentaire, ce qui a eu un impact négatif sur les dimensions principales de la sécurité alimentaire, relatives à la disponibilité des aliments, à l'accès à ceux-ci, à leur utilisation et à leur valorisation. En effet, la simple augmentation quantitative de la production ne suffit plus à faire face aux situations d'insécurité alimentaire et de malnutrition, mais va au-delà pour inclure d'autres concepts liés à la sécurité et à la qualité des aliments, ainsi qu'à l'adoption de régimes alimentaires sains. Ce sont des approches soutenues par la mondialisation à travers les mécanismes des organisations internationales telles que l'Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture.

qui œuvrent à la gouvernance alimentaire à travers des programmes et des projets visant à corriger la situation alimentaire mondiale, mais dans des conditions qui peuvent entrer en conflit avec les fondements des États nationaux, notamment dans les pays en développement, y compris les pays arabes, qui se caractérisent par des indices élevés de pauvreté et de faim. La région arabe souffre d'une expansion considérable des écarts alimentaires, exacerbant l'insécurité alimentaire et sa vulnérabilité dans de nombreuses zones, ce qui a été aggravé par la pandémie de COVID-19 et la crise russo-ukrainienne. Les importations arabes de céréales, considérées comme des aliments stratégiques dans la région, ont été affectées, impactant ainsi la capacité du citoyen arabe à accéder à la nourriture, dans un contexte de fluctuations des prix sur le marché alimentaire mondial.

Cela place la région arabe face à un défi majeur pour atteindre la sécurité alimentaire, en particulier en raison de la fragilité des structures économiques, de la dégradation des terres agricoles due à la rareté des ressources en eau, et des variations de températures causées par les changements climatiques, ainsi que de l'augmentation significative des superficies touchées. Cette situation s'est encore aggravée durant la pandémie de COVID-19 et la crise russo-ukrainienne, période durant laquelle les importations arabes de céréales, considérées comme des aliments stratégiques pour la région, ont été affectées, impactant ainsi la capacité des citoyens arabes à accéder à la nourriture dans un contexte de fluctuations des prix sur le marché alimentaire mondial.

L'augmentation des températures, ainsi que leur diminution en raison des changements climatiques, et l'augmentation significative de la population qui évolue en sens inverse par rapport à la production alimentaire, sont également des enjeux importants, tout comme la faiblesse des infrastructures techniques et technologiques, notamment celle du numérique, qui entrave l'utilisation des techniques d'agriculture intelligente comme méthode d'agriculture moderne. Ces techniques reposent sur des capacités techniques avancées, telles que les technologies d'intelligence artificielle, alors que de nombreux pays arabes en sont encore à une phase de transformation numérique.

Mots-clés : sécurité alimentaire, gouvernance alimentaire, souveraineté alimentaire, biotechnologie, agricture intelligente.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر مشكلة الغذاء من أقدم وأبرز المشكلات التي شكلت محور الإهتمام البشري، حيث عملت الحضارات المختلفة على الاستيطان على ضفاف الأنهار واختيار الأراضي الخصبة، من أجل القيام بالنشاط الزراعي لإطعام سكانها، بل وأن الإهتمام بمشاكل الغذاء زاد أكثر واتسع ليأخذ العديد من الأبعاد المهمة في ظل مقاربات الأمن الإنساني ، والمتمثلة في توافر الغذاء وسهولة الحصول عليه و استمراره و الاستفادة منه، وهو ما يمثل المحاور الكبرى للأمن الغذائي.

إن الأمن الغذائي لم يعد محصورا في الإشباع الكمي الغذائي للأفراد، في شكل الإكتفاء الذاتي، بل تعداه لمقتربات جديدة تتمثل في سلامة الغذاء، وأمان الغذاء، والغذاء الصحي، والذي يعتمد على نصيب الفرد من الأغذية الأساسية وعلى رأسها البروتينات، إلا أن الأمن الغذائي لا يمكن تصوره في محيط معزول عن مختلف المتغيرات المحيطة، ومنها المتغيرات السياسية و الاقتصادية و السكانية و البيئية. فتحقيق الأمن الغذائي عبارة عن مخرجات لهذه المتغيرات، والتي يسهب كل منها في التأثير على مستويات الأمن الغذائي، وينذر بالوقوع في حالة انعدام الأمن الغذائي، والتي بدورها لها العديد من المستويات من الأدنى و المتوسط فالحاد.

تحاول الفواعل الدولية في ظل حوكمة الغذاء، لعب أدورا رئيسية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، عن طريق برامج واتفاقيات سطرت في هذا الإطار، وأبرزها القضاء على الجوع والفقر مطلع سنة 2050، حيث تسعى المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من الاقتراب من الأمن الغذائي عن طريق مقاربات خاصة، إما بالقضاء على الفقر والجوع، أو تنمية المناطق الريفية، أو تعزيز المبادلات التجارية والإنتاج الغذائي، إلا أن هذه الأخيرة تصطدم بالسياسات الوطنية ، التي قد تتعارض ومشروطيات بعض هذه المنظمات، خاصة فيما تعلق بنهج التعاون ، وقيمة التنازلات للدول الوستفالية، والتي لا يمكن الإستغناء عنها في مسارات التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي، وعلى صعيد آخر ، تجد الدول الوطنية نفسها مرغمة على التعاون مع مختلف الفواعل الدولية، لزيادة الإنتاج الغذائي في ظل عولمة الغذاء، والتي فرضت منطق التنميط الغذائي العابر للحدود، والذي غذته الأزمات الغذائية وبالأخص أزمة 2008، حيث ازدادت أسعار الغذاء في السوق العالمية، في مقابل الطلب الكبير عليه، وتدني

مستويات إنتاجه، ما جعل الكثير من الدول النامية، ومن بينها العربية، تعاني زيادة حجم الفجوات الغذائية المختلفة والتبعية الغذائية.

تعمل الدول العربية على إيجاد صيغ تعاونية، إما وطنية أو اقليمية، أو عن طريق التعاون مع الفواعل الدولية المختلفة، لتحقيق الأمن الغذائي، والتعامل السليم مع المهددات المختلفة للأمن الغذائي العربي، وعلى رأسها الاضطرابات السياسية، والظروف الطبيعية والمناخية، وعلى رأسها الجفاف وملوحة التربة وتدهورها، من خلال التركيز على الإستدامة فيما هو متاح من موارد، والعمل على إكتساب التقنيات التكنولوجية، وتوظيفها في زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الزراعة الذكية، وتشجيع الزراعات البسيطة والعمل على تنمية الريف، إلا أن هذه الإستراتيجيات تتطلب القبول ببعض المشروطيات، التي قد تتعارض و مقومات الدولة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة لموضوعنا المعنون بالتعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي: دراسة حالة العالم العربي"، من خلال:

- **الأهمية العلمية:**

إن موضوع التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، من بين أبرز المواضيع التي تواجه صناع القرار في العالم، من خلال السعي لإقامة جسور تعاون دولية لتحقيق الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي، والمتمثلة في: توفير الغذاء، الحصول على الغذاء، الوصول للغذاء، واستخدام الغذاء والاستفادة منه. إلا أن هذه الجهود تواجه العديد من التحديات سياسية و طبيعية و اقتصادية و سكانية، تضغط على الإنتاج الغذائي ومدى مراعاته للطلب المتزايد على الغذاء، ما يزيد المخاوف حول الإنكشاف الغذائي خاصة للدول النامية والعربية، التي تسعى لتوحيد الإستراتيجيات لزيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي.

- **الأهمية العملية:**

إن معالجة هذا الموضوع، ستمكننا من إعطاء بعض الحلول للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ، وبالأخص في الدول العربية، والتي تعاني من اتساع الفجوات الغذائية في بعض الدول، وانعدام الأمن الغذائي المزمن في البعض الآخر، بالرغم من الإمكانات المتاحة، وبالتالي الوصول بصناع القرار العرب، لضرورة الاعتماد على المكونات الذاتية العربية، والاهتمام بالبنى الفنية، وعلى رأسها البنية

الرقمية، والتي تتيح عمليا تطوير الإنتاج الزراعي العربي، من خلال الزراعة الذكية كأحد الحلول لتحقيق الأمن الغذائي، كما نشدد من خلال هذه الدراسة على ضرورة إستغلال الميزة المضافة، التي تقوم على تكامل المحاصيل الزراعية الأساسية، في محاولة للانطلاق من الإكتفاء إلى الأمننة الغذائية، ما سينتج عنه تخفيف الفجوات الغذائية في الدول العربية، أما العكس فيغذي التبعية الغذائية.

مبررات إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لمعالجة موضوع الأمن الغذائي، مرتبط بأسباب ذاتية وموضوعية

- **الأسباب الذاتية:**

من بين الأسباب الذاتية التي دفعتنا لمعالجة موضع الأمن الغذائي بصفة عامة، هي الرغبة في معرفة الحقائق الظاهرة والخفية لهذا الموضوع، والوصول للإجابة على أسئلة، تدور في ذهني، مثال، من يصنع سياسات الغذاء العالمية؟ ، ولماذا يتم المحافظة على هذا الوضع الغذائي القائم، على أمننة الشمال وجوع الجنوب؟ ، لماذا الربط المستمر بين الجوع والإضطراب؟ ، وإذا كان الأمر كذلك لماذا زادت حدة إنعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، في مرحلة ما بعد الربيع العربي؟.....وتزداد الميولات والرغبة الذاتية في معالجة موضوع الأمن الغذائي، من خلال إهتمامنا بالأساليب الحديثة في الزراعة وعلى رأسها الهندسة الوراثية، والزراعة الذكية، والتي تعد نقلة نوعية في استخدام التقنيات التكنولوجية، ومن بينها تقنيات الذكاء الإصطناعي في تحسين الإنتاج الزراعي.

- **الأسباب الموضوعية:**

إن الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع، تكمن في إهتمام مراكز البحث الدولية به، على اعتبار أن الغذاء من المقاربات الأساسية للأمن الإنساني، والتي من خلاله ترسم السياسات ويصنع القرار، كما تسعى الحكومات ومختلف الفواعل الدولية، إلى تشجيع وتمويل الأبحاث في إطار الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن الأساليب الحديثة في الزراعة ، تفرض وجود مراكز بحث، وقواعد بيانات تتولى الإشراف الميداني وتوجيه المزارعين.

أهداف الدراسة:

- الاقتراب النظري من مفهومي التعاون الدولي والأمن الغذائي، والوصول لدوائر الالتقاء النظري

- تمييز مفهوم الأمن الغذائي عن المفاهيم الأخرى المرطبة به

- الإحاطة بمشكلة الغذاء العالمي، من خلال تحديد دائرة المخاطر المختلفة، والتي تعيق تحقيق أبعاده الأساسية، بالتالي فهم واقع الأمن الغذائي العالمي

- قياس مدى تأثير عولمة الغذاء على الإنتاج الغذائي، وثنائية العرض والطلب، وتقلبات أسعار الغذاء، والقدرة على الحصول على الغذاء و استعماله و الاستفادة منه

- تحديد أدوار المنظمات الدولية، والفواعل الأخرى في إطار حوكمة الأمن الغذائي، في مقابل أدوار السياسات الوطنية، ومدى استجابتها لمسارات التعاون

- البحث في أسباب الفجوات الغذائية في المنطقة العربية، وفرص تقليصها، إنطلاقا من الموارد المتاحة

- تقييم الجهود العربية المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال السياسات الوطنية والإقليمة، والتناسق المشترك.

مجال الدراسة:

- **المجال المكاني:**

إن الأمن الغذائي هو قضية عالمية، تخص كل الفاعلين في العلاقات الدولية، وأبرزهم الدول الوطنية، فالجوع في منطقة ما في العالم له تداعياته على النسق الدولي ككل، من خلال ثنائية التأثير والتأثر، ما يجعل الكل يسارع في إحتواء أزمات الغذاء، ووضع برمج وآليات لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

- **المجال الزمني:**

إن دراسة الأمن الغذائي، لا يمكن حصرها في مدد زمنية معينة، فمشكلة الغذاء ليست وليدة نظام دولي معين، بل شكلت محور إهتمام الإنسان منذ ظهوره، وبالتالي ركزنا أكثر في دراستنا أكثر في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وبداية بروز المنظمات الدولية على غرار منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة، مؤسسات بريتون وودز، ما أدى لظهور مقاربات جديدة للتعاون الدولي، لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وكذا أشكال جديدة للمخاطر.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول الأمن الغذائي العالمي، وسبل تحقيقه انطلاقا من استراتيجيات الفواعل الدولية المختلفة، في ظل التهديدات التي تعصف بأبعاده الرئيسية كالقدرة على توفير الغذاء، الحصول عليه وإستخدامه والإستفادة منه، بالإضافة التحديات التي تواجه الدول النامية ومن بينها الدول العربية، على تقليص الفجوات الغذائية، وزيادة الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي، ومن هذه المنطلقات يمكن وضع الإشكالية التالية:

كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي العالمي في ظل التحديات التي تعصف بالعملية خاصة في الدول النامية؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل واقع الأمن الغذائي العالمي هو مخرجات للعديد من المدخلات الداخلية والخارجية، التي إنعكست سلبا على الإنتاج الغذائي؟
- ماهي الآليات المنتهجة من قبل الفواعل الدولية، وعلى رأسها المنظمات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي؟
- هل الدول الوطنية على إستعداد للقيام ببعض التنازلات لتحقيق أمنها الغذائي، في ظل المشروطيات المختلفة لمؤسسات العولمة؟
- ماهي فرص نجاح الزراعات الحديثة والتي تعتمد على التقنيات الفنية والتكنولوجية في الدول العربية، التي لم تستكمل بعد التحول الرقمي ؟
- ماهي فرص نجاح التعاون العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، بالإعتماد على الموارد المتاحة والميزة المضافة لكل دولة؟

الفرضيات:

لمعالجة الموضوع نقترح الفروض التالية:

الفرضية1:

إن الواقع التغذوي العالمي مفتوح على العديد من التحديات والمخاطر البنيوية التي اسهبت في زيادة الفجوات الغذائية العالمية.

الفرضية2:

كلما زاد الإعتماد على المقدرات الذاتية والميزات المضافة في الدول العربية، زادت فرص تحقيق المحاور الكبرى للأمن الغذائي

الفرضية3:

إن نجاح الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي، لابد أن يبنى على أسس مشتركة تقوم على الإستدامة وتشجيع الزراعات البعلية والعمودية، كخطوة أولى في إنتظار تنمية البنى الرقمية، للانفتاح على الزراعات الحديثة كالزراعة الذكية

مناهج الدراسة:

إن موضوع الأمن الغذائي يتميز بتداخل العديد من المتغيرات والفواعل، ما يجعل معالجة المواضيع المتعلقة به تحتاج لأكثر من منهج لدراسته، وبدورنا ولمعالجة موضوعنا انتهجنا المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

حيث قمنا بتحليل وضع الأمن الغذائي العالمي، من خلال العديد من المؤشرات، أبرزها مؤشرات الجوع العالمي، من خلال توزعه الجغرافي وبالاعتماد على إحصائيات وبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، البنك الدولي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، كما قمنا بوصف أهم المخاطر التي تهدد الأمن الغذائي العالمي، وكيفية تأثيرها على مستويات الإنتاج الغذائي، وتقلب أسعار الغذاء في السوق العالمية، ما أدى إلى وقوع العديد من حالات إنعدام الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية.

- **المنهج الإحصائي:**

إن دراستنا للأمن الغذائي العالمي، تحتاج التأسيس على إحصائيات وبيانات من أجل التحليل والتفسير، ثم الخروج بالنتائج، حيث إعتمدنا على الجداول والمخططات والمنحنيات البيانية، وكذا العديد من الأشكال الأخرى للإحصاء، للوقوف على الجانب الكمي للمعلومات الكيفية المقدمة، وهو الأهم في معرفة مستويات الأمن الغذائي العالمي، وتمييزها عن حالات إنعدام الأمن الغذائي.

- **المنهج التاريخي:**

المنهج التاريخي مهم من أجل ربط الحاضر بالماضي، حيث استعملناه لمعرفة التهديدات المختلفة للأمن الغذائي العالمي، وتطور كرونولوجيا الجوع والفقر، وتداعياتهما على الغذاء العالمي، كما إستعملنا المنهج التاريخي لمعرفة المراحل المختلفة لتطور آليات المنظمات الدولية، في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال القمم والمؤتمرات المختلفة.

الإطار النظري للدراسة:

- **مقاربة الأمن الإنساني:**

إن الأمن الغذائي من المحاور الأساسية للأمن الإنساني، حيث تفيدنا مقاربة الأمن الإنساني من تشريح مفهوم الأمن الغذائي، باعتماد الفرد كوحدة تحليل، وتوقع سلوكياته في إطار الحصول على الغذاء والإستفادة منه.

- **مقاربة المركز والمحيط :**

استعملنا مقاربة المركز والمحيط لسمير أمين، للوقوف على واقع الأمن الغذائي والذي يزدهر في الشمال ويضمر في الجنوب، وآليات الشمال لفرض مشروطيات على الجنوب من خلال الضغط بورقة الغذاء، لتحقيق أهداف خاصة تكرس تبعية الجنوب المتخلف للشمال المتطور.

- **مقاربة إقتصادية ماركسية:**

تتجسد هذه الأخيرة من خلال ممارسات الدول الرأسمالية في الضغط على الدول النامية التابعة، حيث تمارس الدول الرأسمالية السيطرة والهيمنة الغذائية عن طريق مؤسساتها المعولمة، على غذاء الدول النامية، لفرض أجندات تخدم مصالحها، ودفع الدول النامية العاجزة للاهتمام بالتسلح، والصناعات العسكرية بدل تطوير البنى الإقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي.

- **مقاربة أمنية:**

تتعلق بالأمن القومي للدول، حيث أن النزاعات الداخلية تنشأ من خلال الاضطرابات الداخلية، والتي يغديها إنعدام الأمن الغذائي، وبالتالي وقوع الدولة الوطنية خاصة في الدولة النامية، في مأزق الدولة الفاشلة غير قادرة على إدارة أمورها ورعاياها ، ما يبرر حرية التدخل لتصحيح الأوضاع، انطلاقا من مقاربات الأمن الإنساني، وبالتالي العمل على تحقيق الأمن الغذائي لابد أن يكون من أولويات الدولة الوستفالية.

- **مقاربة نسقية:**

تبرز هذه المقاربة من خلال مدخلات تحقيق الأمن الغذائي العالمي، عن طريق آليات الفواعل الدولية المختلفة، ومن بينها سياسات الحكومات المختلفة، وتضافر الجهود، لتترجم في شكل مخرجات، تتمثل في زيادة الإنتاج الغذائي، والقضاء على مشاكل الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

- **مقاربة الأمن البيئي:**

إن استدامة الأمن الغذائي تتطلب التعامل مع المتغيرات البيئية، وخاصة التغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي، وعلي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، كتوفير الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، واستخدامه والاستفادة منه، ما يجعل الاهتمام بالمتغير البيئي والعمل على استدامته أمرا ضروريا.

أدبيات الدراسة:

كتاب فرنسيس مور لابيهو جوزيف كولينز، المعنون بـ "**صناعة الجوع: خرافة الندرة**"، ترجمة أحمد حسان، الصادر سنة 1983م، يركز الكتاب على كيفية صناعة الغذاء العالمي وأبرز المتحكمين فيه، والذين يتبعون آليات خاصة لصناعة الجوع والفقر، عن طريق وهم عدم كفاية الإنتاج الغذائي وسقوطه في مأزق الندرة من أجل تحقيق أهداف ضمن الاستراتيجية الغربية والتي تتجاوز حدود الأمن الغذائي، إلا أن هذا الكتاب أغفل التطور الكبير الذي يعرفه مفهوم الأمن الغذائي، والذي تجاوز ثنائية الفقر والجوع إلى مفاهيم جديدة تتجاوز المعطى الكمي للغذاء.

كتاب براين ماكدونالد، المعنون بـ**الأمن الغذائي**، والصادر سنة 2010، حاول براين من خلال هذا الكتاب تسليط الضوء على نظام الغذاء العالمي، وأهم التحديات التي تترصده، كما ركز على سلامة

الغذاء كمؤشر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، بالإضافة إلى العمل على إصلاح القطاع الزراعي، وتعزيز المبادلات الغذائية العالمية عن طريق التجارة الخارجية، والتجارة البينية بين الدول، من أجل زيادة الإنتاج الغذائي، في حين يرى أن إعتماد بعض الأساليب الزراعية الحديثة سيؤدي إلى تلوث الغذاء، ويهدد فرص إستخدامه، إلا أن" براين" لم يعطي الصورة الحقيقية لأوضاع الأمن الغذائي في الدول النامية، وحاول تصدير صورة نمطية غربية، تحاكي تصوراتها لمستقبل الأمن الغذائي العالمي، دون مراعات خصوصيات الدول النامية

كتاب والدن بيللو، معنون بـ **حروب الغذاء صناعة الأزمة،** والصادر سنة 2012، ترجمة خالد الفيشاوي، تناول هذا الكتاب الطبيعة البنيوية للنظام الرأسمالي في القطاع الزراعي، إنطلاقا من الفواعل الرأسمالية والمتمثلة في المنظمات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، حيث شبه أدوارها بالمآسي التي حلت بشعوب دول الجنوب، من خلال زيادة حالات الجوع بفعل التهميش المقصود للزراعات التقليدية، وإقتراح أساليب جديدة مدمرة لصحة الإنسان، لكن والدن أغفل ضرورة الإهتمام بالزراعات البسيطة لتوفير الغذاء لشعوب الجنوب، وعلى رأسها الزراعة العضوية كبديل مناسب للزراعات الرأسمالية المستدامة المبنية على مشروطيات قد تتعارض ومقومات الدول الوستفالية في الجنوب

كتاب لجودة عبد الخالق، وكريمة كريم، معنون بـ **الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفقط،** الصادر سنة2015، يتناول هذا الكتاب التحديات الأساسية التي تواجه الأمن الغذائي العربي، وبالأخص ركز على تأثير العامل السكاني الذي يضغط على القدرات الإنتاجية للدول العربية، في ظل نقص الموارد المائية وتدهور التربة، بالإضافة لتأثير المتغير المناخي على محاولات الإستدامة الزراعية، ويحاول مؤلفا هذا الكتاب تقديم حلول لتصحيح الوضع، إعتمادا على قدرة الدول العربية على إستغلال الموارد المتاحة وعن طريق المزاوجة بين الموارد الزراعية والموارد النفطية، إلا أن الكتاب وضع تصورات قد لاتتحقق في بعض الدول العربية الغير نفطية، إما بسبب الشق التمويلي لهذه البرامج، والتي تتطلب زيادة الإنفاق الحكومي وماينجر عنه من أعباء، أو عدم توفر ميزات مضافة قادرة على المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

كتاب آمال عبد الله فوزي، **الأمن الغذائي وتكنولوجيا الغذاء**، الصدر سنة 2017، حيث سلطت الضوء على الأمن الغذائي العربي، والسبل الممكنة لزيادة الإنتاج الزراعي، لتقليص الفجوات الغذائية

العربية التي تنميها العديد من المتغيرات، كما تشدد الكاتبة على ضرورة الرفع من الواردات الغذائية العربية في ظل برامج تكاملية عربية، والعمل على إكتساب الطرق الفنية والتكنولوجية المناسبة لتنمية الزراعة، وتحقيق الأمن الغذائي العربي، لكن الكاتبة لم تعطي توضيحات حول الآليات المراد تبنيها وعلى أي مستوى، وطني، إقليمي، دولي، بالإضافة للصعوبات التي تواجه العمليات التكاملية العربية على كافة المستويات، سواء داخليا أوخارجيا.

مقال لـ "مصطفى عبد ربه القبلاوي، بعنوان: "دراسة تحليلية للأمن الغذائي العربي وإمكانيات تحقيقه"، الصادر عن الكجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، العدد:3، سنة 2020، ويتناول هذا المقال سبل تحقيق الأمن الغذائي العربي في ظل تزايد الفجوات الغذائية في المنطقة، من خلال التركيز على المشاريع العربية المشتركة ودعمها في مقابل المشاريع الأجنبية، إلا أن مصطفى عبد ربه القبلاوي أغفل ضعف البنى الإقتصادية والفنية العربية، وإرتباطها بشكل كبيربالخارج من جهة، ومن جهة أخرى إستفادة الكثير من الدول العربية من المشاريع الخارجية تمويليا وفنيا في إطار آليات المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

أطروحة دكتوراه، لـ" شوقي حفياتي" معنونة بـ: تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي–دراسة مقارنة الجزائر والمغرب، 2022–2023، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينية، وقد طرحت هذه الأطروحة واقع الأمن الغذائي العربي والتحديات التي تواجهه، بالإضافة للجهود العربية المبذولة لتصحيح الوضع الغذائي العربي، مع القيام بدراسة مقارنة للجزائر والمغرب، وقد توصل الباحث إلى أن تحقيق الأمن الغذائي العربي مسألة في غاية التعقيد بفعل الإعتماد الكبير على الخارج، وضعف البنى العربية وعدم قدرتها على إيجاد آليات ذاتية لتصحيح الواقع الغذائي والتغذوي العربي، إلا أن الباحث ركز على الإنتقال المباشر لمرحلة الأمن الغذائي، دون الإنتقال من الإكتفاء الذاتي كخطوة أولى نحو تحقيق المحاور الأساسية للأمن الغذائي.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو عمل من وجود بعض الصعوبات، ومن بين الصعوبات التي إعترضت طريق بحثنا مايلي:

– إن موضوع الأمن الغذائي من المواضيع المفتوحة على العديد من المتغيرات، والتي بدورها لا يمكن عزلها عن المتغيرات المحيطة بها كالمتغيرات السياسية والاجتماعية والسكانية والبيئية وغيرها من المتغيرات.

– شح المراجع المتخصصة في تشريح مشكلة الأمن الغذائي، حيث تهتم العديد من المراجع ببناء تصورات مناطقية لا يمكن تعميم نتائج دراستها، حتى وإن تشابهت الظروف المهددة بإنعدام الأمن الغذائي، فسيكون دائما هناك متغيرات يمكنها تحييد منحى الدراسة.

– إن جل المصادر التي تتناول ظاهرة الأمن الغذائي، هي مصادر أجنبية وتكون في الغالب موجهة لخدمة أفكار الإستراتيجية الغربية، من خلال بعض المفاهيم المسوقة للسيطرة الغربية كالتبعية الغذائية، عولمة الغذاء، السيطرة على الغذاء، حيث تخفي هذه المفاهيم الكثير من الأهداف الضمنية للغرب.

– تضارب الأرقام والإحصاءات بين المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبيانات الصادرة على الحكومات الوطنية خاصة في الدول النامية، حول معدلات الفقر والجوع، ومؤشرات الأمن الغذائي.

خطة الدراسة:

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، خصص الفصل الأول لدراسة مفهوم التعاقن الدولي والأمن الغذائي، فيهتم المبحث الأول منه بمفهوم التعاون الدولي، من خلال التطرق للعديد من المقتربات التي تحاول الإقتراب من مفهوم التعاون، ويركز المبحث الثاني على أهم البراديغمات التي تحاول تفسير ظاهرة التعاون الدولي من زوايا مختلفة، في حين يتطرق المبحث الثالث إلى مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده والمهددات التي تحيط بعملية الإنتاج الغذائي.

بينما خصص الفصل الثاني لدراسة الأمن الغذائي العالمي في ظل العولمة، حيث يعرض المبحث الأول واقع الأمن الغذائي العالمي، ويتطرق المبحث الثاني إلى سبل تحقيق الأمن الغذائي في ظل العولمة التي أصبحت ميزة أساسية في النظام الدولي، أما المبحث الثالث فيدرس حوكمة الأمن الغذائي العالمي من خلال أدوار المؤسسات والمنظمات الدولية، بالإضافة للأساليب الحديثة في الإنتاج الغذائي على غرار الهندسة الوراثية والزراعة الذكية

وأما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى الجهود العربية المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال عرض البرامج والآليات في هذا الإطار، حيث يقدم المبحث الأول واقع الأمن الغذائي العربي، أما المبحث الثاني فقد عرض أهم التهديدات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي، وإختلاف بنيوية هذه الأخيرة في المنطقة، وعالج المبحث الثالث الآليات العربية المختلفة وطنية، إقليمية، بالإضافة للجهود المشتركة في سبيل تصحيح الوضع الغذائي العربي وتحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الأول:

مفهوم التعاون الدولي والأمن الغذائي

الفصل الأول: مفهوم التعاون الدولي والأمن الغذائي

إن مفهومي التعاون الدولي والأمن الغذائي، من المفاهيم التي تتطلب الوقوف عندها بعناية، وذلك لتداخل العديد من المتغيرات، التي تحاول الإقتراب من المفهومين، بالإضافة للظروف الدولية، والتي بدورها تحدد منحى التفاعلات الدولية في إطار الإقتراب من المفهومين، فإذا تطرقنا لمفهوم التعاون الدولي، خاصة بعد الحرب الباردة ودخول مرحلة العولمة. فإن هذا المفهوم أصبح مفتوحا على العديد من التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، خاصة فيما تعلق الأمر بالهدف من التعاون، والتنازلات المقدمة، وإتحاه التعاون، هل سيكون التعاون محصلة للجهود الوطنية، التي تحاول بلورة الفكرة في تكاملات إقليمية، أو دولية، أم سيكون واقع مفروض على السياسات القطرية الوستفالية، حتى وإن سلمنا بوجود صيغة توافقية للتعاون الدولي، كيف يمكن إسقاطها عمليا على مواضيع أساسية تهم الوجود البشري كالأمن الغذائي، والذي يبنى مفهومه من العديد من المقتربات الخاصة، ومنه فإن مفهوم التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي، سيضع المفهومين في مأزق مفاهيمي، يتمثل في تحديد أيهما المتغير المستقل، وأيهما المتغير التابع، هل نتعاون لنحقق الأمن الغذائي، أو أن ضروريات تحقيق الأمن الغذائي تفرض التعاون، وسنحاول في هذا الفصل التطرق لمفهومي التعاون الدولي والأمن الغذائي، في ظل المتغيرات المختلفة، وطنية، إقليمية، دولية.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي:

يعد مفهوم التعاون الدولي من المفاهيم المرنة، التي عرفت العديد من التغيرات وارتبطت ببنية النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ المفهوم بالتوسع وعرف مقاربات جديدة، انتجت أشكالا جديدة من التعاون بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: مفهوم التعاون

إن التعاون من المفاهيم التي تعرف جدلا مفاهيميا كبيرا، فهو لا يتعلق بمجال العلاقات الدولية فقط، بل يتعداه لمجالات كثيرة فلسفية واجتماعية كعلم النفس السلوكي، اقتصادية، بيولوجية...إلخ. فمن المسلم به أن أي مفهوم يكون ابستمولوجيا مرتبطا أنطولوجيا بالحقل الذي يوظف فيه، وأي تغيير في محتواه السيمانطيقي" يتم انطلاقا من توظيفاته في حقول أخرى، وحتى داخل نفس الحقل المعرفي، وهذا

ما أشار إليه "توماس كون–Thomas Kuhn " أن المفاهيم في نفس البراديغمات، لا تحمل بالضرورة نفس المحتويات الدلالية في براديغمات أخرى.[1]

إن النظرة الكلاسيكية للمجتمع الدولي للعلاقات الدولية، بنيت من خلال مقاربتين فلسفيتين هما[2]:

1- الطبيعة الفوضوية للعالم، المبنية على علاقات الصراع؛

2- التعاون بين الدول كمقاربة سسيولوجية تتعلق بمسار تاريخ البشرية، مبنية على تحقيق المنافع.

وبالتالي تم النظر للتعاون على أنه علاقة تفاعلية اجتماعية، مبنية على تحقيق أهداف تشاركية انطلاقا من وجود موارد دون تحويلها بين الفاعلين على عكس المساعدة، وهي الفكرة التي طورتها العلاقات الدولية في علاقة النظام الدولي بالنظام الاجتماعي.

يواجه تعريف التعاون عواقب منهجية كثيرة تتعلق بالافتراضات التي بنيت عليها هذه الأخيرة، خاصة في ظل الحوارات النظرية الكثيرة، التي تناقش المفهوم من زوايا منهجية متعددة، حيث يقول "جان كلود باسيرو": "إن دور العلم هو ضبط كلماته بطريقة رمزية اصطلاحية، وتحويل المسميات المنطوقة المعروفة مسبقا إلى مفاهيم دالة، إن الصعوبة تكمن في العلاقات غير المستقرة وغير المثيرة للاستقرار، بين اللغة النظرية البلاغية بمفاهيمها، ومستلزمات الملاحظة على أرض الواقع، عند تعاملنا مع أية حقيقة تاريخية."[3]

من أجل التقرب لمفهوم شامل للتعاون لا بد من الرجوع إلى النقاشات الفلسفية خاصة نقاشات العقد الاجتماعي، حيث ينظر "هوبز" للتعاون على أنه حالة طبيعية من الوفاق، الذي يفضي للسلام إنهاء الحرب، أما" جون جاك روسو" فقد أعتبر أن التعاون محصلة لمخرجات الظروف الاجتماعية التي تجبر الناس على التعاون.

[1] Marco Marletta, "Semantic Incommensurability and Alethic Relativism", Minerva - An Open Access Journal of Philosophy, 18(2014) : 141- 142. Available at: http://www.minerva.mic.ul.ie/Vol18/Semantic.pdf .

[2] The Greek historian, Thukydides (460/455-396 B.C), who was the pioneer of the theory of balance of power, represents this view in his classical work The Peleponnesian War. See especially discussion in Book 5, paragraphs,p. 89-112.

[3] روجر هيكوك و أخرون، ، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية–غربية عابرة للاختصاصات، ترجمة: إليزا غرزيان، (النمسا، معهد أبو الغد للدراسات الدولية: جامعة بيرزيت، معهد علم الإنسان الاجتماعي الأكاديمية النمساوية للعلوم، 2011)، 12.

أما" وليام زرتماتن" و"ساديا توفال "فيرى أن التعاون هو:"حالة بموجبها تتوافق الأطراف على العمل مع بعضها البعض، بهدف تحقيق مكاسب جديدة لكل المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها بالعمل المنفرد".

وحسب تعريف" وليام زرتماتن"و "ساديا توفال" فإن المصالح المشتركة للأطراف تدفع دائمة للتعاون لتحقيق القدر الكافي من المكاسب، التي تختفي وتتقاطع في علاقات الصراع والحرب، ويثمنها التعاون.[1]

أما "روبرت كيوهين" فقد عرف التعاون على أنه عملية ربط بين الفواعل والتفضيلات الحالية أو المتوقعة من تنسيق السياسات[2]، وقد لخصت "هيلين ميلنز" التعاون في ثلاث افتراضات رئيسية هي:[3]

- أولا: يبني التعاون علاقة عقلانية قائمة على المنفعة بين فواعله؛
- ثانيا: تحقيق الأهداف والمكاسب المشتركة في العملية التعاونية؛
- ثالثا: أن يضع كل طرف تكلفة للعملية.

ظهرت دراسة التعاون الدولي وتطورت خلال العقود القليلة الماضية، باعتبارها ركيزة أساسية في أبحاث العلاقات الدولية، ولقد ارتبطت ظاهرة التعاون الدولي بمقاربات نظرية وعقلانية، شكلت حجر الأساس لتطور المفهوم خاصة في القرن الواحد والعشرين، إن التعاون كسلوك سبق وأن مارسته الدول منذ زمن قديم، قبل مناقشة ثوسيديديس المعاهدات والدبلوماسية والتحالفات، أي ما يزيد عن ألفي عام، وقد استمرت الاجتهادات لوضع تعريف محدد للتعاون الدولي، يراعي مختلف المتطلبات والمقاربات والأطراف الفاعلة في العملية التعاونية.

التعاون الدولي هو عملية معقدة، تتعلق بجوانب ومقاربات عديدة وديناميكية، محددة ومتناقضة بين مختلف فواعل العمليات التعاونية، حيث تخضع ديناميكية التعاون الدولي إلى مصالح الفواعل المتعاونة، فالتعاون أصبح مصطلحا كثيرا الاستخدام في العلاقات الدولية ،خاصة مع التحديات التي تعرفها البشرية في شتى المجالات، خاصة المجالات الحيوية كالغذاء والصحة، حيث يقول "لنين"v.lenin": الآن يجب

[1] William Zartman and Saadia Touval, "Introduction: return to the theories of cooperation", in William Zartman and Saadia Touval,(eds.), International cooperation: the extents and limits of multilateralism (New York: Cambridge university press, 2010), 01.

[2] Robert 0. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy (New Jersey: Princeton University Press, 1984), 51

[3]Helen Milner, "International theories of cooperation among nations: Strenght and Weakness", World Politics, 3 (1992) :468 .

أن ندرك، ونقبل بتقديم دعم استثنائي للنظام الاجتماعي الوحيد، وهو النظام التعاوني" حيث شدد على ضرورة دفع التعاون بين الجمهوريات السوفياتية خاصة في المجال الغذائي، من خلال تشجيع الزراعة والإنتاج الفلاحي[1]. ويتداخل مفهوم التعاون الدولي مع مفهوم العمل الجماعي العالمي، وتم استخدام المصطلحين في أدبيات العلاقات الدولية، والتي ناقشت ظهور واستمرار التعاون الدولي في ظل فوضوية النظام الدولي، وفي هذا الصدد يعرف "اكسلورد كوهين" التعاون الدولي على أنه عبارة عن عملية تحدث عندما تقوم الفواعل بتعديل سلوكاتها، مع التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للآخرين، وبالتالي يسعى التعاون الدولي لتحقيق أهداف مشتركة، فإن كانت التفضيلات بين الفواعل متطابقة فإن هذا يؤدي إلى انسجام وبالتالي تعاون، وإن كانت غير متطابقة ولا يمكن التوفيق بينها، فإن هذا قد يؤدي إلى صراع.[2]

وتتعدد الفواعل المشاركة في العملية التعاونية إلى فواعل وطنية وأخرى عبر وطنية، بالإضافة إلى تعدد النطاقات(ثنائية، متعددة الأطراف، إقليمية، عالمية...ألخ)، أما النظرية الاقتصادية فقد عرفت التعاون الدولي على أنه مسار يسلكه الفاعلون لتحقيق الأهداف المشتركة، وتحقيق المنفعة العامة" وبالتالي تتعدى هذه الأخيرة في سعيها لتحقيق المنفعة العامة، إلى العالمية بدل التركيز على الدولة القومية[3] ،أما الواقعية الجديدة والليبرالية المؤسساتية المتمثلتان في كل من "بالدوين" و"جافريس" فقد اعتبرتا التعاون على أنه ظاهرة تحدث بطريقة منتظمة، لا تتعلق فقط بوجود قوة مهيمنة منظمة للعملية، بل تمتد لمؤسسات تسهل العملية التعاونية، في صورة تربط تكييف للطابع المؤسسي مع مشاكل وأزمات السلطة[4]، أما " تايلور" فقد نظر للتعاون الدولي على أنه سلوك منسق للجهات الفاعلة المستقلة، مبني على الاعتماد المتبادل، حيث تعتمد رفاهية الفرد على سلوك الآخرين"[5]، أما "توماس شيلينج"، وهو أحد رواد التيار الاستراتيجي للتعاون الدولي، في مقدمة طبعة 1980 من كتابه "استراتيجية الصراع" الذي صدر سنة 1960، عبر على مجال جديد في العلاقات الدولية، لم يصغه بطريقة واضحة لكنه أشار لميزاته وأهدافه ،التي تتعدى علاقات الصراع وبناء الاستراتيجيات فقط، حيث يقول في هذا الصدد "كنت آمل في

[1] Chayanov A., A Short Course on Cooperation Published by the Central Partnership "(Moscow, Cooperative Publishing House , 1925),9-10.
[2] Axelrod, :" On six advances in cooperation theory", in: Analyse & Kritik , 22(2000): 130–151 .
[3] Olson, M: The logic of collective action : public goods and the theory of groups, Cambridge, MA.;(Harvard University Press, 1965), 23
[4] Keohane, R. O : After hegemony : cooperation and discord in the world political economy, Princeton, NJ: (Princeton University Pres, 1984), 6.5
[5] Axelord,R. :" Achieving cooperation under anarchy:Strategies and institutions".World Politics, 1 (1985): 226-254.

المساعدة في إنشاء مجال متعدد التخصصات، تم وصفه بعد ذلك بأشكال مختلفة على أنه نظرية المساومة أو نظرية الصراع او نظرية الاستراتيجية، واستمر تطور المجال الذي كنت آمل أن يتم تأسيسه".

وفي هذا إشارة للتعاون الدولي كمقاربة ومجال جديد في العلاقات الدولية، مبني على التقارب في الاستراتيجيات بين الفواعل لتحقيق أهداف مشتركة، بعيدا عن علاقات الصراع، وبالتالي فإن التعاريف المختلفة للتعاون الدولي ركزت على عناصر أساسية هي: الأطراف(الفواعل سواء الوطنية أو عبر الوطنية)، العملية أو المسار، الأهداف المشتركة، النتيجة(تحقيق المصالح المشتركة)، وبالتالي يمكننا مما سبق وضع تعريفا إجرائيا للتعاون الدولي كالتالي:

التعاون الدولي: هو عملية مركبة تقوم بها وحدات وفواعل مختلفة وطنية، وعبر وطنية تهدف لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة على نطاقات مختلفة وطنية، إقليمية، دولية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التعاون الدولي

إن التعاون كمصطلح عام يرتكز على وجود أهداف يمكن تحقيقها انطلاقا من توحيد الجهود والأعمال، إلا أن هذا الأخير يصطدم بمفاهيم مقاطعة كالمنافسة والصراع، وهو ما يحدد مصير العملية التعاونية على مختلف النطاقات، ومع مختلف الفواعل المتداخلة في العملية، فهناك من يذهب أكثر من ذلك، ويربط العملية التعاونية بالمقترب السلوكي ،الذي يصنع أهدافها ويحدد فواعلها، وفي نفس الوقت يبعد المفهوم عن نسق العلاقات الاجتماعية، ومن رواد هذا الاتجاه "ثيودرسون" حيث يقول" نحن لسنا مقيدين بالنسبية المتناهية في مفهومنا للتعاون، إذ نتجاهله كسلوك ونعرفه بشروط العلاقات الاجتماعية التي لم تعد ثقافيا معرفة".[1]

الفرع الأول: تطور المفهوم

لقد بدأت بلورة تطور مفهوم التعاون الدولي انطلاقا من فكرة العمل الجماعي، والذي أسس لمرحلية في السلوك التعاوني، وميزه عن باقي المفاهيم المتداخلة معه ،من خلال التركيز على الهدف وذلك في أربعة جوانب رئيسية هي:

[1] Theodorson A.S, A Modern Dictionary of Sociol-ogy.(New york: Thomas Y. Crowell Company, 1996), 78.

1- يتميز التعاون بوجود أهداف مشتركة وفاعلين موجهين لتحقيق هذه الأهداف؛

2- في المنافسة الأهداف غير مشتركة بين الفاعلين؛

3- في المساعدة قد تكون هناك أهداف مشتركة، لكنها موجهة لمساعدة الطرف الآخر؛

4- في التنافس الهدف هو إعاقة الآخر عن تحقيق أهدافه الخاصة.[1]

إن الأفكار الكلاسيكية للمجتمع الدولي انبثق عنها شكلين متناقضين على مستوى العلاقات الدولية، شكل يعزز علاقات الصراع والحروب، ويربط لها أدوارا رئيسة في التحول البشري، وذلك بسبب فوضوية النظام الدولي الذي يغذي الصراع، وشكل آخر يتمثل في التعاون كركيزة أساسية، تبنى عليها العلاقات الدولية، وقد تبنى هذا الشكل من العلاقات الدولية منذ العصور الوسطى، حيث تم التأسيس له انطلاقا من مفهوم نظام الهيمنة، الذي بني على وجود سلطة تضع قوانين تنظم العملية، حيث لعبت الكنيسة في أوروبا دورا مفصليا من خلال قانون طبيعي وضعه قسيسون من بينهم"توماس الإكويني" (1225-1274).[2]

ومع نهاية العصور الوسطى ساد فراغ فكري كبير في السياسة والأخلاق والقانون، وتم التأسيس لمرحلة الدولة القومية، وحلت مكان الإمبراطوريات، والتفت حول معيار السيادة الذي لا يعترف بسلطة أخرى خارج الدولة تنظم وتضع القوانين، وبالتالي بدأت معالم تشكيل نظام دولي تتفاعل ضمنه الدول القومية، وكان صاحب فكرة النظام الدولي هو "نيكولو ميكيافيلي" (1469-1527) الذي دعا لوجود عنصرين أساسيين لاستمرار علاقات التعاون والتفاعل بين الدول، هما القوة كمهارة والفضيلة كمعيار أخلاقي، مع الفصل بين الأخلاق السياسية والأخلاق الخاصة، فالدول تتعاون انطلاقا من مبدأ أخلاقي، لكن في ظل وجود سلطة تحافظ على المصالح المشتركة[3] .

أما "توماس هوبز"(1588-1679) فيرى أن الناس سيحولون سيادتهم إلى سلطة قادرة على الحفاظ على النظام الاجتماعي انطلاقا من عقلانية تؤسس لتعاون دوليا بدل الصراع والحرب[4]، أما"ألثيوسيوس" (1557-1638) فقد دعا إلى فكرة اعتماد الفرد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من التجمعات، وأطلق

[1]Ibid, p79.
[2]Iben KHaldun ,N : THE Muqaddimah. An Introduction to History .trans. by Franz Rosenthal ; ed. By N.J. Dawood.Third, abridged ed. ; first ed. Published by Bollingen Foundation,(New York, . Princeton univer-sity press, 1958), 145
[3] Maurice, Cranston: "Aquinas" ,in M.Cranston, ed, Western Political Philosophers.(London: The bodley Head, 1964), 42
[4] Hobbes, Thomas 1651-1988: Leviathan. Ed .by C. B. Macpherson, first ed .(London: Penguin Books, 1968),161.

عليها "السيادة الشعبية" التي لا يمكن التنازل عنها في العلاقات الدولية، وهو ما أسس لمفهوم الفيدراليات، التي تتعاون فيما بينها لتحقيق المنافع المشتركة، ومع ميلاد الثورة الصناعية انبعثت مقاربات جديدة للتعاون الدولي بين الدول الوستفالية، على أساس التقسيم الدولي للعمل وبداية الحقبة الاستعمارية في النظام الدولي الجديد الذي صاحبته ثلاث تطورات أساسية هي[1]:

1- زيادة فروق القوة بين الدول، وذلك بسبب القدرة الصناعية للأمم؛

2- توسع النظام الاقتصادي العالمي والمبني على تقسيم العمل الصناعي؛

3- الانتشار الموسع للفكر الوستفالي.

إن هذه الفروقات في القوة الصناعية والاقتصادية بين الدول، استدعت وجود نظام دولي يستوعب هذه الأخيرة ،ويضع قواعد ومعايير عقلانية بين فواعله، على أساس عقلاني يسهب في بعث العملية التعاونية في أوروبا، وترتيب العالم الثالث على أساس النظام الاستعماري، الا أنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية الحقبة الاستعمارية على الصعيد العالمي، انتقل النظام الدولي إلى مرحلة جديدة أطلق عليها مرحلة" مابعد الهيمنة"، حيث ركزت هذه الأخيرة على فشل نظام الهيمنة القائم على فكرة السيطرة، حيث أرجعت هذه الأخيرة أسباب الأزمة الاقتصادية التي وقعت سنة 1930، إلى طبيعة النظام الدولي الذي يتقاطع مع المصالح الاقتصادية للدول المتعاونة، ما ولد تحديات لمستقبل التعاون الدولي في تلك الفترة، بالإضافة إلى التدهور الاقتصادي الذي عرفته القوى المهيمنة في ذلك الوقت خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ما وضع التعاون الدولي أمام تحد كبير يتمثل في الاستقرار المهيمن لنظام الدولة ما بعد الحرب[2] .

تنطلق نظرية الاستقرار المهيمن التي سادت مرحلة ما بعد الهيمنة، على أن القوة الهيكلية للهيمنة تنبثق من قبل دولة واحدة، وهي الأكثر ملائمة لتطوير نظام دولي قوي، مبني على قواعد دقيقة وحسن الطاعة، فأي ضعف قد تتعرض له القوة المهيمنة، سيؤدي إلى تقاطع في العلاقات التعاونية، ما ينعكس على النظام الاقتصادي الدولي الذي سيضعف من ناحية المكاسب والبنى[3] .

[1] Althusius, Johannes:" Politica Methodice Digesta. Reprinted from the third edition of 1614 first ed. In 1603", Harvard Political Classics, 2(1932):83-86

[2] Polanyi, Kar, The Great Transformation,(Boston: Beacon Press, 1954), P40.

[3] Keohane, 1984; op. cite. 35, p. 132.

لقد بدأ التفكير في إيجاد نظام دولي يوسع التعاون الدولي، ليشمل مختلف الفواعل بما فيها الدول التي كانت مستعمرة ،من خلال تفعيل إعلان الأمم المتحدة سنة 1948، الذي أقر بعالمية حقوق الإنسان، وانها غير قابلة للانتهاك، وبالتالي انتقل النظام الدولي من النظام الأوروبي إلى النظام العالمي خاصة مع إعلان 1960 ،الذي أنهى نهائيا النظام الاستعماري، وأحدث التزاما للدول الغنية لمحاربة الفقر في الدول المستعمرة[1]، حيث شكلت هذه الاخيرة وجها جديد للتعاون الدولي، يتميز بالتوسع من حيث الفواعل والجغرافيا، التي تشجع الدول على التعاون وكسب المزيد من المنافع، وبالتالي دخل النظام الدولي مرحلة جديدة سميت بمرحلة" مابعد المؤسساتية"، حيث تميزت هذه المرحلة بظهور ما يعرف "بالقومية الاقتصادية" ما شكل تحديا لمؤسسات "بريتون وودز" وأدى الى حدوث توتر بين هذه المؤسسات الليبرالية التي تعمل على تعظيم مكاسب السوق العالمية الليبرالية، والاقتصادات الوطنية القائمة على تشجيع التعاون القطري بين مختلف الاقتصادات المحلية[2] .

الفرع الثاني: الأطر النظرية للتعاون الدولي

لقد سيطرت على التعاون الدولي خاصة والاقتصاد السياسي الحديث ثلاث إيديولوجيات هي: المحافظة والليبرالية والاشتراكية، حيث اصطدم التعاون الدولي في هذه المرحلة بمفهوم التخلي عن السيطرة الوطنية ،الذي يفضي بدوره لفقدان السيادة للدول القومية، وكذا المنطق الذي يبنى عليه التعاون الدولي هل سيكون منطق اقتصادي أو سياسي؟ وهل يمكن حقا الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي؟

ففي سنة 1970 انتقد أنصار هيكل النظام الاقتصادي العالمي"NIEO"، والذي كان وليد لمطالب ضمن علاقات الشمال والجنوب، والذي حسبهم يعد المتسبب الرئيسي في انتشار الفقر والمجاعات في البلدان الفقيرة، لأنه يشجع على التعاون الدولي الأفقي بين كتل متجانسة، ما تسبب في ميلاد أزمة اقتصادية منذ بداية السبعينيات ، حيث امتدت هذه الأزمة الى عدة مستويات، بداية من استراتيجية النظام النقدي الدولي، مرورا بأزمة الطاقة، وأخيرا التضخم المصحوب بركود الاقتصاديات الصناعية، وانعكاساته على العالم الثالث الذي عرف أزمة ديون حادة. وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه النظام الدولي في السنوات السابقة، إلا أن البنية الاقتصادية لم تكن مؤهلة لبناء التعاون

[1] Sutton, Francis X., "Development Ideology : Its Emergence and Decline ", Deadalus, 1 (1989) : 35-58
[2] Mckinlay, R.D. and R. Little : Global Problems and World order.(London: Frances Pinter, 1986), 98-99.

الدولي، وهو ما عبرت عنه المنظمات الاقتصادية الدولية ،على أنها حالة نابعة عن طبيعة الاختلاف في الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاتفاق على أن أسباب هذه الأزمة ليست الصدمات الخارجية الممثلة في أزمة الطاقة، ولا الأخطاء في السياسات الاقتصادية[1]، بل بسبب التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، الذي عرف ظهور قوميات اقتصادية جديدة، مبنية على إيديولوجيات أدت إلى تعطيل الحوارات والمفاوضات بين الشمال والجنوب، وقد كان مؤتمر باريس أي سنة؟ آخر المحاولات لتنشيط حوارات التنمية العالمية.[2]

لقد عرفت محاولات التنظير في العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي في إطار التعاون الدولي، ثلاث مشاكل هيكلية هي:

1- الإطار السياسي للتعاون الدولي، وطبيعة العلاقة بين اقتصاد السوق العالمي ونظام الدولة الوطنية؛

2- الإطار المؤسسي الذي يجب أن يتوسط العلاقة بين الطرفين

3- التناقضات بين الطرفين والأنماط المرتبطة بها للتطور في الهيكلة العالمية الجديدة.

وبالتالي فإن الفكرة السائدة في هذه المرحلة، أن التعاون الدولي معطا يتم التأسيس له انطلاقا من مقاربة الاعتماد المتبادل المعقد، والقائمة بدورها على فكرة بناء الأنظمة، حيث يتم تعريف الأنظمة على أنها:

"مجموعة مبادئ وقواعد ضمنية أو صريحة، وإجراءات صنع القرار التي تتلاقى فيها توقعات الفاعلين في منطقة ما من العلاقات الدولية[3]، وبالتالي يميل مفهوم النظام إلى تقديم مستوى مفاهيمي وسيط بين هيكل القوة الدولية، والاعتماد المتبادل في السياسة الاقتصادية، فالأنظمة ملتزمة بمنطق القضايا، وبالتالي يعكس هذا المفهوم هيكل السلطة السائد في قضية ما من المنطقة، بشكل مستقل عن التقسيم العالمي العام للقوة.[4]

[1]Castro, Fidel : The World Economic and Social Crisis. Report to the seventh summit conference of the Non-Aligend Countries(. Havana, 1983),325

[2] Menil, George : les sommets économiques : les politiques nationales à l heure de linterdépendance. Institut français des relations internationales : enjeux internationaux. (Paris : Economic, 1983), 14.

[3]Krasner, Stephene D : "Structural causes and regime consequences : regimes as intervening variables". International Organization , 36 (1982): 185-205

[4] Keohane, 1984; op. cite.p,56-63.

مع نهاية الحرب الباردة وتغير بنية النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، عرف التعاون الدولي مرحلة جديدة تمثلت في انتقال النظام الاقتصادي العالمي إلى مرحلة "الإمبريالية المؤسساتية"، والتي أسست لنظام اقتصادي عالمي "رأسمالي"، ينظم التعاون الدولي ضمنه في أطر مؤسساتية تضع الأهداف المشتركة، وتتميز بتعدد الفواعل وعدم تجانسها، حيث ظهرت فواعل عبر وطنية، كالمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات ،قادرة على لعب أدوار رئيسية في العملية التعاونية الدولية وحتى رسم مساراتها، في ظل تراجع لأدوار الدول الوطنية .

لقد أبانت قمة "الأرض" التي عقدت في مدينة "ريو" البرازيلية ،عن بداية عصر جديد للتعاون الدولي يركز على مقاربات جديدة، كدور المناخ في التنمية العالمية وبالأخص التنمية"المستدامة، كمتغير تابع لمتغير مستقل هو"GPG" والذي يمثل الهدف الجديد للتعاون الدولي[1]، فالعالم أصبح أمام متغيرات كثيرة لا تتعلق فقط بمحاربة نسب الفقر في الدول، بل يتعدى ذلك لقضايا تتعلق بمصير الوجود البشري ،كقضايا المناخ من خلال الاحتباس الحراري، وكذا الأزمات الصحية التي تخطت حدود الدولة الواحدة، وتحولت إلى جائحة مثال عن هذا جائحة فيروس" زيكا" الذي انتشر في أمريكا الجنوبية وجائحة كورونا التي مازالت تنتشر في كل أنحاء العالم إلى يومنا هذا، ولا ننسى قضايا الغذاء والجوع حيث ظهر مفهوم الأمن الغذائي، الذي لا يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي بل يتعداه إلى متطلبات جديدة بمقاربات تتجاوز المفهوم الكلاسيكي، الذي يربط الدولة كفاعل وحيد محدد يتولى توفير الغذاء، إلى عملية تعاونية تشترك فيها العديد من الفواعل الوطنية وعبر الوطنية، تتولى توفير الغذاء لكل الأفراد في كل زمان ومكان، بما يضمن ممارستهم لأنشطتهم الحيوية، مع الحرص على جودة الغذاء.

المطلب الثالث: أنماط التعاون الدولي

إن التعاون الدولي مفهوم واسع يتم بناؤه ضمن أطر نظرية كثيرة، ركزت على مقاربات مختلفة سياسية اقتصادية، اجتماعية، حيث تتموضع الأطراف في العملية التعاونية بناءا على تحديد الأهداف والمكاسب، وتتوافق بطريقة عقلانية انطلاقا من أنماط محددة تمثل لبنات ترسم مسارات للتعاون الدولي، ومع هذا يواجه التعاون الدولي مشكلات كثيرة، لعل أبرزها هل المنافع الاقتصادية لوحدها تكفي لدفع التعاون الدولي؟ وهل الحوكمة العالمية قادرة على احتواء الفواعل المختلفة للعملية التعاونية في أطر

[1] Kanber.R/ A.Sumner: "Poor countries or poor people? : development assistance and the new geography of global poverty", in: Journal of International Development, , 6(2012) :686-695.

مؤسساتية محددة؟ أم أنها تعاني ضعفا كبيرا خاصة على المستوى المحلي، وبالتالي كل هذه التساؤلات تفضي لصعوبات وتحديات الدفع بمسارات التعاون الدولي خارج الدولة الوطنية، وفي هذا المطلب سنتطرق لأهم الأنماط الأساسية في التعاون الدولي.

الفرع الأول: تقنيات التجميع:

إن التعاون الدولي يعتمد على مقاربات التجميع لتحقيق المنافع العامة العالمية"GPG". تشير تقنية التجميع إلى دور الجهد الفردي في إطار العمل الجماعي، كمدخلات رئيسية في تحديد القيمة الكمية للصالح العام، وهناك ثلاث تقنيات أساسية في التجميع هي:

-أولا: في حالة الجمع(in the case of summation)

مستويات الصالح العام تساوي مجموع المساهمات الفردية،[1]، بعبارة أخرى لا يمكن توفير مجموعات المنافع العامة العالمية، إلا إذا تعاونت جميع البلدان بمساهمات محصصة ومتساوية، وبالتالي إذا احتاجت جميع البلدان المنخرطة في العملية التعاونية إلى المساهمة، فهذا لا يعني أن تكون مساهماتها متساوية، بل تخضع لمستويات مرجحة وعتبة تحددها المنفعة العامة.

فمثلا تطبيق تقنية "الجمع" في مجال التعاون البيئي ،وبالتحديد في قضية الانبعاثات الغازية، والمسببة للاحتباس الحراري، للتخفيف من حدة تغيير المناخ يعد أمرا ضروريا، من خلال عمل جميع المساهمين على تخفيف حدة الانبعاثات من خلال الجهد الجماعي، لكن بمساهمات مختلفة مبنية على المسؤولية التاريخية، وتعزيز المنفعة العامة من خلال تسقيف الانبعاثات للحد الأدنى، للحفاظ على دراجات الحرارة العالمية في مستويات طبيعية .

ثانيا: توفير"GPG" بالاعتماد على الرابط الأضعف(The Weakest-link)

تتشابه مجموعات المنافع العالمية مع الجهود المجمعة، من حيث أنها تتطلب مساهمات من الجميع، حيث تتموقع البلدان في سعيها لتحقيق أهداف التعاون الدولي ضمن سلسلة واحدة، قد تضم حلقة ضعيفة تعيق تحقيق المنافع العامة العالمية، فالروابط الضعيفة في العملية التعاونية، هي البلدان التي تعاني من هشاشة البنية التحتية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والصراعات.

[1] Sandler,T. :" Global and regional public goods : a prognosis for collective action", in : fiscal studies, 3 (1998): 221-247.

ثالثا: توفير"GPG" انطلاقا من مقاربة" الجهد الأفضل"single-best effort"

تعتبر هذه المقاربة أحد الأوجه الجديدة للتعاون الدولي، التي تعتمد على تعزيز العمل الفردي لتحقيق المنافع العامة الدولية، حيث تتولى دول بعينها تعزيز المكاسب العامة العالمية، انطلاقا من العمل ضمن مجموعات صغيرة تتقاسم التكاليف والمخاطر، وهذا النمط من التعاون عرف نجاحا كبيرا خاصة في التحديات الصحية العالمية، من خلال العمل على ثلاث نطاقات رئيسية هي:

1- تكثيف الجهد لاكتشاف دواء جديد أو علاج جديد؛

2- تمويل وتوزيع الدواء كمرحلة ثانية، غير أن هذه العملية تتطلب جهدا جماعيا للفواعل؛

3- وضع نظام للمراقبة والإبلاغ، يعمل على ضمان الامتثال للفواعل المشاركة في العملية التعاونية.

الفرع الثاني: أنواع المساهمة:

إن مفهوم المساهمة في التعاون الدولي مهم للغاية، حيث يحدد هذا الأخير مخرجات العملية التعاونية الدولية، ويحدد المنافع العامة للفواعل المساهمة في العملية، وقد وضع "باريت" Barrett" ثلاث أنواع من المساهمات، التي تعمل على تحقيق المنافع العامة العالمية وهي:

1-التمويل وتقاسم الأعباء؛

2- ضبط النفس المتبادل؛

3- التقسيم والمعايير العالمية.

يعتمد هذا التقسيم على الفواعل المشاركة في العملية، من خلال وضع معايير والمعرفة والتمويل كنوع من أنواع المساهمة.

لكن التفريق بين المساهمات وأهداف النفع العام على هذا النحو تكون صعبة، حيث تكون المساهمات بحد ذاتها كوسيط لتحقيق المنافع العامة العالمية، أما ضبط النفس المتبادل، والتقسيم

والمعايير العالمية، فهي تعكس قواعد السلوك التي تشكل الأنظمة الدولية، وبالرغم من أنه يتم توفيرها بشكل مستقل إلا أنها مترابطة.[1]

يساهم وضع القواعد والمعايير في توفير المنافع العامة العالمية، عن طريق التغيير وتنسيق سلوك الممثلين، حيث يمكنهم تنسيق سلوكاتهم إما بالموافقة على فعل شيء ما أو الامتناع عنه، مثال خفض الحواجز أمام التجارة أو عدم استخدام الإعانات الزراعية، أما عن استعمال المعرفة كمساهمة في حل المشكلات العالمية، فيتجلى من خلال وضع مقترحات وحلول لاستيعاب التغيرات في القواعد والمعايير، واستخدامات التمويل، كما تتعلق المعرفة بصنع السياسات العالمية في شكل خبرات علمية وتقنية[2].

التمويل هو نوع من أنواع المساهمات، حيث يضع القواعد على المستوى المحلي والعالمي، كما يعد آلية من آليات الحوكمة، وعنصر أساسي في تنمية "GPG" من خلال ترتيبات التعويض، وإعادة التوزيع لصالح الفواعل المشاركة في العملية التعاونية لسد فجوة عدم التناسق بين الفواعل.[3]

الفرع الثالث: آليات الحوكمة:

منذ أكثر من عشرين عاما، أعطى مفهوم الحوكمة العالمية دفعة جديدة لدراسات العلاقات الدولية، من خلال أنه يرسخ لممارسة السلطة بشكل منفصل عن الإقليم والتسلسل الهرمي[4]، فالتعاون الدولي لم يعد يقتصر على الصورة الكلاسيكية التي تبنى داخل أقاليم الدول القومية، بل أصبح عملية معقدة بآليات وفواعل عبر وطنية وبمستويات متعددة، حيث أصبح التعاون الدولي يبنى ضمن شبكات خاصة، تترابط ضمنها الفواعل لتعبئة الموارد السياسية بشكل مكمل، في الحالات التي تكون فيها هذه الموارد مشتتة على نطاق واسع، ويمكن تمييز ثلاث أنواع لهذه الشبكات هي:

[1] Barrett, S: Why cooperate ?: the incentive to supply global public goods,(Oxford: Oxford University press, 2007), 9

[2] Jones H, et al. : Knowledge, policy and power in international development : a practical guide. The Policy Press,(Bristol, 2012), 15

[3] Pauw, P. et al: Different perspectives on differentiated responsibilities: a state –of- art review of the notion of common but differentiated responsibilities in international negotiations, Bonn: DIE, Discussion paper 6/2014. P21

[4] Rosenau, J, G, 1992: Governance, order. And change in world politics, in: J,N .Rosenau/ E-Q. Czempiel, eds, Governance without government: order and change in world politics. (Cambridg; Cambridge University press. 1992), 4

أولا: التعاون الدولي الحكومي

يتولى الوكلاء رسميا التعاون الحكومي الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف، ويتم تنظيمه من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، إلا أن هذا النموذج من التعاون يعرف مشاكل خاصة في عدم استيعابه لتحولات السلطة، وعدم تجانس الجهات الفاعلة، بالإضافة لتزايد أنواع أخرى من التعاون الحكومي الدولي، مثل النوادي غير الرسمية كمجموعة العشرين"G20" ودول" البريكس(البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)[1]

إن نموذج التعاون الدولي الحكومي ،يركز على أدوار الدولة الوطنية مع الفواعل الأخرى، في الدفع بالعملية التعاونية من خلال مفهوم الشبكات الحكومية الدولية ،الذي ينظم الفواعل المشاركة، ويضبط مسارات التعاون الدولي.

ثانيا: الشبكات عبر الحكومية

هي مجموعة التفاعلات بين الوحدات الفرعية المختلفة، بحيث لا تخضع للسيطرة الحكومية، أو الرؤساء التنفيذيون لتلك الحكومات[2]، حيث غيرت العولمة من دور الدول الوطنية في إطار النظام الدولي الجديد بطريقة وظيفية، تعطي للشبكات عبر وطنية دورا رئيسيا في رسم مسارات التعاون الدولي، من خلال مؤسسة التعاون الدولي وتوسيع دائرته عبر وطنية، كما أن هذه الأخير تلعب دور المنسق مع الشبكات الحكومية، لدفع التعاون بينها وبين الشبكات الحكومية في بلدان أخرى، انطلاقا من التماثل الهيكلي الذي تقره العولمة التنظيمية[3].

يسمح نمط الشبكات عبر الحكومية للفواعل المتعاونة تبادل المعلومات والاتصال المباشر خلال العملية التعاونية، وقد نجح هذا النمط في العديد من المجالات، خاصة مجال التنظيم المالي والبيئة[4] .

كما يمكن تشكيل شبكات عبر حكومية من خلال الاتفاقيات الدولية والمنظمات الدولية، حيث يؤدي تبادل المعلومات والاتصال، إلى تكوين شبكات لتعزيز التعاون الدولي في قضايا مختلفة ذات طابع

[1] Cooper, A.F/ C. W.Hughes/ P.de Lombaerde, eds, 2008: Regionalisation and global governance : the taming of globalization? Routledge: New Yourk

[2]Keohane, R. O : Transgovermmental relation and international organizations, in World Politics, 1(1974) :39-62.

[3]Raustiala, K,: "The architecture of international cooperation: transgovernmental networks and the future of international law", in:Virginia Journal of International law , 1(2002) :1-92.

[4]Slaugher,A-M. 2004 : A New world order, NJ : (Princeton University Press,2004) ,171.

عالمي، ومثال عن الشبكات عبر الحكومية " الشبكة الدولية للامتثال البيئي والإنقاذ" " The International Network for Environmental Compliance and Enforcement"(INECE)[1].

ثالثا: الشركات عبر الوطنية بين القطاعين العام والخاص

يعتبر هذا النمط من التعاون الدولي من بين آليات الحوكمة، حيث ينظر للشراكة بين القطاعين العام والخاص، على أنه من الترتيبات الأفقية التي تعتمد المقارنة في مزايا الفاعلين المستقلين من القطاعين في سبيل تحقيق المنفعة العامة[2] ،وهناك من ينظر لهذا النمط ،على أنه محاولة لتخفيف الفجوات التي أحدثتها العولمة بين السياسات المحلية والمتطلبات عبر وطنية للسياسة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى سد فجوات المشاركة في الحوكمة العالمية[3] ،والتي يتم بناؤها في إطار مؤسسي يستوعب جميع الفاعلين.

رابعا: النمط المؤسسي

إن عملية صناعة التعاون الدولي عملية مختلفة الجوانب، من حيث الفواعل والطابع المؤسسي الذي تصنع ضمنه مسارات التعاون، وهذه الأخيرة ينظر إليها على أنها قضايا مركبة، إنما أن تكون ضمن ملف واحد في إطار نظام دولي متكامل، أو تكون عدة ملفات في أنظمة متعددة[4] .تسهل مؤسسات التعاون الدولي، من خلال تقليل المعاملات والتكاليف، وتبادل المعلومات، ووضع توقعات حول السلوك التعاوني للفواعل، ووضع أنظمة تتولى مسايرة ومراقبة العملية، وتلعب دور الوكيل للدول الوطنية، على أن يكون التعاون هو المحرك الأساسي للعملية المؤسساتية[5] .

[1]Slaugher-/T.Hale: Transgovermmental networks and emerging powers, in: T.Hale / D.Held eds, Handbook of Transnational Governance,(Stafford: polity Press, 2011), 35.

[2] Brinkerhoff, D.W/ J.M. Brinkerhoff: " public- private partnership : perspectives on purposes, publicness, and good governance ", in: public Administration and Development , 1 (2011):2-14.

[3] Andanova, L.B / M. A Levy : Franchising global governance : making sense of the Johannesburg type 2 partnership, in : O.S .Stokke / O. B .Thommessen eds, Yearbook of International co-operation on Enviromment and Development,(Oxford: Earthscan, 2003), 19-31.

[4]Karns, M. P / K. A Mingst: International organizations: the politics and process of global governance, Boulder, CO:(Lynne Rienner publishers, 2010), 24

[5] Hasenclever, A. / P. Mayer / V.Rittberger 1997: Theories of international regimes, (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 42

لقد جذب الاهتمام البحثي في إطار فعالية الأنظمة، الانتباه بشكل تدريجي للتفاعل المؤسسي، حيث ينتج عن هذا التفاعل تشكيل الحوكمة العالمية، انطلاقا من مقاربة "مجمعات النظام"، ، حيث تعرف على أنها:" مصفوفة المؤسسات المتداخلة جزئيا، وغير الهرمية التي تخص قضية معينة"[1].

تؤثر طبيعة التفاعلات بين الفاعلين، على الأداء المؤسسي وبالتالي على الحوكمة العالمية، اعتمادا على نوع التفاعل ما إذا كان محركا للتعاون داخل المؤسسات أو مثبطا لحركته، ومنه تتولى الجهات الفاعلة تحسين التفاعل المؤسسي لتفادي التفاعلات السلبية للفواعل.[2]

المبحث الثاني: أهم البراديغمات المفسرة للتعاون الدولي

لقد تناول "قليبن" "Gilpin" الإشكالية الأساسية للاقتصاد السياسي على النحو التالي:" منذ القرن السادس عشر تولت الدولة الوطنية مهمة تنظيم السياسة الدولية، وأزاحت الأشكال السياسية لما قبل الحداثة كدول المدينة، والقبائل والإمبراطوريات، وفي نفس الوقت أصبح السوق الوسيلة الأساسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية، وإزاحة الآخرين من أجل فرض الوجود من خلال، المعاملة بالمثل، وإعادة التوزيع، والإمبريالية الاقتصادية."[3]

إن التفاعل بين الشكلين المتعارضين للتنظيم الاجتماعي، الدولة الحديثة والسوق، قد يتولد عنه إما علاقات تعاون، أو علاقات صراع، وسنحاول في هذا المبحث شرح أهم النظريات الدافعة لديناميكية التعاون الدولي، من خلال الإجابة عن سؤال، لماذا تتعاون الدول؟

الإجابة عن هذا السؤال تكمن في أن المنفعة العامة العالمية تستوجب امتدادا جغرافيا أكبر، لنجاح النمو الاقتصادي، وهو ما سيشكل عاملا دافعا للدول لربط علاقات تعاونية، لتوسع الموارد واتساع الأهداف، لكن الخوف من فقدان السيطرة والسيادة الوطنية، يجعل من الدول القومية مترددة في الانخراط في عمليات التعاون الدولي.

[1]Keohane, /D, G, Victor 2011:" The regime complex for climate change", in : perspectives on politics, 1(2011):7-23

[2]Stokke, O. S./Oberthur : Introduction: Institusional interaction in global environmental change. In : S. Oberthur / O.S. Stokke , eds. Managing institutional complexity: regime interplay and global environmental change.(Cambridge: MA.: MIT Press, 2011), 1-24.

[3]Gilpin, Robert : The political Economy of International Relations. (Princeton: University Press,1987) ,30.

انطلاقا من ما تقدم فانا نلمس سيطرة ثلاث إيديولوجيات على الاقتصاد السياسي المحافظة، الليبرالية و الاشتراكية، وهو ما شكل دعامة البناء و التحليل الذي انطلقت منه التقاليد النظرية الكلاسيكية، كالواقعية، الليبرالية المؤسسية و الاشتراكية الدولية.[1]

ويمكن تعريف هذه التقاليد النظرية على أنها نماذج للعلاقات الدولية، ونعني بالنموذج أنماط التصور الدولي للعلاقات، وأنماط تحليلها[2]،وسنحاول في ما يلي عرض تفسيرات هذه النماذج النظرية للتعاون الدولي، ودوره في ظل التغيرات البنيوية للنظام الدولي.

المطلب الأول: النموذج الواقعي للتعاون:

الواقعية السياسية، أو السلطة السياسية، مدرسة فكرية معروفة بين علماء السياسة، لكن كثيرا ما يتم تجاهلها من قبل الاقتصاديين .يجد الاقتصاد السياسي الواقعي جذوره الفكرية في المفاهيم التجارية،[3] حيث أشارت المدرسة التاريخية الألمانية، للمفهوم الديناميكي للأمة في الاقتصاد السياسي، على أنه هو المحرك أو المثبط للتعاون الدولي،[4]وبالتالي يمكن اعتبار النظرية الواقعية على أنها نظرية قومية، بناءا على معطى أساسي، وهو أن الحكومة الوطنية هي المخول الوحيد لممارسة الأنشطة الاقتصادية، والانخراط في المسارات الدولية للتعاون على هذا الأساس، مع الحفاظ على السيادة الوطنية، في إطار أهداف الأمة.

لقد ظهرت المدرسة الواقعية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وبعد الحرب العالمية الثانية على اثر فشل عصبة الامم، والطرح المثالي في العلاقات الدولية التي قامت عليه الأخيرة، وبالتالي فشل النهج الاخلاقي القانوني، ودور المؤسسات في إرساء السلام، وكذا أطروحة الطبيعة الخيرة للإنسان، والتطور الإيجابي للتاريخ[5]، وهي المنطلقات التي بني عليها الأمن الجماعي، الذي فشل في كبح الحرب، وهو ما إنتقده " إدوارد هاليت كار" Edward hallett carr" في كتابه السنوات العشرون للأزمة " The

[1]Mckinlay, R. D. and R. Little: Global problems and World Order. (London: Frances Pinter, 1986), 141.
[2] Vasques, John A : The power of power Politics. A Critique.(London: Frances Pinter, 1983),321.
[3]Mckinlay, R. D. and R. Little, 1986: op. cit. p143.
[4]Billy , Jaques : La politique économique,(Paris: Presses Universitaires, 1985) ,8.
[5]Carr, E. H : The twenty Years Crisis 1919-1939 . Reprint of the 2. Ed. of 1946.(London and Basi-ngstock: The Macmillan press, 1981), 23

twenty years of Crisis سنة1939، ما مهد الطريق لميلاد الفكر الواقعي الذي برز في الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

في عام 1948، نشر "هانس مورقن تو" Hans J.Morgenthau"، كتابه " السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام

"politics among nations: The struggle for power and peace

والذي يعد أطروحة مشهورة في السياسة الدولية، حيث وضع ثلاث افتراضات أساسية يقوم عليها الطرح الواقعي هي:

أولا: الدول القومية أهم الفاعلين لفهم العلاقات الدولية؛

ثانيا: التمييز والفصل بين السياسات المحلية والدولية؛

ثالثا: العلاقات الدولية تسعى للنضال من أجل السلطة والسلام.[2]

وفقا للطرح الواقعي فإن المجتمع الدولي يعيش حالة من الفوضى" الهوبزية"، ويحرك هذه الفوضى ويحكمها محرك السلطة[3] ، فالفواعل الدولية ذات السلطة السياسية، لا يمكنها التواجد في ظل عدم وجود المجتمع الدولي الافتراضي، وهذا لا يعني أن الحرب والصراع سلوك دائم بين الدول، بل يحل محله التعاون الدولي، من خلال ميل الدول لعقد تحالفات حذرة ،مبنية على تحقيق المصلحة الوطنية المشتركة، و ذلك في إطار فوضوية النظام الدولي ،الذي ينظم وفق فوارق القوة والقدرة بين الدول الوطنية، مع وجود قوة مهيمنة تضمن استمرار السلوك التعاوني بين الوحدات الوطنية الأساسية وهي الدول،[4] وهو ما دعت له الواقعية الجديدة أو ما يعرف بالواقعية البنيوية والتي قامت على أنقاض الواقعية الكلاسيكية، التي فشلت في إعطاء تفسيرات منطقية تجريبية للعلاقات الدولية، ولم تستطع استيعاب الثورة السلوكية التي ظهرت في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، والتي اعتبرت طروحات الواقعية الكلاسيكية طروحات ميتافيزيقية، لا تعكس واقع العلاقات الدولية، ويعد" كينيث والتز" Kenneth waltz" من رواد الاتجاه

[1]Jill Steans, et al, An Introduction to International RelationsTheory Perspectives and Themes , (UK: Longman , 2010), 54.

[2] Dougherty, James E, and Robert L, Pfaltzgraff, Jr. : Contending Theories of International Relations A Comprehesive Survey. 2nd. (ed. New yourk: Harper and Row,1981),94.

[3] Mckinlay, R. D. and R. Little 1986: op. cite. P145.

[4]Gilpin, Robert , 1987: op. cite, pp.31-32.

النيو واقعي ،الذي رفض إرجاع علاقات الصراع بين الدول إلى الطبيعة البشرية، الذي اعتبرها طرحا ميتافيزيقيا لا يعكس الواقع، وأصدر كتابا يوضح فيه ذلك بعنوان، "نظرية السياسة الدولية " Theory of international politics" والذي أرجع الفوضى من خلاله إلى فوضوية النظام الدولي، الذي اعتبره بنية تخضع لعدة اعتبارات أهمها[1]:

1- القواعد المنظمة للنظام: تتميز بالهرمية والفوضى، بسبب غياب سلطة عليا تنظمية؛

2- الخصائص المتجانسة أو المتباينة للوحدات: من خلال الاعتماد على الذات بهدف ضمان البقاء؛

3- توزيع القدرات: هذا الشق يتميز بالخلاف بين النسقين التعددي والثنائي[2] .

تركز النظرية النيو واقعية على متغير التفضيلات والخواص المشتركة، كمتغيرات مستقلة للتعاون الدولي، مع اختزال المتغيرات الثانوية الداخلية، لكن في إطار مقومة البقاء، وبالتالي أن يقتصر التعاون على متطلبات السياسات الدنيا[3] .

تنطلق الواقعية من أن التعاون الدولي يكون بين الدول القومية، في نظام يتسم بالفوضى، تتولى فيه قوى دولية مهيمنة زمام الأمور في تسيير العمليات التعاونية، لكن السؤال المطروح لماذا تحرص هذه الأخيرة على نجاح فرص التعاون، بالرغم من امتلاكها لقدرات الهيمنة؟ الجواب في أن التعاون يمكنها من خلاله زيادة التفضيلات التي تخدم مصلحتها القومية خاصة في الشق الاقتصادي[4] ، فالدول الوطنية هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، والمؤسس الرئيسي لهيكلة النظام الدولي،[5] حيث تؤسس العلاقات بين الدول في النظام الدولي الذي يتسم بالفوضى حسب الواقعيين، على علاقات القوة من جهة، وعلاقات الثروة التي يعد التعاون الدولي الركيزة الأساسية لتنميتها[6] ، فوجود سلطة مهيمنة تراقب وتمنع الدول، التي تحاول تغليب مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، يدفع الدول للتعاون، ويستشهد "ولتز" في هذا إلى أمثولة " صيد الغزال" "The stag hunt" لجان جاك روسو" ، حيث أشار "ولتز" لهذه الأطروحة في كتابه " الإنسان الدولة الحرب"، ومضمونها، أن جماعة من الصيادين خرجوا للصيد متفقين على اصطياد

[1]Colin Elman, Realism, in Martin Griffiths, ed , International Relations Theory for The Twenty-First Century An Introduction,(New York : Routledge, 2006), 72.
[2] Colin Elman,op.cite, p.13.
[3] Ipid, p.14.
[4]Liska, George : Foreign Aid- Political Aspects, In David L. Sills ed.: International Encyclopedia of The Social Sciences. The Macmillan Company and The Free Press, 5(1968) ;513-521.
[5] Cox, Robert W: "Social Forces , States and World Order, : Beyond International Relations Theory". Millennium Jornal of International Studies , 10(1981):124.
[6] Cox, Robert W, op.cite.p 126.

غزال، فظهر أرنب فقام أحدهم باصطياده لسد جوعه، وغلّب مصلحته الذاتية على المصلحة العامة ،فكان سببا في هروب الغزال، وفي هذا تبيان لدور السلطة التي يجب ان تعهد لها تنظيم عملية التعاون الدولي ،وتردع المخالفين الذي يحاولون تغليب مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة المشتركة التي تجذب المتعاونين.[1]

لقد أسست الطروحات الواقعية لتكوين الإطار الذي أسس عليه نظام "بريتون وودز" للتعاون الاقتصادي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى غاية أواخر 1960، تفوقت الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا، وأدت دور السلطة المهيمنة على النظام الدولي، وبالتالي تكوين منظمات التعاون الدولي، ما أدى إلى سيطرة الفكر الواقعي في هذه الحقبة[2] ، إلا أن الواقعيين يميلون لتفسيرات علاقات التعاون بين القوى العظمى المهيمنة، التي تعزز من تفضيلاتها عن طريق التعاون في صيغة تحالفات، لكن تهمل هذه الأخيرة التعاون بين الدول الأقل هيمنة كالدولة الصناعية(القوى الوسطى) وكذا الدول النامية،[3]حيث تتميز العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذه الدول بالتعقيد في عدة جوانب، إلى درجة أن ديناميكية التعاون فيها لا تزال إلى حد كبير غير مفسرة لتداخل عدة اعتبارات مؤثرة لا يمكن تفسيرها بمنطلقات القوة والهيمنة.[4]

المطلب الثاني: الافتراضات الليبرالية والوظيفية للتعاون

لقد ركز الطرح الواقعي على مبدأ "المعاملة بالمثل" والذي أسست عليه علاقات التعاون بين الدول، من خلال نظريات اللعبة سواء الثنائية، كنظرية السجين ونظرية صيد الغزلان ونظرية الجبان، والتي تصب في وضع احتمالات للتعاون انطلاقا من حسابات المكاسب النسبية والمكاسب العامة، واحتمالات معاقبة المنشق وتكاليف اللاتعاون التي تؤدي للتصادم،[5] أو نظريات متعددة الأطراف التي تكون حسابات التعاون فيها معقدة ،خاصة مع احتمال استفادة أطراف من التعاون، بالرغم من سلوكاتهم اللا تعاونية مثل أن ترفع بعض الدول القيود الجمركية، فيما تفرض الأخرى قيودا على تحرير تجارتها، وبالتالي الاستفادة من المكاسب تكون أكثر لهذه الأخيرة، ويولد ما يعرف "بالركبة المجانية" free-riding"، حيث ينصب

[1] Cynthia Weber ,International Relations Theory: a Critical Introduction, (New York: Routledge; 2010), 15.
[2] Polanyi, Karl,: The Great Transformation, (Boston: Beacon Press, 1957), 3
[3] Morgenthau, Hans :" Politics Among Nation: The struggle for Power and Peace", New York, The American Political Science Review, 2(1948) : 301-309.
[4] Morgenthau, Hans, op.cite, p.315.
[5] Kenneth A, Oye : "Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies", World Politics, 1 (1985) :7.

التعاون في هذه الحالة لتحقيق مكاسب نسبية لأطراف، على حساب المكاسب العامة للعمل الجماعي،[1] ما جعل أنصار الاتجاه العقلاني يفكرون في وضع حلول لتفادي مثل هذه الأوضاع، التي ستدفع الأطراف المندمجة في العمليات التعاونية للانسحاب، وبالتالي لابد من وجود مؤسسات تضع قواعد ومعايير لتنظيم التعاون الدولي، وتردع وتعاقب المنشقين، وغير المتعاونين، وبالتالي الاعتماد على الطرح الليبرالي في تفسير علاقات التعاون الدولي في ظل فوضوية النظام، حيث ينظر الاتجاه الليبرالي للعلاقات الدولية على أنها علاقات متعددة الأطراف، لاتقف فقط على العلاقات بين الدول القومية في شكل" كرات البيلياردو"Belliard model"، بل تتعداها لنموذج "الشبكة العنكبوتية"cob web model" وهو ما يجسد الطرح الليبرالي.[2]

الفكر الليبرالي يرجع إلى جذور فكرية قديمة، حيث يعد" جيرمي بينثام" و "إيمانويل كانط" و "جون لوك" من المؤسسين الأوائل للفكر الليبرالي ،الذي قام على الطبيعة البشرية التي تميل للتعاون[3] ، وينطلق الفكر الليبرالي من افتراضات أساسية هي:[4]

1- الطبيعة البشرية التي تتميز بالعقلانية والخير؛

2- المصالح العقلانية تكون في الغالب منسجمة وتحقق أهدافا واحدة؛

3- تعدد أطراف العلاقات الدولية، حيث لم تعد تقتصر على الدول القومية فقط،بل تتعداها لفواعل أخرى عبر قومية؛

4- إن التعاون سمة بارزة في العلاقات الدولية ،تغذيها الطبيعة العقلانية والخيرة للبشرية؛

5- وجود الحكومات أمر ضروري، لكن مع التركيز على الحرية الفردية، التي يجب أن تتصدر الاهتمامات السياسية.

تنظر الليبرالية إلى فوضوية النظام على أنها معطى يمكن تجاوزه من خلال البناء المؤسسي العالمي، الذي يلطف من الفوضى ويدفع للتعاون الجماعي، وهو ما أشار إليه كل من "روبارت كوهين"Robert Koehane" و "جوزيف ناي" Joseph ney" من خلال التعمق في مفهوم "الاعتماد المتبادل"، حيث يعرفانه على أنه :"حالة من الاعتماد المشترك، بحيث أن خسارة أو تضرر طرف ما

[1]Kenneth A, Oye, op.cite, p. 19.
[2] Viotti paul, and Mark Kauppi, International Relations Theory,(New York: Longman, 2010), 118.
[3] Jill Steans, et al,op. cite, p.30.
[4] Ibid, p.31.

تؤدي إلى تكاليف على الأطراف الأخرى."[1] وهذا ما يجعل كل الأطراف تتعاون من أجل تعزيز التفاضلات والمكاسب، لارتباط الجميع بنسق واحد ومصالح مشتركة، تدفع للتعاون حتى بين الأطراف المتعادية.[2]

يقوم مفهوم الاعتماد المتبادل على ثلاث افتراضات رئيسية هي:[3]

1- تجاوز فكرة أن الدولة هي الفاعل الوحيد، إلى عدة فواعل عبر وطنية؛

2- عدم وضع معايير للتمييز بين السياسات الداخلية للدول الوطنية والسياسات الدولية، لأن هذا يتناقض مع فكرة تزايد الاعتماد المتبادل؛

3- إن وجهة نظر العلاقات الدولية القائمة على الصراع والسلم، تتعارض وانسجام المصالح بين الوحدات الدولية على المدى الطويل.

يرتكز دور الدولة الوطنية في العملية التعاونية حسب الليبراليين، على الجانب الأمني من خلال حماية السوق، والتي بدورها ستحقق مزايا نسبية من خلال الاعتماد المتبادل، والقائم على حرية تنقل رؤوس الأموال و تحرير التجارة، وبالرغم من عدم وجود إطار رسمي موجود لحماية السوق، فإن الدول عليها أن تتعاون مع بعضها لتكوين هذا الإطار.[4]

لقد وضع كل من "ماكينلي" و"ليتل"Mckinlay and little" ما يعرف بالمجالات الثلاثة للمنظمات الاقتصادية، كتوجه جديد في النموذج الليبرالي، يدفع الوحدات الدولية للمزيد من علاقات التعاون المنظمة و المؤطرة من قبل مؤسسات دولية، تتولى تمويل التعاون ومراقبته وتوجيهه وتأطيره، ومن بين هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[5] .

يركز الطرح النيو ليبرالي على مركزية المؤسسات في التعاون الدولي، والتي تتولى إدارة العلاقات بين قوى السوق في الشق الاقتصادي، وكذا تفعيل السياسات على مستوى عبر قومي للوحدات الدولية المختلفة، مع التركيز على الدور الوظيفي للمؤسسات الدولية،[6] يرى النيو ليبراليون أن فوضوية النظام ليست متغيرا مستقلا للفوضى، بل هناك فرص كبيرة للتعاون الدولي، في ظل دور المؤسسات الدولية التي

[1] Robert Kohene, and Joseph Nye، Power and Interdependence .(New York Longman Press,2001) ,07
[2] Robert Kohene ,and Joseph Nye, op.cite, p8.
[3] Vasques, John A, op. cite, pp.117-122.
[4] Mckinlay, R. D. and R. Little, op. cite, pp.91-121.
[5] Wallerstein, Immanu ,: The capitalist World- Economy. (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), 15.
[6] Dougherty, James E, and Robert L, Pfaltzgraff, Jr, op. cite, p.419.

تتولى معاقبة الأطراف المتنصلة من التزاماتها في العملية التعاونية، والتي تسعى إلى تعزيز مكاسبها النسبية على حساب المجموعة.[1]

يرى النيو ليبراليون أن العلاقات الدولية ليست خاضعة لقواعد "اللعبة الصفرية"، فتعظيم المكاسب لطرف ليس بالضرورة خسارة أطراف أخرى، فالعلاقات الدولية مبنية على مبدأ المساومة المستمرة بين الوحدات الدولية،[2] فحسب "روبارت جيرفس"Robert jervis " فإن النيوليبرالية تلطف من فوضوية النظام الذي يقرها الواقعيون، من خلال دعم الاعتماد المتبادل بين الوحدات المتعاونة، في إطار مؤسسي يضمن السيرورة الجيدة للعملية التعاونية، وتحقيق المكاسب لكل الأطراف، وبالتالي تكون احتمالات النزاع حسب الواقعيين ضئيلة لتشابك المصالح والمكاسب[3]، وبالتالي فمبدأ المعاملة بالمثل، والخوف من فقدان التفضيلات، مع الدور الفعال للمؤسسات، متغيرات رئيسية للدفع بالتعاون، والتخفيف من أثار الفوضى.[4]

المطلب الثالث: البناء السيسيولوجي للتعاون

إن التعاون الدولي هو عملية مركبة تتداخل فيها العديد من المقاربات ،حيث تسعى الأطراف المتعاونة لتعظيم المكاسب النسبية أو المطلقة عن طريق العمل الجماعي والاعتماد المتبادل، ومن خلال مبدأ التعامل بالمثل بين الوحدات الدولية ،يتم الحفاظ على النسق التعاوني، وهو الطرح الذي دار حوله الطرح الواقعي والليبرالي خاصة ما تعلق الأمر بالتقارب(نيو–نيو) بين البراديغمين، وذلك انطلاقا من التقارب الإبستمولوجي والأنطولوجي بينهما، في إطار البناء العقلاني[5] .ونسعى من خلال هذا المطلب لتناول التعاون الدولي من منطلق بناء اجتماعي ، يتعلق بدور البنائية الاجتماعية بمختلف عناصرها، كالهوية ودورها في تكوين سلوك تعاوني للدول.

تنطلق البنائية من منطلق اجتماعي في تفسيرها للعلاقات الدولية، وتتعارض مع الطرح العقلاني القائم على حسابات مادية تتعلق بالربح والخسارة، وتوزيع القدرات بين الوحدات الدولية،[6]حيث يرى

[1] Jevris, Robert, Realism Neoliberalism, and Cooperation Understanding the Debate , in Colin Elman and Miriam Fendius Elman, ed, Progress in International Relations Theory,(Cambridge: MIT press, 2003), 283.
[2]Jevris, Robert, op. cite, p284.
[3]Ibid
[4]Ibid
[5]Steve , Smith, "The discipline of International Relation an American Social Science?" , British Journal of Politics and I nternational Relations, 3 (2000) :380.
[6] Robert, Jackson, and Georg,Sorensen, Introduction To International Relations: Theories and Approaches, 5[t] (.ed, UK: Oxford University Press, 2013),209.

البنائيون أن النسق الدولي يتشكل انطلاقا من أفكار الوعي البشري للأفراد،وهو ما أطلق عليها البنائيون "بالبيذاتانية" Intersubjectivity"، والتي بدورها تصنع الوعي البشري والفهم المشترك للناس[1]، وبالتالي رفض الطرح العقلاني الذي ينظر للنسق الدولي على أنه محصلة مادية لمصالح الفاعلين. و يذهب البنائيون لأكثر من ذلك حيث يرون أن الأفكار والفهم المشترك للناس، هي التي تحدد القوة المادية وتنظمها وتعطيها معنا، على عكس الطرح العقلاني، الذي يشير إلى أن الدول تسعى دائما لتحقيق مصالحها الوطنية، وتعظيم قوتها وهيمنتها، أي المصالح المادية التي تكون مفتوحة على كل الاحتمالات وغير رشيدة في توجهاتها،[2] و بالتالي تفتقد للتوجيه والتنظيم الذي تصنعه الأفكار البنائية.

تقوم البنائية على فكرة الاعتقادات المشتركة بين الأفراد، والمتمثلة في الأفكار والمعرفة والتصورات، والتي قد يحملها أفراد أو جماعات، أو صناع قرار، حيث تمثل هذه الأخير بوصلة للسلوك والسياسة[3] ، ما يطرح السؤال حول كيف يمكننا تفسير التعاون الدولي انطلاقا من مقاربات الفهم المشترك؟

ينطلق البنائيون في تفسيرهم للتعاون الدولي، من ثنائية الهوية/المصالح، والتي تبنى انطلاقا من سلوك الفاعلين في إطار البنية الاجتماعية، وليست معطى موجود مسبقا كما يرى العقلانيون، فالهوية هي التي تصنع المصالح والتي بدورها ترسم خارطة لتعاون الدول.[4] إن البنائيين يفندون الطرح العقلاني القائم على فوضوية النظام، وحتميات النزاع في العلاقات الدولية، وفي هذا الصدد نستذكر العبارة الشهيرة "لألكساندر فاندت" مفادها أن الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy is what states make of it"،[5] وهو ما انطلقت منه البنائية لتغيير الواقع في العلاقات الدولية والذي فرضته العقلانية.[6] وحسب "فاندت" فإن الدول يمكنها التعاون من خلال حسابات الصداقة والعداوة بين الدول، فالدول تتعاون مع بعضها البعض انطلاقا من مبدأ أن طريقة التصرف مع الصديق، ليست نفسها طريقة التصرف مع العدو، فالأول مستعد للتعاون، والثاني يشكل تهديدا[7].

[1]Robert, Jackson, and Georg,Sorensen, op. cite, p. 210.
[2]Ibid,p.213.
[3] Ibid, p.215
[4]Viotti paul, and Mark Kauppi,op.cite! p. 277.
[5]Wendt, Alexander," Anarchy is What-States Make of it: The Social Construction of Power Politics", International Organization, 2 (1992) : 395.
[6] Ibid, p.87-417.
[7]Ibid, p. 78.

يسلم الإتجاه العقلاني بحتمية الفوضى في السياسة الدولية، كمعطى متأصل حتى في غياب التفاعل[1]، وهو ما يفنده الطرح البنائي الذي يرى أن معطى الفوضى غير موجود مسبقا حتى تتفاعل الدول ضمنه، وبالتالي فإن حالة الفوضى لاتزال مبهمة[2]، وحسب "فاندت" فإن الهوية ومعايير الفهم المشترك تدفع الدول للتعاون، ويستشهد في ذلك بأوروبا، التي استطاعت التعاون وتشكيل هوية أوروبية جماعية، حتى ولو كان ذلك في ظل النزعة الأنانية للدول، فإن التعاون يعيد ترتيب هذه النزعة، وتحديد النوايا وبالتالي إعادة بناء للهوية والمصالح.[3] يرى"فاندت" في هذا الاطار أن السيادة والتي تعد مقومة أساسية تمكن الدول الوطنية من لعب الدور الرئيسي في النظام الفوضوي حسب العقلانيين[4]، يتم تحقيقها من خلال ممارسات الدولة،[5] ومن خلال التعاون المستمر تصل الدول لنتائج أهمها:

1- إن السيادة معطى يحدد ضمن المجموعة التعاونية، وترتكز على اعتراف المجموعة بها؛

2- أولوية ثقة الدول في المؤسسات الدولية، على الثقة بأنفسهم في حماية أمنهم.[6]

تؤمن النظرية البنائية أن التعاون الدولي، والذي يعتمد على تكثيف الاعتماد المتبادل كما يطرحه العقلانيون، أن هذا الأخير سيتحول بفعل المعايير"البيذاتية"، إلى هويات للوحدات المتعاونة، وستحاول الحفاظ على هذا المكسب، لأنه يعد مخرجا أساسيا لعملية التعاون، ما سيتولد عنه التزام الفاعلين ليس من منطلق الحسابات المادية، المبنية على التحليل السلوكي، بل انطلاقا من مقاربات إدراكية تهتم ببنية الهويات والمصالح.[7]

المبحث الثالث: الأمن الغذائي: دراسة في المفهوم والأبعاد والمهددات

في ظل تغيرات البيئة الدولية، عرف ويعرف مفهوم الأمن الغذائي تحديات كبرى، تتعلق بمتغيرات الإمدادات الغذائية للأفراد وسلامة الغذاء، وارتباطها بالإطار الزمني والجغرافي، فلم يعد ينظر للأمن الغذائي على أنه سعي الدول لتحقيق اكتفاءها الغذائي بطريقة كمية، بل يتعدى ذلك القيمة الغذائية للغذاء والتغذوية السليمة.

[1] Dunne, T : realism, The globalization of World Politics . An introduction to international relations in Baylis, J. and Smith, S. and Owens, (Oxford University Press,2017) , 107.
[2] Wendt, Alexander, op. cite, p.403.
[3] Ibid, p.417.
[4] Dunne, T, op. cite, p.104.
[5] Wendt, Alexander, op. cite, p.413.
[6] Wendt, Alexander, op. cite, p.415.
[7] Ibid, p.417.

إن الجوع وآليات توزيع الغذاء من أبرز العقبات التي تقف أما تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وزيادة الفجوات الغذائية بين الدول، وسنحاول في هذا المبحث الاقتراب من مفهوم الأمن الغذائي، الذي يعد تعريفا مفتوحا يرتبط بتغيرات أوضاع الغذاء في العالم، وتقاطع الكثير من المفاهيم المشابهة، كأمان الغذاء، والاكتفاء الغذائي، التغذوية. لقد انصبت جهود المنظرين على الإلمام بمختلف الأبعاد، والتي تعد متغيرات مستقلة للأمن الغذائي، كما سنتطرق في هذا المبحث للمحطات التاريخية التي عرفها مفهوم الأمن الغذائي، والتي أسهبت في الاقتراب أكثر لوضع تعريف دقيق للمفهوم بمختلف أبعاده.

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي حاولت تغطية مختلف الجوانب التي تتعلق بتوافر الغذاء، ووصول الفرد والأسرة إليه كمرحلة أولى، ثم مناقشة السلامة التغذوية وأمان الغذاء كمرحلة ثانية، مع التقليل من مخاطر الوقوع في حالة انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي عدم قدرة الأفراد على الحصول على إمدادات الغذاء، إما بسبب شحها، أو ارتفاع التكلفة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي تحظى باهتمام كبير، سواء من قبل الدول، الهيئات الدولية والباحثين،وقد عزز هذا الاهتمام بعد انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي سنة1974، والذي كانت أهم مخرجاته تشكيل هيئة تهتم برصد أهم التغيرات التي تمس الغذاء ومتابعتها، أطلق عليها" المجلس الأعلى للتغذية"، والتي كان أبرز أهدافها القضاء على حالات انعدام الأمن الغذائي، ومتابعة أسواق الغذاء في الدول النامية[1].

الا انه وقبل التطرق الى التعريفات المختلفة لمصطلح الأمن الغذائي، لابد أن نتطرق لمستويين أساسين للمفهوم وهما:[2]

- **الأمن الغذائي المطلق:** ويعني سعي الدول لإنتاج الغذاء بالاعتماد على مقوماتها الداخلية، وبكميات تسد الحاجة الداخلية أو تفوقها، وهناك من يطلق على الأمن الغذائي المطلق مصطلح الأمن الغذائي الذاتي، غير أن هذا الأخير تعرض للعديد من الانتقادات أبرزها، أنه يحرم الدولة من القيام

[1] Marion, Napoli, Towards a Food Insecurity Multidimensional Index, FIMI, Master in Human Development and Food Security ,(Italy: Roma University, 2011), 7-8.

[2] المركزالوطني للمعلومات، الأمن الغذائي،(الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، أفريل 2005)،5.

بمبادلات التجارة الخارجية، التي توفر قيمة غذائية متنوعة على التي يتم إنتاجها محليا، بالإضافة إلى عدم واقعية المفهوم الذي يصب في خانة الاكتفاء الذاتي الكمي.

- **الأمن الغذائي النسبي:** يبنى الأمن الغذائي النسبي على فكرة التعاون، إما بين الدول لا نتاج الغذاء كما ونوعا، بما يغطي الحاجات الغذائية الأساسية الصحية للسكان، والوقوف على الإمداد المتواصل للغذاء، أو تعاون مجموعة من الأقطار لتحقيق الأمن الغذائي، انطلاقا من تكاثف المزايا المختلفة لهذه الأقطار في إنتاج الغذاء، انطلاقا من الميزة النسبية لكل قطر، وبصفة عامة يعني الأمن الغذائي النسبي تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

تتعدد تعريفات الأمن الغذائي، وذلك لاختلاف المقاربات المستعملة لتعريف هذا المصطلح، حيث يصعب الوقوف على تعريف واحد، لانفتاح المعنى على العديد من التغيرات التي تمس حالة الغذاء.

الفرع الأول: التعاريف المختلفة للأمن الغذائي:

أولا: التعريفات المؤسسية المختلفة

فقد حتولت العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية، والدولية بمحاولة الإقتراب من مفهوم الأمن الغذائي من زوايا مختلفة، ومن بين هذه التعاريف

1- التعريف الإسلامي للأمن الغذائي

يركز التعريف الإسلامي على الجانب العقائدي والذي لا يمكن إغفاله، وهو قدرة الخالق عزو وجل على أن يرزق عباده، وانه عزو وجل الرزاق الذي يرزق الطير في السماء، ويعرف الفقهاء الأمن الغذائي" أنه ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد انطلاقا من المستوى الاجتماعي، فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكميات"[1].

[1] محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، (الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000)، 36.

2- تعريف منظمة" الأغذية والزراعة للأمم المتحدة" FAO"

" إن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية، تلبي حاجاتهم التغذوية وتتناسب مع أذواقهم الغذائية، كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة"[1]

3- **تعريف مؤتمر قمة الغذاء الذي عقد سنة 1996:** يعرف الأمن الغذائي على أنه:" حالة تستطيع من خلالها الأسر الحصول ماديا، واقتصاديا على ما يكفي من طعام لجميع أفرادها، وأن لا يكون هناك أي شيء قد يهدد هذه الأسر بفقدان هذه الميزة في الحصول على الطعام"[2].

4- تعريف "البنك الدولي:

"الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات، على الحصول على الطعام الكافي في كل الأقطار، ويتحقق الأمن الغذائي في قطر ما ،عندما يصبح هذا الأخير يمتلك نظما تسويقية وتجارية قادرة على إمداد المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وبالكم والنوع المناسبين، حتى في ظل الأزمات، وتردي الإنتاج المحلي، وظروف السوق الدولية"[3]، كما يستند تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي على أربعة أسس هي:[4]

4-1 الأساس الفيزيقي:

والذي يرتبط بحصول الأفراد على ما يكفي من غذاء، يمكنهم من القيام بأنشطتهم اليومية والحفاظ على صحتهم؛

4-2 أساس الشمول:

ويرتبط بالأساس الأول من خلال تمكن جميع الأفراد من الحصول على الغذاء بغض النظر على قدراتهم المالية والشرائية؛

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، (إيطاليا: روما، 2010)، 8.

[2] رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، 13 (2015): 51.

[3]World Bank. Poverty and Hunger : Issues and options for Food Security, in Developing Countries.(Washington DC. 1986) , 1-2.

[4] عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي ، (المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، 25 سبتمبر 2002)، 3.

4-3 الأساس الزمني:

يقاس بمدى توفر الأساس الفيزيقي في كل الأوقات، خاصة في الأزمات الغذائية الداخلية التي تتعلق بتردي الإنتاج المحلي، أو الخارجية التي تتعلق باختلال أوضاع السوق الغذائية الخارجية؛

4-5 مصدر الحصول على الغذاء:

لم يشترط التعريف تحديد جهة معينة تتكفل بتوفير الغذاء للأفراد سواء محليا أو دوليا، وإنما يتبلور مصدر الحصول على الغذاء في تظافر الجهود بين النظم التسويقية الداخلية، ونظم التجارة الخارجية لتوفير الغذاء للأفراد وضمان استمرار نظم التجارة الخارجية لتوفير الغذاء للأفراد وضمان استمرار إمداداته.

5- تعريف المنظمة العالمية للصحة:

يتحدد الأمن الغذائي من خلال استوفاء كل الظروف والمعايير الضرورية، خلال عمليات إنتاج الغذاء وتخزينه وتوزيعه، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وصحيا ومناسبا للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء يرتبط بكل المراحل التي يسلكها إنتاج الغذاء، إلى غاية استهلاكه من قبل المستهلك الأخير"[1].

6- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

"الأمن الغذائي هو توفير الغذاء اللازم كما ونوعا، لممارسة الأفراد أنشطتهم بصورة صحية ومستقرة، اعتمادا على الإنتاج المحلي، والميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر، على أن تكون هذه الأخيرة مناسبة لمستوى دخل السكان وقدراتهم المالية"[2].

7- تعريف الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية:

" يتحقق الأمن الغذائي من خلال تضافر الجهود بين البلدان المتعاونة، لتوفير حاجيات السكان من الغذاء محليا دون الحاجة للاستيراد الخارجي"[3].

---

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، (الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري1998)، 98.

[2] خالد عبد الحميد حسانين، آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منطقة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2007)، 8.

[3] الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية: الأمن الغذائي العربي،(مؤتمر اتحاد الغرف العربية، من 5 إلى 8 أفريل 1980)، 330.

ثانيا: التعاريف الأكاديمية للأمن الغذائي

كما قام العديد من الكتاب والأكاديميين بتقديم تعاريف مختلفة للأمن الغذائي من بين هذه التعاريف:

التعريف1:

تعريف" فرنكن بيرغر"Franken Berger" حيث يعرف الأمن الغذائي على أنه" قدرة كل الأفراد على الحصول على الطعام الكافي، في كل وقت بما يضمن لهم حياة صحية، ويمكنهم من القيام بأنشطتهم"[1]

التعريف2:

يعرف الأمن الغذائي على أنه" الوفاء بالحاجيات الأساسية للفرد من العناصر الغذائية المتوازنة، والكافية لالقيام بكافة الأنشطة الحيوية، والحفاظ على الحالة الصحية"[2].

التعريف3:

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للمجتمع، وضمان استمرار الحد الأدنى من هذه الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الغذاء إما عن طريق الإنتاج المحلي، أو اللجوء للاستيراد لتغطية النقص في الاحتياجات"[3]

التعريف4:

يتم تحقيق الأمن الغذائي عند توفير الغذاء لكافة أفراد المجتمع، بمختلف فئاته ومراعات قدراته الشرائية بالقدر الكافي في الوقت المناسب مع مراعاة عدم وقوع نقص في الغذاء مستقبلا.[4]

---

[1] عوض خليفة موسى :التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، (ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الجامعات الإفريقية (التعاون والتداخل)، جانفي 2006)، 5.

[2] عزت إبراهيم عمارة، الأمن الغذائي في ظل أهمية المتغيرات المعاصرة، (ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، يوم8 أكتوبر 2001)، 4 .

[3] محمد راكان الدغمي، نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي، (عمان، الطبعة الأولى، 1988)، 18.

[4] نهايات ياسين الحفار: قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، (دمشق، دار المعاجم، الطبعة الأولى، 1994)، 40.

التعريف5:

"الأمن الغذائي هو عملية تضمن من خلالها الدولة، استمرار تدفق كمية الموارد الغذائية، التي تضمن للأفراد الكميات المناسبة والصحية من السعرات الحرارية، وذلك وفق المعايير المتفق عليها دوليا وتناسبها زمنيا."[1]

ومن التعاريف السابقة يمكننا أن نضع تعريفا إجرائيا يتناسب مع ما قدم، ويراعي المقاربات الرئيسية التي تحكم تحقيق الأمن الغذائي، ومنه يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه عملية تسعى من خلالها المجتمعات إلى توفير الغذاء كما ونوعا للأفراد، بما يتناسب وحدود دخلهم، مع ضمان استمرار توافر إمدادات الغذاء بطريقة لا قطرية، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بالاعتماد على المقومات الذاتية للمجتمع.

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

أولا: مؤشرات الأمن الغذائي

يرتكز تعريف الأمن الغذائي على أربعة مؤشرات رئيسية هي:

1- توافر الغذاء:

يقاس توافر الغذاء بحجم الإمدادات الغذائية التي تصل إلى الأفراد، بشرط أن تكون كافية لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، ويتم توفير الغذاء من خلال إما الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

2- الحصول على الأغذية:

إن الحصول على الغذاء يرتكز على بعدين مختلفين هما، الوصول الاقتصادي والوصول المادي، حيث يحدد الأول من خلال الدخل المتاح وسعر الأغذية، أما الثاني فيحدد بالبنى الأساسية التي تضمن وصول الغذاء وحصول الأفراد عليه؛

[1] عبد الرحمان يسري، أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي، (مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم العربي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22- 25 أفريل 2000)، 1.

3- استخدام الغذاء:

يتم استخدام الغذاء من قبل الأفراد انطلاقا من احتياجاتهم الأساسية من الأنواع المختلفة من الغذاء من كربوهيدرات وبروتينات، بما يضمن قيامهم بأنشطتهم الحيوية، و يقيهم من الأمراض المختلفة الناتجة عن سوء التغذية كالهزال والتقزم.

4- الاستقرار:

يتم الاستقرار من خلال توافر الأغذية للأفراد في كل الأوقات، مع وضع مخططات لمواجهة المخاطر التي قد تهدد استقرار توافر الغذاء، ومن بين آليات مواجهة المخاطر المناطق المجهزة للري، والتي تعمل على مواجهة الأخطار البيئية كالجفاف، بالإضافة لآليات أخرى لمواجهة تأرجح أسعار الأغذية والإنتاج والإمدادات.[1]

ثانيا: المفاهيم المترابطة مع الأمن الغذائي

إن المتغيرات المشكلة لمفهوم الأمن الغذائي تميز هذا الأخير عن مفاهيم أخرى قد ترتبط بالأمن الغذائي، لكنها لا تغطي كل العناصر المكونة للأمن الغذائي بمفهومه الحديث، ومن بين هذه المفاهيم:

1- الاكتفاء الذاتي:

عرف الاكتفاء الذاتي على أنه قدرة المجتمع عل حشد إمكاناته الذاتية في إنتاج كل حاجياته الغذائية المحلية[2]، وكعلاقة رياضية يمثل الاكتفاء الذاتي حاصل قسمة الإنتاج المحلي على المتاح من الإنتاج، وهذا كالتالي:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي*100/المتاح من الإنتاج

2- أمان الغذاء:

يرتبط هذا المفهوم بكل مراحل الإنتاج وصولا للمستهلك، ويعني مراعاة كل المعايير والظروف الصحية اللازمة ،حتى يكون الغذاء آمنا وملائما للاستهلاك البشري، والملاحظ ان ازدياد الاهتمام بمفهوم أمان الغذاء راجع كذلك، الى انتشار بعض الأوبئة والأمراض المهددة لسلامة الغذاء من بينها جنون البقر، الذي ظهر في ثمانيات القرن العشرين في بريطانيا، وإنفلونزا الخنازير وإنفلونزا الطيور

[1] غانم، عادل محمد، سحر عبد المنعم قمره، البعد الاقتصادي لاستراتيجية الأمن الغذائي للقمح في مصر، (مؤتمر الأمن الغذائي، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2008/11/27)، 6.

[2] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سابق، ص87.

واللذان ظهرا في مطلع القرن الحالي، ما جعل الدول تعيد النظر في سلامة الغذاء والعودة قدر الإمكان لاستهلاك الغذاء الطبيعي.[1]

3- الفجوة الغذائية:

تتمثل الفجوة الغذائية في المقدار الكمي الذي يعبر عن عدم كفاية الانتاج المحلي، لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية للمجتمع، ما يضطر الدولة للاستيراد لتغطية الفارق الكمي اللازم، كما تجدر الإشارة إلى وجود فرق بين الفجوة الغذائية والفجوة التغذوية، حيث تركز الأول على الفارق الكمي للحاجات الغذائية للسكان، أما الثانية فتتعلق بالجانب النوعي الذي يرتبط بالوظائف البيولوجية للفرد.[2]

4- التبعية الغذائية:

تقاس هذه الأخيرة بنسبة الاعتماد على الخارج في تغطية الحاجات الغذائية الأساسية للسكان، وتبتدأ من مستويات دنيا ،وتمتد لتصل لمستويات قصوى في بعض الدول، وبالتالي تصنف ضمن الدول شديدة الاعتماد على الخارج.[3]

5-التنمية الزراعية المستدامة:

يمكن تحديدها في الزراعة القادرة على ضمان توافر إمدادات الغذاء بصفة مستمرة ومتواصلة عبر الأجيال محققة الاستدامة، مع التركيز على الإدارة الفعالة والناجحة لمختلف الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ على سلامتها.[4]

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي

لتحديد الوضع الغذائي لدولة ما يجب أولا تحديد مستويات الأمن الغذائي فيها، وما مدى تطابقها مع الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي، وفي هذا المطلب سنحاول الوقوف على أهم المستويات والأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي.

---

[1] نفس المرجع، ص98.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، الأمن الغذائي في الدول العربية، (الإمارت العربية المتحدة 2008)، 172.

[3] عبد القادر الطرابلسي، "مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة عشر"، مركز دراسات الوحدة العربية، 149(1991):90.

[4]UNDP, Reconceptualizing governance for sustainable Human Development,(Discussion paper 2, 1997),5.

الفرع الأول: مستويات تحقيق الأمن الغذائي:

أولا: مستوى الكفاف

ويتمثل في الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأفراد، والتي تضمن بقاء الأفراد والقيام بالأنشطة الحيوية، ويتجسد هذا من خلال العدد الكافي من السعرات التي يجب أن يحصل عليها الأفراد، وهو ما يعبر عنه مفهوم حد الفقر، والذي يعبر عن السعي لتوفير الحد الأدنى أي الكفاف من الغذاء.[1]

ثانيا: المستوى الأوسط

يعنى هذا المستوى بالقضاء على سوء التغذية الذي يزداد كلما اتجهنا نحوى المستوى الأدنى أي الكفاف، ويعتمد المستوى الأوسط على جودة الغذاء، من خلال زيادة احتياجات الأفراد من البروتين ومصادر الطاقة، فالأفراد مهددون بسوء التغذية الناتج عن السعي لضمان الكفاف الكمي من الغذاء فقط، دون الاهتمام بالقيمة الغذائية، لضمان كفالة المستوى المناسب من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل الأفراد.[2]

ثالثا: المستوى المحتمل

يتمثل هذا المستوى في قدرة الدولة على توفير الحاجيات الغذائية الأساسية للأفراد، لتمكينهم بالقيام بنشاطاتهم وضمان المستوى الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية، وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ويركز هذا المستوى على معيارين أساسيين هما، عرض الغذاء من خلال الوقوف على عمليات إنتاجه وتخزينه و الطلب على الغذاء وتوفيره.[3]

لا يمكن النظر لهذه المستويات على أنها متغيرات كافية لتفسير الوضعيات المختلفة للأمن الغذائي، بل لابد من الأخذ بمتغير الأبعاد المحددة لمفهوم الأمن الغذائي ،والتي تعد مكونات رئيسية في تعريف المفهوم.

---

[1] محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص21.

[2] نفس المرجع، ص119.

[3] نفس المرجع، ص200.

الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي:

أولا:البعد الاقتصادي

إن البعد الاقتصادي بعدا رئيسيا في تحديد مستويات الأمن الغذائي، حيث أن عدم قدرة الدولة على الاعتماد على مكوناتها الذاتية غي إنتاج الغذاء، يدفعها للاستيراد لتغطية الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان، وبالتالي التعرض للتبعية الغذائية التي تؤدي إلى عجز ميزان مدفوعات الدول، كما أن سعي الدول الدائم لتدارك هذا العجز، واختيار الاستيراد المكثف، يؤدي الى ارتفاع أسعار الغذاء الناتج عن ارتفاع أسعار السوق العالمية للغذاء، ما يجعل بعض الدول تدخل ضمن مساومات ومشروطيات تهدد المقومات الأساسية للدولة الوطنية.[1]

كما يتضمن البعد الاقتصادي اهتمام الدول بالجانب الزراعي، والعمل على تحسينه من خلال آليات مختلفة تهدف لزيادة الإنتاج، بالإضافة كذلك الاهتمام بالإنتاج الفلاحي بمختلف مجالاته، لتحسين الإنتاج العام الغذائي، ويمكن القول أن البعد الاقتصادي يهتم بثلاث متغيرات رئيسية هي: الأرض، الموارد البشرية، ورأس المال.[2]

ثانيا: البعد الديمغرافي والاجتماعي

يتمثل هذا البعد في قدرة الدولة على ضمان على الأقل مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد، حيث يعرف هذا البعد على أنه بعد أساسي يتعلق بحقوق الإنسان في إطار مقاربات الأمن الإنساني، إلا أنه بعدا مفتوحا على تغيرات كثيرة، لعل أبرزها الزيادات السكانية غير متناسبة مع كميات الغذاء، فالجانب الاجتماعي يتداخل مع الأمن الغذائي من خلال ثلاث أقطاب رئيسية هي:

1- أن الأمن الغذائي جاء وليدا للوجود البشري الذي نوع الأساليب والآليات لتوفيره؛ أن الإنسان هو محور العملية الإنتاجية التي تفضي لتحقيق الأمن الغذائي.

[1] صادق عوض البشير، تحديات الأمن الغذائي العربي،(لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009)، 20.

[2] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام التطبيق، (الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999)، 18.

2- أن العنصر البشري هو المتغير الأساسي الذي يجب التعامل مع متطلباته بحذر، لأنه يستطيع من خلال بعض السلوكات التسبب في أزمات غذائية لابد أن يتم تأمينها مسبقا.[1]

إن الزيادة السكانية غير متحكم فيها، تؤدي إلى ميلاد فجوات غذائية ،قد تكون في بعض الأحيان حادة وغير معلومة النتائج، بالإضافة لمستوى الدخل الفردي المنخفض، الذي يؤدي بدوره إلى انهيار القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تعرضهم لنقص التغذية.[2]

ثالثا: البعد السياسي

إن الدولة هي الراعي الأول المسؤول على توفير الغذاء للسكان، وهذه العملية المعقدة تستدعي مرافقة الأفراد في الاستثمار في المجال الفلاحي ودعمهم، خاصة من خلال التخطيط المحكم العلمي، الذي تترتب عنه نتائج معتبرة في توفير الغذاء وتحسين جودته، بما يتطابق مع المعايير الدولية، وكل هذا مربوط بقرارات سياسية لصناع القرار. إن محاولة الدول لتأمين غذائها خارجيا يعتمد على وزنها السياسي في النظام الدولي ومدى حركيتها فيه، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على بعض الدول لتحقيق مكاسب سياسية، باستخدام صفقات القمح باعتبارها المورد الرئيسي للحبوب في العالم، وهو السلاح الذي استعملته الولايات المتحدة الأمريكية لفرض حصار اقتصادي على بعض الدول العربية في التسعينيات، (كالعراق، ليبيا، السودان)، الأمر الذي سبب أزمات غذائية في هذه الدول.[3]

إن العلاقة بين الاستقرار السياسي وتوفر الغذاء علاقة متلازمة، فلا يمكن الحديث عن استقرار سياسي في غياب الاستقرار الغذائي وانتشار المجاعات، بل أن هذا الأخير أصبح سلاحا رئيسيا لبعض الدول، لزعزعة استقرار بعض الدول الأخرى خاصة النامية منها، والتي تتميز بهشاشة أنظمتها وبنيتها خاصة البنية الغذائية التي تعتمد في الغالب على الخارج.[4]

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سابق، ص 71-74.

[2] مجيد ملوك السمرائي،" الأمن الغذائي العربي ودور التنمية الزراعية في سورية لتحقيقه"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 09(2007): 558.

[3] يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية،(مصر، القاهرة، دار النهضة العربية ، 1999)، 70.

[4] المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي،(الجمهورية التونسية، 2009)، 04.

رابعا: البعد الحركي

يتميز الأمن الغذائي بالحركية خاصة من حيث المتطلبات الغذائية، والتي تختلف من جيل لآخر، حيث أثر التطور التكنولوجي الذ شهده العالم والناتج عن مخرجات العولمة على طبيعة ونوع الاستهلاك الغذائي، وأصبح يتجه أكثر للتنميط، فالجانب الحركي للأمن الغذائي، يتعلق بحجم الموارد الاقتصادية، والطرق الفنية والتكنولوجية المستخدمة في إنتاج الغذاء، وطرق توزيع الموارد الإنتاجية من الغذاء، ما يستدعي نوعا من التكيف مع الظروف، التي قد تمر بها الدولة والمفتوحة على المتغير الزمني، وكذا الحالة الاقتصادية لها.[1]

خامسا:البعد البيئي

يعد هذا البعد من الأبعاد التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات المتعلقة بالأمن الغذائي لأهميته في استمرار التواجد البشري، فلا يمكن القيام بأي نشاط زراعي في الأماكن المتدهورة إيكولوجيا، وهو ما حدث مع بعض الدول العربية، حيث أدت التجارب التنموية الزراعية فيها، إلى خسائر بيئية أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية.

إن البعد البيئي يبنى على المعطيات التالية:

1- تبني البعد البيئي كركيزة أساسية في الأبحاث والدراسات الفنية للمشاريع الزراعية؛

2- الاعتماد على الضوابط الخاصة للمحافظة على السلالات النادرة؛

3- التخطيط الزراعي الأفقي والمكثف؛

4- تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الثقافة البيئية.[2]

سادسا: البعد الثقافي:

يؤثر البعد الثقافي تأثيرا كبيرا في رسم معالم الأمن الغذائي للدول، فثقافة الشعوب هي التي تحدد نمط الغذاء المستهلك، وهي التي من خلالها تبني الدول استراتيجيات الأمن الغذائي الخاصة بها، كما

[1] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص.26-27.

[2] يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، مرجع سابق، ص.48.

أنها تؤدي إلى ابتكار الأساليب المختلفة وتطويرها لتوفير المستوى الأنسب من الحاجيات الغذائية الأساسية للأفراد.[1]

المطلب الثالث: المخاطر المهددة للأمن الغذائي العالمي

إن الأمن الغذائي مفهوم مفتوح على العديد من التغيرات والتطورات، التي قد تشكل مصادر تهديدله، ومسببات لحالات إنعدام الأمن الغذائي، فمع تقدم التفكير في الأمن الغذائي وتطوره، إلا أن الملاحظ أنه عرف ثلاث أجيال رئيسية، الجيل الأول ركز على توافر الغذاء، والجيل الثاني ركز على تأكيد وصول الفرد والأسرة للغذاء، والجيل الثالث يوسع من التصورات وحدود التفكير وبالتالي وضع البدائل اللازمة لمواجهة احتمالات انعدام الأمن الغذائي، والذي له مسببات على مستويات مختلفة سواء الفرد، الأسرة، المجتمع و الدولة.

لقد نظر مؤتمر الأغذية العالمية لعام 1974 للأمن الغذاء على أنه مشكلة عدم كفاية ،واستقرار الإنتاج الغذائي الناتج عن تقلبات ومتغيرات تتعلق بإمدادات الغذاء، وحجم الطلب الغذائي الذي بدوره يختلف من مستوى إلى آخر، و لا يتوقف فقط على الكفاية من الإمدادات الغذائية، بل ويرتبط بعوامل أخرى كآمان الغذاء.[2]

يحدد تشامبرز"Chambers" بعدين من انعدام الأمن الغذائي يرتكز كل منهما على جانب معين، جانب داخلي يتمثل في عدم القدرة على الدفاع عن مستويات الأمن الغذائي، وذلك بسبب عدم توافر آليات المواجهة المناسبة واستراتيجيات التأقلم، فالأفراد المعرضون لهذه المخاطر هم الأكثر عرضة لأعراض انعدام الأمن الغذائي، أما الجانب الخارجي ويتمثل في الصدمات أو الضغوط ،التي قد يتعرض لها الأفراد في سعيهم لتلبية حاجياتهم الغذائية الأساسية.[3]

[1] سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 5(2009):12.

[2] Barette, C.B : "Stochastic Food Prices aid stabilize Food availability?", Economic Development and Cultural Change, 49(2001): 335-349.

[3] Chambers, R: " Vulnerability, coping and Policy ", IDS Bulletin 20 (1989): 1-7

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالفقر والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والحرمان السياسي، ما يجعله يخضع لعوامل هيكلية وأخرى بشرية، تتمثل في القدرة على التعامل مع حالات انعدام الأمن الغذائي، انطلاقا من الآليات السابقة.[1]

و تتمثل المهددات الفعلية للأمن الغذائي في :

الفرع الأول: العوامل الهيكلية:

تتمثل العوامل الهيكلية في مجموعة العوامل البنائية للأمن الغذائي للأفراد والمتمثلة في محدودية الوصول للأسواق، القدرة المحدودة للاقتراض، الفقر، إنتاجية العمل المنخفضة، عدم وجود شبكة أمان موثوقة لتقديم التحويلات وفي الغالب تكون معتمدة على الدولة، وضعف أو غياب تكنولوجيا الإنتاج، كل هذه العوامل تمثل مرتكزات هيكلية في التسبب في ميلاد مفهوم يعرف بفشل الاستحقاقات والتي إما تتعلق باستحقاقات قائمة على التجارة، أو الإنتاج، وبالتالي ميلاد حالات انعدام الأمن الغذائي، ويعد العمل المرتكز الرئيسي الذي تبنى عليه الاستحقاقات القائمة على الإنتاج، ومنه فإن السبب المباشر لانعدام الأمن الغذائي هو العمالة المنخفضة.

تعتمد غالبية سكان العالم على الأسواق في تحصيل الغذاء، فشروط التبادل التجاري تفضي نوعا من التحركات العكسية بين المواد الغذائية المشترات، والسلع والخدمات المنتجة والمعروضة للبيع، ما قد ينتج عنه فشل في الاستحقاقات وبالتالي الوقوع في معضلة أسعار الغذاء.[2]

إن ارتفاع أسعار الغذاء يتناسب وزيادة الإنتاج، ومع ذلك فارتفاع أسعار الغذاء يسبب حالة من انعدام الأمن الغذائي، خاصة السكان ذوي الدخل المنخفض، وتزداد المعضلة تعقيدا عندما تكون نسبة كبيرة من المنتجين للأغذية ضمن خط الاستهلاك .[3]

يعاني الأمن الغذائي العالمي، من العديد من التحديات، التي أثرت على قيمة الإنتاج، ما أدى لزيادة أسعار الغذاء بفعل الطلب المتزاسد عليه، إلا أن ما يهدد استقرار أسعار الغذاء، هو تجزئة أسواق الغذاء

[1]Sen, A , Development: Which Way now?, Economic, Journal 9(1983):745-762.
[2]Timmer, C.P, W.P.Falcon and S.R. Pearson, Food Policy Analysis, (University Press, Baltimore,1983), 26
[3]Mellor, J. W , "Food price policy and income distribution in Low-income countries ", Economic Development and Cultural Change, 27(1978) : 1-26.

التي تصبح بدورها غير قادرة على المنافسة ،بفعل الاحتكاكات في سلسلة الإنتاج، خاصة إذا ما اقترنت بعدم القدرة على الوصول للأسواق لبعض المنتجين، ما يسبب زيادة حادة في أسعار الغذاء.[1]

إن البنية التحتية للدول تلعب دورا هاما في الابتعاد عن دائرة انعدام الأمن الغذائي، حيث تشكل شبكات النقل وأساليب تخزين الغذاء ،دورا مهما في تأمين الموارد الغذائية الأساسية للسكان، وبالتالي تحقيق الاستهلاك السلس، مع الحرص على التحكم في المعاملات الخاصة بالسوق، لتجنب المزايدات في التكاليف، كما يلاحظ في حالات انعدام الأمن الغذائي، تركزها في المناطق التي تعتمد على وسائل بدائية في التخزين، وكذا افتقارها لبنية نقل مناسبة تساعدها على الوصول للأسواق، وحماية الإنتاج من الصدمات الخارجية التي تؤثر على بعد التوافر، حيث يعد النقد الأجنبي ركيزة أساسية في توفر الغذاء واستقراره.[2]

تنعكس مخرجات التهديدات الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي في أربعة مجموعات هي:

1- العمال: تعاني هذه المجموعة من انخفاض الأجور بشكل حاد سواء في المدينة أو الريف، بالإضافة لارتفاع أسعار الغذاء ما يهدد غالبيتهم بانعدام الأمن الغذائي؛

2- صغار المزارعين: تواجه هذه المجموعة الكثير من المكبات أبرزها خطر فشل الحصاد، أو التحركات المعاكسة في التبادل التجاري بين السلع المشترات والمباعة؛

3- الرعاة في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة: تعتمد هذه المجموعة على مواشيها كمصادر للغذاء وكذا الدخل، حيث تأثر الظروف البيئية على اكتسابهم للثروة لبعد الأسواق والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، كلها عوامل جعلت غالبية هذه المجموعة تعاني من حالات انعدام الأمن الغذائي؛

4- الأطفال والمتقاعدين: تتميز هذه المجموعة بأنها مجموعة مهددة من عدة جوانب، سوى تعلق الأمر بشبكة أمان الغذاء، أو دعم المواد الغذائية كما هو الحال مع الاتحاد السوفياتي سابقا.[3]

الفرع الثاني: التعرض للمخاطر:

إن عامل التعرض للمخاطر يأتي في مستوى أعلى يضم العديد من العوامل والمتغيرات، والمتعلقة بتقلبات أسعار الغذاء في العالم ، المصحوبة بالزيادة السكانية غير متحكم فيها خاصة في الدول النامية،

[1]Barette, C.B, and,P.A. Dorosh ," Farmers Welfare and changing Food Prices: Nonparametric evidence from rice in Madagascar", American Journal of Agricultural Economics, 78(1996) :656.
[2]Ibid, p.660.
[3] Ibid, p.669.

بالإضافة إلى استغلال الوقود الحيوي على حساب المحاصيل الزراعية، في صورة تعكس عمليات صناعة الجوع في العالم، بالإضافة للعوامل الطبيعية(كالمناخ والإحتباس الحراري، وغيرها من المشاكل الإيكولوجية الأخرى).[1]ومن بين محددات التعرض للمخاطر المؤدية لحالات من انعدام الأمن الغذائي نذكر:

أولا: مخاطر الفقر وعدم كفاية الوعي

لقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية(OECD) بتحديد الفقر وعدم حصره في المحددات الكلاسيكية المتعلقة بالحرمان وعدم القدرة للوصول إلى الموارد، بل يتعدى مفهوم الفقر إلى الحرمان من الفرص المتاحة، لضمان توافر الغذاء واستمراره في شتى الظروف بطريقة لا قطرية لكافة الأفراد، وكذا توفر الرعاية الصحية، والحد من المخاطر البيئية،[2]كما يحدد الوضع السائد للأمن الغذائي في دولة مدى التحكم في المخرجات السابقة ذكرها، والتي تتمحور حول الفقر وعدم الكفاية، حيث يعاني أكثر من 3مليارات شخص الفقر بما يعادل العيش ب 2.5 دولار في اليوم، و1.3 مليار يعيشون الفقر المدقع أي ما تحت معدل الفقر ب1.25 دولار في اليوم، وحسب اليونيسكو يموت 22000 ألف طفل يوميا بسبب انعدام الأمن الغذائي، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وهذه الفئات هي الأكثر عرضة لصدمات تدني مستويات الأمن الغذائي وانعدامها، حتى في أدنى المستويات، ألا وهي مستويات الكفاف البسيطة.[3]

تلعب الأسباب الهيكلية التي ناقشناها سابقا، دورا أساسيا في تهديد الأمن الغذائي، من فقر الأصول وانخفاض إنتاجية العمل، ضف إلى ذلك قابلية التعرض للمخاطر البنيوية، المتعلقة بالقدرة على الوصول لأسواق الغذاء، والصدمات الغذائية الناتجة عن الفقر وانخفاض الدخل، حيث يكون الأفراد عرضة للقيد الناتج عن احتكار الأغذية، وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء.[4]

[1] EC, Food Security : "Understanding the Meaning and Meeting the Challenge of Poverty ". Europrean Aid Cooperation Office. Brussels.28(2009): 2009

[2] OEA , Segundo informe sobrela situsion de los dereshos humanos en el Peru. Comision Interamericana de Derechos Humanos. (Organizacao dos Estados Americanos, 2000) ,59

[3] World Bank, . The grain chain : Food Security and Managing wheat imports in Arab countries.(Working Paper, disclosed April 16,2012, World Bank, and FAO), 80

[4] Webb, P,and, T, Reardon :" Drought Impact and household response in East and West Africa, Quarterly" Journal of International Agriculture, 3(1992): 230-246

يمكن حصر الأسباب الرئيسية لنقص الوعي خاصة في الدول النامية إلى عدم سلامة العملية التغذوية خاصة الموجهة للأطفال، وما ينتج عنها من مخاطر صحية، تتعلق بالتقزم وتأخر النمو، بالإضافة لمشكل صحية تتعلق بضعف الالتهابات المعوية، سيما إذا اقترنت العملية التغذوية بمخاطر إيكولوجية كالصرف الصحي، وضعف البنية الصحية المسايرة للعملية، ما ينتج عنه ضعف في امتصاص العناصر التغذوية، ناهيك عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المعقدة[1]، ما يدعونا للتساؤل حول كيف ولماذا تحدث هذه التعقيدات السوسيو إقتصادية؟ وهل يمكن معالجتها على هذا الواقع بما يضمن استدامة تغذوية سليمة للأجيال القادمة.

في هذا السياق استطاعت البرازيل من خلال تكثيف مجهودات للإصلاح خاصة على مستوى البنى الاجتماعية، كتخفيض نسبة الفقر ونقص الوعي، وكذا تحسين البنى الصحية، تحقيق تقدم في مجال التصدي لمرض تقزم الأطفال الناتج عن سوء التغذية، حيث انخفضت نسبة التقزم من34% سنة 1986، إلى 6% سنة 2006.[2]

ثانيا: مخاطر البيئة والمناخ

إن المناخ ظاهرة دورية، وليست ظاهرة جديدة، كما يمثل عامل محدد في تحقيق الأمن الغذائي واستقراره، فقد ارتبط الإنتاج الزراعي منذ القدم بالظروف المناخية من تساقط للأمطار وحرارة، فقد استوطنت الحضارات منذ القدم على ضفاف الأنهار، فأي تقلب مناخي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ما ينعكس سلبا على الأمن الغذائي، ويشهد العالم مخاوفا من مخاطر التغير المناخي والبيئي، خاصة على مسارات التنمية المستدامة والأمن الغذائي، وبالتالي تهديد البنى الاقتصادية والاجتماعية القائمة.[3]

[1] EC, op. cite. P.10.

[2] Lima, A.L ,Silva, A.C. Konno. S.C ,Conde, W.L, Benicio, M.H. Monterio. C.A: "Causes of the accelerated decline in child under-nutrition in Northeastern Brazil,1986- 1996-2006 ". Rev. Saude Publica, 44(2000) :17-27.

[3] بلقيس عثمان العشا،" رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية"، (تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة اوراق بحثية،2010)،36

إن الآثار المتعلقة بالمحيط هي الأخرى لها تأثير مباشر على وضع الأمن الغذائي، من زيادة استغلال الأراضي أو هدرها، بالإضافة إلى انجراف التربة والتصحر، وزيادة حدة الكوارث البيئية كارتفاع مستويات البحر، والعواصف والفيضانات، وتلوث المياه.[1]

ثالثا: مخاطر النزاعات وعدم الاستقرار

هناك علاقة تأثير وتأثر بين الأمن الغذائي والنزاعات وعدم الاستقرار، حيث تؤثر الأخيرة على مستويات إمدادات الغذاء، كما ينجر عنها الكثير من التكاليف والخسائر على مستويات بنيوية متعددة اجتماعية، اقتصادية، والملاحظ في النزاعات انها تؤثر بدرجة أولى على المناطق الريفية وسكانها، خاصة ما تعلق الأمر بالزراعات المعاشية، على اختلاف أنواع هذه النزاعات وأهدافها إلى أنها تشترك في ميزة واحدة هي إعاقة الإمدادات الغذائية الكافية، أو حصرها قطريا بما يخدم النزاع، ويلاحظ أن البلدان التي عرفت أو تعرف نزاعات على اختلاف أصنافها، فإن معدلات الفقر والجوع فيها تتخطى 20 نقطة مئوية على مدى العقود الثلاثة الماضية، ما أثر سلبا على حالة الأمن الغذائي، وفيما يلي سنعرض بعض الأرقام التي تعبر عن حالة التأثير والتأثر بين متغيري الأمن الغذائي والنزاعات وعدم الاستقرار.[2]

من بين الأفراد الذي يعانون الجوع في مناطق النزاع المختلفة سوى في إفريقيا أو أسيا، 489 مليون من أصل 815 مليون شخص يعانون الجوع في العالم لأسباب مختلفة، أي مايعادل نسبة 1.4% و4.4%، أما نسبة الجوع في الدول التي تعاني عدم إستقرارسياسي تتراوح بين 11%و 18%، مع وجود إحتمال ب40% لعودة الدول الخارجة من النزاعات إلى النزاع خلال عشرسنوات قادمة.[3]

---

[1] رانية ثابت الدروبي، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 14(2008): 312.

[2] منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، السلام والأمن الغذائي الإستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، 16، أطلع عليه: 2022/03/12، على16.00، على الرابط:
http://www.fao.org/3/a..i5591.a.pdf

[3] منظمة الصحة العالمية، الجوع في العالم يرتفع مجددا بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب تقرير جديد للأمم المتحدة، 15 /2022/03، على الرابط:
https://www.who.int/ar/news-room/detail/24-12-1438-world-hunger-again-on-the-rise-driven-by-conflict-and-climate-change-new-un-report-says .

منذ سنة 2000، يلاحظ أن النزاعات التي نشبت في إفريقيا أدت إلى48% فقط في المناطق الريفية التي تتميز بزراعات أسرية، ماتسبب في إنعدام أمن غذائي مزمن وحاد، وحتى 2014 أجبرت النزاعات في إفريقيا إلى نزوح أكثر من 42500 أفريقي هربا من بلدانهم.[1]ادراج المعطيات في جدول

ومما سبق يتسبب النزاع وعدم الاستقرار فيمايلي:

3-1 تعطيل الإنتاج وكذا إمدادات الغذاء؛

3-2 التسبب في حالات من انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن؛

3-3 نفور الاستثمارات الأجنبية خاصة المتعلقة بالصناعة الغذائية؛

3-4 تدمير الأصول المنتجة للغذاء.[2]

رابعا: إمكانية الوصول و الاستخدام و الاستقرار

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي في أي دولة على العناصر أساسية هي وصول إمدادات الغذاء، استخدام الغذاء، واستقرار إمدادات الغذاء زمنيا، وأي اختلال في العناصر السابقة يؤدي إلى حالات من انعدام الأمن الغذائي، كما أن أي تغير في مستويات الإنتاجية الغذائية أو تقلبات الأسعار، سيزيد من تكاليف الوصول للغذاء، نظر لوجود متغيرات أخرى ضاغطة كالفقر وتدني مستويات الدخل الفردي، وبالتالي تخصيص الحصة المرتفعة من الدخل في الإنفاق الغذائي.[3] وفي دراسة قام بها البنك الدولي، وجد أن هناك أكثر من44 مليون شخص يعانون فقر مدقع في الدول المنخفضة أو المتوسطة الدخل، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية،[4] كما يتوقع ان تتغير معادلة الشراء والبيع الصافي للغذاء، وتتفاوت بين الطرفين بفعل التنمية الاقتصادية في الدول السالف ذكرها،[5] أي تغير في أنماط الاستهلاك المرتبطة

[1] نفس المرجع.

[2] هدر العايدي، الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا(وانا)، ص16، 2022/03/18على الرابط:
http://wanainstitute.org/sites/default/files/publication/foodWaterDisplacementArb-0.pdf

[3] FAO: the state of food insecurity in the World: How does international price volatility affect Domestic Economies and food? Food and Agricultural Organization of the united nation,FAO,Rome,(Italy, 2011);52.

[4] Ivanic,M.W.Martin, and H.Zaman,: Estimating the Short-Run Poverty Impact of the 2010-11,Surge in food Price. Policy Research Working Paper 5633, the World Bank,(Washington, DC. USA, 2011);33

[5] Zezza, A,,B. Davis,C.Azzari, K.Covarrubias, L.Tasciotti. and G.Angriquez: the impact of rising food prices on the poor.ESA Working paper 8-7 Agricultular Devlopment Economics Division,ESA of the food and Agricultular Organization of the United Nation , FAO, (Italy, Rome, 2008), 37.

بالتحولات الغذائية الحاصلة، والتي تصاحب تحرير التجارة، والتوسع الحضاري، ونمو الدخل وتطوير السوق ، كلها محددات ستحدد مستويات الأمن الغذائي المحققة.[1]

إن القلق المتزايد بشأن وصول واستقرار الموارد الغذائية، ينبثق من ارتفاع معدلات حالات انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تتميز بانخفاض الدخل، بسبب تحول المنتجين الزراعيين إلى مشترين للغذاء، لسيما إذا ما اقترنت بارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية.

خامسا: آليات المواجهة المتاحة

إن التصدي لمختلف الفجوات الغذائية الناتجة عن حالات انعدام الأمن الغذائي المختلفة، يتطلب آليات خاصة لمواجهة هذا الأخيرة، و التي قد تتحول في حد ذاتها لمهددات للأمن الغذائي خاصة في الدول التي تتميز بهشاشة بناها الاقتصادية والاجتماعية، لكن السؤال المطروح هو كيف تتحول الآليات المتاحة للمواجهة الى مهددات في حد ذاتها ؟سنحاول الجواب على هذا التساؤل في هذا العنصر من خلال التركيز على الوحدة الجزئية في التحليل وهي الفرد ،أي الانطلاق من الفرد إلى الدولة لقياس مدى التأثير الذي قد ينجر عن بعض الآليات المتاحة لمواجهة بعض حالات انعدام الأمن الغذائي.

البداية ستكون من خلال المتاح من الدخل الفردي المخصص للنفقات الغذائية، والذي بفعل بعض تقلبات سوق الغذاء وضعف الإنتاجية الغذائية، سيكون الأفراد تحت حتمية زيادة النفقات الغذائية، من أجل القيام بالعملية التغذوية السليمة، والحصول على القدر الكافي من السعرات الحرارية، ما يؤدي بهم في بعض الحلات إلى استعمال غير محسوب العواقب للأصول الإنتاجية، التي تمثل مصدر للثروة خاصة للطبقة الهشة والفقيرة، كالزراعات المعيشية، وكذا الأصول غير منتجة كالممتلكات الخاصة(مجوهرات..الخ)، وإذا دعت الضرورة القيام بالاقتراض في صورة تعكس محاولة لضمان الوصول للموارد الغذائية والحفاظ على استمرارها زمنيا[2]، على عكس الأغنياء ذوي الدخل المرتفع الذي يملكون قدرة على التكيف مع مختلف الصدمات التي يتعرض لها سوق الغذاء، بآليات مواجهة تعتمد على الثروة المدخرة من الأنشطة المختلفة للأصول الإنتاجية، هذا على المستوى المقربات الجزئية(ميكرو–Micro) في تفسير آليات المواجهة المتاحة لحالات انعدام الأمن الغذائي، وهو ما ينطبق على المقاربات

[1] Kearney. J :" Food consumption trends and drivers ".Philosophical Transactions of the Royal Society B, 365(2010): 2793-2807.

[2]Webb,P ,and T.Reardon : "Drought impact and household response in East and West Africa " Quarterly Journal of International Agriculture 3(1992): 230.

الكلية(ماكرو–Macro) وهو ما ينطبق على السوق الدولية للغذاء وسلوكات الدول تجاها بعضها، الدولة الفقيرة والدول الغنية، وآليات المواجهة المتاحة لكل منها، والتي قد تتحول إلى مهددات للأمن الغذائي العالمي، باعتبار أن العلاقات الدولية هي مجال مفتوح على ثنائيات التأثر والتأثير في النسق الدولي[1].

إن المحصلة الناتجة عن بيع الأصول الإنتاجية خاصة للأفراد الذين يعانون من انخفاض الدخل، ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض، هو العبودية بطريقة ينقل بها هؤلاء الأصول الإنتاجية التي تمثل قوى العمل المستقبلية، إلى محاولة للحصول على الموارد الغذائية، هذا النمط من الاستجابة يكون كآخر حل لمواجهة تقلبات سوق الغذاء ،ومواجهة حالات انعدام الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي قد تختاره مجموعة كبيرة من الأفراد كآلية للمواجهة إذا استنفذت الحلول الأخرى، ما سيؤدي إلى إحداث شروط سلبية للحركات التجارية، أو اختيار موارد غذائية غير آمنة لتعويض عدد السعرات الحرارية اليومية ما يتعارض وآمان الغذاء،[2] أو اللجوء لطلب الإغاثة في صورة الهجرة هربا من الجوع ،بعد نفاذ كل الآليات المتاحة للمواجهة، ما سينعكس سلبا في إطار علاقة التأثير والتأثر التي اشرنا إليها سابقا، على الدول الغنية التي ستجد نفسها مضطرة للتعامل مع التغذية العكسية، التي أحدثتها بسبب عمليات صناعة الجوع الممنهجة في الجنوب.[3]

[1]Ibid, p.246.
[2]Merrigan, P, and M, Normandin : "Precautionary saving motives: An assessment from UK time series of cross-sections ", Economic Journal,106(1996) :1193-1208.
[3] Corbett, J :" Famine and household coping strategies ", World Development 16(1988): 1099-1112.

خلاصة الفصل الأول:

إن الغذاء قضية محورية في أجندة السياسة الدولية، حيث يرتبط الغذاء من الناحية النظرية، بمفهوم التعاون والذي بدوره حاولت العديد من المدارس والإتجاهات الفكرية الإقتراب منه وتفسيره، مايجعل من العملية التعاونية تخضع للعديد من المتغيرات التي تحكم منحى التعاون الدولي على إعتباره أنه عملية مركبة.

لقد تطور مفهوم الامن الغذائي ولم يعد يقتصر على الإشباع الكمي من الغذاء للأفراد، بل أصبح يضم مؤشرات جديدة تتمثل في المحاور الرئيسية للغذاء، وهي توفير الغذاء، والقدرة على الحصول عليه، وإستمرار الإمدادات منه زمنيا، مع إستخدامه والقدرة على الإستفادة منه، وهو مايميز مفهوم الأمن الغذائي على المفاهيم الأخرى المرتبطة به، والتي تقترب كل منها من الغذاء بمقاربات خاصة، فمثلا يقترب الإكتفاء الذاتي بالكم الإنتاجي للغذاء، بينما يقترب آمان الغذاء بسلامة الغذاء وتبني الغذاء الصحي، أما الأمن الغذائي المستدام فيركز على الإستدامة في الإنتاج إنطلاقا من الموارد المتاحة.

يواجه الأمن الغذائي العديد من المخاطر المختلفة بنيويا، والتي تحاول إحداث إختلال في الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي، ماسينتج عنه الوقوع في حالات إنعدام الأمن الغذائي على إختلاف مستوياتها، حيث لا تقتصر المخاطر على المخاطر على الظروف المحيطة بالسلسلة الإنتاجية فقط، كالمخاطر السياسية، والمخاطر البيئية، والسكانية، وصولا للمخاطر الإقتصادية، بل تتعداها حتى إلى آليات المواجهة وسلوكيات الدول المتحكمة في سوق الغذاء العالمي مع الدول التي تسعى لتغيير الوضع الغذائي للأفضل من خلال الوصفات الفاشلة لتعميق مشاكل الغذاء فيها، وتكون المحصلة النهائية لهذا السلوك أسواق جديدة لتصدير الغذاء، وبالتالي تتحول الآليات المتبعة من قبل الدول النامية إلى مخاطر في حد ذاتها تعصف بوضع ومستقبل الغذاء في هذه الدول، وتجعلها تفكر في بدائل لمواجهة مخاطر الغذاء من خلال العمل على وضع برامج ذاتية تراعي الخصوصيات الإنتاجية والموارد المتاحة، من أجل المواجهة الفعالة ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي.

الفصل الثاني:

الأمن الغذائي العالمي في ظل العالمية: (الواقع والجهود المبذولة)

الفصل الثاني: الأمن الغذائي العالمي في ظل العالمية: (الواقع والجهود المبذولة)

إن تحقيق الأمن الغذائي العالمي يرتكز على العديد من المحاور الأساسية، والمتمثلة في توفير الغذاء، والحصول عليه، وإستخدامه والإستفادة منه مع ضمان إستمراريته زمنيا، وبطرية لاقطرية تغطي كل الأماكن ولا تستثني بعضها، مع تجاوز المفاهيم الكلاسيكية للغذاء والتي تعمل على ضرورة الزيادة في الإنتاج الكمي لتحقيق الأمن الغذائي وهو مايعبر عنها الإكتفاء الذاتي، إلى المفاهيم الجديدة التي تدعم الرؤية المستقبلية للغذاء كآمان الغذاء وتبني الأنظمة الغذائية الصحية، بالنظر لتراجع مؤشرات الجوع في مقابل زيادة مؤشرات سوء التغذية بسبب نقص نصيب الأفراد من مغذيات معينة كالبروتينات، والتركيز على زيادة نصيب الأفراد من الكربوهيدرات.

إن واقع الأمن الغذائي العالمي يستدعي الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع الغذائي، والذي يتميز بالمأساوية خاصة في الدول النامية، والتي لاتمتلك الآليات الناجعة لتصحيح الوضع الغذائي، حيث تتداخل العديد من المحددات التي تلقي بظلالها على مستويات الإنتاج الغذائي في هذه الدول، كما تحاول المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات الدولية، وضع برامج وتمويل مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي في إطار الآليات المتبعة في ظل العولمة ومفهوم السيطرة على الغذاء.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العالمي

إن الفجوات الغذائية عبارة عن متغيرات تابعة لمتغيرات مستقلة تتعلق بحالات الأمن الغذائي في دولة معينة، فالسيادة الغذائية وبالرجوع إلى الفلسفة المفاهيمية المبلورة لهذا المصطلح، سنجد انها قد نتجت عن سلسلة من التناقضات التي حدثت في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، وارتبطت ارتباطا شديدا ببروز النظام الرأسمالي، وتتمحور العملية الإنتاجية والتسويقية للغذاء حول هذه المفاهيم الرأسمالية الغربية، والتي مثلتها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى نسقي[1]، حيث تمارس الاستراتيجية الرأسمالية

[1]Lacher H, Embedded Liberalism disembodied markets: Reconceptualizating the pax Americana, New Political Economy, 43, pp343-360

نوعا جديدا من الاستعمار في بعض مناطق الشمال ومعظم مناطق الجنوب، لكن باستعمال نوع جديد من مفهوم "السلب" اللاعنفي، والذي تمثله مشاريع التنمية المطلقة نحو الجنوب وبمشروطيات محددة، وكذا مشاريع مؤسسات العولمة، والتي تنطلق من مبدأ البحث عن الحلول للمشاكل الاجتماعية في الجنوب، وكذا التخفيف من الفجوات الغذائية، لكن بوسائل وشروط خاصة تخدم الاستراتيجية الغربية، من خلال ضمان التحكم في سوق الغذاء.[1]

المطلب الأول: الجوع وانعدام الأمن الغذائي كمخرجات للبيئة الدولية

إن واقع الأمن الغذائي في العالم مفتوح على العديد من المتغيرات الرئيسية، التي تعد محددات في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من عدمه، وسنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي في ظل عولمة الغذاء، وتحكم قوى وفواعل عبر وطنية في سوق الغذاء العالمي.

الفرع الأول: الجغرافيا العالمية للجوع

يصنف الجوع ضمن المخاطر الأكثر فتكا بالإنسان، حيث تشير التقارير والإحصائيات إلى أن الجوع يقتل سنويا الملايين، حيث أن هناك أزيد من 30 دولة تعاني الفقر في العالم، بمعدل 1.4 مليار نسمة، ويعاني مانسبته26% منهم من الفقر المدقع الشديد وذلك وفق متتالية تتزايد كل سنة.[2]يصنف الجوع على أنه خطر صحي قاتل، يفوق العديد من الأمراض الفتاكة مجتمعة، كالمراليا، وفيروس نقص المناعة، والسل، حيث يتركز أكثر من 98% من جياع العالم في البلدان النامية، منهم526 مليون جائع يتركزون في آسيا وجنوب الصحراء.[3]يحتاج البشر إلى تناول كميات معتبرة من الطعام لإشباع حاجياتهم الغذائية المتنوعة، من بروتينات وكربوهيدرات، للوصول إلى القدر الكافي من السعرات الحرارية، التي تمكنهم من القيام بمختلف أنشطتهم الحيوية، وتعتمد على مؤشرات مثل العمر، ودرجة النشاط ونسبة

[1]Davis M, "Late Victorian holocausts el Nino famines and the making of the third world ", The Journal of Economic history, 613(2001) : 871-872 https://doi.org/10.1017/S0022050701005381

[2] التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، 2021، وإحصائيات منظمة الصحة العالمية بشأن الجوع والفقر في العالم، 2021، أطلع عليه 2022/04/12، على الساعة: 14.00، على الرابط.https://www.who.int/ar/news/item/07-12-1443-un-report--global-hunger-numbers-rose-to-as-many-as-828-million-in-2021

[3] FAO, IFAD and WFP, 2014. "The State of Food Insecurity in the World2014: Strengthening the Enabling Environment for Food Security and Nutrition. FAO, Rome.Frankenberger, T, Coyle, P.E, 1993, Integrating household food security into farming sys-tems research/ extension " . J. Farming Syst. Res. Ext.4 (2014) :35-65.

المغذيات التي يتم تناولها، لتحقيق التغذية الراجحة والسليمة.[1]لقد أطلق الأمين العام للأمم المتحدة سنة2012، دعوة عالمية تحت شعار" **تحدي القضاء على الجوع، نحو عالم خال من الجوع، أي صفر جوع**" دعا فيها كل الفواعل الدولية، والفواعل عبر وطنية من شركات، ومنظمات غير حكومية، إلى ضرورة تنسيق الجهود للحد من الجوع، وتمحورت المبادرة في خمس نقاط أساسية هي:[2]

1- صفر من الأطفال الذين يعانون التقزم؛
2- الحصول على نسبة 100% من الإمدادات الغذائية سنويا؛
3- زيادة بنسبة 100% في الأصول الإنتاجية الضعيفة والمتدهورة؛
4- صفر خسارة أو هدر للغذاء؛
5- العمل على إستدامة النظم الغذائية.

وسنحاول تتبع كرونولوجيا الجوع وانعدام الأمن الغذائي العالمي ومعرفة منحى تطورها، عبر فترات زمنية مختلفة ممثلة في :

أولا: الفترة من 2000 إلى 2006: تميزت هذه الفترة بزيادة الإنتاج الغذائي العالمي، إلا أن وحسب تقرير الفاو FAO ، فإن هناك أزيد من854 مليون شخص يعانون من نقص التغذية، منهم 820 مليون في الدول النامية، و9 مليون في الدول الصناعية، 25 مليون في الدول المتحولة.[3]أما البنك الدولي فقد أصدر تقرير سنة 2005 حول وضعية الأمن الغذائي العالمي، تضمن أن عدد الذين دخلهم اليومي 1دولار، يتجاوز عددهم 1.2 مليار شخص يعانون الجوع ويرتكز 60% منهم في جنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء.[4]

ثانيا: الفترة من 2006 إلى 2009: تميزت هذه الفترة ببروز الأزمة الغذائية العالمية سنة2008، حيث أدت هذه الأخيرة إلى فجوات غذائية وحالات لانعدام الأمن الغذائي حادة، بسبب زيادة أسعار الغذاء

[1] Sheeran, J," The challenge of Hunger ". Lancet. , 371 (2008):180
[2] Ibid, p181.
[3] نوال نعمة، منتدى السياسات الزراعية حول تقييم واقع الأمن الغذائي العالمي، (دمشق، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2006)،7.
[4] Le Monde, Dossiers et Documents,(septembre, 2005): 1.

العالمية، حيث كانت بعض مخرجات هذه الأزمة هو زيادة 100 مليون من الجياع الجدد في العالم[1]، وكذا ميلاد مجاعة جديدة في إفريقيا ،وبالتحديد في القرن الإفريقي بسبب ارتفاع أسعار الغذاء من جهة، والجفاف الذي ضرب المنطقة الذي طال الزراعات الأسرية لأكثر من12.4 مليون فرد[2]، وفي الجدول التالي سنحاول الوقوف على تطور عدد الجوعى في العالم خلال الفترة من 1971إلى 2009

الجدول رقم(01): تطور عدد جوعى العالم في الفترة الممتدة من1971-2009

الفترة	1969-1971	1979-1981	1990-1992	1995-1997	2000-2002	2004-2006	2008	2009
عدد الجوعى(المليون)	900	850	850	820	860	890	920	1000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات(FAOSTAT2021)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الجوعى في العالم ،انخفض من 900 مليون في الفترة الممتدة من 1969-1971 إلى 820 مليون في الفترة الممتدة من 1995-1997، إلا أن النسبة عاودت الارتفاع في الفترات اللاحقة لتصل لأعلى مستوياتها بداية من 2008ب 920 مليون جائع، بفعل الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء، لتصل لذروتها مع بداية سنة 2009 إلى 1.02 مليار شخص جائع.[3]

ثالثا: الفترة من 2010 إلى 2015: تميزت هذه الفترة بازدياد كبير في نسب الجوع في العالم خاصة في الدول النامية، وما انجر عنها من حالات لانعدام الأمن الغذائي، التي انتقلت من المتوسط إلى الحاد في بعض الدول، حيث بلغت نسب تتراوح بين10% و15% في الشرق الأوسط وأجزاء من أمريكا اللاتينية، ووسط أسيا و كذلك الهند و إندونيسيا[4]، كما أدت التغيرات المناخية سنة 2010 و2011 في التسبب في العديد من مشاكل الإنتاج الغذائي العالمي، حيث تأثرت كبريات الدول المنتجة للحبوب،

[1] نبيل سليم، أزمة الغذاء،" هل ستشتعل ثورة الجياع؟"، مجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي،32(2008):41.

[2] FAO, et al, The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Transforming food systems for affordable healthy diets. FAO, Rome, 2020, 29-30, 12/05/2023, 13h.00, http://dx.doi.org/10.4060/ca9692en

[3] FAO et al, The State of Food Insecurity in The World 2009 , Rom, 2009, 13/05/2023, 11h00, www.fao.org/catalog/inter-e.htm

[4] FAO et al, 2020, op.cit, p2-3.

كروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وكازخستان والصين بالجفاف الكبير الذي مس العالم، ما أدى إلى انخفاض انتاج الحبوب،[1]وفي تشرين الأول من عام 2010 دمرت الفيضانات مليون طن من احتياطي الحبوب في باكستان، وكذا تقلص محصول القمح في كندا واستراليا وشمال غرب أوروبا،[2]كما دمر الصقيع محاصيل الذرة المكسيكية في أوائل فبراير من سنة 2011،[3] والمحصلة انخفاض المخزون العالمي من الحبوب والبذور الزيتية بشكل كبير في ربيع 2011 إلى مستويات دنيا،[4] وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية إلى 40%.[5]

لقد أدى ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية إلى العديد من الاضطرابات خاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث قامت حكومات هذه الدول بمحاولة لإنقاض ما يمكن إنقاضه من خلال برامج للإعانات خاصة للطبقات الدنيا والمتوسطة،[6] إلا أن هذه الإعانات كانت متأخرة في العديد من الدول العربية، ما اعتبره البعض" الشرط المعجل لبداية الاضطرابات الاجتماعية"،[7] وبدأوا يكرسون لمفهوم فشل الدولة الوطنية في تسيير أمنها الغذائي، بالرغم من أن المنطقة العربية هي منطقة تتميز بخصائص تقيد الإنتاج الزراعي، والذي بدوره غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول، لاقترانه بالموارد المالية الكافية للاستيراد والتي ترتبط بدورها بإنتاج النفط والغاز.[8]

رابعا: الفترة 2019 إلى 2022: لقد عرف الأمن الغذائي العالمي في هذه المرحلة خاصة خلال السنوات الأولى2019، 2020، 2021 تحديات كبرى أبرزها جائحة كوفيد19، حيث تسببت هذه الأخيرة

[1]Holland A, The arab spring and world food prices, American Security Project,2012, p1-4, 15/05/2023, 10h30, https://www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2012/11/Ref-0096-The-Arab-Spring-and-World-Food-Prices.pdf
[2]Usda, Why another food commodity price spike?, Available online: 03/05/223, https://www.ers.usda.gov/amber-waves/2011/september/commodity-price-spike/
[3]Ibid
[4] Ibid
[5]Holland A, op.cit, p1-4
[6] AFDB(Arican Development Bank), Food and energy prices. Government Subsidies and fiscal balances in south Mediterranean Countries, Brussels, European Commission,:12/04/2023, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Political_Economy_of_Food_Security_in_North_Africa.pdf
[7]Lagi M et al, The food crises and political instability in North Africa and the Middle East, Available online: 03/05/2023, https://necsi.edu/research/social/foodcrises.html
[8]AFDB(Arican Development Bank), op.cit

في حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي، حيث بلغت نسب الجوع العالمية في بداية انتشار جائحة كورونا 8% سنة 2019، وارتفعت إلى 9.3% و10% على التوالي لسنتي 2020 و2021.[1]

خامسا: الفترة من2025إلى 2050: من خلال المؤشرات المسجلة في السنوات السابقة، وضع الخبراء الاقتصاديون سيناريوهات لحالة الأمن الغذائي للعالم في الفترة ما بين 2025إلى 2050 ،حيث يتوقعون زيادة حجم الطلب العالمي على الغذاء والعلف والألياف بنحو 70% في النصف الأول من هذا القرن، كما أكدوا أن الزراعة في الدول النامية ،تعتمد على الاستثمارات التي ستزيد من احتياط الغذاء لهذه الدول ب50% سنة 2050، كما أن عدد السكان في العالم سيصل إلى7.9 مليار نسمة مع حلول سنة 2025، منهم80% من سكان الدول النامية[2].

الفرع الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي

يتميز فيروس كورونا باستراتيجية ذكية للفتك، تتمثل في استقطاب وتدمير المعادن الأساسية في الجسم البشري، باستخدام مستقبلات خاصة تدعى(ACE2) من أجل الدخول للخلايا المضيفة،[3] وقد اخذ فيروس كورونا في التطور حتى وصل إلى ميكانيزمات جديدة تعتمد الارتباط بالسلسلة "بيتا" بين الحديد والهيموغلوبين، فيصبح الحديد حرا بفعل الأكسدة، ويؤدي تراكمه في الدم إلى جلطات في الأوعية الدموية وبالتالي الموت،[4] كل هذا يكشف أهمية المعادن الجزئية في الدفع بمقاومة الجسم لشتى أنواع الأمراض، بما فيها فيروس كورونا، والمرتبطة بالنظام الغذائي المناسب.

لقد كشفت جائحة كورونا عن نوع جديد من الجوع يسمى "**بالجوع الخفي**"، والذي يتمثل في السلوكيات الغذائية غير صحية التي تفتقر للمعادن، وتعتمد السكريات والأكل السريع، حيث أجريت في إيطاليا تجربة على41 طفلا يعانون السمنة المفرطة تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة خلال الحجر

[1]FAO.2022, World Food and Agriculture-Statistical Yearbook,(Rome, 2022) , 22-23 http://doi.org/10.4060/cc2211en

[2]النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، (تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 150، رقم5، الثلاثاء 17 نوفمبر 2019، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة) ، اطلع عليه يوم: 2023/05/20، على الساعة: 13.00، على الرابط:
www.iisd.ca/ymb/food/wsts

[3]Kilinc GE et al," Covid-19 and Hidden Hunger, J Basic clin health Sci2023 ", Turkey, Ankara 7(2023):537-544.

[4] Ibid, pp 537-544.

الصحي المنزلي، فتبين بعد فحصهم انخفاض في نشاطهم البدني بمقدار 2.3 ساعة، في حين ازدياد الوقت الذي يقضونه أما الشاشات ب4.8 ساعة[1]، سنحاول من خلال مخطط الأعمدة التالي تسليط الضوء على أهم المناطق التي تعاني حالات انعدام الأمن الغذائي سنة 2021، أي فترة انتشار فيروس كورونا :

الشكل رقم(1): يمثل نسبة انعدام الأمن الغذائي سنة 2021 في العالم

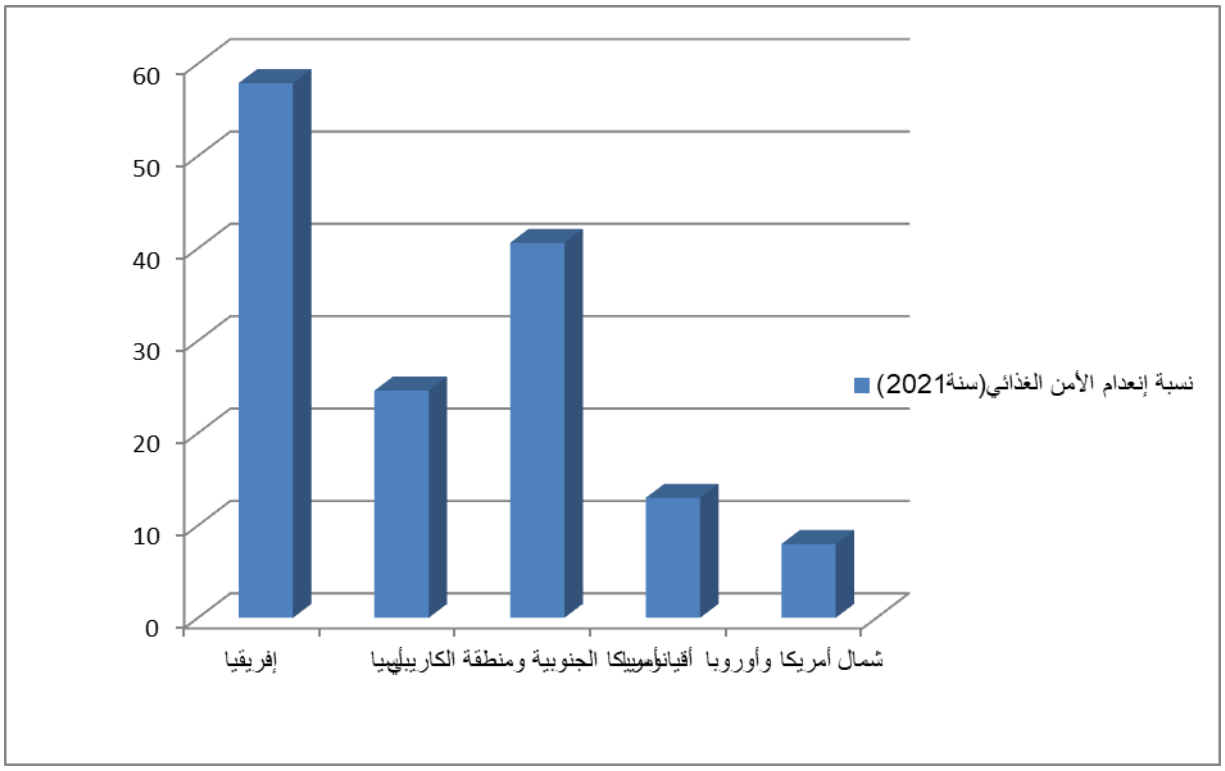

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات(FAOSTAT2021)

من خلال المخطط البياني السابق نلاحظ زيادة في نسبة انعدام الأمن الغذائي في العالم سنة 2021، حيث عرفت كبرى مستوياتها في كل من إفريقيا بنسبة 57.9% ،تليها منطقة أمريكا الجنوبية والكاريبي ب40.6%، ثم آسيا ب24.6%[2] ، حيث صنفت مؤشرات انعدام الأمن الغذائي فيها بالحادة، فيما لم تتأثر النسبة في أوقيانوسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، وعرفت حالات من انعدام الأمن الغذائي الخفيف والمتوسط والمتعلق في الغالب بالجوع الخفي(Hidden Hunger)الذي سبق وأن تحدثنا عنه.

[1] Ibid, pp537-544
[2] FAO,2022,op.cit, p30

يمكن التمييز بين نوعين من حالات انعدام الأمن الغذائي: حالات انعدام الأمن الغذائي الحادةSevere Food in Security، وحالات انعدام الأمن الغذائي المتوسطة Moderate Food in Security، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا مع مطلع 2020 أي مع بداية انتشار فيروس كورونا، حيث ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي الحادة والمتوسطة بنسب فاقت الخمس سنوات السابقة ،لتصل إلى29.3% من سكان العالم يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المتوسط و ما يقارب 2.3 مليار نسمة منهم923.7 مليون نسمة يعانون انعدام الأمن الغذائي الشديد،[1] وفي الشكل الموالي سنحاول تمثيل حالات انعدام الأمن الغذائي الحادة والمتوسطة في العالم لسنتي 2020و2021:

الشكل(2): انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط في العالم ما بين 2019-2021

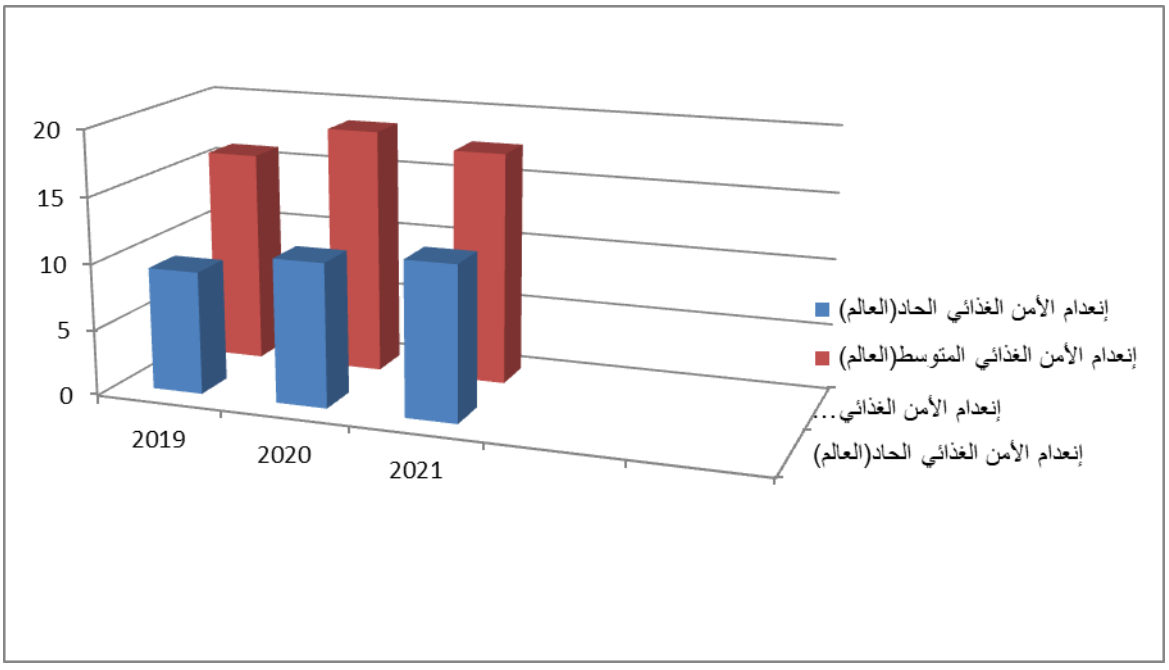

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات (FAOSTAT2021)

من مخطط الأعمدة السابق نلاحظ زيادة في مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في العالم في الفترات 2019، 2020، 2021، حيث تزايدت نسب انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط بنسب تفاوتت بين 18.6،16.1، 17.6 على التوالي منذ سنة 2019 بالنسبة لمؤشر انعدام الأمن الغذائي المتوسط،

[1] Ibid, p16.

وبين9.3، 10.9، 11.7، بالنسبة لمؤشر انعدام الأمن الغذائي الحاد،[1] ما يعكس التأثير الكبير لجائحة كورونا على مستويات الإنتاج الغذائي وسوء التغذية، بسبب نقص الإمدادات الغذائية ، و ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية لتبلغ ذروتها في أكتوبر 2020 بزيادة وصلت إلى441%.[2]

الفرع الثالث: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الغذائية

لقد عرفت العلاقات الروسية الأوكرانية العديد من التقلبات خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا عن روسيا الاتحادية، حيث نجم عنه صراعا جيوبوليتيكيا بامتياز ،تداخلت فيه العديد من الأطراف الإقليمية والدولية[3]، إلا أن تجدد النزاع وتحوله لحرب بين الطرفين، كانت له عواقب كبيرة على الأمن الغذائي العالمي ،الذي لم يتعاف بعد من جائحة كورونا وتبعاتها، كما تسببت الاشتباكات العنيفة في تدمير الكثير من الأضرار البيئية، حيث يؤدي القصف المستمر وتحركات القوات والإشعاعات، إلى الاحتباس الحراري الذي يؤثر سلبا على جودة الهواء، [4] كما تؤثر الانفجارات على مورفولوجيا المناظر الطبيعية ،وتتسبب في تدهور التربة وتغير بيولوجيتها ،وكذا الخصائص الكيميائية والفيزيائية وبالتالي تدمير خزانات الكربون الحيوي، التي تعتبر مورد حيوي في إنتاج الغذاء.[5]ومن المرجح أن يمتد هذا التدهور الإيكولوجي ليمس العديد من البلدان المجاورة، من خلال مجاري الأنهار والنظم البيئية المشتركة، ويتوقع أن تكون الآثار البعيدة المدى غير قابلة للإصلاح في ضوء شدة الاشتباكات واستعمال أسلحة ممنوعة دوليا.[6]

تعتبر الحرب الأوكرانية الروسية من الفترات الصعبة بالنسبة لمؤشرات الأمن الغذائي العالمي، حيث إضافة الى ارتفاع أسعار الغذاء في السوق العالمية، ارتفعت كذلك تكايف الوقود وسوق الطاقة الدولية، ما أثر سلبا على سلسلة التوريد[7]، بالإضافة إلى أن النزاع يدور بين قطبين من أقطاب إنتاج الغذاء العالمي، فكلا البلدين يورد نسبة70% من عباد الشمس المتداول عالميا، و30% من القمح

[1] Ibid, p30.
[2]Relief Web. Lebanon : families face running out of food in new Covid-19 lockdown: 2021, 22; 11/05/2023 available on; http:// reliefweb.int/report/Lebanon/Lebanon-families-face-running-out-food-new-covid-19-lockdown
[3] Pereira, P, Basic, F, Bogunovic, I, Barcelo, D." Russian-Ukrainian war impacts the total environment ". Sci. Total Environ. 837 (1september 2022): pp6-10
[4] Charis M, Galanakis, "The vertigo of The Food Sector within the Triangle of Climate Change, The Post-Pandemic World, and The Russian-Ukrainian War ", Foods, 12(2023)4.
[5] Ibid, p5.
[6] Ibid, p5.
[7] Ibid, p5.

العالمي، و20% من الذرة[1]، وتعتمد العديد من دول إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط في غذائها على القمح الروسي، لأنه الأقل تكلفة في العالم[2] ، وتصنف هذه الحرب ضمن خانة الحرب الروسية مع الغرب ،التي تنبثق من السعي على الحصول على العديد من المكاسب الجيوبوليتيكية[3]، وبالتالي كما أسلفنا سابقا كانت التأثيرات كبيرة على سوقي الطاقة والغذاء العالمي، والنتيجة كانت حدوث العديد من الفجوات الغذائية في الكثير من البلدان، خاصة النامية بسبب القيود المفروضة على التجارة الدولية[4]، فضلا عن الاضطرابات التي عرفتها سلاسل الإمداد بالمواد الأولية وإنتاج الوقود الحيوي، ما جعل القوى الدولية تتحرك لإنقاض ما يمكن إنقاضه في ظل الوعود بالقضاء على الجوع سنة 2030، والعمل على مساعدة الدول التي تتميز بانخفاض الدخل فيها، والتي تعتمد في مشترياتها الغذائية على وكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف[5]، بالإضافة لإطلاق برنامج لشراء حوالي 50% من الحبوب من أوكرانيا، إلا أن زيادة تكاليف الإنتاج، وتضرر مناطق الإنتاج من محاصيل وحقول زراعية، وتعطل سلسلة التوريد يصعب هذه المأمورية.[6]

المطلب الثاني: محددات الأمن الغذائي العالمي

إن الأمن الغذائي العالمي عبارة عن مخرجات أوضاع النسق الدولي وأشكال التفاعل فيه، حيث أسهبت هذه الأخيرة في التحكم في سوق الغذاء ،والتنظيم الاقتصادي لعلاقات إنتاج الغذاء منذ فترات الهيمنة البريطانية الأمريكية[7]، حيث كانت الزراعة تعتبر مفتاح للسيطرة على الغذاء العالمي وممارسة الهيمنة حيث تقول"Harriet Friedmann" هارييت فريدمان":" إن الزراعة هي مفتاح للسيطرة على التجارة وممارسة الهيمنة، وهو ما أدى لتراجع الهيمنة البريطانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على الزراعة المدارة داخل العالم الحر".[8]

[1] Ibid.
[2] Ibid.
[3] Ibid .
[4] Ibid.
[5] Ibid.
[6] Ibid.
[7] Family farms and international food regimes. In: T.Shanin Ed, Peasants and Peasant Societies,(Oxford: Basil Blackwell,2015) , 258-276.
[8] Friedmann,H ,Feeding the empire: The globalized agriculture. In: L.Panitch and C.Leys(Eds), The empire reloaded Socialist register,(London: Merlin Press,2005), 124-143.

لقد انتهج النظام الرأسمالي النهج البريطاني المعتمد على الزراعة في السيطرة على الغذاء العالمي خاصة في العالم الثالث ،حيث نجحت الزراعات الأسرية في الولايات المتحدة الأمريكية، بإنتاج قمح أكثر تكلفة من الذي ينتج في المزارع الرأسمالية الأوروبية[1]، ومع انقضاء هذه الحقبة ودخول العالم لحقبة الثنائية القطبية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية الفكرة المتمحورة في النظام الرأسمالي ، حول حدود الهيمنة البريطانية في السيطرة على سوق الغذاء، وبالتالي الهيمنة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي سابقا، لكن بمقاربات أخرى لا تعتمد على الشكل الرسمي للإمبراطورية، وإنما تعتمد بجانب ذلك أشكال غير رسمية خاصة[2]، لإضفاء الشرعية السياسية على هذا المشروع، تم إطلاق مشاريع التنمية لبناء ما يعرف بالدول في العالم الحر، من خلال الإمداد بالمساعدات العسكرية والغذائية لكن بنمط استهلاك أمريكي.[3]

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلة جديدة في النظام الدولي تميزت بتعدد الأقطاب، ما انعكس على سوق الغذاء الذي لم تعد الدولة الوطنية هي المتحكم الوحيد فيه، بل برزت العديد من الفواعل عبر وطنية، لتلعب أدوارا رئيسية في إنتاج الغذاء والتحكم في سلاسل الإمداد[4]، بالإضافة لمحددات أخرى أصبحت تمثل حجر الأساس في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من عدمه، ألا وهي المحددات السياسية وتغيرات المناخ والاضطرابات السياسية وكذا الأوضاع الاقتصادية.

وسنحاول في هذا المطلب الوقوف على أهم هذه المحددات، التي تؤدي بعض التغيرات أو التأثيرات النسقية الوطنية أو الدولية، التي قد تصيبها، إلى مهددات للأمن الغذائي العالمي.

الفرع الأول : المالتوسية الغذائية العالمية

أولا: الأراضي الزراعية

ينطلق "مالتوس" من مسلمة أن مخزون الأرض مقيد بمجموعة من الموارد المحددة من مناخ وتضاريس وتربة ، ما يجعل الأرض في هذه الحالة غير قادرة لاستجابات الوفرة الغذائية، ويستشهد في

[1] Ibid, p125.
[2] Panitch, L, and Gindin, S. Global Capitalism and American empire. In: L.Pantich and C.Lyes Eds, Socialist register ,(London, Merlin Press, 2004), 17.
[3] Michael,P, "World-Systems analysis, globalization, and incorporated comparison ", Journal of World-Systems Research, 3(2000): 668-690.
[4] Davis, M , Late Victorian holocausts. El Nino famines and the making of the third world.(London : Verso, 2001),190-192

ذلك بالمساحات التي يغطيها الجليد والمقدرة ب13300 مليون هكتار، و1500إلى 1600 مليون هكتار قيد الاسترجاع[1]، وتشير الإحصائيات الجديدة أن 3330 مليون هكتار من الأراضي العالمية صالحة للنشاط الزراعي، منها 445 مليون هكتار حول العالم غير محمية ويسكنها عدد صغير من الأفراد يقدر بأقل من 25 فرد في الكيلومتر المربع الواحد.[2]

إن الندرة في عدد الأراضي المتاح الذي طرحه "مالتوس" لا يتوقف فقط عند حد الندرة ،بل يتعداه لارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، ففي سنة 2012 تم تسعير الأراضي ذات الإنتاجية العالية إلى14900 دولار للهكتار الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية، 3100 دولار في البرازيل، 800 دولار في روسيا[3]، وبالتالي زيادة أسعار الأراضي الزراعية في العديد من المناطق في العالم، خاصة في المناطق التي تعد شريان للإنتاج الغذائي العالمي، لتصل إلى نسبة تتراوح بين20% و30%[4].

اما في إفريقيا جنوب الصحراء فالتوسع في الأراضي الزراعية كان على حساب الغابات، مايطرح تحديات إيكولوجية إضافية في تلك المناطق، وأدت زيادة الأراضي الزراعية على حساب الغابات إلى57%، وانخفاض الغطاء النباتي ب5% في مطلع الألفينيات، ما تسبب بخسارة131 مليون هكتار من هذا الغطاء الأرضي.[5]

وهناك من يذهب إلى أكثر من هذا في تفسيرات علاقة ندرة الأراضي العالمية بسلاسل التوريد الغذائي، ويربط بين هذه الأخيرة والأزمة الغذائية التي عرفها العالم سنة 2008، والتقلبات التي عرفها سوق الغذاء من ارتفاع لأسعار المواد الغذائية، ونقص الموارد الغذائية، حيث ربطت في بعض جوانبها الأساسية، بمسببات النقص المتاح من الأراضي الزراعية في العالم خاصة في آسيا وإفريقيا.[6]

[1]Young, A, "Is there really spare land? A critique of estimates of available cultivable land in developing countries ". Environment, Development and Sustainability 1(1999), 3-18

[2] The world Bank, Rising global interest in farmland: can it yield sustainable and equitable benefits? The World Ban k2010 Washington, 01/06/2023, 13.00

http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo

[3] The Economist, Farmland prices, The Economist, October, 2012,10th issue,

[4] Nickerson et al,,Trends in US farmland values and ownership,(EIB-92. US Department of Agriculture .Economic Research Service, 2012), 3-47

[5] Brink, A.B, Eva, H.D," Monitoring 25 years of land cover change dynamics in Africa: a sample-based remote sensing approach ". Applied Geography, 4 (2009) : 501-512.

[6]Naylor, R, Falcon, W," Food security in an era of economic volatility ". Population and Development Review, 36 (2010) : 693-723

لقد تم الاستجابة لزيادة نسبة الأراضي الزراعية بعد أزمة الغذاء سنة 2008، من خلال العمل على زيادة الإنتاج الغذائي، وبالتالي الزيادة في تخزين الاحتياط الغذائي العالمي، ومنه زيادة العرض الغذائي الذي سيجنب أسواق الغذاء العالمية، التقلبات الناتجة عن المضاربة وزيادة الأسعار،[1] وبالتالي التوجه إلى تأمين الأراضي الزراعية خاصة في منطقة إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ،حيث وضعت خطط لتأمين 56.2 مليون هكتار في إفريقيا، و17.7 مليون هكتار في آسيا، و7 مليون هكتار في أمريكا الجنوبية، أما البرازيل فقد أدت استراتيجية زيادة المتاح من الأراضي الزراعية، في تحسين وزيادة الإنتاج خاصة فول الصويا الذي زادت نسبة إنتاجه ب78%، بفعل زيادة أراضي المحاصيل وتوسعها بنسبة 91%، وتمت هذه التوسعة على حساب أراضي المراعي.[2] ويجسد الشكل الموالي نسبة الأراضي الزراعية بالمقارنة بالغابات، وأثر هذا التوسع الزراعي على التنوع الإيكولوجي.

الشكل رقم(3): نسبة الأراضي الزراعية والغابات في العالم مابين2000-2020

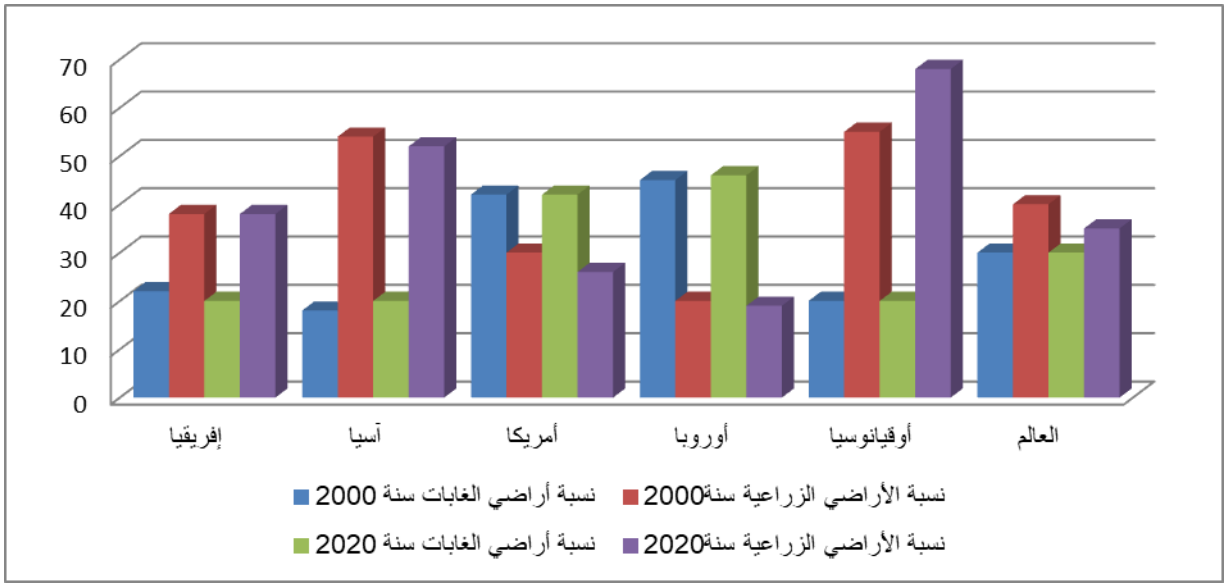

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات (FAOSTAT2022)

من الشكل اعلاه نلاحظ أن نسبة الأراضي الزراعية في العالم من سنة 2000 إلى 2020 في ارتفاع متواصل، بفعل تكثيف الجهد الإنتاجي الغذائي في العالم، لكن هذا التوسع لم يكن على حساب أراضي

[1] Wright, B.D. "The economics of price volatility ". Applied Economic Perspectives' an policy, 33(2011) :32-58

[2]Macedo et al," Decoupling of deforestation and soy production in the southern Amazone during the late2000s ". Proceedings of the National Academy of Sciences of The United States of America, 109 (2012): 1341-1346

الغابات خاصة في إفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، فمثلا بلغت نسبة أراضي الغابات في إفريقيا في سنة 2000 20 % من المساحة الإجمالية ،بينما 38 % أراضي زراعية والباقي أراضي أخرى. في سنة 2020 بلغت نسبة أراضي الغابات 18 % ، وتوسعت على حسابها المحاصيل الزراعية بـ40 % من المساحة الإجمالية، ما ينذر بكارثة بيئية في السنوات القادمة بفعل تعرية الغطاء الإيكولوجي لصالح الإنتاج الغذائي.

ثانيا: السكان

يعتبر العامل الديمغرافي مهما في تحديد مستويات الأمن الغذائي العالمي، حيث يشكل هذا الأخير مهددا للأمن الغذائي في الدول النامية، التي تفوق نسب الانفجار الديمغرافي فيها الإنتاج الغذائي، مما يتولد عنه الكثير من حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد في الغالب. وقد تناول "مالتوس العامل السكاني، في مقال له"عن مبدأ السكان كما يؤثر في التحسين المستقبلي للمجتمع" عام 1798، حيث يعبر "مالتوس عن العلاقة بين زيادة عدد السكان السريع و إنتاج الغذاء بالقول:"إن قدرة السكان أكبر بصورة لانهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان"،[1]وهذا يعني أن الزيادة الكبيرة للسكان في العالم لا تتناسب وإنتاج الغذاء، مما سيؤدي إلى مشاكل في توفير الإمدادات الغذائية لهذا الحجم الهائل من السكان، ويعبر "مالتوس" عن هذه العلاقة بنوعين من المتتاليات[2] :

متتالية هندسية تعبر عن زيادة عدد السكان كالتالي:

.....64-32-16-8-4-2- 1

ومتتالية حسابية تعبر عن إنتاج الغذاء كالتالي:

.....-7-6-5-4-3-2-1

ويمكن التعبير على المتتاليتين السابقتين بالمنحنى البياني التالي:

[1]محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، (الكويت، عالم المعرفة، 1998)، 21.

[2]نفس المرجع، ص22.

الشكل(4): المالتوسية الغذائية من خلال المتتاليتين الهندسية والحسابية

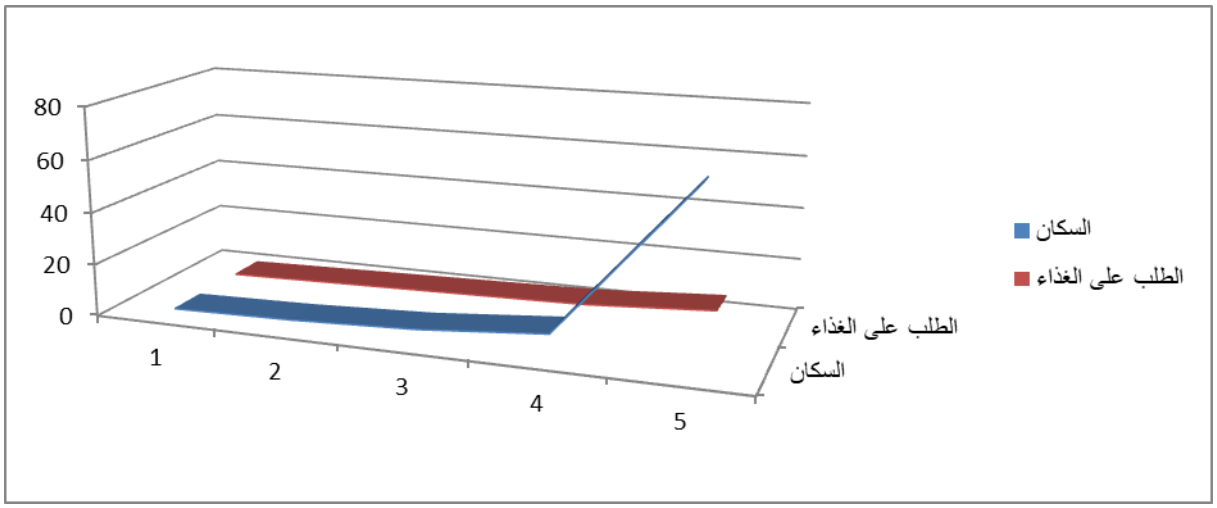

source: Malthus T, An essay of the principle of population,(London: 1798), 8

وبالتالي إذا ربطنا العلاقة الرياضية بين المتتاليتين السابقتين،سنجد أن المتتالية الهندسية للسكان تتزايد بشكل كبير أكثر من المتتالية الحسابية للإنتاج الغذائي، فمثلا : 64-سكان يقابله7إنتاج غذائي أي توفير فقط ما يقارب عشر ما يحتاجه السكان من غذاء في هذا المستوى، وبالتالي سينخفض نصيب الفرد من الغذاء إلى حد الوصول لمرحلة" التقاطع"،والذي يعبر عن زيادة في نسب زيادة السكان بشكل تتجاوز فيه معدلات إنتاج الغذاء، ما قد سينجر عنه المجاعات والحروب.[1]

بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك تخوف كبير من" التقاطع المالتوسي"، إلا أن العالم عرف زيادة في الغذاء في فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، انطلاقا من استعمال التكنولوجيا وبالتالي تبدد المخاوف من نقص الإنتاج، إلا أن ما تم إغفاله أن عدد السكان كان يتزايد بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الإنتاج الغذائي[2]، إلا أن التخوف رجع مرة أخرى سنة 1974 و مع ازمة الغذاء، التي أعادت المقاربات المالتوسية الإنتاج حول التقاطع للظهور مرة أخرى، بسب زيادة الطلب على الغذاء خاصة من قبل الاتحاد السوفياتي[3]، إلا أن فترة الثمانيات عرفت نوعا من الانتعاش الاقتصادي، الذي ألقى بظلاله على الإنتاج الغذائي، حيث زاد الإنتاج العالمي من الغذاء. إن النقاش حول المالتوسية خاصة في الشمال بدأ يتبدد ويتركز أكثر في الجنوب، وكان يتوقع حينها أن يزيد عدد سكان العالم إلى

[1] نفس المرجع، ص22.

[2] نفس المرجع، ص22.

[3] نفس المرجع ص ص22-23.

8.5 مليار نسمة بحلول 2025، في المقابل ستتركز زيادة قدرها 83% في الدول النامية بحلول 2025.[1]ص25

الفرع الثالث :تكلفة الغذاء الصحي والفجوة بين الجنسين

أولا: تكلفة الغذاء الصحي

إن الأمن الغذائي لم يعد يتعلق بالكميات المناسبة فقط من الإنتاج الغذائي، بل أصبح هناك الحديث عن الغذاء الصحي، في صورة" النظام الغذائي الآمن والمغذي"، فما هو النظام الغذائي الآمن والمغذي؟

يعرف النظام الغذائي الآمن والمغذي على أنه: نظام غذائي يوفر للفرد العناصر المعدنية الأساسية التي يحتجها الجسم، حتى يكون في الحالة الصحية المثلى، دون الاضطرار للزيادة في العناصر الغذائية الضارة كالدهون المشبعة وكميات الصوديوم والسكريات، في حين تعزيز القدر الكافي من المغذيات، كالبروتينات والمعادن، والأحماض الآمنية الأساسية، والدهون الأساسية والألياف".[2]

يعزز الغذاء الآمن نوعا من المناعة المقاومة لمختلف الأمراض سواء المنقولة بالغذاء والتي تسببها الكائنات الحية الدقيقة، كالبكتيريا، والفيروسات، والطفيليات والمواد الكيميائية، وكذا الأمراض حيوانية المنشأ،[3] يشمل سوء التغذية نقص الغذاء، وكذا نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن، ما جعل الإنتاج الغذائي في مأزق حول الطرق الإنتاجية للغذاء، ومدى تناسبها مع متغيرات الأنظمة الغذائية السليمة.[4]

لقد أبانت جائحة كورونا على أهمية الغذاء الصحي في مقاومة الجسم للأمراض خاصة الفيروسية، ما فتح نقاشات جديدة حول تعديل في الإنتاجية الغذائية العالمية، لكن بتكلفة أكثر خاصة في ظل تحديات انخفاض الدخل الفردي في العديد من الدول النامية، وإمكانية تحمل مصاريف هذا النظام

[1] نفس المرجع، ص25.

[2] Hendrikks et al, Ensuring Access to safe and Nutritious Food for All Through the Transformation of Food Systems, 2/2/2023, https://doi.org/10.1007/978-3-031-15703-5-4

[3] Ibid .

[4] Ibid.

الغذائي،[1] ما يطرح السؤال حول هل العالم في المسار الصحيح لتحقيق مقاصد برنامج 2030، وضمان الغذاء الآمن والمغذي للجميع؟

تشير التقارير الدولية إلا أن معدلات سوء التغذية في ارتفاع مستمر، حيث سجلت أن 37% من الأطفال في العالم يعانون من السمنة يقيمون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،[2] في حين أشار تقرير التغذية العالمي، إلا أنه لا يوجد أي بلد استطاع تلبية مقاصد التغذية العالمية لمنظمة الصحة العالمية حول الغذاء الآمن والمغذي.[3] ويستهلك أكثر من 600 مليون شخص أغذية ملوثة وغير صالحة للاستهلاك البشري[4]، كما يصيب قرابة 40% من الأطفال في البلدان النامية أمراض منقولة عن طريق الغذاء، ما يكلف هذه البلدان ميزانيات إضافية للرعاية الصحية ب110 مليار دولار أمريكي، بالإضافة للأمراض ذات المنشأ الحيواني، التي تصيب الحيوانات والتي قد تستخدم في الإنتاج الغذائي، وبالتالي اعتبار صحة الإنسان وصحة الحيوان في إطار واحد متكامل.[5]

لقد بلغ عدد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الغذاء الآمن والمغذي 1.5 مليار شخص حول العالم، في حيث أكثر من 3مليارات شخص لا يستطيعون تحمل تكلفة غذاء رخيص، وفي الغالب يكون غير صحي،[6] وحسب تقديرات البنك الدولي، فإن سوء التغذية يكلف الناتج المحلي الإجمالي العالمي3% من الميزانية العالمية، وزيادة الوزن والسمنة 2%.[7] ويتضمن الجدول الموالي عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الغذاء الصحي لسنتي 2019- 2020.

[1]Laborde D et al," Covid-19 risks to global food security. " Science, 6503(2020) : 500-502.
[2] Hendrikks et al, op.cit.
[3] Ibid.
[4]WHO, Dietary recommendations :nutrional requirements; establishing human nutrient requirements for worldwide application. WHO, Geneva, 19/04/2023, https://www.who.int/nutrition/topics/nutrecomm/en/
[5]Devleesschauwer B et al, The global burden of foodborne disease. In, Robert T, (ed) Food safety economics, Food microbiology and food safety. Springer, Cham, 22/12/2018. https://doi.org/10.1007/978-3-319-92138-9-7
[6] Headey D, Alderman H, "The relative caloric prices of healthy and unhealthy foods differ systematically across income levels and continents ". J Nutr, 14(2019) : 2022-2033.
[7]Jaffee S et al, The safe food imperative: accelerating progress in Low- and middle-income countries. International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank, Washington, DC, Accessed 4/2/2020, http://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30568

الجدول رقم(2): عدد السكان الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الغذاء الصحي ما بين 2019-2020

	كلفة نظام غذائي صحي في عام 2020		**عدد الأشخاص غير قادرين على تحمل تكلفة الغذاء الصحي**		
	كلفة الشخص الواحد/دولار أمريكي	نسبة تغير الكلفة بين عامي2019-2020	النسبة المئوية	العدد الإجمالي(مليون)	نسبة التغير بين عامي 2019-2020
إفريقيا	3.46	2.5	79.9	1031	2.5
آسيا	3.72	4	43.5	1891.4	4.3
أمريكا الجنوبية وبحر الكاريبي	3.89	3.4	22.5	131.3	6.5
أمريكا الشمالية وأوروبا	3.19	3.2	1.9	19.8	5.4
العالم	3.54	3.3	42	3074.2	3.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات(FAOSTAT2022)

من الجدول نلاحظ أن نسبة الأفراد الذين لا يستطيعون تأمين كلفة الغذاء الصحي مرتفعة خاصة في الدول النامية، حيث تتصدر إفريقيا القائمة بنسبة79.9% أي مايقارب1031 مليون نسمة، تليها آسيا بنسبة43.55، وأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي22.5%، في حين نسبة ضئيلة جدا في أمريكا الشمالية واوروباب1.9%، وهو ما يطرح السؤال حول إمكانية قدرة الجنوب على تأمين الغذاء الصحي المغذي، وبلوغ مقاصد مشروع 2030، ومدى قدرة الجهود الدولية الايفاء بوعودها خاصة في الجنوب.

تساوي تكلفة الغذاء الصحي المناسب، الذي يحتوي على المغذيات الأساسية الضرورية للجسم، تقريبا خمس أضعاف الأنظمة الغذائية البسيطة التي تعتمد على النشويات[1]، ما ينذر بالعديد من حالات انعدام الأمن الغذائي المرتبطة بسوء التغذية والأمراض المصاحبة لها ،من التقزم لدى الأطفال والسمنة لدى

[1] FAO et al, The state of food security and nutrition in the world 2020. Transforming food systems for affordable healthy dies. Rome, 24/04/2023 , https://doi.org/10.1109/JSTARS.2014.2300145

البالغين، حيث يستطيع فقط تطبيق النظام الغذائي"Eat Lancet" لنست" فقط حوالي1.5 مليار شخص حول العالم معظمهم في دول الشمال وذلك لتكلفته المرتفعة،[1] والجدول التالي يبين عدد ونسبة الدول التي تستطيع تحمل تكلفة النظام الغذائي "لنست"

الجدول رقم(3) :عدد ونسبة الأفراد الذين يستعملون النظام الغذائي"لسنت"

	عدد الدول	عدد الأفراد (مليون)	نسبة المشاركون(%)
العالم (Global)	141	2-1579	8-23

source: Hirvonen K et al," Affordability of the EAT-Lancet reference diet: a global analysis". Lancet Global health , 1 (2020) :59-66. https://doi.org/10.1016/S2214-109X(19)30447-4

نلاحظ من الجدول أن مجموع الأفراد حول العالم الذين يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي كنظام "لنست" قليل جدا، أي بنسب تتراوح بين 8%و23% على المستوى العالمي ،ومعظمهم يتركزون في الدول المتقدمة، أما الدول النامية وعلى رأسها دول إفريقيا ،فإن تبني مثل هذه الأنظمة الغذائية مستحيل خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء ،لانخفاض الدخل في هذه الدول، فحسب تقديرات منظمة التغذية والزراعة العالمية فإن عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية في إفريقيا سيزداد من 280 مليون إلى 300 مليون في الفترة مابين2020و 2030.[2]

ثانيا: اتساع الفجوة الغذائية بين الجنسين

هناك اتساع في هوة انعدام الأمن الغذائي بين الجنسين(الرجال والنساء)، حيث سجلت نسبة 31.9% من النساء يعانون انعدام الأمن الغذائي بنوعيه الحاد والمتوسط سنة 2021، مقابل27.6% بالنسبة للرجال، وهي فجوة تزيد على 4 نقاط مئوية مقابل 3نقاط سنة 2020،[3] كما عانت571 مليون

[1]Hirvonen K et al, op.cit, p59-66.
[2] FAO 2022, op.cit, p21.
[3] موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ،(روما، 2022)، 16، متوفر على الرابط: https://doi.org/10.4060/cc0640ar

امرأة عبر العالم من فقر الدم في الفترة الممتدة من 2012إلى 2020، أي تقريبا بمعدل امرأة من مجموع ثلاث نساء تتراوح أعمارهم بين 15و49 سنة.[1]

تلعب المرأة دورا رئيسا في سلسلة الإنتاج العالمي للغذاء، إلا أن هناك بعض العراقيل التي ترتبط بخصائص السوق، وإنتاج الغذاء تعيق مشاركتها مقارنة بالرجل خاصة في الدول النامية[2]، سنحاول عن طريق مخطط الأعمدة التالي، التطرق بنسب انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط للجنسين على النطاق العالمي لسنة 2021:

الشكل(5): مستويات انعدام الأمن الغذائي للجنسين لسنة2021

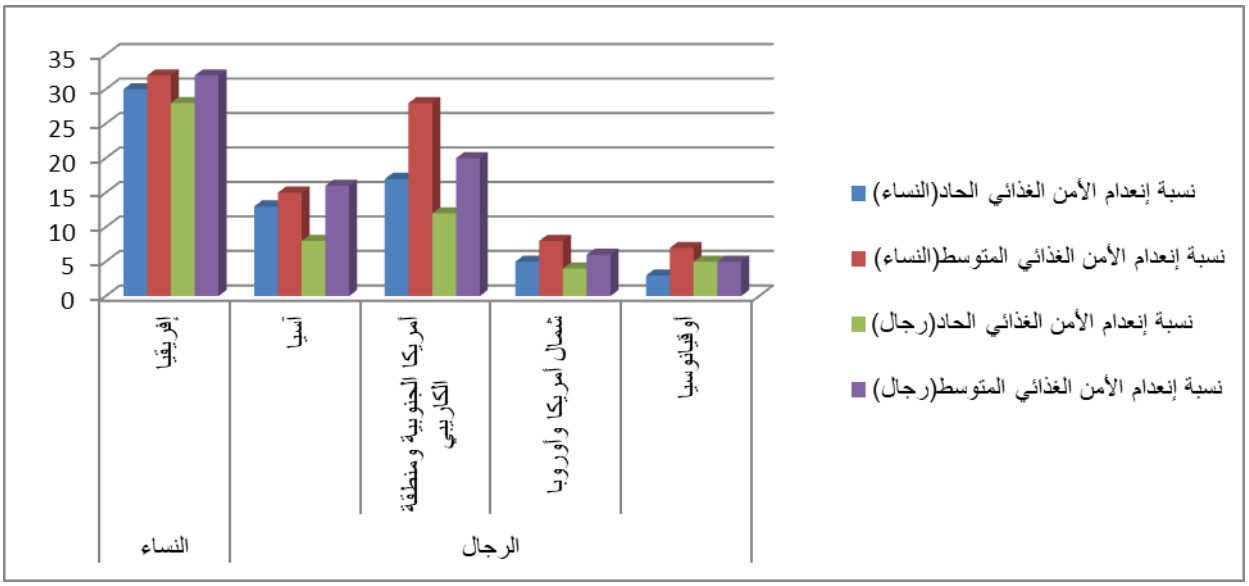

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات(FAOSTAT2022)

من المجسم السابق نلاحظ أن حالات انعدام الأمن الغذائي سواء المتوسطة أو الحادة مرتفعة عند النساء بالمقارنة بالرجال، وتزيد حدة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الكاريبي وآسيا، حيث يتراوح الفرق في الفجوة بين الجنسين من 2إلى 4 نقاط مئوية، وبنسب مرتفعة في حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط، بينما لا تتجاوز نقطة مئوية في أمريكا الشمالية وأوروبا و أوقيانوسيا ،وبنسب قليلة في

[1] نفس المرجع، ص17.

[2] نفس المرجع، ص18.

حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط، لقدرة هذه الدول على تحمل تكاليف الغذاء الصحي، بينما لا تستطيع الدول النامية تحمل هذه التكاليف.

الفرع الرابع : المهددات البيئية والفيزيائية الحيوية(تغير المناخ، التربة والمياه)

أولا: تدهور الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية عنصرا أساسيا في الإنتاج الغذائي خاصة في المناطق المنخفضة الدخل التي تمارس الزراعات المعاشية ، وتعتبر المورد الطبيعي و مورد للدخل وتحقيق الإمداد الغذائي ،على غرار الغابات ومصايد الأسماك التي في مجملها تصنف ضمن استراتيجيات سبل العيش التي تعتمد رأس المال الطبيعي، وبالتالي فأي إجراء من شأنه أن يحسن طرق الوصول لهذه الموارد الطبيعية، سيأثر بشكل إجابي على الأمن الغذائي.[1]

يشكل الأفراد الذين يعتمدون في إطار استراتيجية سبل العيش على الأراضي المتدهورة، أكثر من 1.5 مليار شخص عبر العالم،[2] منهم146.8 مليون من أصل329 مليون هكتار عبارة عن أراضي متدهورة في الهند وحدها، ما ينبأ بارتفاع كبير لنسبة الجوع وحالات انعدام الأمن الغذائي الحادة فيها.[3]ويسعى السكان الذين يتركزون في الأراضي المتدهورة ،على الوصول لمستويات الكفاف من الأمن الغذائي، بالاعتماد على الموارد البيئية المتاحة، ذلك لأن الخيارات المتاحة أمام الجنسين محدودة ،وتتطلب المزيد من التكلفة والجهد في إصلاح الأراضي، ما يؤثر سلبا على قيم الإنتاج الغذائي التي تكون في أدنى مستوياتها،[4] وبالتالي يؤدي تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، إلى حركات الهجرة أو الصراع في الغالب من أجل البقاء.[5]

هناك نقطة لم يتم التطرق إليها بالجدية المطلوبة في السابق، وانصب الاهتمام بالبحث عن الكيفيات الممكنة لإصلاح الأراضي والتربة، دون التطرق للبحث في سبل تأمين المياه كمورد أساسي في

[1] Joavhim , VB," Advance Equitable Livelihoods" in Science and innovations for food systems transformation, ed. Neufeld et al.(Swizerland : Springer, 2023) , 138
[2] Ibid.
[3] Sandrasekaran et al, "Soil and water conservation in India: Strategies and research challenges"-Indian journals, 16 (2017) :312-319.
[4]Neufeld et al, op.cit.
[5] Ibid.

سلسلة الإنتاج الغذائي، حيث أصبح الماء ضمن الموارد النادرة منذ العشر سنوات السابقة[1]، بل وأصبح شرط أساسي في الحد من الفقر وتحسين سبل العيش،[2] فالجفاف" The Drought" أصبح من المهددات البيئية التي لها انعكاسات مباشرة على إنتاج الغذاء وبالتالي انتشار مستويات الجوع والفقر في العالم، حيث يعرف على أنه "شكل من أشكال الإجهاد البيئي الناتج عن نقص تساقط الأمطار لفترة زمنية طويلة، يتولد عنها فقدان التربة لخصائصها المعدنية والحيوية المناسبة للإنتاج الزراعي، وبالتالي فشل المحاصيل، و خسارة الثروة الحيوانية وحتى البشرية في مناطق الجفاف"[3]، وإلى جانب الجفاف يطرح مشكل التصحر الذي لا يبتعد كثيرا في مسبباته و انعكاساته عن الجفاف.

يعرف التصحر"Desertification" إضعاف أو تدمير الإمكانات البيولوجية للأرض، ويمكن أن يؤدي في النهاية لظروف شبيهة بالصحراء، وهو جانب من التدهور الواسع النطاق للنظم البيئية، بفعل ضغوطات تغير المناخ، والذي يؤدي لتدمير أو تقليل الخصائص الحيوية البيولوجية للنبات والحيوان، في حين تتطلب الزيادة السكانية المزيد من الإنتاج، لدعم النمو السكاني والتنمية".[4]تتأثر النظم الإيكولوجية البحرية بالعديد من المؤثرات، كتغير المناخ ، وصيد الأسماك، وانخفاض إنتاجية المحيطات، ما سيؤثر سلبا على سكان المناطق الساحلية، خاصة إذا ما كانت هذه المناطق تصنف ضمن المناطق المنخفضة أو المتوسطة الدخل.[5]

ثانيا: تغير المناخ

يعتبر عامل المناخ عاملا محددا في الأمن الغذائي العالمي، حيث يتسبب في كوارث طبيعية كبرى كالفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة أو ما يعرف بالاحتباس الحراري، كلها عوامل تؤثر سلبا على سلسلة الإنتاج الغذائي العالمي،[6] وتعد الدول النامية الأكثر عرضة لتقلبات التغيرات المناخية، لمحدودية مواردها وقدراتها على مواجهة مخاطر المناخ على أمنها الغذائي.[7]إن الارتفاع الكبير لغاز ثنائي أكسيد الكربونco2، والناتج عن حرق الوقود الأحفوري، والفحم والغاز، أدى إلى الكثير من الأضرار البيئية في

[1]Molden et al ",Performance assessment, irrigation service delivery and poverty reduction :benifits of improved system management ". Irrig Drain,N , 56 (2007) :307-320.
[2]Rogers et al, "Examining the LLAMA aptitude tests ". JEur Second Language Assoc,1(2017) :49-60.
[3] Julius M Huho and Edward mugalavai, " the effects of droughts on food security in Kenya ", The International Journal Of Climate Change,N, 2(2010) :4.
[4] Michel M. Verstraete," Defining desertification " : A review, Climatic Change, 2 (1986) : 5-18.
[5]Neufeld et al, Advance Equitable Livelihoods, op.cit..
[6] Scholez M et al, " A climate-change risk analysis for world ecosystem "s. PNAS, 103 (2017) :13116-13120.
[7] Neufeld et al, op.cit.

العالم، ما انعكس على تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة الأرض(الاحتباس الحراري)[1]، ويعرف تغير المناخ على أنه تغير في أنماط الطقس على نطاق واسع، ويتخلل هذا التغير ارتفاع في درجات الحرارة بفعل الانبعاثات الغازية التي تتجمع في الغلاف الجوي كمشكلة طبقة عازلة وحافظة لدرجة حرارة الأرض،[2] ويتوقع أن تزيد درجة حرارة الأرض بـ 4 درجات مئوية بحلول عام 2080، بفعل تراكم الغازات المنبعثة والناتجة عن النشاط البشري.[3]

يعتبر القطاع الزراعي من بين المساهمين في التغير المناخي بفعل بعض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، والصناعة الرعوية والزراعة المكثفة، والاستخدام المفرط للأسمدة في الإنتاج الغذائي من أجل الحصول على كميات أكثر.[4] فمثلا يؤدي استعمال الأسمدة الزراعية الآزوتية، إلى انبعاث كميات هائلة من أكسيد النيترون(N2O) في الجو، بالإضافة الى أن عمليات إنتاج هذا النوع من الأسمدة، يؤدي إلى انبعاث العديد من الغازات الدفيئة التي تساهم بدورها في زيادة حرارة الأرض.[5]

تشير الإحصائيات الى أن توفير 60% من الغذاء العالمي، سيؤدي بدوره إلى آثار بيئية وخيمة تتسبب في انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية،[6] بالإضافة لإنتاج أغذية تحمل العديد من الأمراض بسبب التعديل الوراثي ،الذي يهدف لزيادة الإنتاج من بينها الأمراض حيوانية المنشأ كفيروس كورونا، وخسارة التنوع الإيكولوجي،[7] كما يؤدي التغير المناخي إلى انخفاض مستويات البحر وترسب المعادن الضارة للتربة والمياه الجوفية كمعدن النيتروجين، الذي يؤثر على خصوبة التربة وزيد من نسبة التملح،[8] حيث بلغت نسبة زيادة النيتروجين في الأراضي الزراعية في العالم بنسبة 14% ،أي ما يعادل 54 كيلوغرام في الهكتار في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020[9]، ويمتد التأثير لدورات المحاصيل التي تعتمد الزراعة المطرية، كزراعة الأرز والذرة والقمح، بسبب نقص الأمطار والجفاف.[10]

[1] Aghbashlo M et al, "The role of sustainability assessment tools in realizing bioenergy and bioproduct systems " , Biofuel Res, J, 3 (2022) : 1697-1706.
[2]Delcour I et al, " Impact of climate change on pesticide use ". Food Res. Int, 68 (2015) :7-15.
[3]Dembedza VP et al, "Impact of climate change-induced natural diseases on intangribe cultural heritage related to food ": A review. J.Ethn . Foods, 32 (2022) :3-4.
[4] Kron W et al, "Changes in risk of extreme weather events in Europe, Environ ", Sci.Policy, 10 (2019) :74-83.
[5] Shcherbak I et al, "Global metaanalysis of the nonlinear response of soil nitrous oxide(N2o) emissions to fertilizer nitrogen ". Proc . Natl. Acad. Sci. USA , 111(2014) :9199-9204.
[6] Kogo B K et al, " Climate change and variability in Kenya: A global perspective- A review of impacts on agriculture and food security ", environ. Dev. Sustain, 23 (2012) :23-43.
[7]Aghbashlo M et al, op.cit, pp1697-1706 .
[8]Kogo B K et al, op.cit, pp23-43.
[9]FAO,2022, op.cit, p39.
[10] Ibid, pp16-32.

يؤثر تغير المناخ على مصائد الأسماك والثروة الحيوانية البحرية، في مختلف مراحل الإنتاج الغذائي، وكذا سلاسل التوريد، من مرحلة الإنتاج والمعالجة، إلى التخزين والبيع والنقل،[1] فمتوسط الإنتاج السمكي العالمي بلغ سنة 2010 18.6 كيلوغرام للفرد الواحد، ومايعادل148.6 مليون طن كإنتاج إجمالي وذلك من مصادر متعددة، حيث بلغ إنتاج المصايد البحرية ما بين 77.4 و11.2 مليون طن، وبلغت مساهمات تربية الأحياء المائية البحرية والمياه العذبة ب18.1- و41.7 مليون طن[2] .يبلغ عدد العاملين في قطاع صيد الأسماك 90% ،يتمركزون معظمهم في البلدان الفقيرة[3]، كما توفر الشعب المرجانية موارد لأكثر من 500 مليون شخص ،وبقيمة مالية تبلغ 5مليارات دولار أمريكي سنويا[4] ، لكن أكثر من 60% من هذه الشعب المرجانية مهددة بفعل الصيد الغير منتظم[5]، وترتفع نسبة التهديد بفعل التغير المناخي إلى 75% من الشعب المرجانية، مهددة بفعل ارتفاع درجات الحرارة جراء الاحتباس الحراري[6]، فمثلا أدت التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة في إفريقيا إلى انخفاض إنتاجية بحيرة "تنجانيقا" في شرق إفريقيا إلى 30% [7]، أما إنتاج الأعلاف بالنسبة للحيوانات فقد تأثر بارتفاع الغازات السامة في الغلاف الجوي، ما تسبب في ندرة المراعي، ما انعكس سلبا على الإنتاج الحيواني.[8]

يؤثر التغير المناخي على الإنتاج الغذائي وجودته وتوزيعه بطريقة غير عادلة، حيث أحدث التغير المناخي حالات انعدام للأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم، وخاصة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، و الدول النامية التي تتميز بانخفاض الدخل،[9] وبالتالي فالعامل المناخي يؤثر على الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي(التوافر، الوصول، الاستخدام، الاستقرار) لسيما في الدول النامية التي تتميز بهشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية،[10] فمثلا يؤثر التغير المناخي في غرب إفريقيا على الزراعة، لأنها في معظمها زراعات معاشية، كما تتميز بضعف البنية التحتية، وعدم امتلاك التكنولوجيات المناسبة،

[1]Ibid, p35.
[2]FAO, The State of world Fisheries and Aquaculture 2012, Food Agricultural Organization of the United Nations(FAO) ,(Italy , Rome, 2012) , 209.
[3] Cochrane et al, " Primary fisheries management : a minimum requirement for provision of sustainable human benefits in small-scale fisheries ". Fish and Fisheries, 12(2011) : 275-288.
[4] Munday PL et al, Climate change and the future for coral reef fishes. Fish and Fisheries, 3(2008) :261-285.
[5]Burke L et al, Reefs at Risk Revisited. Executive Summary. World Resources Institute, (USA, Washington, DC ,2011), 10.
[6] Cheung WL et al, "Signature of ocean warming in global fisheries catch ", Nature, 497(2013) : 365-368.
[7] Vass KK et al, " Assessing the impact of climate change on inland fisheries in river ganga and its plains in india ". Aquatic Ecosystem health and Management, 12 (2009) : 138-151.
[8]Uddin M E , Kebreab E, Review: " Impact of food and climate change on pastoral industries". Front, Sustain, Food Syst, 4 (2020) :403-543.
[9]Kogo B K et al, op.cit, pp23-43.
[10]Farooq et al, "Uncovering the research Gap to Alleviate the Negative impacts of climate change on Food Security ", Frontiers in Plant Science, 13(202 2) ;2-4.

وضعف المزارعين، وكذا الأنظمة الغذائية، كلها عوامل أثرت على الإنتاج الغذائي ،ونصيب الفرد من الغذاء ما سيتسبب في انتشار الجوع في هذه المنطقة.[1]

سنحاول من خلال مخطط الأعمدة التالي التطرق لأهم التغيرات المناخية في العالم، وقياس تأثيراتها على العامل البيئي.

الشكل رقم(6): معدلات انتشار النيتروجين في المحاصيل الزراعية العالمية للفترة2000-2020

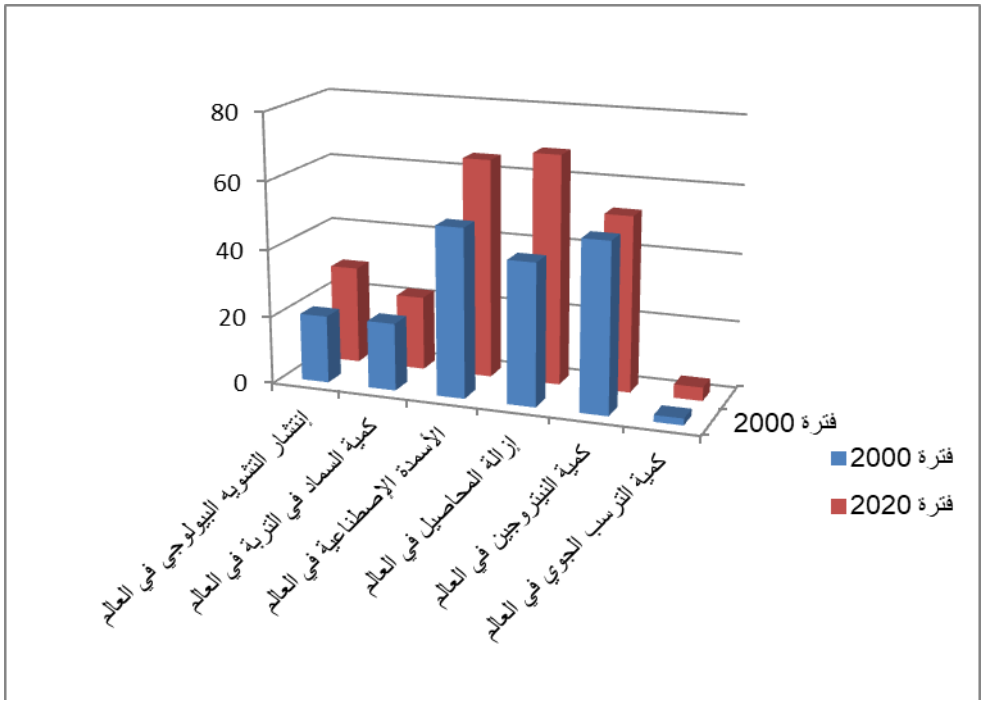

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات(FAOSTAT2022)

من الشكل السابق نلاحظ أن نسبة النيتروجين في المحاصيل الزراعية قد ارتفعت سنة 2020 بالمقارنة بسنة 2000 ،حيث بلغت كميات النيتروجين في المحاصيل الزراعية 52 كيلوغرام في الهكتار الواحد، محققة زيادة ب2 كيلوغرام في الهكتار عن سنة 2000 ،والتي بلغت فيها قيمة النتروجين في المحاصيل الزراعية 50 كيلوغرام في الهكتار الواحد، ما أدى للكثير من الأضرار البيئية المتعلقة بزيادة الترسب الجوي،و انتشار التشوه البيولوجي في المحاصيل الزراعية والإنتاج الغذائي، من خلال إنتاج اغذية

[1] Sorgho R et al, " Climate change policies in 16 west Africa countries: A systematic Review of adaptation with focus on agriculture, Food security and Nutrition ". Int. J. Environ. Res.Public Health, 3 (2021) :945.

حاملة للعديد من الأمراض والمواد المسرطنة،أغلبيتها في الدول النامية التي لا تستطيع تحمل تكاليف الغذاء الصحي .

الفرع الخامس :الصراعات وعدم الاستقرار السياسي

تؤثر الصراعات المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية، وكذا اللاستقرار السياسي على الأمن الغذائي، حيث بلغ عدد النازحين بفعل الحرب59.5 مليون نازح لسنة 2015، مقارنة ب51.2 مليون نازح سنة 2014،أغلبهم من الأطفال خاصة مع الحرب في سوريا وليبيا ،لدرجة أنه أصبح معدل النازحين في العالم هو شخص نازح من أصل122 شخصا[1]، حيث يقول مفوض شؤون اللاجئين «أنطونيو غوتريس"Antoni Guterres" "إنه من المؤسف أن يفلت أولئك الذين يبدؤون بالصراعات من العقاب، وما يثبت عجز المجتمع الدولي على وقف الحرب وبناء السلام والحفاظ عليه".[2]تتركز الصراعات بشكل كبير في إفريقيا، والشرق الأوسط، حيث أشار تقرير للأمم المتحدة أنه من أصل خمسة عشرة صراع توزعت ثمانية صراعات في إفريقيا، ثلاثة في الشرق الأوسط، و واحد في أوروبا ،والذي يخص الحرب الروسية الأوكرانية[3]، ومن أكثر الحروب التي خلفت مجاعات كبيرة في إفريقيا، الحرب التي اندلعت بين أثيوبيا وإرتيريا عام 1998، حيث أدى الصراع بين البلدين، إلى تحول البركة التي كانت تشكل موردا غذائيا هاما لسكان المنطقة، إلى أرض قاحلة لا تحتوي على أبسط شروط سبل العيش.[4]

توجد علاقة وطيدة بين الاستقرار السياسي ومستويات الأمن الغذائي في أي دولة، حيث افتتح "هنري كسنجر" مؤتمر الغذاء العالمي سنة 1974 بالجملة المشهورة" بعد عشر سنوات لن ينام أي طفل جائعا"، وهو الهدف الذي لم يتحقق، بل العكس زادت نسب الجوع العالمية[5] ، وهو ما انعكس على الأوضاع السياسية في العديد من الدول النامية، حيث أدت السياسات المنتهجة من بعض الحكومات، في التعامل مع حالات انعدام الأمن الغذائي إلى الإحباط وقصور البنى الاجتماعية، وبالرجوع إلى العلاقة السببية بين عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي والعكس، فإن التاريخ أثبت هذه العلاقة، إذ أدى ضعف الحصاد في فرنسا سنة1788، إلى زيادة أسعار المواد الغذائية ما شكل امتعاضا وسخطا شعبيا

[1]John M.Ashley, Food Security in the Developing World, (Academic Press, 2016), 39-55.
[2]Ibid, pp39-55.
[3] Ibid, pp39-55.
[4] Ibid, pp39-55.
[5] Kissinger H , Conferenza mondiale sull Alimentazione,1974 , Accessed 12/2/2019, http://www.fao.org/70/1965-75/en/

كبيرين، كان من بين مسببات قيام الثورة الفرنسية[1].نفس السبب الذي أدى لقيام ثورات في أوروبا سنة 1848، بعد فشل بعض المحاصيل سنوات1845و 1846 ،وعلى رأسها محاصيل البطاطس سنة1847، ما أدى لانفجار الأوضاع في العديد من المناطق في أوروبا[2].

المبحث الثاني: عولمة الأمن الغذائي العالمي

المطلب الأول: الإنتقال من العولمة إلى العالمية

الفرع الأول: التعريفات المختلفة للعولمة

لقد عرف مفهوم العولمة الكثير من الإجتهادات من قبل الأكاديميين والباحثين، من خلال محاولة إيجاد تعريف يجمع العديد من المتغيرات المحددة والتي يتوقف عليها المفهوم، حيث أثرت العولمة على العديد من جوانب النشاط البشري، بما في ذلك إنتاج الغذاء وكذا إستهلاكه[3] ، يعرفJoachim Von" Braun، يواكيم فان براون"، العولمة من خلال التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية هي[4]:

1- السلوك :عبارة على سلوك تكيفي تتبعه العديد من الفواعل، بمقاربات مختلفة إقتصادية، سياسية، إجتماعية، بالإضافة للروابط الثقافية بين مختلف الفاعلين من افراد ودول ومنظمات، وذلك على مستوى عالمي.

2- التطبيق: الميل نحو التطبيق الشامل للمقاربات السابقة

3- التغذية العكسية: تبني مخرجات السلوكات المختلفة الناتجة عن مختلف المراحل التي يقطعها السلوك التكيفي للفواعل المختلفة.

ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم على نطاقات واسعة، أثر هذا الأخير على مقاربات مفهوم العولمة ماأدى لتسارع تطور المفهوم[5]، وفي هذا الصدد حاول Giddens، جيدينز" تقديم تعريفا

[1]Labrousse E, Comment naissent les révolutions . 1848, 1830, 1789. In : Comité francais des sciences historique. Actes du congré historique du centenaire de la révolution de 1848. (Press Universitaires de France, paris, 1948), 1-29

[2]Marx K, The class struggles in France1848-1850, 1924, Accessed 12/02/2019, https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Class-Struggles-in-France.pdf

[3] Wilhelmina Q et al, " Globalization vs , Localization: global food challenges and local solutions ", International Journal of Consumer Studies, 3 (2010) : 357-366

[4] Joachim van Braun, "Globalization of Food and Agriculture and the Poor,

[5] Reiser D, Globalization : An old phenomenon that needs to be rediscovered for tourisme? ", Tourism and Hospitality Research, 4 (2003) :306-320

للعولمة حيث يقول في هذا الصدد: "إن العولمة عبارة عن تكثيف للعلاقات الإجتماعية في جميع أنحاء العالم، على مستوى مختلف المحليات والتي تشكل بدورها الأحداث المختلفة على هذا النطاق"[1].

أما"Robertson، روبرتسون" فيعرف العولمة على أنها مفهوم يرتكز على متغيرين أساين هما ظغط العالم، من خلال كثافة التفاعلات في النسق الدولي من قبل العديدمن الفواعل المختلفة، وكثافة الوعي العالمي ككل في صيغة مخرجات للتفاعلات السابقة"[2]، أما Waters، وورتز" فيصف العولمة على أنها عملية إجتماعية تخضع للعديد من القيود الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية والسياسية، في ظل إنحصار للمعطى الثقافي، وزيادة الوعي لدى الأفراد بالوضع القائم، ماينتج عنه إستجابة سلوكية تتماشى وهذا الوضع"[3]، ويضيف Jenkins، جنكنز متغيرات أخرى في تعريفه للعولمة، حيث يعرف العولمة على أنها عملية تكامل داخل النظام الإقتصادي العالمي" [4]، وهو التعريف الذي أزال عنه الغموض"Schmelzkopf، شملزكوف" بإضافة متغير الحركية، من خلال أن العولمة تعبر عن حركة السلع والأفراد والخدمات والأفكار والمال"[5]، وبالتالي فمفهوم العولمة يشمل العديد من الأشكال التي تصنف ضمن أنواع العولمة، مثال العولمة الإقتصادية، والعولمة السياسة، والعولمة البيئية، والعولمة الثقافية، وكذا العولمة الغذائية.[6]

وحسب علم الإجتماع فإن العولمة تبثق من أربع أطر نظرية أساسية أسهبت في بروز هذا المفهوم وتطوره، وهي الواقعية الجديدية النيولبرالية ، نظرية النظم السياسية العالمية، نظرية النظام العالمي، نظرية الثقافة العالمية[7]، وبالتالي فالربط بين مختلف الأطر النظرية السابقة هو السبيل لفهم ظاهرة العولمة ومقارباتها المختلفة، خاصة ماتعلق الأمر بمقاربة" القيم الثقافية العالمية" والتي تبنى عليها مخرجات سلوك الفرد العالمي.[8]

[1] Giddens A, The Concequences of Modernity, (Cambridge, Policy Press, 1990), 64
[2] Robertson R, Globalization : Social Theory and Global Culture,(London sage, 1992), 8
[3]Waters M, Globalization, (London, Routledge, 2000), 5
[4]Jenkins R, "Globalization, Production, employement and poverty: debates and evidence ", Journal of International Development, 1 (2004) :1-12
[5] Schmelzkopf K, " Interdidisciplinarity , Participatory Learning and the Geography of Tourism ", Journal of Geography in Higher Education, 262(2002): 181-195
[6] Inglis D, Gimlin D, The Globalization of Food,(Oxford, Berg Publishers, 2009), 23
[7] Lechner F j, Boli J, Part2 Explaining Globalization, The Globalization Reader, 2nd ed,(Oxford 2003), 55-57
[8] Chang R. C. Y et al, " Food preferences of Chinese tourists " .Annals of Tourism Research, 374(2010) :989-1011

إن مايشغل الأطر النظرية المختلفة للعولمة هو إيجاد صيغة ثقافية للتعايش في نظام عالمي واحد بين مختلف التركيبات المجتمعية العالمية، وفي هذا الصدد يقول"روبرتسونو"" إن العولمة ليست مجرد ظاهرة خارجية، ولكنها ظاهرة ممتدة تعنى بجميع الجوانب بما فيها الجوانب الإجتماعية التي تخص علاقات الأفراد ببعضهم البعض، وبالتالي فإن العولمة تحاول التوفيق بين نوعين من الخلائط أحدها متجانس والآخر غير متجانس[1]، كما أن السمة الرئيسية للثقافة العالمية هي سياسة الجهد المتبادل للتمثل والإختلاف، واللذان يدعمان الإنفصال والتميز بين المكونات العامة للعولمة، وبالتالي ينتج نوع جديد عن هذه العلاقة التفاعلية يستطيع أن يعم جميع الفواعل.[2]

وهو مايعبر عنه" روبرتسون" بنظرية"glocalisation" لتلخيص جوهر الإختلاف داخل العفواعل المتماثلة أوماعبر عنه بالتجانس واللاتجانس، حيث تفسر هذه النظرية العولمة على أساس عملية ديالكتيكية كونية تشمل جميع التفاعلات إنطلاقات من التفاعلات الثقافية المحلية، والتي يعاد النظر إليها من زاوية التأثر بالكيانات الثقافية الأخرى، في صورة إعادة الإختراع ضمن سياق النظرية الثقافية العالمية[3].

وبالتالي فقبول الندخلات الخارجية المعولمة محليا، يمكن التعامل معه إنطلاقا من نظري" glocalisation " إما بالقبول والإندماج مع المعطى الخارجي سواء المنتوجات أو الأفكار وتكييفها داخليا، أو الرفض المحلي وبالتالي إعادة صيغ التفاعل مع الكيانات الثقافية الأخرى.[4]

كما يمكن إستخدام ذات النظرية لتفسير بناء الهويات والأشكال المؤسسية من قبل الفاعلين، في إطار السياق الإجتماعي للعولمة، وهو ماعبرنا عنه سابقا" بتعدد الأبعاد في إطار مقاربات العولمة"[5].

ما يلاحظ هو التشابه الكبير بين الأكاديميين في تعريفهم للعولمة، وهذا بسبب أن المفهوم في حد ذاته متنازع عنه بين الشمال والجنوب، حيث لايلقى مفهوم العولمة الحماس الكافي في الجنوب بفعل التحفظات الكبيرة على هذا المفهوم خاصة من الجانب القيمي لمجتمعات الدول النامية وعلى رأسها

[1] Robertson R, Globalization Theory 2000+ :Major Problematics, London, Eds: handbook of social theory, Sage, 2001), 458-471
[2] Appadurai A, Modernity at large ; Cultural dimensions of globalization.(Minneapolis, MI: University of Minnesota Press, 1996), 43
[3] Robertson R, Globalization : Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity,(London, Eds Global Modernities , Stage, 1995), 25-44
[4] Ibid
[5] Giulianotti R, Robertson R ", " Glocalization Globalization and Migration: The Case of Scottish Football Supporters in North America ", International Sociology, 2 (2006) :171-198

العربية منها، وهو ماجعل الكثير من الاكاديميين يستخدمون العديد من المقاربات في محاولة للتقرب من مفهوم العولمة، وعدم الإكتفاء بمقاربة عملية واحدة، وهو ماتبناه"Velho" فيلهو"، حيث يفسر العولمة على أنها عملية واحدة، مبنية على إفتراضات موضوعية، يتم إعتمادها في النظر للعالم، دون مراعات الإختلافات المتعددة الأخرى[1]

الفرع الثاني: العولمة والتاريخ العالمي

إن العلاقة بين العولمة والتاريخ العالمي، لايمكن تفسيرها إلى بالرجوع للسياقات التاريخية لهذه العلاقة وأنماط التفاعل بين المفهومين، وهو مايشكل نوعا من الشعور المعزز بالعالمية[2]، ماجعل علماء الإجتماع يمعنون في التفكير في طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط المفهومين السابقين في ظل مفهوم الوعي العالمي، الذي يمثل إطارا تاريخيا يتأثر بالعديد من المناقاشات من بينها المتعلقة بمقاربات مفهوم العولمة[3]، والحقيقة وبالنظر لمفهوم العولمة فهو يبدوا أضيق من أن نضعه في إطار أوسع يتعلق بالتاريخ العالمي الذي يضم العديد من الأبعاد والمتغيرات التي قد تقاوم التغير نحو مفهوم العولمة ، وهو ماعبرنا عنه سابقا بglocalization"، ويدرس هذا المفهوم العلاقة بين العالمية والمحلية، ليس من منطلق التناقض بين المصطلحين، وهو مايعبر عنه"...." ريتزر" بالتكيف بين المتغيرات العالمية والمحلية، لتحقيق الغايات والنظر لها على اساس وجهان لعملة واحدة، وبالتالي النظر للعولمة على أنها مقيدة ذاتية بعوامل محلية، بل كتلة من التجانس تسعى لإحتواء كل الأبعاد بمقاربات عالمية.[4]

هناك ترابط وثيق بين العولمة والتاريخ من خلال أن العولمة كما يشير" روبرتسون" هي عملية تسعى لإعادة تاريخ الكثير من المكونات الخاصة، كالهويات والقوميات، ماسينتج عنه نوع من الجدلية بين تاريخ هذه الهويات والقوميات، وبنيوية العولمة التي تدفع إلى إعادة النظر في التاريخ الموجود، وهو مايعبر عنه برسم خرائط العولمة،[5]على نمط واحد وهو ماعبر عنه"Friedman" فريدمان" بمقولته المشهورة" نحن الأمريكيون رسل العالم السريع، وأعداء التقاليد، وباعثو الأسواق الحرة، وكهنة التكنولوجيا العالمية، نريد

[1] Velho O, Globalization : Object perspective horizon,(Brazil, Rio de Janiero, ed, Cultural Pluralism, Identity, and Globalization , 1997), 98-125
[2]Albrow M, The Global Age : State and Society beyond modernity, (UK, Stanford University Press, 1996), 221-230
[3] Hopkins A. G, Globalization in World History,(London, ed, Pimlico , 2020), 20-38
[4] Ritzer G , " The Globalization of Nothing ", SAIS Review, 2(2003), 191-195
[5] Robertson R,1992, op.cit, p8-10

من العالم أن يحذوا حذونا، ويصبح ديمقراطية، رأسمالية"[1]، ويعرف" فريدمان العولمة على أنها" نوع من التكامل الذي لامثيل له، لا يرحم الأسواق والدول القومية والتقنيات التي تمكن الأفراد والشركات، والدول القومية للوصول حول العالم إلى مسافة أبعد وأسرع وأعمق وأرخص من أي وقت مضى، وبطريقة تمكن العالم من الوصول إلى الأفراد".[2]

الفرع الثالث: مراحل تطور العولمة

لقد مرت العولمة بالعديد من المحطات، حيث حاول المفهوم في كل مرة التكيف مع المتغيرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي والمحلي، ويسير نظام العولمة وفق مقارابات رأسمالية ممنهجة سنحاول التطرق لها في صيغة مراحل تطور العولمة

أولا: عولمة مابعد الشيوعية(Post-communist globalism)

تمثل هذه المرحلة مرحلة جديدة تسلكها العولمة بعد المرحلتين التاريخيتين السابقتين إبان النظام الأوروبي، والذي عرف 300 سنة من التوسع التجاري الأوروبي في مختلف الأسواق خاصة في الميتعمرات الأوروبية، وهو مايقابله 200 سنة من التطور الرأسمالي الحديث[3]، وقد برز مفهوم عولمة مابعد الشيوعية، بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر السفياتي، أما محاولات إسقاط المفهوم كانت منذ سنة 1989[4]، أي منذ سقوط جدار برلين، والذي شكل محفزا للتغيير، والذي جلب نظام العولمة للوجود حسب فريدمان، وقد إستخدم فريدمان مصطلح" سقوط" للتعبير عن المؤثرات النسقية التي أحدثتها العولمة على مستوى النظام الدولي، حيث وضعت هذه المرحلة الجديدة حدا للتنافس السوفياتي الغربي، ونهاية إحتكار السلطة من قبل الدولة الوستفالية، من تدخل في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، في المقابل توسع الفكر الرأسمالي، حيث يشير فريدمان إلى أن الفكر السائد في الجمهوريات السفياتية أدى إلى تنامي الفكر المناهض للتيار الليبرالي على مستوى البيئة الدولية، بالرغم من أن هذا الأخير بعيد عن إحتكار السلطة، كما يشير كذلك لأهمية الدافع السياسي في التوجه للعولمة في مرحلة مابعد الشيوعية، من خلال أن الأفراد والأحزاب تدفعهم المتطلبات والأهداف السياسية لتغيير الوضع القائم لوضع ليس بالضرورة أفضل من السابق، في إشارة لضرورة التغيير، وهو مإرتكزت عليه العولمة في

[1] Friedman T.L, The Lexus and the Olive Tree ,(New York, Anchor Books, 2000), 384
[2] Ibid, p9
[3] Ibid
[4] Ibid, pp09-10

الحقبة التي سبقت إنهيار جدار برلين، والدفع لتقايص قبضة السلطة السياسية على النظام الإجتماعي وهو ماتمثله الدولة الوطنية، وهو مايعارضه فريدمان خاصة في شق إقصاء الدولة الوطنية في المشروع الرأسمالي، بل العكس ضرورة إشراك الدولو الوطنية والأفراد وكل الفاعلين، الذين يشكلون نوعا من الدفاعات اللازمة لإستمرار تمدد العولمة خاصة في مرحلة مابعد الشيوعية، مع ضرورة أن يكون دور الدولة في إطار العولمة يقتصر على الجانب الفني.

ثانيا: الرأسمالية المتطرفة

تتميز هذه المرحلة بالتكثيف التكنولوجي في العالم، حيث إستعملت العولمة القفزة التكنولوجيا الحاصلة لمزيد من تحرير السوق وخصخصة الإقتصاد، وهو مايعبر عنه "فريدمان" بالموجة الثالة للعولمة[1]، مما ولد نوعا من الضغط الزماني والمكاني على مستوى عالمي، من خلال سرعة تنقل الأفراد ورؤوس الأموال، وزيادة تشابك الإتصالات[2]، وحسب هذا الطرح يقر "فريدمان" بضرورة التحول نحو العولمة من أجل الوصول والتحكم في وسائل الإتصال وتحقيق أهداف العمل الجماعي، هوم ماسماه فريدمان"مجال اللعب الجديد"[3]، والذي يضم العديد من الفواعل القادرة على المنافسة وتحقيق الأهداف المرجوة في مختلف القطاعات، والوصول لكافة أنحاء العالم في إطار الإستفادة من الفرص الرأسمالية.[4]

كما تنطلق الرأسمالية المتطرفة من مسلمة أن الدول التي تنتهج العولمة، خاصة فيما يتعلق بالسوق الحر وتبني مقارباته المختلفة من تسهيل حركة رؤوس الأموال والأفراد، هو ما يجعل إقتصاديات الدول تنمو وتتجنب الإنكماش الناتج عن سياسة الغلق التي تمارسها الدولة الوطنية في إطار المحافظة على مقومة السيادة الوطنية.[5]

يرتكز فريدمان في طرحه على أن الرأسمالية تحتاج مزيدا من اللاعبين القادريين على إزالة مجتلف العوائق التي قد تؤثر على المكاسب المحققة، سواء المتعلقة بالمسائل التنظمية، أو الثقافية والإجتماعية، وفي المقابل الدفع بالقطاعين الخاص والعام في مسار واحد معولم، يعتمد إستراتيجيات إقتصاد السوق

[1] Ibid
[2] Harvey D, The Condition of Postmodernity 1989, (London, Sage Publications LTD 2008, 125-134
[3] Friedman T.L, The world is flat: A Brief History of The Twenty-First Century, Farrar Strauss and Giroux, (New York, 2005), 8-11
[4] Ibid, p173-200
[5] Friedman T.L 2000, op.cit, pp6-101

لتحقيق المنافع العامة[1]، ماسيساعد حسب فريدمان على توسع العولمة النيوليبرالية في العالم، لدرجة أن تبني افكارها سيكون أمرا حتميا لا مفر منه.[2]

ترتكز الرأسمالية المتوحشة على تشجيع الفواعل الغير وطنية، وإعطائها أدوار رئيسية في العولمة من خلال أن هذه الأخيرة سلسلة للتعاون لمرحلة مابعد البيروقراطية الخطية التي تعتمد التنظيم الهرمي للتحرك سواء على مستوى داخلي أو خارجي، حيث تتبنى المنظمات المختلفة في إطار العولمة منحى لاخطي في التنظيم والتفاعل ما يكسبها المزيد من الميزات خاصة فيما يتعلق بالمرونة، وهي المخرجات التي ركزت عليها العولمة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، حيث أضيف حسب فريدمان أكثر من مليار ونصف مليار لاعب جديد[3]، وهو مايسمح للاعبين بالتحرك بكل أريحية بعيدا عن قيود الدولة الوطنية، حيث يشكل هؤلاء شبكات تسهل لكل الفاعلين ضمنها فرص لتحقيق الأهداف ضمنها، وتعاقب اللاعبين الذين يقفون أو يعارضون العولمة، حيث شبههم فريدمان ب"الدراجين الأحرار" الذين رفضوا أو لم يستطيعوا التأقلم مع المتغيرات الجديدة، والذين لا يدركون أن العولمة تنطلق من أدق مستوى ألاوهو الفرد الذي سيدفع بالعولمة.[4]

المطلب الثاني: الصناعة المعولمة للجوع

إن الجوع من أبرز القضايا المطروحة على مستوى دولي، حيث يرتبط هذا المفهوم بمفاهيم رئيسية، سواء كانت هذه الأخيرة طبيعية أو ذات إمتدادات إجتماعية متعددة الأبعاد وهو ما وقفنا عليه سابقا، حيث لم يعد ينظر للجوع على أنه عدم قدرة وصول الأفراد للكمية المطلوبة من الغذاء، بل يتعداها لجودة وملائمة الغذاء للإستهلاك البشري وهو مايطلق عليه آمان الغذاء، وفي ظل كل هذه التجاذبات سنحاول الوقوف على مفهوم جديد من مفاهيم صناعة الجوع ألا وهو الصناعة المعولمة للغذاء من خلال الوقوف على آليات هذا المفهوم وانعكاساته على الأمن الغذائي للدولة الوطنية.

[1] Ibid, p276
[2] Friedman T.L 2005, op.cit, p204
[3] Friedman T.L 2000, op.cit, p8
[4] Friedman T.L 2005, op.cit, pp10-183

الفرع الأول: المقاربات المعولمة لمفهوم الجوع

سنبدأ معالجة هذا الفرق من مفهوم Maclaughlin" ماكلولين" حيث يعرف هذا الأخير الجوع على أنه" نتاج لفشل سياسات إنتاجية وتوزيعية للغذاء، وليس نتاج مسببات مختلفة طبيعية إقتصادية إجتماعية، ويرتبط هذا الأخير بسياسات وطنية وعالمية"[1]، وفي هذا إشارة واضحة لدور السياسات الوطنية وإمتداداتها الخارجية في رسم المسار الصحيح والسليم للأمن الغذائي، وهو مايؤكده كل من "Sgapouri and Rosen" شابوري و روزن" بالقول أن الجوع هو نتاج لفشل السياسات الإنتاجية والتوزيعية وليس الموارد"[2]، ويمكن تعزيز ماتتوله كل من شابوري و روزن" من خلال أن وجود إحتياط كاف من الموارد الغذائية لتغذية 33 مليون شخص كمخزون عالمي، يقابله 31 مليون شخص يعانون نقص التغذية في إفريقيا وبالتحديد في إثيوبيا[3]، وهذا مايقودنا للتساؤل هل العالم أو بالأحرى الدول التي تتمتعل بمخزون غذائي يفوق حاجات سكانها مرغمة على تصليح الخلل المسبب لحالات إنعدام الأمن الغذائي والجوع في دول أخرى تحت هذا الوضع؟، الجواب يكمن في المقاربات الأخلاقية للعولمة بمقتضى هذا المفهوم الذي سبق وأن أشرنا له في المطلب الاول يكون لزاما على بعض الدول وبالتحديد دول الشمال سد الفجوات الغذائي الممكنة في الجنوب، ودفعها للقيام بعمليات إصلاح على مستوى الإنتاج والتوزيع الغذائي.

إن الجوع من مقاربات العولمة له مسببات رئيسية تتمثل في الإنتاج المحلي للدولة الوطنية، من خلال أن الصناعة المحلية تسبب الكثير من الضرر للإنتاج الزراعي بسبب إستعمال هذه الأخيرة في العديد من الأنشطة الصناعية والنفطية ما نتج عنه العديد من المشاكل البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الغذائي، خاصة زراعة الأصول في البلدان النامية وهي المتضرر المباشر من تدهور الأراضي الزراعية حيث سيتحول هؤلاء إلى منتجين ومستهلكين في نفس الوقت ما سيتسبب بإنتشار الجوع والفقر المقتع في المناطق الريفية.

الفرع الثاني: عولمة الإنتاج الغذائي

كان ينظر للإنتاج الغذائي على أنه إنتاج المزيد من الأغذية للقضاء على الجوع في العالم، لكن بالرغم من نجاح خطط العمل للقضاء على الجوع في العديد من مناطق العالم، بالرغم أن الإنتاج العالمي

[1] Ibid
[2] Ibid
[3] Ibid

زاد بثلاث أضعاف خلال نصف قرن[1]، إلا أن هناك العديد من الأفراد الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الناتج عن سوء التغذية، وإعتماد الأنظمة الغذائية النشوية، فمثلا في الصين وتايلاند بالرغم من نجاح السياسات الحكومية في القضاء على الجوع، إلا أن معدلات الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية مزالت مرتفعة، وهناك قرابة 80% من الأطفال يعانون من سوء التغذية في الدول النامية والتي تقدم تقارير للفوائض الغذائية[2]، وبالتلي فإن الإنتاج الغذائي لم يعد يعتمر على معيار الكم أكثر بل معيار الجودة أي آمان الغذاء ومناسبته للإستهلاك الآدمي، ويتعلق إنتاج الغذاء بالعديد من العوامل سنحاول معالجتها فيما يلي:

أولا: إنتاج المحاصيل الزراعية

يمثل الإنتاجي الغذائي محصلة لتقاطع العديد من المتغيرات المادية واللامادية، التي تدفغ بإنتاجية الغذاء على إختلاف أنواعه، إلا أن إنتاجية الغذاء تتعلق بالزراعة كشرط أساسي في البلدان النامية، كما تعد ركيزة أساسية في الدخل، حيث يتركز نوع من السياسيات الزراعية الذي يعتمد في معظمه على الزراعات المعاشية وبعض الزراعات الأسرية،[3]حيث يوجد أكثر من 570 مليون مزرعة حول أنحاء العالم تديرها الأسر، بين عام1960 ومطلع القرن، وإنخفض هذا النوع من الزراعات في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل بينما زاد في المناطق الأخرى، أي البلدان ذات الدخل المرتفع[4].

يتطلب إنتاج المغذيات المتنوعة العديد من الشروط الفيزيولوجية للأرض، بالإضافة للعوامل المناخية المناسبة [5]، حيث يؤدي تبني النظم الإيكولوجية الزراعية، إلى زيادة الإنتاج الغذائي وتنوعه، وزيادة مقاومته للتغيرات المناخية[6]، إلا أن الواقع أن الزراعات التقليدية مزالت الأكثر إنتشارا وإستعمالا في الدول النامية والتي تتميز بضعف مقاومتها للتغيرات المناخية وتضاعف أصقفها الإنتاجية، وتمددها على حساب الغطاء الإيكولوجي مايزيد من أعباء التحديات البيئية، على عكس الزراعة العضوية التي لها ميزيات

[1]ADA Reports, " Position of the American Dietetic Association: Addressing world hunger, malnutrition, and food insecurity ", Journal of the American dietetic association, 8 (2003) : 1047
[2] Ibid, p1047
[3] Lowder SK et al, "The number , size, and distribution of farms, smallholder farms, and family farms worldwide ", World Dev 87(2016) : 16-29
[4]Ibid, p16-29
[5] Pellegrini L, Tasciotti L, " Crop diversification, dietary diversity and agricultural income:empirical evidence from eight developing countries ". Can J Dev Stud, 2 (2014) : 211-227
[6]Hendrikks et al, op.cit, p48

إيجابية على البيئة، من خلال الحفاض على نسب الكربون ثابتة في التربية والحفاض على جودتها إلا أنها تتميز بضعف الإنتاجية وإنخفاض إستقرار الغلال.[1]

مازالت نسب كبيرة من المحاصيل في إفريقيا وغرب آسيا وأمريكا الجنوبية تعتمد على أصناف البذور الحديثة وهي تقنيات ظهرت في الستينيات والسبعينيات، والذي أدى تطبيقها وقتها زيادة معتبرة في الإنتاج، وإنخفاض السلع الغذائية ، والتي إستفاد منها سكان المناطق الحضرية، وسكان الريف المعدمين، وصغار المزارعين الذين كانوا مشترين صافيين للمواد الغذائية والذي تسبب في أزمة الغذاء في 1974[2]، وهو مايزيد من إمكانية تحقق مفهوم التقاطع لملتوس مرة أخرى بفعل زيادة عدد سكان هذه الدول، وتزايد المخاطر بفعل مرحلة مابعد كورونا والحرب الأوكرانية كما سبق وأن أشرنا سابقا لتداعيات كل منهما على الأمن الغذائي العالمي.

هناك العديد من التحديات التي تواجه المحاصيل الزراعية العالمية وإنتاج الغذاء في إطار سعي الجهود الدولية للوفاء بوعودها والقضاء على الجوع مطلع سنة 2030، حيث يشكل تبني مقاربات الزراعة الإيكولوجية للإنتقال إلى أنظمة زراعية مستديمة تعتمد الزراعات العمودية والزراعات الحضرية تحديا كبيرا خاصة في الدول النامية[3]، والتي تتطلب دعم البنى التحتية اللوجستية للحفاظ على القيم المضافة للنشاط الزراعي، وإعادة توزيعه بما يتناسب ومتطلبات المرحلة.[4]

لقد عرفت سنة 2020 إنخفاضا كبيرا على الطلب الزراعي بسبب توقف الأنشطة الإقتصادية المختلفة في العالم بفعل تفشي فيروس كورونا، حيث إنخفضت قيمة السلع الزراعية في العالم إلى 20%، بفعل نقص الطلب عليها[5]، ما أدى إلى تكبد المزارعين لخسائر فادحة، حيث حذر برنامج الغذاء العالمي من أن هناك أزيد من 265 مليون شخص عبر العالم سيعانون من حالات إنعدام الأمن الغذائي مع نهاية الأزمة، في حيث كان عددهم135 مليون[6]، ويكتسي القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الدول النامية التي

[1] Knapp S, Van der heijden M G, " A global meta-analysis of yield stability in organic and conservation agriculture ". Nat Commun, 1(2018) :1-9

[2] نفس المرجع السابق 16

[3] Galanakis C.M et al, "Bioeconomy and green recovery in a post-Covid-19 era, Science of the total " environment journal, 808(2020) : 2

[4] Ibid, p3

[5] Bhosale J, Prices of agricultural commodities drop 20% post Covid-19 outbreak available online:22/04/2023, https;//economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/prices-of-agricultural-commodities-drop-20-post-covid-19-outbreak/articlesshow/74705537.cms

[6] World Bank, Food Security and Covid-19,Available online: 24/04/2023 https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-and-covid-19

يقوم عليه أمنها الغذائي، فقد أدت جائحة كورونا مثلا في عام 2020 إلى الكثير من الخسائر في الدول النامية وإنخفاض الناتج المحلي فيها، فمثلا ساهم الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي في فترة 2018 كالتالي: تشاد(44.94%)، النيجر(39.20%)، سيراليون(58.93%)[1]، أي أن القطاع الزراعي في الدول النامية ومن بينها دول إفريقيا يوفر 15% من الناتج المحلي، ويوظف أكثر من 70% من السكان[2]، أما شمال إفريقيا فأغلب أراضيه موجودة ضمن الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة، فالجزائر وتونس تمتلك فقط 10% من الأراضي المروية، وترتكز بهما الزراعة البعلية، بينما تمتلك مصر 100% من الأراضي المروية بفضل نهر النيل[3]، إلا أن هذه المساحات في المنطقة تعاني من ضغط السكان، وتنتهج الزراعة المكثفة التي تعتمد بدورها على تكثيف إستعمال الأسمدة، مايلقي بدوره بالتحديات البيئية في المنطقة والإندماج في المسارات الدولية نجو الإقتصاد الأخضر وإستعمال الزراعة العضوية التي لا تستطيع تلبية الحاجيات الغذائية للمنطقة[4].

ثانيا: الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية عاملا مهما في الإنتاج الغذائي العالمي، إلا أن الإنتاج الحيواني مرتبط بمتغيرات كثيرة، من بين هذه المتغيرات الدوافع والإتجاهات الرئيسية في الإنتاج الحيواني العالمي، وكذا محدودية الأراضي المخصصة لهذا النشاط، وكذا تغيرات المناخ وإرتباطها بالإنتاج الحيواني، ويبنى الإنتاج الحيواني على العوامل التالية:[5]

أولا:توافر العلف بشتى أشكاله كالحبوب

ثانيا: إنتاج الأعلاف وجودة المراعي

ثالثا: الصحة والنمو والتكاثر

[1] The Global Economy, GDP share of agriculture-Country rankings, Available online: 02/07/2022, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/share-of-agriculture/

[2] Willy D.K et al, Covid-19 pandemic in Africa: Impacts on agriculture and emerging policy response for adaptation and resilience building. The technologies for African agricultural transformation(TAAT) policy compact. Working paper No-WP01/2020, Available online: 25/04/2023, https://www.aatf-africa.org/wp-conten/uploads/2020/06/TAAT-policy-working-paper-on COVID-19 FINAL-for-Dissemination May-2020.pdf

[3]Rastion JL, " La Sécurité Alimentaire en Méditérranée : un enjeu de développement régional durable ". Telos, Fondation de Malte, 7 (2012) : 43-85

[4]Bony S, " l'agriculture écologiquement intensive : nature et défis . Cahiers Agricultures, 20 (2011) : 6

[5] Jean Rust, " The impact of climate change on extensive and intensive livestock production systems ", Feature Article, 1 (2019) : 20

رابعا: الأمراض وإنتشارها.

وقبل الغوص في المتغيرات التي قد تمس الإنتاج الحيواني، لا بد أن نضع تعريفا للإنتاج الحيواني، والثروة الحيوانية، حيث يتم تعريف الإنتاج الحيواني على أنه" على أنه الحيوانات الأليفة التي يتم تربيتها في مراعي خاصة والتي تعد جزءا من نظام الإنتاج الزراعي، بهدف إنتاج الغذاء والألياف والعمالة"[1]، يشار في بعض الأحيان للثروة الحيوانية عل أنها المجترات فقط مثل الأبقار والأغنام والماعز، في حين أن تعريف الثروة الحيوانية يتعداها إلى باقي الحيوانات الأخرى التي تربى ضمن النظام الإنتاجي الزراعي، كالدواجن وغيرها من حيوانات النظام الإنتاجي السابق.[2]

لقد زاد الإنتاج الحيواني العالمي بفعل الطلب المتزايد عليه، حيث زاد عدد الأبقار والماعز والجواميس والمواشي العالمي ب1.4 ضعفا، و 1.6 و 3.7 بالنسبة للخنازير منذ سنة 2012[3]، حيث تختلف مستويات إنتاج الثروة الحيوانية بين الدول المتقدمة والدول النامية، بالرغم ممارسة التكثيف لكليهما في إنتاج الثروة الحيوانية، حيث تلعب العوامل الداخلية دورا رئيسيا في الدفع بعملية الإنتاج، خاصة ماتعلق الأمر بنسبة النمو الإقتصادي ومستويات التنمية وهو مايعيق وتيرة الإنتاج في الدول النامية، والتي تصطدم كذلك بالنمو الديمغرافي الكبير وإنخفاض الدخل.[4]

يعتمد أكثر من مليار شخص على الثروة الحيوانية، ويعتمد 70% من أصل 880 مليون من فقراء العالم[5]، وخاصة مناطق الريف على الثروة الحيوانية كسبل للعيش، منها 300 مليون شخص في إفريقيا وبالتحديد جنوب الصحراء، منهم 60% يعتمدون على تربية الماشية كسبيل للعيش والكفاف.[6]

كما يؤثر التكثيف من الإنتاج الغذائي الحيواني في الكثير من المشاكل البيئية، حيث ساهم قطاع الثروة الحيوانية ب14% من الإنبعاثات الدفينة بفعل الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الحيواني[7]، كما تتوقع منظمة الأغذية والزراعة إزدياد نسب الإنبعاثات المرتبطة بقطاع الثروة الحيوانية من 2000 إلى

[1]Ibid, p20-21
[2] Ibid, p20-21
[3]Verge et al, "Greenhouse gas emission from the Canadian beef industry ". Agric. Sys, 98 (2008) : 126-134
[4] Jean Rust, op.cit,p21-22
[5]IRIN, Africa : can pastoralism survive in the 21 st century? UN Integrated Regional Information Networks, world press. Available online: 29/04/2023, http://www.worldpress.org/Africa/2861.cfm
[6]Thornton P.K et al, Mapping poverty and live-stock in the developing world. Nairobi, Kenya: International Livestock Research Institute,2002, 124
[7]Rockstrom J et al, "A safe operating space for humanity" .Nature, 461 (2009) :471-475

2050 ب39% بالنسبة لإنتاج اللحوم والحليب والبيض، وزيادة نسبة النيتروجين ب36% كأعلى مستوى سيسجل منذ مطلع عام 2000[1]، في حين أنه سيتم إنتاج البروتين بزياد 35% في مطلع 2050.[2]

أما مصائد الأسماك فقد تعرضت للإستغلال المفرط الذي أثر على الإنتاجية العامة للغذاء الحيواني، حيث تعرضت 30% من المخزونات البحرية لإستنزاف كبير منذ بداية الألفينيات في محاولة لتغطية حاجيات نسب السكان المتزايدة في العالم وخاصة في الدل النامية والتي بلغت نسب إستنزاف الثروة البحرية فيها من مصايد أسماك وشعب مرجانية نحو 57%[3]، كما أدت التغيرات المناخية وإرتفاع درجات حرارة البحيرات والتي تناولها سابقا، إلى موت الكثير من الأسماك وضمور الشعب المرجانية في مقابل زيادة سكانية كبيرة تخطت أصقف الإنتاج البحري.

المطلب الثالث: تمدد الفجوات الغذائية

تتمثل الفجوة الغذائية في حالة من القصور واللا توازن بين الناتج الغذائي للدولة، أي العرض وإحتياجات السكان للقيام بأنشطتهم الحيوية في صورة الطلب على الغذاء، حيث تصبح مستويات الإنتاج المحلي غير قادرة على تلبية المتطلبات الغذائية للسكان، مايضطر الدولة لمعالجة هذا القصور عن طريق الإستيراد، وبالتالي تشمل الفجوة الغذائية الوضع الغذائي الموجود في الدولة وفق النمط الإستهلاكي للأفراد والأغذية التي يتناولونها، دون النظر لقيمة الغذاء المستهلك إذا ماكان هذا الأخير يستوفي الشروط السعرية والصحية، وتقاس الفجوة الغذائية بتسليط الضوء على قيمة الطلب من الغذاء، والذي يرتبط بالعديد من العوامل الداخلية، ومدى قدرة الدولة على تحقيقه داخليا في ظل متطلبات أفرادها، دون الإهتمام بالكميات المستهلكة من الغذاء[4]، ويتغير حجم الفجوة الغذائية مع الزمن وذلك لتغير نسب الطلب الغذائي الداخلي، وتقلب لأسعار الغذاء العالمية في حالة اللجوء للإستيراد وعدم كفاية الناتج المحلي

[1] Ibid, p471-475

[2] Nathan Pelletier, "Peter Tyedmers, " Forecasting Potential global environmental costs of livestock production2000-2050", Social Sciences Journal, 43 (2010) :18371-18374

[3] FAO, The state of World Fisheries and Aquaculture2012, (Italy, Rome, . Food and Agricultural Organization of the United Nations 2012), 209

[4] د.سعد عبد النجك العبدلي، جليل كامل غيدان، "برامج الإصلاح الإقتصادي والفجوة الغذائية" ، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط،2(2010): 17

المرتبط بمستويات الإكتفاء الذاتي على تلبية الحاجات الغذائية للأفراد داخل الدولة، وبالتالي هناك علاقة متلازمة بين إنعدام الإكتفاء الغذائي وإنحصاره، وزيادة حجم الفجوة الغذائية[1].

هناك تزايد كبير في عدد السكان خاصة في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الزيادة السكانية العالمية1.7% وسيستمر هذا التضاعف في الزيادة السكانية ليصل إلى حدود 8.5 مليار نسمة سنة 2025، و11.5 مليار نسمة مع حلول سنة 2050، ماسيتولد عنه تضاعف في حجم الطلب على الغذاء، في حيث سيزداد الإنتاج الغذائي العالمي ب1.6% سنويا وهي نسبة قليلة بالنظر لزيادة عدد السكان العالمي و زيادة الطلب على الغذاء[2]، فمثلا بلغ مستوى المخزون العالمي من الحبوب في العشر سنوات الأخيرة413.5 مليون طن، في حين الإنتاج العالمي قدر ب2148.5 مليون طن، أما الإستهلاك العالمي فقدر بـ2065.3 مليون طن، أي بفجوة قدرت ب90.6 مليون طن خاصة في الدول النامية[3]، حيث إتسعت الفجوة الغذائية العربية بسبب زيادة نمو عدد السكان الذي قارب 3%، وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء الذي لم يعد الإنتاج المحلي قادرا على إستيعابه، والذي بلغ زيادة بنسبة5% ، في حين أن الإنتاج الغذائي الوطني يزداد بمعدل ضعيف جدا يقدر ب2% سنويا، وقيمة واردات وصلت 60%.[4]

لقد زاد حاجيات سكان العالم من الغذاء وبالتالي زيادة السعرات الحرارية2880سعرة حرارية للفرد في عام 2015، ويقدر أن يصل عدد السعرات للفرد3900 سعرة حرارية عام 2050[5]، ما سيتطلب زيادة المحاصيل الغذائية بنسبة 70% لتغطية الحاجات الغذائية الأساسية لسكان العالم[6]، في حين أن الوصول لهذه النسبة يتطلب الزيادة في نسب الأراضي المزروعة، وهو مايتحقق في الدول النامية لكن على حساب الغابات والغطاء الإيكولوجي حيث زادت نسبة الأراضي المزروعة 17.1% خاصة في المناطق

[1] د.سالم توفيق النجفي، مرجع سابق، ص16

[2] فاطمة بكدي، "إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة" ، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013)، 87

[3] سالم يونس سلطان النعيمي، لوره باسم بشير الساعور، "محددات العرض والطلب لبعض المحاصيل الرئيسية في الأسواق العالمية للمدة1990–2010 "، مجلة زراعة الرافدين، 3 (2017): 36

[4] فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص87

[5] Pardey P.G et al, "A bounds analysisi of world food futures:Global agriculture through to 2050". Australian Journal of Agricultural and Resource Economics, 58 (2014): 109-118
وآخرون. 2014

[6] FAO 2009, How to feed the world in 2050, Available online: 20/04/2023, https://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/expert_paper/How_to_Feed_the_World_in_2050.pdf

الإستوائية، بينما إنخفضت في الدول المتقدمة ب34% في العشر السنوات الأخيرة[1]، وهو مايفتح الباب أمام تحدي فجوات الغلال.

الفرع الأول: فجوة الغلال

لقد بدأت دراسة فجوة الغلال منذ السبعينات، وكانت محاولات جادة سنة 1981 لوضع تعريف للمفهوم، حيث تم تعريف فجوة الغلال على أنها" الفرق بين الإنتاج الحقيقي للمحاصيل، والإنتاج المحتمل"[2]، حيث يقاس إنتاج المحاصيل من خلال مفهوم عائد الحد الفني، والذي يتمثل في قدرة المحاصيل على الإنتاج، أي مايعادل إنتاج غلة المزرعة المحتملة ، بالإضافة للعائد المحتمل، والعائد المتاح[3]، واللذان يعتبران متغيران أساسيين في الوصول للزيادة الإنتاجية للغلال في ظل الممارسات السليمة للمزارعين والإستعمال الأنسب للموارد المتاحة، وإستخدام الأصناف المناسبة التي تتميز بمقاومة الامراض والتغيرات المناخية والحشائش، وبالتالي تكون نسبة التوافق بين العائد المحتمل والحقيقي هي 80%[4]، هو مايعبر عنهMonasterio Ortiz" أورتيز مونستيرو" بفجوة إنتاج الحقل، وهي الفرق بين القدرة القصوى لإنتاجية الحقل، والإنتاجية المرجوة"[5].

كما يضيف بعض الخبراء متغيرا جديدا في تحديد فجوة الغلال وهو عائد خصوبة التربة الأساسية في إنتاج المحصول، والذي يتوقف على القدرة في التحكم في التكنولوجيا وحسن إستخدام الموارد الأساسية لتحقيق العائد المرجو وهو ماتفتقده محاصيل الدول النامية وبالتالي توسع فجوة الغلال التي بدورها تؤدي إلى قصور في الإنتاج الغذائي.[6]

تعرف فجوة الغلة تباين على صعيد الإنتاج العالمي للحبوب، ويمكن قياسها في المحاصيل الثلاث الكبرى، القمح، الأرز، الذرة، حيث عرفت السنوات العشر الأخيرة تصدر محصول الذرة بـ4.3 طن في

[1]Gibbs H.K et al," Tropical forests were the primary sources of new agricultural land in 11980s and 1990s ". Procceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 107(2010) : 16732-16737

[2] De Datta S.K, Principles and Practices of Rise Production, Available online: 22/04/2023, https://www.semanticscholar.org/paper/Principles-and-Practices-of-Rice-Production-Datta-Surajit/338b6f8cd1ce7eea2503f9200a63c50d13f10181

[3] Rabbing R, "The ecological background of food production ", (UK, eds, Crop protection and Sustainable Agriculture(Ciba Foundation Symposium 177).Wiley, chicheste , 1993) , 2-29

[4]Cassman et al," Meeting cereal demand while protecting natural resources and improving environmental quality". Annual Review of Environment and Resources, 28 (2003) : 315-358

[5]Shen J.B et al, "Transforming agriculture in china: from solely high yield to both high yield and high resource use efficiency" , Global Food Security, 2 (2013) : 1-8

[6]Ibid, pp1-8

الهكتار، يليه محصول الأرز بـ3.7 طن في الهكتار، ثم محصول القمح بـ3.1 طن في الهكتار[1]، لكن الملاحظ أن الإنتاج في المحاصيل الأساسية إنحصر ضمن جغرافيا ضيقة لا تلبي الطلب المتزايد على الغذاء خاصة في الدول النامية، حيث عرفت هذه الدول فجوات غلال حادة، وإنخفاض في العائد النسبي والمحتمل في المحاصيل الثلاث، وذلك بنسبة إنتاج لا تتخطى 40% في المحاصيل الثلاث[2]، بينما بلغت عوائد الإنتاج في أستراليا وفي محصول واحد ألا وهو القمح نسبة 80%.[3]

إن التحدي الأبرز لمختلف المحاصيل الزراعية، وبالتالي فجوة الغلة هو عامل تغير المناخ الذي يدفع وبقوة في توسيع الفجوة خاصة في الدول النامية التي لا تمتلك من وسائل الإنتاج مايخول لها مقاومة هذه التغيرات المناخية، بالإضافة إلى الأضرار البيئية المحتملة والتي سبق التطرق لها سابقا بسبب السعي لتدارك فجوة الغلال من خلال زيادة إستعمال الأسمدة في المحاصيل، والذي ينتج عنهن تكثيف الكربون والذي بدوره يؤدي غلى زيادة الإحتباس الحراري، فمثلا عرفت الصين فجوة في محصول الأرز قاربت10.7% بسبب نقص لإستخدام الأسمدة النتروجينية والتي تعد من جهة أخرى أحد الملوثات الرئيسية في زيادة نسب الإحتباس الحراري، هذه الفجوة جاءت وليدة الضغوطات الدولية على الصين لخفض إستعمال النتروجين الملوث للبيئة[4]، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية كثفت من إستعمال النتروجين في زيادة محاصيل الذرو وفول الصويا بنسبة 24%[5]، مايطرح تساؤل حول جدية الجهود الدولية في خفض الانبعاثات الغازية الملوثة من جهة، وازدواجية التعامل مع القضايا المصرية المتعلقة بمهددات الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الثاني :الفاقد والمهدر من الغذاء (Food Loss and Waste)

حتى وقت قريب لم يكن هناك تعريف محدد للفاقد والمهدر من الغذاء، وكانت هناك إجتهادات لوضع تعريف شامل للفاقد من الغذاء في الأدب وفي وثائق السياسة[6]، نظرا لعدم وجود قياسات دقيقة

[1]Zhao Y.L et al, "Heterogeneous precipitation behavior and stacking-fault-mediated deformation in a CoCrNi-based medium-entroyalloy", Acta Materialia, 138 (2017) : 72-82

[2]Lobell D.B et al , "Crop yield gaps:Their importance, Magnitudes, and causes". Annual Review of Environment and Resources, 34(2009) : 179-204

[3] Patrignani A et al, "Yield gap and production gap of rainfed winter wheat in the southern Great Plains". Agronomy Journal, 106(2014) : 1329-1339

[4]Zhang H et al," Optimizing integrative cultivation management improves grain quality while increasing yield and nitrogen use efficiency in rice". Journal of Integrative Agriculture,18(2019) : 2716-2731

[5]Balboa G.R et al," A systems level yield gap assessment of maize-soybean rotation under high- and low-management inputs in the western US Com Belt using APSIM". Agricultural Systems, 174(2019) : 145-154

[6] Xue L, Liu G," Introduction to global food losses and food waste" . In: Saving food. Academic ,5(2019) : 1-31

على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لهدر الغذاء، فهناك من يعرفه على أنه: "إنخفاض في جودة او كمية الطعام على مدى سلسلة التوريد الغذائي[1]، إلا أن هذا التعريف كان يركز على الخسائر التي تحدث للغذاء على مدار سلسلة التوريد فقط، وإستثنى العمليات المختلفة للإنتاج والتخزين، وبالتالي توسيع التعريف ليصبح" الهدر هو خسائر الغذاء قبل الحصاد كما ونوعا"[2]، أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد أشار لتعريف المهدر من الغذاء في فهرس تقرير 2021، "على أن المهدر من الغذاء يشمل نفايات الطعام، وكذا الأجزاء التي يتم إزالتها من غذاء الإنسان من سلسلة التوريد في المراحل المختلفة، كذا في القطاعات التالية: البيع بالتجزئة، الخدامات الغذائية، وبالتالي تشتمل بقايا الطعام الأجزاء الصالحة للأكل والموجهة للإستهلاك الآدمي، والأجزاء الغير صالحة للأكل والمرتبطة بسلسلة التوريد الغذائي".[3]

هناك تمايز بين مفهوم إهدار الطعام وفقدان الغذاء، حيث يتعلق الأول بالسلوك البشري المتعمد، كالإهمال والتخلص من الطعام، أما الثاني فيتعلق بالضروف التي تساير سلسلة إنتاج الغذاء وتوريده، مثال كالتسرب، والأمراض....إلخ[4]، حيث تقدر نسب الهدر الغذائي في الدول النامية من الحبوب كالتالي:[5]

- أفريقيا جنوب الصحراء: من 15إلى 20 مليون طن، أي بخسارة تعادل 7 مليار دولار أمريكي
- شمال إفريقيا وغرب ووسط أسيا: من 25 إلى30 مليون طن، أي مايعادل خسارة 12 مليار دولار أمريكي.
- شمال آسيا: من 85 إلى 90 مليون طن، أي مايعادل خسارة 24 مليار دولار أمريكي
- أمريكا الجنوبية: من 20 لى 25 مليون طن، أي مايعادل خسارة 11 مليار دولار أمريكي .

[1] FAO, The state of food and agriculture 2019. Moving forwad on food loss and waste reduction,Available online 01/05/2023, https://www.fao.org/3/ca6030en/ca6030en.pdf
[2]Delgado L et al, "Quantity and quality food losses across the value chain: a comparative analysis". Food Policy, 101958(2021) :1-9
[3]United Nation Environment Programme2021, "Food Waste index report 2021", Nairobi, Available online: 01/05/2023,
https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/35280;jsessionid=37107F3730786C883BCABD606C13CBFE
[4] Fabi C et al, Improving data on food losses and waste: from theory to practice. Food Policy, 101934(2021) : 42
[5]Jenny Gustavsson et al, Global Food Losses and Food Waste, Save Food Congress, Dusseldorf, 16 may 2011, 8

أما الدول المتقدمة فقد لوحظ إرتفاع الهدر الغذائي فيها، حيث بلغ 45 مليون طن في أوروبا، و 37 مليون طن في أمريكا الشمالية، مابين 90-95 مليون طن في آسيا الصناعية[1]، وسنحاول في الجدول التالي التطرق للمفقود والمهدور من الغذاء سنة 2021

الجدول رقم(4): الإنتاج والهدر الغذائي العالمي لسنة 2021

الإنتاج الغذائي العالمي	الحبوب	البذور الزيتية	الفاكهة والخضروات	المنتوجات الحيوانية	محاصيل أخرى
نسبة الإنتاج%	4.8	7.3	11.4	7	8.1
نسبة الهدر %	7.3-2.20	18.7-3.1	18.7-3.1	8.4-2.7	10.5-1.2

Source : Marijke Kuiper, Hao David Cui, "Using food loss reduction to reach food security and environmental objectives-A search for promising leverage points", Food Policy, 98(2021) : 3

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الهدر الغذائي الناتج إما عن مراحل الإنتاج الغذائي وسلسلة التوريد، وكذا الهدر الغذائي الناتج عن السلوك البشري كما أسلفنا سابقا في أنواع الهدر الغذائي، مرتفع بالمقارنة بالإنتاج الغذائي، فمثلا بلغ الإنتاج الغذائي العالمي للحبوب سنة 2021 4.8% بينما وصل الهدر في هذا الغذاء الإستراتيجي خاصة في الدول النامية إلى مجال مابين 2.2 بالنسبة للدول النامية، و7.3 بالنسبة للدول المتقدمة، مايشكل تحديا عالميا لتحقيق الأمن الغذائي خاصة فيما تعلق بالقدرات الإنتاجية على تلبية إحتياجات النمو السكان خاصة في الجنوب، والهدر المتفاقم في الشمال.

الفرع الثالث: الأزمات الغذائية

يرتبط الأمن الغذائي إرتباطا وثيقا بأسعار الغذاء العالمية، حيث يؤدي إرتفاع أسعار الغذاء إلى حالة من اللاتوازن التي تصيب الأمن الغذائي خاصة في دول الجنوب والتي تعتمد وبشكل كبير على الإستيراد لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء وعدم إستطاعة عوامل الإنتاج المحلية على تلبية كل الحاجيات الأساسية، بما يضمن تحقيق الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، بالإضافة إلى تقلبات سوق الغذاء العالمية بفعل عوامل مختلفة كالتغير المناخي والصراعات وعدم الإستقرار السياسي في ظل تزايد الطلب على

[1] Ibid, p9

الغذاء وشحة العرض بفعل تقلبات الإنتاج الغذائي، كلها عوامل مستقلة لها تأثيرات مباشرة على العامل التابع ألا وهو الأمن الغذائي، وقد عرف العالم إلى وقتنا الخالي أزمتين غذائيتين:

أولا: الأزمة الغذائية الأولى (1974)

لقد جاءت الأزمة الغذائية الأولى وليدة عدة متغيرات وقعت في بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث عرف المخزون العالمي من الحبوب إنخفاضا حادا، وذلك بفعل بعض العوامل المناخية التي اصابت أراضي المنتجين الكبار للحبوب على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والغتحاد السفياتي سابقا، والهند والصين، حيث بلغ العجز في الإنتاج العالمي من الحبوب نسبة 30% ماأدى غلى إرتفاع خيالي في أسعار الغذاء في السوق العالمية[1]، ومن جهة أخرى توازت مع هذه الأزمة الغذائية ازمة وقود عالمي، ماأسال العديد من التساؤلات حول توقيت هذه الأزمة وعلاقاتها بالإجرات التي إتخذتها بعض الدول النامية في وقف تصدير البترول للشمال، والذي نتج عنه العديد من المخرجات السلبية على الأمن الغذائي العالمي وبالأخص في الدول النامية، والتي تجسدت في زيادة أسعار الغذاء في السوق العالمية بحجة زيادة تكلفة الإنتاج والتوريد بفعل زيادة أسعار الوقود، وهو مانتج عنه كذلك إيقاف المعونات الغذائية التي كانت الدول الغنية تقدمها للدول النامية ماسبب مجاعات في أفريقيا وآسيا، وحالات إنعدام للأمن الغذائي حادة.[2]

ثانيا: الأزمة الغذائية الثانية (2006-2008)

لقد بدأت بوادر هذه الأزمة الغذائية مبكرا حيث تزامنت مع إنعكسات مناخية مثل الجفاف وموجات الصقيع على مقدار الإنتاج الغذائي، حيث إنخفض الإنتاج العالمي من الحبوب إلى حدود دنيا عامي 2005 و2006، قدر ب24% و7% على التوالي[3]، وأخذ هذا التفاقم في الأزمة الغذائية العالمية منذ 2006 ينعكس سلبا على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية في الدول النامية، حيث تخلل

[1] محمد عبد البديع، أزمة الغذاء العالمية ماضيها وحاظرها، أطلع عليه بتاريخ 2023/05/02، http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=41916

[2] المرجع السابق

[3] أسامة بدير، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مركز الأرض للحقوق الإنسان، 2023/05/02، على الرابط: http//:lchr.eg.org/0104/farmera

هذه الأزمة أزمة مالية عالمية حادة سنة 2008[1]، وقد عرفت أسعار الغذاء في الإرتفاع بفعل زيادة الطلب على الغذاء ونقص العرض المرتبط بالإختلالات التي وقعت في سلاسل الإنتاج العالمية، وخاصة في السلع الأساسية حيث وصلت نسبة الزيادة فيها نحو90% مع نهاية 2008 ومطلع 2009.[2]

سنحاول من خلال الجدول التالي التطرق للزيادات التي عرفتها أسعار الغذاء في الفترة الممتدة من2005 إلى 2008

الجدول (5): نسبة الزيادة العالمية في أسعار الغذاء في الفترة الممتدة(2005-2008)

الفترة	2006-2005	2007-2006	2008
نسبة الزيادة في الغذاء العالمي	%8	%24	%53

المصدر: دبار حمزة، "إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، دراسة تحليلية وفق نموذجSWOT" ، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013)، 90

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الزيادة في الغذاء العالمي أخت بالإرتفاع منذ سنة 2005 ب8% لتصل لذروتها عام 2008 إلى 53% بفعل الأزمة المالية العالمية والتي بدورها أسهبت في الإرتفاع الكبير لأسعار الغذاء خاصة في الأغذية الأساسية، حيث بلغت97% بالنسبة للزيوت النباتية، 58% بالنسبة للحليب والألبان ومشتقاتها[3].

أما الحبوب فهي الأخرى عرفت إنخفاضا حاد في إنتاجها من قبل المنتجين العالميين، ماأثر على المخزون العالمي للحبوب الذي تأثر بالأزمتين الغذائية والمالية، في المقابل إرتفاع أسعار الحبوب في السوق العالمية، فمثلا زادت أسعار الذرة بنسبة 17% كأعلى زيادة في مستوياتها منذ 30 سنة[4]، وهو ماسنعرضه في الجدول التالي الذي يبن تطور المخزون العالمي من الحبوب خلال الفترة من 2000 إلى 2008.

[1]سالم اللوزي وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شوحات، (عمان الأردن، 2009)، 39

[2]المنظمة العربية الزراعية، تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، (السودان: الخرطوم، 2009)، 42

[3]دبار حمزة، مرجع سابق، ص94

[4]نفس المرجع

الجدول رقم(06): تطور المخزون العالمي للحبوب خلال الفترة(2000-2008)

السنة	2002-2000	2007	2008
الحد الأقصى للمخزون العالمي(يوما)	120	60	50

المصدر: محمد حمدي سالم، "الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية"، الهيئة العربية للإستثمار، 6(2008): 6

من الجدول السابق نلاحظ أن المخزون العالمي من الحبوب في تناقص طردي مع الزمن، حيث بلغ الحد الأقصى للمخزون العالمي من الحبوب سنة 2000، مايكفي لإستهلاك قدره 120 يوما، وإستمر الإنخفاض في المخزون العالمي من الحبوب ليصل إلى النصف في أواخر 2006 و فترة 2008، أي إبان الأزمتين الغذائية والمالية النى أثرتا على إنتاج الحبوب العالمي، وبالتالي إنحصاره في أدنى مستوياته سنة 2008، بطاقة قصوى للإستهلاك بلغت 50 يوما على أقصى تقدير،[1]وبالتالي فأزمة الغذاء سنة 2008 تجلت في الإرتفاع الغير مسبوق في مختلف أنواع الأغذية، والتي بلغت

في أواخر سنة 2008 نحو 125%[2]، وسنحاول من خلال الجدول الموالي، عرض أبرز الأغذية الأساسية التي عرفت زيادة كبيرة في الأسعار، وتداعيات هذه الزيادات على الأمن الغذائي العالمي.

[1]محمد حمدي سالم، "الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية"، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار الزراعي ، 6(2008): 60

[2]المنظمة العربية الزراعية، ص29

الجدول (07): تطور أسعار الغذاء وفقا لمؤشرات الفاو خلال الفترة (2000-2008)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر أسعار الغذاء	93	95	94	102	114	117	127	157	197
اللحوم	100	100	96	105	118	121	115	121	126
الألبان	106	117	86	105	130	145	138	247	281
الحبوب	87	89	97	101	111	106	124	172	239
الزيوت	72	72	91	105	117	109	117	174	250
السكر	105	111	88	91	92	127	190	129	154

المصدر: "حقائق حول أزمة الغذاء العالمي"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات،3(2008): 35

من المعطيات السابقة نلاحظ أن أسعار الغذاء عرفت إرتفاعا كبيرا في مختلف الأغذية الأساسية، بسبب الطلب الكبير على الغذاء في ظل النمو السكاني الكبير خاصة في الجنوب، وتضرر سوق الغذاء بفعل خفض الإنتاجية الغذائية من قبل منتجي الغذاء العالمي بفعل عدة إعتبارات أهمها الأزمة المالية والظروف المناخية.

المبحث الثالث: حوكمة الأمن الغذائي العالمي

تلعب الفواعل الدولية على إختلاف أشكالها، أدوارا مهمة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، ومن بين الفواعل الدولية، سنقوم بالتركيز على بعض المنظمات الدولية، على إختلاف ادوارها في العملية الغذائية التغذوية، سواء على مستوى التنظيم المؤسسي، كمنظمة الأغذية والزراعة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، أو على مستوى التمويل من خلال البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة لدور شركات الغذاء الكبرى، وتحكم هذه الأخيرة في جزء كبير من الغذاء العالمي.

المطلب الأول: المؤسسات التنظيمية

تتولى المؤسسات التنظمية الدولية، العمل على إيجاد السبل المناسبة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، من خلال القيام بالتنسيق في إطار الحوكمة، وتشجيع الشركات بين أعضائها من أجل تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، وأبرزها القضاء على الفقر والجوع.

الفرع الأول: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سنة 1945 من أجل الرفع من قيمة الإنتاج الغذائي، ومجابهة نسب الجوع التي أنتشرت بشكل رهيب قي العالم، بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية التي كان يعرفها العالم وقتها، وتحسين أوضاع سكان العالم المعيشية بما يتناسب وحاجياتهم الغذائية المختلفة، من خلال تحقيق الأمن الغذائي ودعم المسارات التغذوية، وتمكينهم من القيام بشتى الوظائف الحيوية البشرية[1]، وتظم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العديد من الهياكل والمؤسسات التنظيمية، والتي تتولى التنظيم والتخطيط، لتحقيق الأمن الغذائي في مختلف مناطق العالم. تضم المنظمة 194 دولة، وقد تم ميلادها من خلال إجتماع فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أين إجتمعت في البداية 44 دولة وافقت على القضاء على الجوع في العالم، والعمل على تحسين الإنتاج الزراعي، والأخذ به إلى الإستدامة، وقد إرتبطت بالأمم المتحدة من خلال المصادقة على الإتفاق بين المنظمتين بالقرار 50أ، في 14 ديسمبر 1946[2].

[1] زوينة بوفروة، "المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم"، مجلة مدارات سياسية، 1(2023): 188.203.

[2] أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الإقتصادية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع)، 235.

أولا: أجهزة منظمة الأغذية والزراعية

تتكون منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من العديد من الهياكل والمؤسسات، وهي:

1- المؤتمر:

يضم المؤتمر جميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمقدرون ب194 عضو، وعضوين منتسبين، وقد تم تأسيس المؤتمر من خلال إجتماع "كبيك" في 16 أكتوبر 1945، لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حيث كانت مخرجات الإجتماع، هي تأسيس مؤتمر للمنظمة، تمثل فيه كل دولة بعضو، وكل عضو بمندوب[1].

يضطلع المؤتمر بالقيام بالأدوار التالية.

- تعديل الدستور الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، بالإضافة لتنظيم اللوائح التي تحكم سير المنظمة؛
- رفع التوصيات والعمل على تنظيم الاستراتيجيات المناسبة فيما يتعلق بمسائل الغذاء في مختلف دول العالم؛
- التنسيق مع المنظمات الدولية في استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

ولتحقيق هذه الأهداف يقوم المؤتمر، بعقد دوراته العادية مرة كل سنتين، بحيث ينتخب في كل دورة رئيس المجلس المستقل، والمدير العام للمنظمة كل أربعة سنوات[2].

2- المجلس:

أنشأ المجلس في الدورة الثانية لمؤتمر المنظمة، وذلك سنة 1947، لكي يحل محل اللجنة التنفيذية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ويمارس المجلس الأدوار التالية[3]:

- القيام بدور الجهاز التنفيذي للمؤتمر في الفترات الفاصلة بين دوراته؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة، أطلع عليه: 2024/6/27، الساعة: 12.35، منوفر على الرابط: www.fao.org/governing-bodies/conference/ar

[2] المرجع السابق.

[3] نفس المرجع

- مراقبة حالة الغذاء والزراعة في مختلف دول العالم، في إطار تنفيذ التوصيات التي يخرج بها المؤتمر في كل دورة من دوراته؛
- وضع مخطط عمل لأنشطة المنظمة المرتقبة؛
- إتخاذ القرارت بصفته هيئة تنفيذية، فيما يتعلق ببرلمج التنمية، وتحقيق الأمن الغذائي في مختلف دول العالم؛
- مراقبة تنفيذ قرارات الحوكمة والإشراف على جدول أعمال المنظمة.

كما تضم منظمة الأغذية والزراعة هيئات أخرى تابعة لها، كلجان المجلس، واللجان الفنية، والمؤتمرات الإقليمية.

ثانيا: أهداف منظمة الأغذية والزراعة

تحاول منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحقيق أهدافها من خلال العمل على برامج تتولى رصد أوضاع الأمن الغذائي في مختلف مناطق العالم، ومحاربة الجوع والفقر، حيث تعمل المنظمة على الحد من الجوع في العالم مطلع 2030، حيث أقرت المنظمة أن الإنتاج العالمي للغذاء كاف على الأقل لإطعام كل شخص في العالم، ومع هذا يعاني العديد من سكان العالم من الجوع، حيث يجاوز عدد الذين يعانون من الجوع المزمن800 مليون شخص عبر العالم، ما يتطلب الوقوف لمراجعة السياسات الغذائية والتغذوية خاصة في الدول النامية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي[1]، ومواجهة مختلف المهددات التي تعصف به، على تنوع متغيراتها، من طبيعية وسياسية، وأخرى تتعلق بالتغيرات المناخية، كلها عوامل تصب في تراجع الإنتاج الغذائي، وبالتالي إنعدام الأمن الغذائي، وتهدف منظمة الأغذية والزراعة من خلال مختلف مؤسساتها وهياكلها إلى[2]:

1- العمل على القضاء على الجوع، من خلال سياسات لدعم الأمن الغذائي، ومواجهة مختلف التهديدات التي تؤثر سلبا على مؤشراته؛

[1] منظمة الأغذية والزراعة، الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، 2: تم الإطلاع عليه: 2024/7/22، على الساعة 16.00، متاح على الرابط: http://fao.org

[2] نفس المرجع.

2- إدخال إصلاحات على مختلف محاور الإنتاج سواء الزراعي أو الحيواني أو السمكي من خلال إعتماد تقنيات فنية حديثة ،وتشجيع الأبحاث في إطار تحقيق الأمن الغذائي وإستدامته بالإعتماد على الموارد المتاحة؛

3- العمل على تأهيل المناطق الريفية بما يتماشى وتهديدات الأمن الغذائي، وتنمية البنى الريفية، ودعم صغار المنتجين والمزارعين من أجل زيادة الإنتاج؛

4- دعم الإصلاحات في النظم الغذائية، من خلال ترشيد الإستهلاك، وإعتماد إستهلاك الأغذية الصحية والسليمة، في إطار سياسة أمننة الغذاء، والتي تعتمد بدورها على سلامة وجودة الغذاء، وزيادة إستهلاك أغذية على حساب أخرى، مثال زيادة نصيب الفرد من البروتين والأحماض الأمنية، وإنقاص نصيبه من الكربوهيدرات؛

5- زيادة قدرة البلدان خاصة النامية على مواجهة مختلف المشاكل والكوارث الطبيعية ،التي قد تعصف بمستويات الأمن الغذائي، من خلال تعزيز قدرة أنظمتها الغذائية على المواجهة الفعالة والآمنة؛

6- المحافظة على النظم البيئية في إطار الأمن الغذائي المستدام، والعمل على إعتماد موارد طاقوية صديقة للبيئة، بدل الموارد الأحفورية التي تزيد من حدة وتأثيرات التغيرات المناخية؛

7- دعم الإستثمار في إطار الإنتاج الغذائي خاصة في الدول النامية، مع توفير الخبرات والقدرات الفنية المناسبة ؛

8- دعم دور المرأة وخاصة الريفية في مجال الإنتاج الزراعي، حيث قامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بدعم 75 ألف إمرأة ريفية، في كل من أثيوبيا، والنيجر، وجواتيمالا، ورواندا، والعمل على زيادة دخلهن في إطار سياسة تنمية المرأة الريفية[1]

ثالثا: إستراتيجية المنظمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي

لقد عملت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على استراتيجيات بدعم الأمن الغذائي في مختلف مناطق العالم، وتقوم هذه الاستراتيجيات على دعم برامج من خلال مؤتمرات تقوم بها المنظمة، أو بالتنسيق مع هيئات ومنظمات دولية أخرى، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في:

[1] منظمة الأغذية والزراعة، "الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، 18-19، أطلع عليه: 2024/08/28، على الرابط: www.fao.org.com

إستراتيجية القضاء على الجوع:

1- مؤتمر 1974

لقد إنبثق هذا المشروع من إجتماع روما سنة 1974، من خلال مؤتمر عالمي إحتضنته الأمم المتحدة من أجل الوقوف على حالة الغذاء في العالم، حيث اتفقت جميع الدول المشاركة في المؤتمر على حق كل إنسان في الحصول على الغذاء، والقضاء على الجوع الذي يهدد حياة الكثيرين في العالم، حيث خلص المؤتمر ألى ضرورة تبني الحكومات لسياسات غذائية مناسبة، للقضاء على الجوع وسوء التغذية، والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي كدعامة لتحقيق الأمن الغذائي[1].

2- مؤتمر1992

بعد فشل مؤتمر 1974 بالقضاء على الجوع، بسبب عدم وضع آليات عملية للتقليل من الفقر وخفض نسب الجوع العالمية، عقدت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمر 1992، بالتنسيق مع منظمة اليونسيف للقضاء على الجوع في العالم حيث أطلقت مشروع سمي ببرنامج الأغذية العالمي، ويهدف هذا الأخير إلى الحد من الفقر والجوع، وتنمية الموارد المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، والتخفيف من التحديات التي تتربص بالعملية[2].

3- مؤتمر 1996

حضر هذا المؤتمر 186 دولة، بالإضافة إلى العديد من الوفود الذين قدموا من مختلف دول العالم، ويتميز هذا المؤتمر بإعتباره قفزة نوعية مقارنة بالمؤتمرات السابقة للمنظمة، حيث تطرقت الدول المشاركة إلى المحاور الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والعمل على توفرها وإستقرارها، من خلال تسهيل قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء، وإستعماله والإستفادة منه، كما تطرق المؤتمر لمفهوم سلامة الغذاء كمقترب رئيسي في نحقيق الأمن الغذائي العالمي، كما تقرر دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، إلى إعادة صياغة تعريفات جديد للحقوق المتأصلة بالغذاء، في إطار تطور مفهوم الأمن الغذائي، والذي أصبح

[1] منظمة الأغذية والزراعة، سبعون عام على إنشاء منظمة الأغذية والزراعة(1945-2015)، منظمة الأغذية والزراعة، 38.

[2] قردانيز وافية، "جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،2(2022):367.

يضم العديد من المقتربات الجديدة، كما ترك هذا المؤتمر للدول المشاركة حرية إختيار السياسات الغذائية بما يتوافق وتحقيق مقاصد ومخرجات المؤتمر[1].

4- مؤتمر2002

لقد عقدت المنظمة مؤتمر 2002، من أجل تقييم نتائج مؤتمر1996، والوقوف على مدى تحقيق نتائجه، إلا أنها اطلقت في مؤتمر 2002 برنامج جديد أطلقت عليه، المبادئ التوجيهية الطوعية، والتي تحاول منظمة الأغذية والزراعة، الوصول إلى تحقيق الوصول إلى الغذاء بالقدر الكافي لتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة لتشجييع السياسات الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، وزيادة الإنتاج[2].

5- مؤتمر2008

لقد نظمت منظمة الأغذية والزراعة مؤتمر 2008، من أجل الوقوف على مهددات التغيرات المناخية، وقد ضم هذا المؤتمر 43 رئيس دولة، 100 من وزراء الحكومات، وأسفر المؤتمر على ضرورة الجدية في مواجهة التغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي، حيث أدى إنخفاض وإرتفاع درجات الحرارة لتضرر العديد من المحاصيل خاصة الأساسية منها، بالإضافة إلى تسمم العديد من المحاصيل بسبب تركيز بعض العناصر المعدنية في التربة، وبالتالي زيادة الإعتماد على الطاقات البديلة للإنتاج الغذائي، وزيادة الإستثمار في القطاع الزراعي، وتشجيع الأسر الريفية، وتعزيز دور المرأة في الإنتاج.[3]

6- مؤتمر 2009

لقد جاء مؤتمر 2009 في ظل تعدد الأزمات في العالم في الفترة 2008-2009، وهي أزمة إقتصادية، أزمة غذائية، أزمة بيئية، أزمة مالية، ماإنعكس على المشاركة الكبيرة في مؤتمر 2009

[1] نفس المرجع، ص367.

[2] قردانيز وافية، المرجع السابق، ص368.

[3] منظمة الأغذية والزراعة، (ملخص مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي16-18 نوفمبر2009، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، المجلد150 رقم1، الثلاثاء 17 نوفمبر2009)، 4.

لمنظمة الأغذية والزراعة، حيث بلغ عدد المشاركين، 4700 وفد، من 180 دولة، وتمثلا مخرجات مؤتمر 2009 في[1]:

1- العمل على الحد من آثار الأزمات وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي؛

2- تطبيق إصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي؛ من خلال التكيف مع الأزمات واقتراح الحلول بما يتناسب وتحقيق مؤشرات الغذاء؛

3- دعم التنمية الزراعية، من خلال دعم صغار المنتجين والمزارعين، وتهيئة البنى التحتية المساعدة على الاستقرار؛

4- العمل على تطبيق ماجاء في مؤتمر الغذاء العالمي، من خلال تطبيق البرامج والتوصيات التي أقرها المؤتمر.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة

لقد تم تأسيس منظمة التجارة العالمية، بعد إنتهاء الحرب الباردة، وميلاد النظام الدولي الجديد، ما أدى لزيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول، وإزديات صادرات البضائع في بداية فترة التسعينات، ما أدى لتأسيس منظمة التجارة الدولية سنة1995، وبالتالي وضعت المنظمة على عاتقها تنظيم المبادلات التجارية بين الدول، من خلال القيام بالعديد من المفاوضات، الرامية لمقاومة الإغراق والتعريفات الجمركية، والتي زادت في الفترة 1986-1994، ماتطلب تدخل لتغيير المعطيات التي كانت تعرقل المبادلات التجارية بين الدول. وقد إستمرت المفاوضات إلى مابعد جولة الأوروغواي، ليتم التوصل سنة 1997 الى اطلاق مفاوضات هدفها، تطويل أنظمة الإتصال والخدمات المالية لتسهيل عملية المبادلات التجارية بين الدول، وقد إستمرت سلسلة المفاوضات الى سنة 2000، حيث تم إطلاق مشروع التجارة الإلكترونية، وتطوير وتنمية القطاع الزراعي وقطاع الخدمات[2].

[1] نفس المرجع

[2] زوينة بوفروة، "المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم"، مرجع سابق، 200.

أولا: أهداف منظمة التجارة العالمية

تسعى منظمة التجارة الدولية منذ نشأتها على العمل على تحرير التجارة الدولية، خاصة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى العمل على حل النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وبالأخص الدول النامية والتي تشكل 70% من عدد أعضاء المنظمة.[1]

تتمثل أهداف منظمة التجارة العالمية في:

1- إيجاد منتديات للتفاوض:

تعمل منظمة التجارة الدولية على إيجاءات فضاءات للتباحث بين أعضائها، خاصة في المسائل المتعلقة بالتنمية، من خلال التقييم المتواصل لحالة المبادلات التجارية بين الأعضاء، كما تعتبر فرصة لتقوية علاقة التبادل والإعتماد بين الأعضاء، وبحث العلاقات التجارية المستقبلية[2].

2- تحقيق التنمية:

تعمل منظمة التجارة العالمية، على تنفيذ خطط للتنمية، خاصة في الدول النامية، من خلال رفع مستويات المعيشة، وتمكينهم من الحصول على الغذاء وإستخدامه، إنطلاقا من وضع خطط وبرامج تنموية، بالإضافة للمعاملة التفضيلية التي تحظى بها الدول النامية، فيمايتعلق بالمساعدات الفنية والتقنية[3].

3- تنفيذ إتفاقية الأوروغواي

تتولى منظمة التجارة العالمية، بتنفيذ ما جاء في إتفاقية الأوروغواي باعتبارها مكسبا للمنظمة، بحيث جاءت هذه الأخيرة كمحصلة للعديد من الدورات التي سبقتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد

[1] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، (مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009)، 71.

[2] محمد خالد المهاني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ إتفاقيات التجارة العالمية، (المؤتمر العربي الثالث: منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الإنضمام- الإجراءات-المفاوضات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2008)، 8.

[3] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 71.

أسفرت اتفاقية الأوروغواي عن تقنين القواعد التي تحكم التجارة الخارجية الدولية، وقد دعت الإتفاقية لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، وتعزيز سياسات التنمية، وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الدول النامية؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في إطار تحقيق أهداف التنمية؛
- العمل على حماية البيئة بإعتبارها محور التنمية المستدامة في شتى القطاعات؛
- دعم مختلف البنى الاقتصادية، من خلال التخطيط والبرمجة، والعمل على تطوير وسائل الإنتاج في إطار برامج التنمية المستدامة.

4- حل المنازعات بين الدول الأعضاء:

تعمل المنظمة العالمية للتجارة على حل النزاعات، بين مختلف الدول الأعضاء، والتي قد تقع بفعل إختلافات تفسير مخرجات قمة الأوروغواي، حيث أنشأت منظمة التجارة العالمية برنامجا اطلقت عليهWTO، والذي يمثل قوة الردع، لإجبار الدول المتنازعة على ترك أي شكل من أشكال النزاع، التي قد تخل بمستوى التبادلات التجارية وتعيق التنمية[2].

ثانيا: مبادئ منظمة التجارة العالمية

تقوم منظمة التجارة العالمية على مجموعة من المبادئ الأساسية، والتي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ومن بين هذه المبادئ مايلي:

[1] محمد رشيد شيحة، إتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالإتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة حاصة للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عنها من تطورات، (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004)، 12 .

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص71.

1- مبدأ الرعاية:

يركز هذا المبدأ على مقترب الدول الأولى بالرعاية، من خلال تقديم كافة التسهيلات للدولة الأولى بالرعاية من قبل الدول الأعضاء، وهذا لايتوقف فقط على التجارة الخارجية، بل يتعداه إلى جميع المعاملات التي من شأنها تحسين الخدمات، بإستثناء بعض أنشطة البنوك، وشركات التأمين[1].

2- مبدأ المعاملة الوطنية:

يتم تطبيق هذا المبدأ على المنتوجات المستوردة من قبل دولة ما، حيث يتوجب عليها من خلال مبدأ المعاملة الوطنية، معاملة المنتوجات المستوردة بنفس معاملة المنتوجات المحلية، وعدم التمييز بينهما، أي المعاملة المتساوية للسلع الأجنبية والوطنية[2].

3- مبدأ الشفافية:

يعتمد مبدأ الشفافية للمنظمة العالمية للتجارة، على معرفة مختلف القوانين التي تنظم التجارة الخارجية، وتوضيح السياسات التجارية للدول الأعضاء وندى إلتزامها بمبادئ المنظمة العالمية للتجارة.[3]

المطلب الثاني: مؤسسات التمويل

تعمل مؤسسات التمويل التابعة للمنظمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دعم البرامج المرسومة من قبل المؤسسات التنظيمية، وتمويلها خاصة في الدول النامية، ومن بين أدوار هذه المؤسسات نجد مايلي:

[1] محمد رشيد شيحة، مرجع سابق، ص29.

[2] نفس المرجع ، ص29

[3] محمد خالد المهاني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ إتفاقيات التجارو العالمية، مرجع سابق، ص7.

الفرع الأول: أدوار البنك الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي

لقد تأسس البنك الدولي عام 1944م، تحت مسمى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد شمل خمس مؤسسات إنمائية، سميت بمجموعة البنك الدولي، وتضم مؤسسة البنك الدولي 189دولة عضو، وتتمثل أهداف البنك الدولي فيمايلي[1]:

أولا: أهداف البنك الدولي

1- العمل على القضاء على الفقر في العالم وخاصة الدول النامية؛

2- مواجهة تحديات التنمية، وعلى رأسها الهجرة القسرية وتغيرات المناخ؛

3- إجراء المناقشات بين الدول الأعضاء لمعالجة الأزمات؛

4- تمويل البرامج التنموية خاصة في الدول النامية؛

5- تعزيز دور المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين خاصة في الدول النامية؛

ثانيا: مكونات البنك الدولي

يتكون البنك الدولي من مجموعة من خمس مؤسسات رئيسية هي[2]:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: والذي يقدم قروض للبلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل، والمتمتعة بالأهلية الائتمانية؛

2- المؤسسة الدولية للتنمية: وتقدم هذه المؤسسة إعتمادات مالية للدول الفقيرة، في إطار تحقيق الأهداف المسطرة من قبل البنك الدولي؛

3- مؤسسة التمويل الدولية: تقدم هذه المؤسسة قروضا لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية، بالإضافة للمساعدات الفنية؛

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: وهي وكالة تعمل على إعطاء الضمانات ضد المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار والمستثمرون في الدول النامية؛

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، "دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية–دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت،1(2023): 363.

[2] المرجع السابق، ص364.

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار : ويختص هذا المركز في تقديم تسهيلات دولية من أجل المصالحة، والتحكيم في المنازعات التي قد تقع خلال الاستثمار.

ثالثا: مقاربة البنك الدولي لتحقيق الأمن الغذائي

يعمل البنك الدولي على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال مقاربات نوعية تتمثل في

1- مقاربة الإقلال من الفقر وتحقيق الرخاء:

لقد قام البنك الدولي بإعتماد استراتيجية للتقليل من الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي، خاصة في الدول النامية، وقد وضع رزنامة لتحقيق هذين الهدفين مطلع2030، وذلك من خلال الإستدامة في كافة القطاعات الإقتصادية، الإجتماعية، والبيئية، بإعتبار أن التنمية المستدامة هي مفتاح القضاء على الإضطربات السياسية المختلفة خاصة في الدول النامية، وقد ناقش البنك الدولي إمكانية تحقيق الهدفين، أي الإقلال من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك، في إجتماعات اللجنة الخاصة بالتنمية في الفترة 2009-2012، وأسفرت الإجتماعات على مايلي[1]:

- تقديم مساعدات مالية ل59 بلد من البلدان النامية، لتطوير البنية التحتية لهذه البلدان، في إطار سياسة إدارة الديون؛
- تقديم مساعدات مالية للدول الأكثر فقرا، وقد شملت العملية ثلاث دول هي غنيا، الكوتيفوار، جزر القمر؛
- العمل على إنهاء الفقر المدقع وفق البرنامج المقرر إنجازه مطلع 2030، من خلال تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على1.25 دولار في اليوم إلى3% على مستوى العالم.

2- مواجهة التغيرات المناخية:

يعمل البنك الدولي على مواجهة التحديات المناخية والتي تعتبر المهدد الأول للتنمية، والأمن الغذائي العالمي، وقد قام البنك الدولي في إطار الجهود الرامية لمواجهة التحديات المناخية ، بتقديم مساعادات تمويلية قدرت ب2.9 مليار دولار، من أجل تبني مشاريع تنموية صديقة للبيئة كالزراعة الخضراء، وسوق

[1] وارزقي ميلود، "دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 1(2017):113-114.

السندات الخضراء، والتي تساعد على تعبئة الأموال من القطاع الخاص لتمويل الأنشطة المتعلقة بمواجهة تغيرات المناخ[1].

3- تنمية المناطق الهشة في العالم:

يعمل البنك الدولي على تحقيق التنمية في المناطق الهشة في العالم، وخاصة الدول النامية والتي تتميز بضعف البنى التحتية وهشاشاتها، وتدني مستويات المعيشة، ويأتي هذا البرنامج من خلال تحقيق المقاصد التالية[2]:

- الاستثمار في التعليم والصحة، وذلك من خلال ضخ تمويلات ضخمة قدرت ب9.3 مليار دولار سنة 2013 لـ72 بلدا، من أجل تحسين البرامج التعليمية وظروف التمدرس والصحة خاصة في الدول النامية؛
- تحسين فرص المرأة، من خلال دعم دورها في القطاعات الإقتصادية والخدماتية المختلفة، وقد وعد البنك الدولي بتمويل كل المشاريع التي تصب في صالح تحسين فرص المرأة؛ وتقليص الفجوات بين الجنسين خاصة في الدول النامية؛
- الاستثمار في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، عن طريق زيادة الإنتاج ليصل إلى 50% سنة 2050، وزيادة الدعم خاصة في القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني والسمكي، ليصل إلى بين 8 و10 مليار دولار في الفترة المحددة سنويا.

4- تحسين الدخل من خلال التوظيف

لإن تحسين الدخل الفردي للأفراد ينطلق من خلال العمل على إتاحة الوظائف وفرص العمل، للخروج من دائرة الفقر، وقد جاء في تقرير البنك الدولي سنة 2013، أن التشغيل هو مرتكز القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الإجتماعي، حيث يوجد في العالم أكثر من 200 مليون من الرجال و النساء العاطلين عن العمل، وأكثر من مليار شخص يعملون أعمالا يومية هامشية[3].

---

[1] وارزقي ميلود، "دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب"، المرجع السابق، ص115

[2] نفس المرجع، ص ص117-118.

[3] نفس المرجع

الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي

نتيجة للفوضى التي سادت النظام النقدي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان لزاما إيجاد هيأة تتولى تنظيم العلاقات التجارية والنقدية بين الدول، بما يضمن المرونة بين السياسات النقدية الخارجية و الظروف الإقتصادية الداخلية، وبالتالي كان هناك إتفاق على ضرورة إيجاد مؤسسة تتولى النظام النقدي[1].

أولا: نشأة ومكونات صندوق النقد الدولي

لقد أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب معاهدة دولية سنة 1945، ويضم 185 بلدا، ويقوم صندوق النقد الدولي على فكرة، أن النمو الإقتصادي القوي يعتمد على تحقيق التنمية الإقتصادية وتطوير مختلف البنى، ثم الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، وانتهاج السياسات المناسبة. يتكون صندوق النقد الدولي من المؤسسات التالية[2]: مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، إدارة الصندوق العليا هيئة موظفي الصندوق.

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق الأهداف التالية[3]:

1- تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد؛
2- الإهتمام بالتجارة الدولية والسعي لتطويرها؛
3- العمل على إنشاء نظام للصرف متوازن، وإقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف؛
4- تعزيز الثقة بين الدول الأعضاء من خلال تعميق الإصلاحات، خاصة في مجال المدفوعات؛
5- العمل على تمويل الإقتصادات الناشئة والمتخلفة عن إقتصاد السوق؛
6- تمويل مختلف عمليات التنمية المستدامة، وتشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول، في إطار مؤسسات بريتون وودز؛
7- تشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي.

[1] عبد اللطيف دحية، حياة سليماني، "دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2(2022):671.
[2] نفس المرجع، ص 673-674.
[3] نفس المرجع ، ص672.

ثانيا: مقاربة صندوق النقد الدولي في تحقيق الأمن الغذائي:

قد لا يلعب صندوق النقد الدولي دورا واضحا في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنه يعتبر من المؤسسات التي تتولى عمليات التنمية المستدامة، ومن بينها قضايا الغذاء، حيث يقوم صندوق النقد الدولي بتحسين مستويات الأمن الغذائي العالمي، من خلال مؤشرات الأمن الغذائي، والمتمثلة في توفر الغذاء، القدرة على الحصول على الغذاء، الوصول للغذاء، وإستخدامه وضمان إستمراره، حيث يسعى صندوق النقد الدولي من خلال الإصلاحات النقدية المختلفة خاصة في الدول النامية غلى زيادة النمو الإقتصادي والذي يمثل مفتاح تحقيق الأمن الغذائي، من خلال تحسين مستويات المعيشة والدخل للأفراد، مايمكنهم من سهولة الحصول على الغذاء، بالإضافة إلى العمل على زيادة الإنتاج الغذائي، إنطلاقا من التعاون مع البنك الدولي، وهو ما أشار له" جوزيف ستيغليز" ، أنه إذاكان البنك الدولي يهدف للقضاء على الفقر، فإن وظيفة صندوق النقد الدولي هو ضمان الإستقرار المالي العالمي، ما ينعكس على البرامج والمشاريع المخصصة للدولة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[1].

لقد ركز مؤتمر الدوحة لصندوق النقد الدولي سنة 2005، على ضرورة تمويل القطاع الزراعي والإهتمام به، وكذا تسهيل المبادلات التجارية في هذا الصدد من خلال، تسهيل الوصول للأسواق، والدعم المحلي والمنافسة لزيادة الإنتاج الزراعي، وقد ألح مؤتمر الدوحة على الدول المتقدمة على مايلي:[2]

1- ضرورة إلغاء إعانات التصدير الزراعي؛

2- إلغاء التعريفات الجمركية على المنتوجات الزراعية للدول النامية لتمكينها من الوصول للأسواق العالمية المختلفة؛

3- إلغاء سياسات الدعم المحلي التي تعيق تطور الإنتاج الزراعي، وتجعل منه حبيس لسياسات الإكتفاء الذاتي فقط؛

4- ضرورة مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية من خلال، تمكينها من معالجة القيود المفروضة عليها من جانب العرض، ومن أجل زيادة حظوظها للوصول للأسواق العالمية؛

[1] زوينة بوفرورة، "المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم"، مرجع سابق، 198.

[2] نفس المرجع، ص199.

5- دعم الدول النامية على القيام بالإصلاحات المناسبة، من أجل تبني سياسات التحرر الإقتصادي والتجاري، ومساعدتها على دفع هذه التكلفة، من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة(IFAD)

أولا: ماهية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة(IFAD)

الصندوق الدولي للتنمية هو مؤسسة مالية تابعة للأمم المتحدة، تأسست عام 1977، ويضم 176دولة، وقد جاء كمخرجات لمؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد سنة 1974، حيث إتفق المجتمعون على ضرورة إنشاء صندوق دولي يتولى تمويل المشاريع التنموية التي أقرها مؤتمر 1974، ويعمل الصندوق الدولي للتنمية، على تنمية المناطق الريفية في الدول النامية، من خلال تحسين أوضاع الريف، بالتعاون مع مختلف الشركاء الدوليين[1].

ثانيا: إستراتيجية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة(IFAD) لتحقيق الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، يتبع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إستراتيجيات الإستثمار الريفي ومساعدة سكان الريف على زيادة الإنتاج الزراعي، من خلال إكتساب القدرات الفنية، وتخفيض مستويات الفقر الريفي، وتمكين سكان الريف من الغذاء وفق الإستراتيجيات التالية[2]:

1- تمكين فقراء الريف:

تعتمد استراتيجية تمكين فقراء الريف على الاهتمام بالبنى الريفية المختلفة، اقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا، وذلك من خلال مايلي:

- دعم صغار المزارعين، والذين يمثلون سكان الريف، وتمكينهم من الإنتاج الزراعي، من خلال تمويل مشاريع مصغرة، وتمكينهم من الوصول الآمن للموارد المتاحة ، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، ماسينعكس إجابا على مستويات الدخل الفردي والرفاه الاجتماعي؛

[1] حداد بسطالي، بوزيد بن بارة، "إستراتيجيات ومساهمات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحة الفقر الريفي في البلدان النامية"، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، 2(2020):183.

[2] نفس المرجع، ص184.

- بناء القدرات الفنية لسكان الريف من أجل الإستفادة أكثر من الفرص الإقتصادية المتاحة، والتي يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على توفيرها؛
- فتح مناصب عمل لائقة في الأرياف في إطار تنمية الريف؛
- العمل على دعم الريف لمواجهة تحديات الإنتاج الزراعي، خاصة التغيرات المناخية، وصعوبة الوصل للأسواق.

2- الإنفتاح القطري والخارجي:

يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، من خلال إستراتيجية الانفتاح القطري والخارجي، على تعزيز الشركات الوطنية للريف، وكذا الإنفتاح على الخارج، عن طريق تسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية.

3- تحسين المستويات الغذائية والتغذوية لسكان الريف:

لتحقيق ذلك اتجه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على زيادة فرص الحصول على الغذاء في الريف، عن طريق تمويل مشاريع لتحقيق الكفاية الغذائية على مسنوى الريف، مع مراعاة سلامة وجودة الغذاء، وتحسيس سكان الريف بتغيير بعض السلوكيات الغذائية، للوصول بهم لآمان الغذاء.

4- مواجهة التحديات المناخية:

إن سكان الريف هم الأكثر عرضة لمواجهة سلبيات التغيرات المناخية، من خلال إنتشار معدلات الفقر بسبب تضرر مستويات الإنتاج نتيجة التغيرات المناخية، وبالتالي يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على دعم سكان الريف لمواجهة التحديات المناخية، من خلال تمويل برامج تتمثل في[1]:

أ- برنامج التأقلم الزراعي:

ويخص هذا البرنامج المزارعيين الريفيين الصغار، والذين يمتلكون حيازات زراعية صغيرة، حيث يتولي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تمويل هؤلاء المزارعيين لمواجهة صدمات الإنتاج ،والناتجة عن التغيرات المناخية.

[1] حداد بسطالي، بوزيد بن بارة، "إستراتيجيات ومساهمات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحة الفقر الريفي في البلدان النامية"، المرجع السابق، ص 184-185 .

ب- برنامج الصندوق الأخضر:

يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال هذا البرنامج، إلى الإنتقال بالريف إلى الإنتاج المستدام في ظل التغيرات المناخية، والذي يعنمد على الموارد الطاقوية الصديقة للبيئة، على عكس الموارد الأحفورية الملوثة، بالإضافة لتنمية مختلف بنى الريف، والعمل على تقليل الفقر الريفي.

الفرع الرابع: التنسيق الدولي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العالمي:

تعمل الفواعل الدولية على التنسيق فيما بينها، من خلال إطلاق برامج أو مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، ومن بين أهم هذه البرامج هي المبادرة الدولية للبحث والتطوير الزراعي، والتي تمثل مخرجات لتنسيق العديد من الفواعل الدولية، التي تسعى من خلالها لإرساء مؤشرات الأمن الغذائي المستدام.

اولا: المبادرة الدولية للبحث والتطوير الزراعي

لقد أطلقت هذه المبادرة مجموعة من المؤسسات الدولية منها، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة" روكفلر" بالإضافة لبعض الحكومات الوطنية، والمبادرة الدولية للبحث والتطوير الزراعي، هي مجموعة شبكات بحثية عالمية، تعمل على تحسين الإنتاج الزراعي والغذائي، والعمل على إستدامته خاصة في الدول النامية[1]، ومن بين هذه المراكز:

1- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والزراعة
2- مركز الأرز الإفريقي في بنين
3- المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية
4- المركز العالمي للزراعة الحرجية
5- المركز الدولي لبحوث المحاصيل شبه الإستوائية
6- المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح

[1] P.Aghion.P.A.David, D.Foray," Science ,technology and innovation for economic growth; Linking policy research and practice in.STIG Systems", Science Direct , 38(2009) :685 .

وتعمل هذه المراكز على تحسين الإنتاج الزراعية العالمي، خاصة في الدول النامية، من خلال تقديم بحوث وتمويلات لتنفيذ البرامج التنموية، عن طريق عقد إتفاقيات مع الحكومات الوطنية، ويختلف إهتمام هذه المراكز البحثية من منطقة إلى أخرى ، حيث وفرت المبادرة الدولية للبحث والتطوير الزراعي 11 مركز بحث في افريقيا ، تعمل على تشجيع وتمويل مراكز البحث الوطنية، كما تتولى التنسيق معها في إطار تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وفي هذا الإطار يوفر المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والزراعة 49% من ميزانيته، لتحقيق الأهداف المسطرة في الدول النامية، كما يخصص المركز الدولي لبحوث المحاصيل شبه الإستوائية 50% من ميزانيته، لدعم البحوث الوطنية لتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا[1]، إلا أن هذه الجهود تصطدم بالعديد من العوائق في الدول النامية، وأبرزها ضعف البنى الفنية لهذه الدول، وعدم الإهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي.

ثانيا: تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في إطار تنسيق الجهود

في إطار التنسيق المشترك بين المؤسسات والفواعل الدولية، قامت هذه الأخيرة بالعمل على حوكمة السياسات التنموية لتحقيق الزيادة في الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، مع التنسيق مع الحكومات الوطنية، من أجل الدفع بالشراكة بين القطاع الخاص والعام خاصة في البحوث الزراعية، إلا أن هذه الخطوة تتعرض للعديد من المصاعب اهمها ضعف بنى أنظمة البحوث الزراعية، وعدم قدرة الحكومات الوطنية في الدول النامية وخاصة الإفريقية على تحمل تكاليف بناء وصيانة أنظمة البحوث، من أجل القيام بالإصلاحات الزراعية، مايعطي للقطاع الخاص فرصا أكبر للعب هذه الأدوار، من خلال تمويله من قبل المؤسسات الدولية المختصة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، في سبيل تحقيق مقاصد التنمية الزراعية المستدامة[2].

لقد أدت الجهود التي تبذلها مراكز المجموعة الإستشارية للبحوث الزراعية الدولية، في الإثمار في العديد من الدول النامية، في إفريقيا وأسيا، حيث تشير الإحصائيات في الفترة 1971-2005، أن نسبة الإعتماد على المحاصيل المعدلة وراثيا، والتي تعد مخرجات لمراكز البحوث الدولية، بلغ 60% في دول غرب ووسط إفريقيا[3]، إلا أن التساؤلات التي تبقى مطروحة، هو أين تقع مثل هذه الزراعات، من البرامج

[1] S.Paul," Impacts of CGIAR crop improvement and natural resource management research; a review of evidence", Agricultural Economics Research Review, 24 (2011) :190.
[2] Ipid.
[3] A.D.Alene, et al," The economic and poverty impacts of maize research in West and Central Africa ",

المستدامة للأمن الغذائي؟ ، والتي تتبناها وتمولها المنظمات والمؤسسات الدولية، من معايير سلامة الغذاء، وآمان الغذاء، وهل هذا النوع من الغذاء سيحل مشاكل نقص الإنتاج الزراعي خاصة في الدول النامية؟، وأين محل المنظمة العالمية للصحة، وتبنيها لمفهوم الأمن الغذائي، إنطلاقا من المقاربة الصحية والسليمة للغذاء من شتى الأمراض والأوبئة؟

المطلب الثالث: الحوكمة الغذائية العالمية(الآليات والنتائج)

إن حوكمة الأمن الغذائي ترتكز على تعزيز دور المنظمات الدولية، والفواعل المختلفة عن طريق التنمية المستدامة التي تعتبر من أبرز مرتكزات الحوكمة الغذائية، ويأتي هذا الدور من خلال الجهود الرامية لزيادة الإنتاج الغذائي في العالم، وبالأخص في الدول النامية، وسنحاول في هذا المطلب التركيز على أهم مشروعين للحوكمة الغذائية وهي المحاصيل المعدلة وراثيا، وكذا الزراعة الذكية.

الفرع الأول: المحاصيل المعدلة وراثيا:

أولا: خصائص المحاصيل المعدلة وراثيا: تعتمد تقنية التعديل الوراثي، على خواص متعددة أهمها، عزل الصفات المراد التحصل عليها، والعمل على دعم تكاثرها، إنطلاقا من العامل الجيني، ونقل الخواص الجينية من خلية لأخرى، أو لكائن حي لآخر[1].

لقد بدأ إستخدام التعديل الوراثي منذ 1970، من خلال القيام بأولى الخطوات لتطوير الحمض النووي، عبر نقل صفات معينة من كائن إلى آخر، وقد كللت أول تجربة بالنجاح سنة 1973، من خلال أول عملية لنقل المورثات لإنتاج الأنسولين، والوصول للتعديل الوراثي على النباتات سنة 1983[2].

[1] إبراهيم ناجي عباس الشباني، " إستخدام الهندسة الوراثية في تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية والمشاكل المرتبطة به"، مجلة القادسية، 2(2009):260 .

[2] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، (الكويت، عالم المعرفة، 1998)، 165.

لقد توصل العالم في مطلع التسعينيات من القرن العشرين إلى نوع جديد من جيناتBT : ويتميز بمقاومتها للحشرات، حيث تم نقلها من بكتيريا تعيش في التربة، إلى جينات مفيدة تزيد من إنتاج محاصيل الذرة، والتي أصبحت تتميز بمقاومتها للحشرات الضارة[1].

وعامة تتميز المعدلة وراثيا بمايلي:

1- مقاومة للأضرار التي قد تسببها الحشرات؛
2- تحسين الخواص الإنتاجية للمحصول؛
3- القدرة على مقاومة الفيروسات والأمراض التي قد تصيب المحاصيل.

ثانيا: مبررات استعمال الزراعات المعدلة وراثيا: إن اعتماد الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي، لم يصل بالعالم وخاصة النامي، من الحصول على الغذاء، بطريقة لاقطرية ومستمرة في كل الأوقات، بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي، ماجعل أصحاب القرار يطورون من أساليب الإنتاج الزراعي عن طريق الهندسة الوراثية والتي جاءت لتعالج المشاكل التالية[2]:

1- ظهور العديد من الملوثات بسبب الطرق التقليدية في الزراعة، والتي تعتمد على تكثيف استعمال الأسمدة المعدنية؛

2- عدم وصول مستويات الإنتاج الزراعي والغذائي، إلى المستويات المطلوب من الكفاف، خاصة في الدول النامية؛

3- تدهور حالة الموارد الطبيعية المتاحة من ماء وأراضي صالحة للزراعة، بسبب التحديات الطبيعية والمناخية من جفاف وملوحة؛

4- فقدان العديد من السلالات النباتية الأصلية بسبب عوامل الإنتاج، وتكثيف الإعتماد عليها لزيادة الإنتاج الزراعي؛

[1] عوض الله غبد الله المولي، أثار المنتجات المعدلة وراثيا على النبات والتنوع الحيوي، (ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحولة وراثيا في المنطقة العربية، المتظمة العربية للتنمية الزراعية، جوان 2003)، 07.

[2] إبراهيم ناجي عباس الشباني، مرجع سابق، ص260.

5- إتساع الفجوات الغذائية، خاصة بين المتاح من الغذاء، والإنتاج الموجه للإستهلاك، بحيث أثرت الزيادات في معدلات نمو السكان على إتساع الفجوات الغذائية، وصعوبة الحصول على الغذاء، وإتساع الفجوة الغذائية بين الجنسين؛

6- فشل الزراعات البسيطة، في التصدي لتقلبات أسعار الأغذية الإستراتيجة، وعلى رأسها الحبوب، لإفتقارها للقدرات الفنية، والأساليب الحديثة في تحسين إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية، وبالأخص في الدول النامية التي تعتمد على الزراعات البسيطة البعلية، والتي ترتبط بدورها بحالة التربة، وتوفر الموارد المائية.

ثالثا: استراتيجية المحاصيل المعدلة وراثيا: نعتمد المحاصيل المعدلة وراثيا على إستراتيجيات واضحة، من أجل الزيادة في الإنتاج الزراعي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، والهدف الأسمى للتعديل الوراثي في القطاع الزراعي، وقد ركزت في ذلك على مايلي:

1- زيادة المحاصيل المزروعة وراثيا: تعتمد هذه الاستراتيجية على زيادة المساحات الزراعية، في اطار زيادة الإنتاج الزراعي، من خلال التعديل الوراثي، فقبل إستعمال التعديل الوراثي على المحاصيل لم تكن نسبة الأراضي المزروعة في العالم1.7 مليون هكتار قبل 1996، أي قبل إعتماد تقنيات التعديل الوراثي، وبعد 1996 وصلت نسبة الأراضي المزروعة 44 مليون هكتار سنة 2000، و90 مليون سنة 2005، وزادت النسبة لتصل368 مليون هكتار سنة 2015[1].

وسنقوم بعرض نسب التطور في الأراضي المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثيا، في الفترة2009-2015، عن طريق الجدول الموالي:

[1] Clive Jones, 20 éme anniversaire de la commercialisation mondiale des plantes GM 1996-2015 et principaux faits concernant des plantes GM en 2015, International service for the acquisition of Agri-Biotech applications, 12/9/2024, 9, http://isaaa.org

الجدول(08): تطور المساحات الزراعية في العالم، بالإعتماد على المحاصيل المعدلة وراثيا(2009-2015)

السنوات	المساحة(مليون هكتار)
2009	134
2010	148
2011	160
2012	170.3
2013	175.2
2014	181.5
2015	180

Source : Clive Jones, 20 éme anniversaire de la commercialisation mondiale des plantes GM 1996-2015 et principaux faits concernant des plantes GM en 2015, op.cit.p09.

نلاحظ من الجدول أن المساحات الزراعية المزروعة بالمحاصيل الزراعية المعدلة وراثية، متناسبة طردا مع الزمن حيث قدرت الزيادة في الفترة 2009-2015 بمتوسط زيادة 4.5 مليون هكتار، مايعكس الإعتماد الكبير على تقنية التعديل الوراثي، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وبالأخص في الدول النامية، كما تتركز استراتيجية التعديل الوراثي في 28 دولة في العالم، وبالأخص في خمس دول رئيسية، إستطاعت من خلالها تحقيق أمنها الغذائي، والتي تتجاوز مساحة زرعها 90% من المساحة الإجمالية، وتتمثل هذه الدول في[1]:

- الولايات المتحدة الأمريكية: ب70.9 مليون هكتار من المحاصيل المعدلة وراثيا، وخاصة المحاصيل الزراعية الأساسية كالحبوب؛
- البرازيل: تتوزع المساحات المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثيا، على44.2 مليون هكتار؛
- الأرجنتين: 24.5 مليون هكتار؛
- الهند: 11.6 مليون هكتار؛

[1] Clive Jones, op.cit, p08.

- كندا: 11 مليون هكتار.

ويمكن ترجمة المعطيات السابقة عن طريق المخطط البياني التالي:

الشكل(07): اهم خمس دول في زراعة المحاصيل المعدلة وراثيا

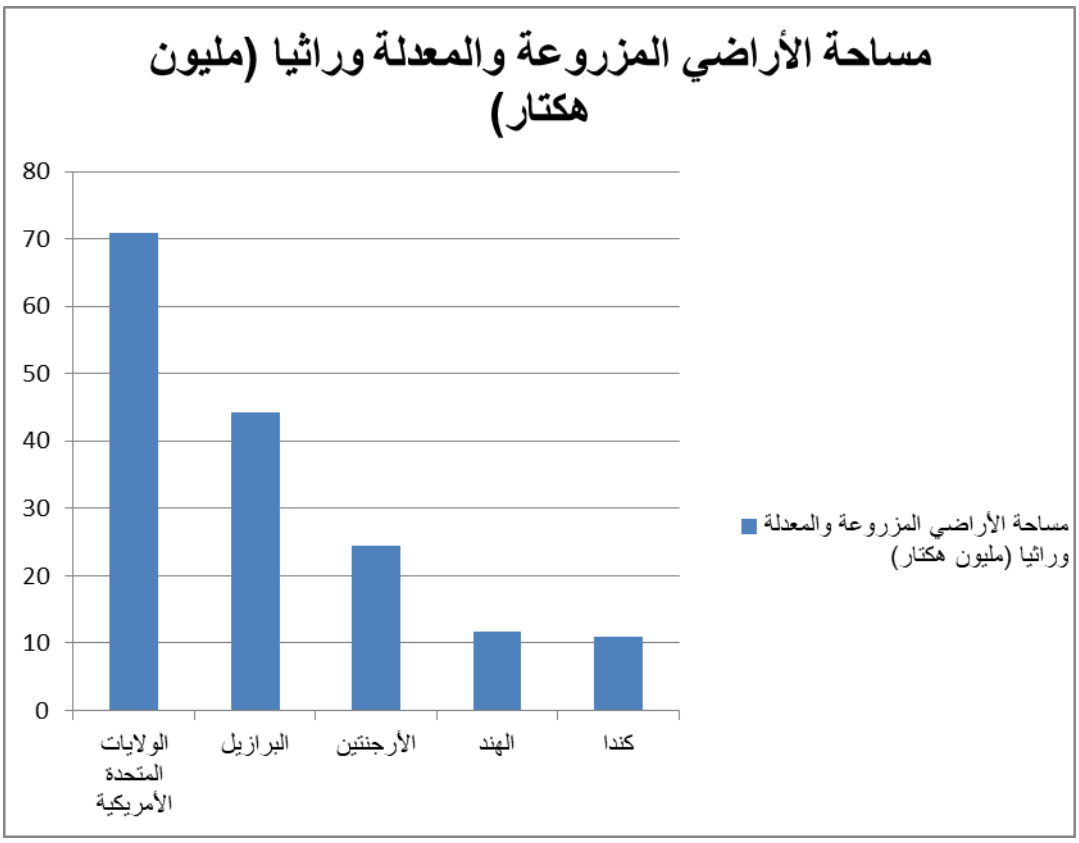

Source : Clive Jones, op.cit, p08.

رابعا: التوسع في نسبة الأراضي المزروعة: إن الهندسة الوراثية ركزت على كيفية زيادة الإنتاج، بالإعتماد على المحاصيل الأساسية، والتي تعتبر عصب الأمن الغذائي، خاصة في الدول النامية، وسنقوم بعرض أهم المحاصيل التي عرفت توظيف الهندسة الوراثية، والتي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي من جهة، كما عملت على تنفيذ مشاريع حوكمة الغذاء، والتي دعت إليها المنظمات الدولية، والفواعل المختلفة، كزيادة عدد المزارعين، حيث بلغ عدد المزارعين الذين وظفوا تقنية التعديل الوراثي، في الإنتاج الزراعي، وتمكنوا من تجاوز التحديات الطبيعية والمناخية، والتي أدت لتدهور التربة، شح الموارد المائية، إلى 18 مليون مزارع خلال العشر السنوات الأخيرة، بفعل تجاوز مختلف المحددات التقليدية في الإنتاج

الزراعي، والتي تعتمد على المتاح من الموارد الطبيعية، إلى زيادة الاراضي المزروعة عن طريق التعديل الوراثي[1].

الجدول(09): المساحة المزروعة حسب نوع المحاصيل المعداة وراثيا لعام 2015

المساحة / نوع المحصول	مليون هكتار	النسبة المئوية
الصويا	91	50
الذرة	55.2	30
القطن	25.2	14
الكانولا	9	5
البنجر الباباي	1.8	1

Source : Clive Jones, op.cit, p09.

من الجدول نلاحظ أن المساحات المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثيا، قد تزايدت في مختلف المحاصيل الزراعية، وبنسب متفاوتة، تعكس الإحتياجات الغذائية لسكان العالم، حيث عرفت المحاصيل الرئيسية وعلى رأسها الذرة، والصويا، زيادات كبيرة في المساحات المزروعة ب55.2 مليون هكتار، 91 مليون هكتار على التوالي، ماأثر على زيادة الإنتاج الزراعي ومستويات الأمن الغذائي العالمي.

إن استعمال المحاصيل المعدلة وراثيا، قد أسهب في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي، مقارنة بالأساليب التقليدية، والتي حافظت على مستويات معتبرة للإنتاج، مالا يتناسب طردا مع الزيادة السكانية العالمية، خاصة في الدول النامية، والآخذة بالصعود المتواصل، حيث إذا أردنا إجراء مقارنة بسيطة بين إنتاج المحاصيل الزراعية التقليدية، والمحاصيل المعدلة وراثيا، في كل من محاصيل الذرة، الصويا، القطن، الكانولا، سنجد أن من إجمالي المساحة العالمية المخصصة لزراعة الصويا، لم تتجاوز المساحة المزروعة لمحصول الصويا، والتي تعتمد الطرق التقليدية 18.1 مليون هكتار، من إجمالي المساحة المخصصة له والتي تقدر بـ111 مليون هكتار، في حين أن نسبة المساحة التي شغلتها محاصيل الصويا المعدلة وراثيا 83% من إجمالي المساحة المخصصة له، أما المحاصيل المعدلة وراثيا للقطن، فقد شغلت مساحة 75% من المساحة المزروعة، أي مايعادل 32 مليون هكتار، مقارنة بمحاصيل القطن التقليدية،

[1] Clive Jones, op.cit, pp09-10.

والتـي تغطـي مسـاحة29%، مـن المسـاحة الكليـة العالميـة، والمخصصـة لزراعـة محاصـيل القطـن، أمـا محاصيل الكانولا المعدلة وراثيا فقد غطت مساحة 24%، اي مايعادل مساحة 8.64 مليون هكتار.[1]

الفرع الثاني: الزراعة الذكية

تعرف الزراعـة الذكيـة بـالثورة الخضـراء الثالثـة، بعـد الهندسـة الوراثيـة، وتعتمـد الزراعـة الذكيـة علـى التقنيـات الفنيـة والتكنولوجيـة، فـي إدارة المـزارع بغـرض زيـادة الإنتـاج، وتحقيـق الأمـن الغذائـي، مـن خـلال ادارة المـوارد المتاحـة، وبإسـتعمال أجهـزة فنيـة متطـورة، كـأجهزة الإستشـعار عـن بعـد، وأنظمـة المعلومـات الجغرافية، والطائرات المسيرة بدون طيار، وتقنيات الذكاء الإصطناعي، حيث تعتمد الزراعة الذكية على قواعد البيانـات والتخطـيط، ومراقبـة المحاصـيل، مـن الأمـراض التـي قـد تتعـرض لهـا، وبـالتلي الإسـتغلال الأقصـى للمـوارد المتاحـة فـي الإنتـاج الزراعـي، عـن طريـق مفهـوم الكفـاءة العاليـة فـي إدارة المـزارع، وإتخـاذ القرارت المناسبة فـي الأوقـات المناسبة، وقـد جـاءت الزراعـة الغذائيـة، كوليـدة للإجتماعـات التـي قامـت بهـا الهيئات والمنظمات التي تعنى بالبحث في مشاكل الزراعة والغذاء، سنة 2014، والتـي أثمـرت ضـرورة إستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي[2].

أولا: الأسـس التـي تقـوم عليهـا الزراعـة الذكيـة: ترتكـز الزراعـة الذكيـة علـى العديـد مـن المتغيـرات، والتـي تعـد أساسـية فـي تحقيـق هـذا النـوع مـن الزراعـة، والـذي يتطلـب التعامـل الفعـال مـع الأساليـب والطـرق الفنية والتكنولوجية، وتقوم الزراعة الذكية على الأسس التالية[3]:

1- تحسين الإنتاجية الغذائية، من خلال إدارة المزارع بإستعمال التكنولوجيات الحديثة، وزيادة كفاءة الزراعات البسيطة؛

2- حمايـة النظـم البيئيـة، عـن طريـق إسـتدامة المـوارد المتاحـة، مـن أراضـي زراعيـة، ومـوارد مائيـة، بإستعمال التقنيات التي تخفض من استخدام المواد الكيمائية الملوثة؛

[1] Clive Jones, op.cit,p10.

[2] سمار نبيلة، "أهمية الزراعة الذكية والصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: مملكة البحرين، السعودية، الإمارات العربية المتحدة-نموذجا-"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 1(2022):443.

[3] بن شاعة نادية، حضري دليلة، "الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق إستدامة الأمن الغذائي في الدول العربية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 3(2023):225

3- دعم الوظائف الخضراء، من خلال تكييف مع التغيرات المناخية، خاصة انبعاثات الغازات السامة الدفينة؛

4- العمل على تقليل نسب الفقر والجوع، ويتحقق ذلك من خلال زيادة مستويات الإنتاج الزراعي، والتي تنعكس إجابا على معدلات الفقر والجوع؛

5- تحويل الفضلات الحيوانية إلى غاز حيوي، يكون مصدر بديل ونظيف للطاقة؛

6- تعزيز الإبتكار الزراعي، من خلال أساليب الزراعة الذكية، والتي تتيح الحصول على التقنيات المناسبة لدعم الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي؛

7- جذب الإستثمارات، خاصة في البيئات التي تتميز بالجفاف والصعوبة، كالدول النامية، مايجعل اللجوء للتقنيات الذكية كحاجة ماسة للاستثمار الزراعي؛

8- زيادات إرادات الغذاء، حيث تتيح الزراعة الذكية زيادة قيمة القيمة المضافة للمنتوجات الزراعية، وبالتالي زيادة الطلب عليها في الأسواق الخارجية؛

9- إتاحة فرص للعمل، عن طريق دعم صغار المنتجيين، والمزارعيين للإستثمار الزراعي، والتي تضمنه الأساليب المعتمدة في الزراعة الذكية.

ثانيا: دور الزراعة الذكية في تحقيق الأمن الغذائي: تلعب الزراعة الذكية، دورا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة الإنتاج الغذائي بمختلف أنواعه(النباتي، الحيواني، السمكي)، بإستخدام الأساليب التقنية المتطورة للموارد الطبيعية المتاحة.

1- إنتاج المحاصيل الزراعية: تقوم الزراعة الذكية في إطار إنتاج المحاصيل الزراعية، بإستخدام القدرات الفنية اللازمة، مع التكيف مع التحديات المناخية الراهنة، وإعداد برامج للتخطيط لرفع كفاءة المحاصيل المراد إنتاجها، وإعتماد الزراعة المحافظة على الموارد، بمايتوافق ومقاصد التنمية الزراعية المستدامة، كما تعطي الزراعة الذكية عناية كبيرة لتكوين المزارعين لإستخدام القدرات التكنولوجية الحديثة، والتي تتطلب التكوين الجيد، من أجل التحكم فيها وحسن توظيفها، مع الإنفتاح على متطلبات السوق الخارجية[1].

[1] بن شاعة نادية، حضري دليلة، المرجع السابق ص227.

2- **الإنتاج الحيواني الذكي:** إن الإنتاج الحيواني مترابط، مع الإنتاج الزراعي الذي يوفر اللبنة الأساسية للإنتاج الحيواني، عن طريق توفير المراعي والأعلاف، حيث يمثل الإنتاج الحيواني40% من الإنتاج الزراعي، وتتم عملية الإنتاج الحيواني الذكي، من خلال تحسين السلالات، وحسن إدارة الأعلاف والمراعي، والتي تتأثر بالتغيرات المناخية، وبالتالي تتطلب نوع من التكيف المناخي، ضف إلى ذلك تهيئة المحيط اللازم من أجل إنتاج حيواني أفضل.[1]

3- **استدامة الموارد المتاحة:** تعمل الزراعة الذكية على إستدامة الموارد المتاحة، من ماء وأراضي، من خلال مايلي[2]:

- الإدارة المستديمة للموارد المائية، وحسن إستغلالها بطريقة تراعي الظروف الإيكولوجية لدورات الماء في الطبيعة؛
- الإدارة المستديمة للتربة، ومنع تدهورها، مايشكل تهديدا للأمن الغذائي العالمي، وزيادة الإنتاج باستخدام الأساليب التقنية الحديثة؛
- تحسين والمحافظة على الخصائص الوراثية للمحاصيل، ويتحقق هذا من خلال إستخدام الميزات الأصلية الوراثية في زيادة الإنتاج الزراعي.

4- **الإنتاج السمكي الذكي:** يعيش أكثر من 12% من سكان العالم على الإنتاج السمكي، والذي يعد المورد الرئيسي لدخلهم، إلا أن هذا القطاع يعاني من العديد من المهددات أبرزها التغيرات المناخية، مايتطلب تدخل طرق ذكية تجيد التعامل مع التغيرات المناخية، والعمل على إستدامة هذا القطاع، والذي يمثل أحد الموارد الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي.[3]

ثالثا: تقنيات الزراعة الذكية: تستخدم الزراعة الذكية العديد من التقنيات التكنولوجية، من أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي العالمي، وأبرزها زيادة مستويات الإنتاج، ومن بين هذه التقنيات مايلي:

1-تقنيات الذكاء الاصطناعي: يعتمد الذكاء الإصطناعي على خوارزميات ومعادلات رياضية، تتيح التعامل مع البرامج والبيانات المعروضة على أرض الواقع، من أجل إتخاذ القرارات المناسبة كنوع من

[1] نفس المرجع، ص226.

[2] نفس المرجع، ص227.

[3] نفس المرجع

المحاكاة التجريبية، وتتستعمل الزراعة الذكية هذه الطريقة، من خلال جمع البيانات عن طريق اجهزة الإستشعار الرقمية، والتي بدورها تحتاج لمحاكاة لمعرفة النتائج المترتبة عنها، عن طريق تقنيات الذكاء الإصطناعي، من أجل تحليلها والتنبؤ بنتائجها، وتتيح تقنيات الذكاء الإصطناعي، للمزارعين إستخدام الموارد المتاحة بطريقة جد نفعية، لتحقيق زيادة الإنتاج الزراعي ومستويات الأمن الغذائي، كأن يعرف المزارع وقت بذر البذور، ووقت الري، والوقت الأمثل للحصاد، ووقت السماد، وغيرها من مراح الإنتاج الزراعي[1].

الشكل(08): دور تقنيات الذكاء الإصطناعي في الزراعة الذكية

المصدر: بن شاعة نادية، حضري دليلة، "الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق إستدامة الأمن الغذائي في الدول العربية"، المرجع السابق، ص227

كما تضم تقنيات الذكاء الاصطناعي مايلي:

- الروبوتات الزراعية: وقد طورت مراكز أبحاث الذكاء الإصطناعي روبوتات، للقيام بالمهام الأساسية للإنتاج الزراعي والتي تتمثل في:
  - مكافحة الحشائش، والتي تشكل تحديا كبيرا للمحاصيل الزراعية، والتي تكبد المزارعين سنويا خسائر كبيرة، تتجاوز 43 مليار دولار، وبالتالي ساعد إستخدام الروبوتات في هذا المجال على تقليص الخسائر، والنفقات خاصة على المبيدات والتي إنخفضت بنسبة 90%[2].

[1] طه الراوي،" دور التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي في تطوير الزراعة" ، 2020، أطلع عليه: 2024/09/15،على الساعة 14.00 https://www.noonpost.com

[2] طه الراوي، "دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الزراعة"، 2020، أطلع عليه: 2024/09/15،على الساعة 14.00 https://www.noonpost.com

- الحصاد، لقد عرف القطاع الزراعي إنخفضا في يد العاملة بنحو6%، في الفترة2014-2024، بفعل إستخدام الروبوتات، والتي بإمكان الواحد منها تعويض 30 عاملا[1]،ويوضح الشكل الموالي أحد أبرز الروبوتات المستعملة في الإنتاج الزراعي:

الشكل(09): الروبوتات المستعملة في الزراعة الذكية

المصدر: هدى الساحلي، "أفضل خمس روبوتات زراعية تهيمن على العالم" ،2021/05/12، اطلع: 2024/09/26، على الساعة 16.00، على الرابط:https://www.tech-mag.net

2-الجرارات ذاتية القيادة: ويتم التحكم بهذه الجرارات عن طريق تقنيات الذكاء الإصطناعي، وتقوم هذه الجرارات بالتنبؤ بأوقات الحصاد، كما تقوم بمراقبة عملية الإنتاج الزراعي، وهي تجمع بين تقنيتين هما الإستشعار عن بعد والتشغيل الآلي، إلا أن هذا النوع من الجرارات يستدعي التكوين الفني للمزارعين من أجل فاعلية الآداء، والذي ينعكس على مستويات الإنتاج[2].

[1] نفس المرجع

[2] طه الراوي، "دور التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي في تطوير الزراعة"، 2020/02/15، أطلع عليه: 2024/09/15،على الساعة 14.00 https://www.noonpost.com

الشكل(10): الجرارات ذاتية القيادة التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي

المصدر: طه الراوي، "دور التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي في تطوير الزراعة" ،2020/02/15، أطلع عليه: 2024/09/15،على الساعة 14.00 https://www.noonpost.com

3- **الطائرات بدون طيار:** إن استخدام الطائرات بدون طيار، والتي يتم برجمتها من خلال تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي، يسمح للمزارعين بمراقبة المحاصيل الزراعية، على مساحات شاسعة دون التنقل، كما تزود قاعدة البيانات بالصور الآنية المختلفة، ورسم الخرائط، والتنبؤ بالتغيرات المناخية المختلفة، كما تستعمل في رش المبيدات وحتى الزرع من خلال التحليق المنخفض[1].

[1] نادية سوداني، "بن عيشوش صوريا، "إشكالية تبني الزراعة الذكية في الدول العربية مع الإشارة لتجارب بعض الدول العربية"، مجلة دراسات إقتصادية، 2(2022): 459.

الشكل(11): دور الطائرات بدون طيار في الزراعة الذكية

المصدر: هدى السحلي،" أهم ست تقنيات زراعية في عام2020" ، 2020/11/23، أطلع عليه:2024/09/18، على 13.00، على الرابط: https://www.tech-mag.com

4- أجهزة الرصد وجمع المعلومات:

وتتمثل هذه الأجهزة في الأقمار الصناعية، وأنترنت الأشياء، أجهزة الأستشعار عن بعد، حيث تعمل هذه الأجهزة على رصد البيانات ومتابعة أوضاع الإنتاج الزراعي، من خلال ربط الأجهزة بتكنولجيا الأنترنت، ومراقبة التطورات المحاصيل الزراعية، مايعطي صورة واضحة للمزارعين للتنبؤ، بحالة وكمية الإنتاج.

أ- **أنترنت الأشياء:** تعتمد تقنية أنترنت الأشياء على ربط مختلف المستقبلات، والاجهزة بالأنترنت، وتكوين شبكة عنكبوتية، وصولا للمعدات الميدانية في الإنتاج الزراعي، من أجل مراقبة خطوات إنتاج المحاصيل، وجمع المعلومات، وإرسالها لقاعدة البيانات من أجل التعامل معها[1].

[1] نادية سوداني،"بن عيشوش صوريا، "إشكالية تبني الزراعة الذكية في الدول العربية مع الإشارة لتجارب بعض الدول العربية"، المرجع السابق ، 459.

الشكل(12): توظيف أنترنت الأشيتء في الزراعة الذكية

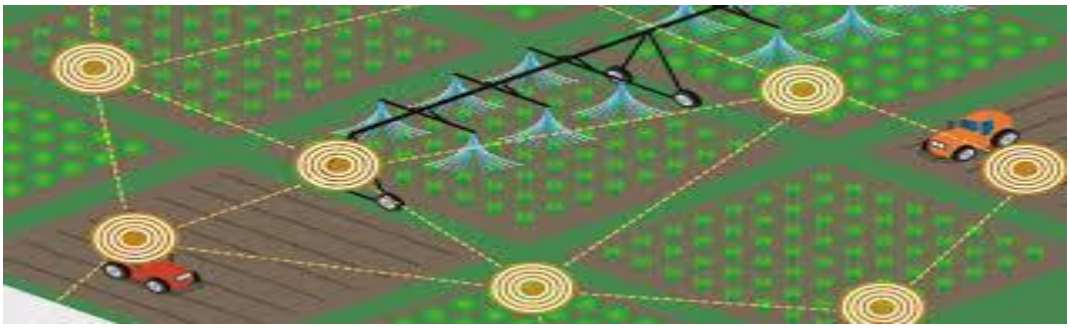

المصدر: هدى السحلي،" توظيف أنترنت الأشياء في الزراعة الذكية "، 2022/01/16، اطلع عليه:2024/09/19، على 15.30، على الرابط: https://www.tech-mag.net

ب- **الأقمار الصناعية:** يتم الإعتماد على الأقمار الصناعية، من خلال الصور التي توفرها، خاصة فيما تعلق بحالة الطقس والتغيرات المناخية، والتي بدورها تعد عاملا مؤثرا على الإنتاج الزراعي، كما تم إستعمال وبرمجة الاقمار الصناعية على متابعة حالة الموارد الطبيعية المتاحة، والإشعار بأي تغير سلبي يطرأ عليها[1].

الشكل(13): دور الأقمار الصناعية في الزراعة الذكية

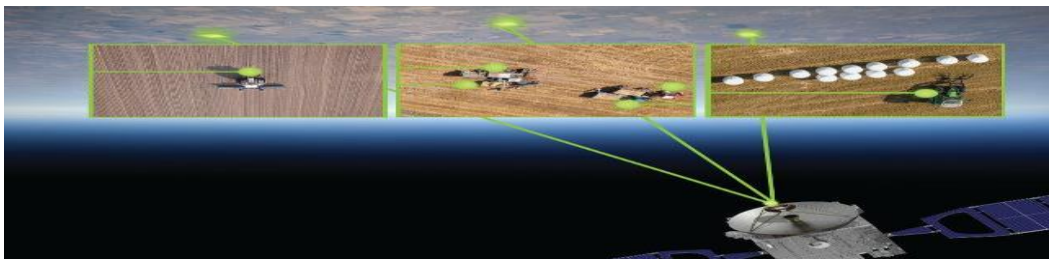

المصدر: هدى السحلي،" دور الأقمار الصناعية في الزراعة الذكية" ، 2023/08/1، أطلع عليه: 2024/09/19، على 18.00، على الرابط: https://www.tech-mag.net

5- **أجهزة الاستشعار:** تساعد اجهزة الاستشعار المزارعين على رصد التغيرات والتطورات التي تطرأ على المحاصيل وذلك من أجل تقييمها، انطلاقا من حالة التربة، والرطوبة، المناخ، الضوء، درجات الحرارة، الأمطار، بالإضافة لاستشعار الأمراض التي قد تصيب المحاصيل، كما تقوم أجهزة الإستشعار

[1] نفس المرجع

بتحديد مستويات العناصر المعدنية في التربة، وتهيأتها، قبل وخلال وبعد الإنتاج، في صورة تعكس الإستخدام التكنولوجي لهذه الأجهزة، ومساعدتها للمزارعين، في إطار زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي[1].

الشكل(14): إستخدام أجهزة الإستشعار المختلفة في الزراعة الذكية

المصدر: بوعبدلي ياسين، غربي رشيد، "الزراعة الذكية كخيار إستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، 1 (2023): 321.

[1] نفس المرجع، ص459

خلاصة الفصل الثاني:

لقد عملت الفواعل الدولية المختلفة على تحقيق الأمن الغذائي العالمي من خلال العديد من الآليات المختلفة، حيث ركزت المنظمات الدولية على إختلاف أنواعها، سواء التنظيمية كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، أو المؤسسات التمويلية، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، على وضع برامج ومخططات لتحسين المحاور الأساية للغذاء العالمي، من خلال التركيز على المؤتمرات واللقاءات الدولية المختلفة، وتعزيز المبادلات التجارية الدولية، وتمويل المشاريع المختلفة، وخاصة في الدول النامية من خلال دعم المزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، وكل هذا يقودنا لتساؤلات حول مدى جدوى هذه الآليات عمليا؟، من جهة ومدى مخاوف الدول النامية من الغنكشاف الأمني في ظل تبني هذه البرامج والمشاريع؟ من جهة أخرى، فإذا دققنا في جهود المنظمات الدولية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، فسنجدها قد ركزت على تنميط نموذج واحد لكل الدول، وهو ماقد يتعارض وخصوصيات السياسات الحكومية لبعض الدول النامية، خاصة إذا كانت هذه المشاريع والبرامج مربوطة بمشروطيات معينة.

إن حوكمة الأمن الغذائي العالمي تقضي القيام بالعديد من الإصلاحات خاصة في الدول النامية، والتي تتنيز بضعف البنى الرقمية، حيث يستوجب التحكم في الأساليب الزراعية الحديثة، وجود قاعدة بيانات ضخمة ترتكز على الجانب التكنولوجي، وهو مايتجسد من خلال مقاربات الزراعة الذكية، والتي تع تمد على تقنيات جد متطورة إضافة لتدفق عالي للأنترنت، حيث يقوم المزارع من خلال تقنيات الزراعة الذكية برصد مختلف التغيرات التي قد تطرأ على المحاصيل، مايوفر له العديد من البدائل في إتخاذ القرارت، كما تساهم الهندسة الوراثية عمليا في زيادة مستويات الإنتاج الغذائي، من خلال العامل الجيني الذي يعمل على تحسين جودة الغذاء، إلا أنه وعمليا أسهب فب ظهور العديد من الامراض ، مايتعارض ومفهوم سلامة وآمان الغذاء، وما يشكل تحديا للأمن الغذائي العالمي، والذس سيجد نفسه أمام خيارين، خيار الزيادة الكمية للغذاء على حساب سلامته، أو خيار مقاربة آمان الغذاء، وبالتالي الإستغناء عن التعديل الوراثي، وهذا الخيار صعب خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الهندسة الوراثية لزيادة الإنتاج الزراعي.

الفصل الثالث:

الأمن الغذائي العربي(الواقع ومحاولة تصحيح الوضع)

الفصل الثالث: الأمن الغذائي العربي:

إن الأمن الغذائي العربي يواجه العديد من المتغيرات، بداية من المتغيرات الطبيعية والتي تتميز بنقص الأراضي المزروعة، وتدهور التربة وملوحتها، إلى المتغيرات المناخية التي تعصف بالموارد الطبيعية المتاحة، وتعيق سلسلة الإنتاج الزراعي والغذائي، إلى المتغيرات السياسية والمتمثلة في حالات اللاإستقرار السياسي التي تعرفها المنطقة العربية والتي أثرت على البنى العربية المختلفة، فمثلا تسببت موجات مايعرف بالربيع العربي في زيادة الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية بطريقة في الغالب غير مدروسة النتائج من أجل الحفاض على السلم الإجتماعي داخلها، في حين لم يستطع البعض النخر تحمل هذه الأعباء، ضف إلى ذلك المتغيرات الإقتصادية، وتضرر إقتصادات المنطقة من الصدمات المختلفة للأزمات الإقتصادية، وخاصة أزمة2008.

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي يحتاج إلى تنوع الجهود، الوطنية والإقليمية، بدرجة أولى مع الحفاظ على نمط معين من التعاون الخارجي، لتجنب الوقوع في مأزق التبعية الغذائية، والعمل على إستدامة الموارد العربية المتاحة لزيادة الإنتاج الغذائي، بما يضمن سهولة وصل المواطن العربي للغذاء وإستخدامه والإستفادة منه، كما

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العربي

إن واقع الأمن الغذائي العربي يتسم بالتعقيد في العديد من الجوانب ،بفعل إرتباطه بعدة متغيرات، سكانية، إقتصادية، مناخية، سياسية، والتي تنعكس على مستويات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث إن الوضع الحالي للأمن الغذائي العربي يستدعي الوقوف لمعرفة أهم الأسباب الكامنة وراء زيادة حالات إنعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول العربية على غرار اليمن والصومال، واللتان عرفتا زيادة كبيرة في مؤشرات الجوع والفقر.

المطلب الأول: المالتوسية السكانية العربية:

يبلغ عدد سكان المنطقة العربية حوالي 441 مليون نسمة، مايشكل5.7% من سكان العالم، في حين أن نصيب الفرد العربي من الأراضي الزراعية،لايتجاوز0.17% هكتار في عام 2021، وهي نسبة دنيا مقارنة بالمعدلات العالمية والمقدرة ب0.19% هكتار سنة 2016[1].

إن هذه الزيادة السكانية في العالم العربي تستوجب تحتاج إلى كميات إضافية من الغذاء وبالتالي زيادة الضغط على الميزان التجاري العربي بالسلب، وقد تراجع الإنتاج الزراعي في الوطن العربي بفعل حركات النزوح الكبيرة نحو المدن، وإهمال التنمية الزراعية الريفية، ماولد نوعا من الخلل في نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي، حيث بلغ أقصاه في السعودية ب587.4دولار للفرد سنة 2021، و26.2 دولار في جيبوتي وبالتالي سجل هذا المؤشر أدنى مستوياته، وإجمالا فإن نصيب الفرد من الناتج الزراعي سجل قيمة متوسطية قدرها310 دولار مقارنة بالقيمة العالمية ب424 دولار[2].

تعد نسبة اليد العربية العاملة في القطاع الزراعي هي الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك لسوء المعيشة التي يعاني منها المزارع العربي، والمقدرة ب24.1%، مايمثل نسبة15.2% من إجمالي القوى العاملة في مختلف القطاعات، وهي نبة قليلة جدا ونتاج الهجرة نحو المدن بفعل الظروف الصعبة في الأرياف[3].

إن للعامل السكاني أثركبير على مستويات الغذاء، إذتتميز معدلات النمو السكاني في العالم العربي بالإرتفاع المستمر، مقارنة بمعدلات نمو السكان في الدول الغربية، مايفتح تحد كبير أمام

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2021"، 2021، 33، أطلع عليه: 2024/08/01، على الرابط:
https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2022، 2022، 18 أطلع عليه: 2024/08/12، على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-2almwhd-202

[3] نفس المرجع، ص56

الأمن الغذائي العربي، وسنحاول من خلال المخطط البياني التالي التطرق لهذه الزيادات في معدلات نمو سكان المنطقة العربية مقارنة بدول العالم.

الشكل(15): معدلات النمو السكاني والإنتاج الغذائي في المنطقة العربية والعالم للفترة الممتدة من(2015-2020)

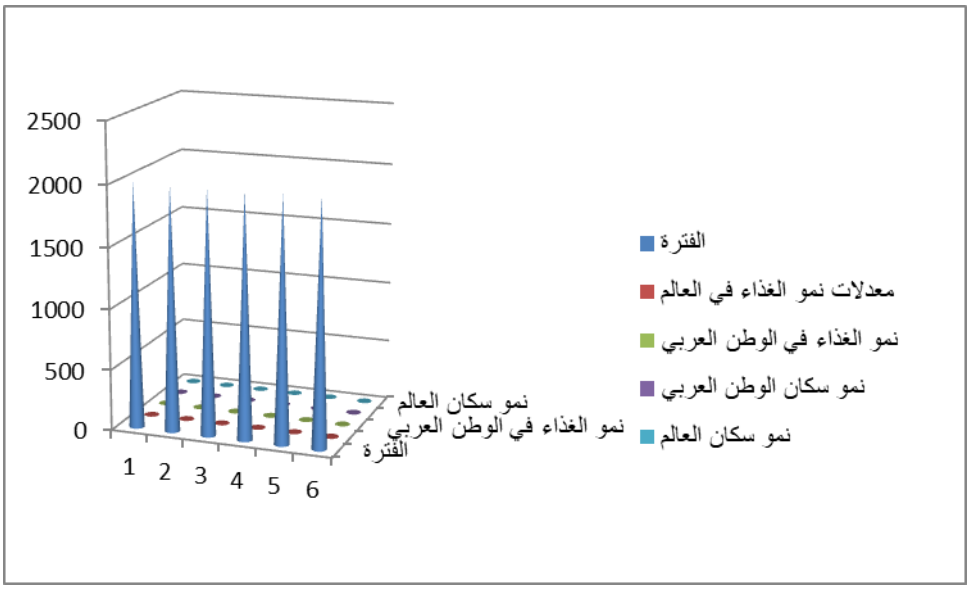

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي"2020، 2020، 30، أطلع عليه: 2024/09/13، على الرابط:
https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2020.pdf

من المخطط البياني السابق نلاحظ أن معدلات نمو السكان في المنطقة العربية متزايدة مقارنة مع المعدلات العالمية، على عكس معدلات إنتاج الغذاء فيها، حيث زادت أعداد سكان المنطقة العربية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010-2020، إلى436.1 مليون نسمة، أي مايقد ب5.6% من عدد سكان العالم، ماتزامن مع إنخفاض حاد في نسب نمو الغذاء مايقرب ب3% خلال نفس الفترة[1].

إن المتغير السكاني يضغط بقوة على الأمن الغذائي من خلال عدة مؤشرات، هذه الأخيرة تزداد حدة كم خلال زيادة عدد السكان وهو مايحدث في العالم العربي، من بينها:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2020"، مرجع سابق، ص33

الفرع الأول: مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء

ويقاس هذا الأخير من خلال مستويات معيشة الأفراد وقدرتهم على الحصول على غذاء مغذي، يتوفر على العناصر التغذوية المناسبة[1]، وهذا يعتمد في الأصل على قيمة الدخل الفردي الذي يحدد نصيب الفرد من الغذاء، حيث قفزمتوسط نصيب الفرد من الناتج الغذائي من1991 دولار في عام 1985إلى5542 دولار سنة 2009[2]، بالإضافة إلى أسعار السلع الغذائية والتي يعبر عنها القدرة على إقتناء المتاح للفرد، حيث عرفت أسعار الغذاء خاصة العشر سنوات الاخيرة إرتفاع كبيرا في المنطقة العربية نظرا، اتزايد الطلب على الغذاء في السوق العالمية، إمانتيجة الطلب المتزايد عليه بغرض الإستهلاك، خاصة في دول الجنوب، أو بسبب الإستعمالات المختلفة له وعلى رأسها الوقود الحيوي، والذي يعتمد أساسا الأغذية الإستراتيجية لدول الجنوب كالذرة والحبوب، ضف إلى ذلك الظروف الطبيعة التي عصفت بغذاء المنطقة العربية في فترة 2008-2011 ، نتيجة لتلف المحاصيل خاصة في الجزائر، المغرب، سوريا، موريتانيا، عمان[3].

الفرع الثاني: المؤشرات التغذاوية

وتشمل المتاح من الغذاء للفرد، وقدرته على ضمان إستمرارية توافر الغذاء بشكل مستمر، وتتزايد معدلات إستهلاك الغذاء مع تزايد عدد السكان[4]، كما تعتمد المؤشرات التغذاوية على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء المغذي من بروتينات ودهون في صورة عدد السعرات الحرارية المناسبة للقيام بمختلف الوظائف الحيوية، وبالتالي تقاس المؤشرات التغذاوية في العالم العربي من

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، 2008، 25، اطلع عليه: 2024/08/12، على الرابط: https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2008.pdf

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، 2008، المرجع السابق، 6.

[3] نفس المرجع، ص48-49-56-57.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009"، 2009، 3-24، أطلع عليه: 2024/09/14، على الرابط:

https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2019.pdf

خلال مستويات قطرية وأخرى عامة، تبلور النصيب المتاح للفرد من مكونات الطاقة[1]، وسنحاول من خلال الجدول التالي التطرق للمؤشرات التغذاوية لبعض الدول العربية.

الجدول(10): متوسط مصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية في بعض الدول

	متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية(كيلو كالوري/للفرد/ اليوم				
الدول	1971-1969	1981-1979	1990-1992	2000-2002	2005-2007
الأردن	2240	2610	2840	2700	2740
الإمارات	2990	3300	3160	3130	3120
تونس	2340	2820	3120	3220	3250
الجزائر	1820	2640	2890	2880	2990

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بياناتFAO، 2005، 2010، 2011

من الجدول السابق نلاحظ أن نصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية في تزايد مستمر، وذلك راجع لتنوع الغذاء، وإتخاذه منحى نمطي أسهب في زيادة السعرات الحرارية المستهلكة بشكل طردي مع الزمن.

إن كمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها سكان الدول النامية بمافي ذلك سكان الوطن العربي قليلة جدا بالنظر لكمية السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في الدول الغربية، حيث ينقص نصيب بالفرد الواحد من السعرات الحرارية في الدول النامية ب60%، أقل من النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية[2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "اوضاع الأمن الغذائي العربي 2008"، مرجع سابق، ص41.

[2] حسن أحمد شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن،(اليمن: ، صنعاء، 1990)، 57-58.

تعتبر الدول العربية أكثر الدول عرضة لتقلبات سوق الغذاء، بسبب إعتمادها على الأغذية المستوردة، حيث يقدر إجمالي السعرات الحرارية المستمدة من الأغذية المستوردة نحو50%[1]،.

الفرع الثالث: تقلبات أسعار الغذاء

إن لإرتفاع أسعار الغذاء تداعيات خطيرة على حالات الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية، حيث يؤدي هذا الإرتفاع إالى تضررميزانيات الأسر، وميزانيات الدول، من خلال عدم القدرة على توفير الغذاء بالكمية المناسبة وضمان التوافر والإستمرارية، وسنحاول فيمايلي الوقوف على أهم المسببات الكامنة وراء إرتفاع أسعار الغذاء في العالم العربي:

1- لقد أسهبت الأزمة الغذائية لسنة 2008 إلى زيادة أسعار الغذاء في الدول العربية، في فترة الأزمة كما ولد مخاوف بإستمرار الزيادة في سعر الغذاء في مرحلة مابعد الأزمة، خاصة في الدول العربية بفعل عوامل هيكلية ستلقي بضلالها على سعر الغذاء بفعل نقص العرض من جهة والخوف من الصدمات الفجائية التي قد تمس سوق الغذاء في أي وقت وبالتالي تكرار سيناريو الأزمة.[2]

2- تغضع أسعار الغذاء عامة لتقلبات السوق العالمية للغذاء، حيث عرفت بهذه الأخيرة خلال أزمة الغذاء لسنة 2008، إنخفاض لمستويات مخزون الغذاء العالمي، حيث تم إستبدال سياسات دعم الأسعار، بمدفوعات مباشرة للمزارعين[3]، وهذا ما أدى لزيادة حدة إنعدام الأمن الغذائي.

لقد كان للأزمة الغذائية تداعيات كبيرة على العامل السكاني في الدول النامية، حيث تزايد عدد الأشخاص الذين يعانون من حالات نقص التغذية إلى873 مليون شخص، أما الدول العربية فقد تزايدت معدلات الجوع فيها في مناطق محدودة مثل السوادن، اليمن، جيبوتي[4]، أما الشرق الأدنى

[1] FAO , The State of Food and Agriculture2008a,(Italy: Rome, electronic publishing and support branch communication division fao, 2008), 10-15
[2]World Bank ," Publication : World Development report 2008: Agriculure for development", 2008 , 25/11/2023 , www.worldbank.org/data
[3] Op.cit
[4] Von Grebmer, et al," Global hunger index, The challange of hunger",(Germany: International food policy research instate, 2009) , 2-6

وشمال إفريقيا فقد قفزت مستويات نقص التغذية إلى 32% من إجمالي السكان، وذلك بسبب الحروب الداخلية والصراعات السياسية[1].

3- إن الزيادة السكانية التي يعرفها الوطن العربي تلقي بظلالها على مستويات الوفرة الغذائية، حيث تعبر معدلات الزيادة السكانية في العالم العربي هي الأعلى عالميا، ماأدى إلى زيادة الطلب الكبير على الغذاء، إذ بلغت3.5% في الخليج، أي مايعادل 1.5% كمتوسط الزيادة في المنطقة العربية، مقارنة بالنسبة العالمية التي بلغت1.1%[2].

المطلب الثاني: إتاحة الغذاء العربي:

إن إختيارنا لهذا المفهوم"الإتاحة" لما يتضمنه من مؤشرات ومتغيرات عديدة مترابطة تمكننا من فهم واقع الأمن الغذائي إنطلاقا من قدرة الإتاحة بما تقتضيه من إنتاجية الغذاء ووفرته، إلى عولمته في شكل نمطية الغذاء، وقدرة الدول العربية على التوفيق بين المحددات المختلفة لهذا المفهوم، وهو ماسنحاول التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول :إنتاج الغذاء العربي "الانتاج النباتي".

إن إنتاج الغذاء العربي يصطدم بالعديد من التحديات سواء داخلية أو خارجية، حيث يقاس هذا الأخير من خلال مؤشر وفرة الغذاء للسكان في أوقات مختلفة وبكميات كافية وبطريقة مستمرة، ويتركز إنتاج الغذاء في الوطن العربي على إنتاج السلع الغذائية الرئيسية النباتية، الحيوانية، السمكية، والتجارة الخارجية

أولا: الإنتاج النباتي:

يتمثل الإنتاج النباتي في في إنتاج المحاصيل المختلفة الزراعية، كالحبوب والدرنات والبقول، والسكر وغيرها من المنتجات النباتية.

[1]FAO," state of food insecurity " ,2009, 322-355 , 12/09/2024, https://www.fao.org/4/i0876e/i0876e00.htm
[2] World bank,op.cit,2009

1. -إنتاج القمح:

يعتبر محصول القمح من المحاصيل الرئيسية في الإنتاج النباتي، نظرا للنمط الإستهلاكي في العالم العربي، ويتصدر محصول القمح المحاصيل الزراعية، حيث بلغ إنتاج القمح سنة 2020، 38.3% من المساحة المزروعة، ساهم هذا الحجم في الإنتاج دعم إنتاج الحبوب في الوطن العربي بنسبة49.3%، ويتصدر إنتاج القمح في ست دول رئيسية هي: مصر بنسبة40%، الجزائرب15%، العراق ب12%، المغرب ب11%، تونس ب5%[1].

ويمكن ترتيب هذه الدول من حيث إنتاج القمح حسب التمثيل البياني الموالي

الشكل(16): الدول المنتجة للقمح في الوطن العربي خلال 2023

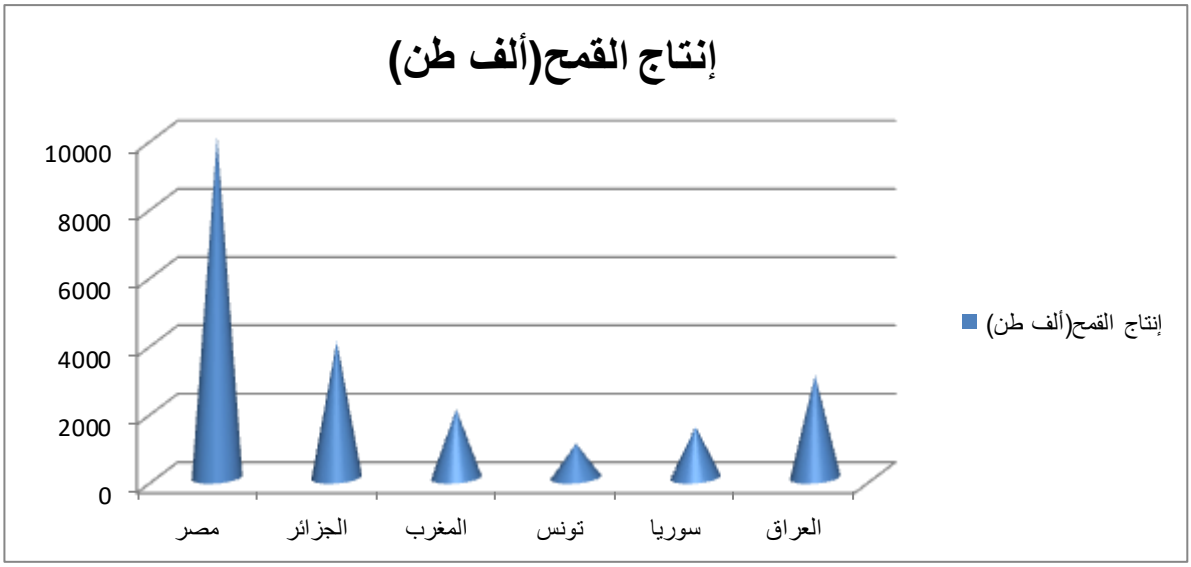

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023.

2. إنتاج الذرة الرفيعة والدخن:

تتربع زراعة الذرة والدخن على نسبة كبيرة في المساحة المزروعة ب38.4%، ويتركز إنتاج هذا المحصول في السودان، ومع مطلع 2022 عرف هذا المحصول زيادة معتبرة في الإنتاج

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،أوضاع الأمن الغذائي العربي2022، 62، اطلع عليه: 2024/09/13، على الرابط: www.org.com

بلغت22.4%، مقارنة بإنتاج 2021، ومايعادل 7.9مليون طن، إلا أن محاصيل الذرة الرفيعة والدخن تعد من المحاصيل المطرية التي ترتبط إرتباطا وثيقا بتساقط الأمطار[1].

3. إنتاج الأرز:

الأرز من المحاصيل الأكثر إستهلاكا في الوطن العربي، إلا أن إنتاجه لا يتوفق وكمية الإستهلاك الكبير لهذا المحصول، وتتركز زراعته في مصر، ويعادل إنتاج الأرز نحو8.9% من كمية إنتاج الحبوب، وقد عرفت مصر إنخفاض كبير في إنتاجه سنة 2022 بنسبة 24%، كما يساهم الوطن العربي بنسبة 1% في الإنتاج العالمي للأرز[2].

4. إنتاج الشعير:

يتميز محصول الشعير بأنه محصول غذائي، بالإضافة لأنه محصول علفي وتتميز الجزائر بأنها الدولة الرائدة عربيا في إنتاج الشعيربنسبة 60% من الإنتاج العربي في هذه المادة، بالإضافة لتونس وسورياو المغرب، وقد بلغ إنتاج الشعير في الفترة 2016-2022، 4.4 مليون طن، إلا أن إنتاجه عرف إنخفاضا كبيرا مع بداية2021، حيث إنخفض الإنتاج ب4.5%[3].

5. إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

إن المحاصيل السكرية في العالم العربية تشمل كل من القصب السكري، والشمندر السكري، وهي من المحاصيل التي يتركز إنتاجها في دول معينة كمصر، والمغرب، والسودان، وتساهم هذه الدول بنسبة99% من الإنتاج العربي في هذه المادة، إلا أن إنتاج هذه المادة عرف إنخفاضا كبيرا سنة 2022 بنحو0.4%[4].

---

[1] نفس المرجع، ص30.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، المرج السابق، ص30

[3] نفس المرجع، ص29-30.

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، المرجع السابق، ص31.

6. إنتاج البذور الزيتية:

يعد إنتاج محصول البذور الزيتية مهم جدا لتحقيق الأمن الغذائي العربي، لما يوفره هذا النحصول من عدد كبير من السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان[1]، وسنعرض قيمة هذا الإنتاج من خلال الجدول التالي:

الجدول(11): إنتاج البذور الزيتية الرئيسية في الدول العربية 2019-2021، (ألف طن)

	2019	2020	2021
الذرى الشامية	8470.9	8558.1	8578.6
الذرى الرفيعة والدجن	9787.1	6352.6	8464.9
السمسم	1318	1641	1978
الفول السوداني	3162.3	3103	3692
فول الصويا	46.8	57	60.7
زهرة الشمس	163.3	164.4	173.6

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة التنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2021، ص17.

من الجدول نلاحظ أن إنتاج البذور الزيتية في العالم العربي يعرف فتورا ملحوظا في الإنتاج، حيث سجلت مستويات الزيادة في إنتاجها معدلات ضعيفة جدا، بمتوسط زيادة تقريبا 1000 طن وهو مستوى لايغطي حاجيات المواطن العربي من هذه المادة.

[1] Jungers et al, "Adaptingperennial grain and oilseed crops for climate resiliency". Crop Science,04(2023): 1701-1721

ومن خلال الجدول التالي سنحاول تسليط الضوء على الإنتاج النباتي العربي.

الجدول(12): إنتاج السلع الغذائية النباتية الأساسية في الوطن العربي في الفترة2019-2021

	2019	2020	2021
الحبوب	61.01	54.48	60.44
الباقوليات	1.74	1.8	1.93
الفواكه	40.28	45.46	47.88
الخضر	54.82	51.64	52.05
السكر	3.71	3.55	3.52
الدرنات	17.17	18.73	18.09
الزيوت النباتية	3.06	3.78	4.07

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة التنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2021، ص17

من الجدول نلاحظ أن الإنتاج الغذائي العربي النباتي آخذ في الإنخفاض في الفترات2019-2021، مايشكل تحديا كبيرا للأمن الغذائي العربي، خاصة ماتعلق الأمر بالمحاصيل الرئيسية التي تشكل غذاء الفرد العربي، ومايجعل الكثير من الدول تلجأ للإستراد لتغطية القصور في الإنتاج مايكرس لمبدأ التبعية الغذائية للشمال، نظرا لعدم إمتلاك الدول العربية للقدرات الفنية اللازمة لمجابهة التحديات المناخية خاصة التي تعصف بالإنتاج النباتي العربي.

الفرع الثاني: إنتاج الغذاء العربي "الإنتاج الحيواني والسمكي".

تعد اللحوم والبيض والأسماك من المصادر الرئيسية للبروتينات، التي تعد ركيزة أساسية في غذاء الفرد العربي، ويتوفر العالم العربي على ثروة حيوانية كبيرة قدرت ب344.05 مليون رأس سنة 2022، إلا أن هذا المعدل تناقص على ماكان عليه سنة 2021 بنسبة2.8%، وتتركز هذه الثرو الحيوانية في خمس دول هي السودان، الجزائر، الصومال، موريتيانيا، مصر[1].

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، المرجع السابق، 21

ثانيا: إنتاج اللحوم:

يعرف إنتاج اللحوم في العالم العربي سواء كانت اللحوم الحمراء أو البيضاء تذبذبا في الإنتاج، حيث بلغ إنتاج اللحوم سنة 2021، 9.4 مليون طنن منها 55% من حجم الإنتاج خاص بالدواجن، أما اللحوم الحمراء فقد شغ إنتاجها نسبة45%، وقد إنخفض إنتاج اللحوم الحمراء مطلع سنة 2022، بنسبة2.7%، أما الدواجن فقد عرفت زيادة في الإنتاج بنحو1.7%[1].

ثالثا: إنتاج الألبان.

يرتبط إنتاج الألبان في الوطن العربي بحالة الماشية الغذائية والصحية، وبالرغم من أن الوطن العربي ينتج كميات كبيرة من الألبان سنويا إلا أن هذه الكمية غير كافية، مايجعل الكثير من الدول العربية تستورد هذه المادة، وقد عرف إنتاج الألبان في الوطن العربي في الفترة 2016-2022، زيادة طفيفة بلغت 0.3%[2].

رابعا: إنتاج البيض.

يأتي إنتاج البيض في الوطن العربي من القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه على الأعلاف المستوردة وعلى رأسها الذرة الشامية، ويتركز إنتاجه في سبع دول هي: الجزائر، مصر، السعودية، المغرب، الأردن، الكويت، سوريا، وقد بلغ إنتاج البيض مع مطلع سنة 2022، 2.29 مليون طن، إلا ان إنتاجه بدأ يعرف تراجع مقارنة بسنة 2021 ب7.5%[3].

[1]نفس المرجع

[2]المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022"، مرجع سابق ص21.

[3]نفس المرجع

1. إنتاج السمك:

تمتلك الدول العربية ثروة سمكية كبيرة، ما أكسبها خاصية الفائض التصديري، وقدر الإنتاج السمكي في الوطن العربي6.18 مليون طن في الفترة 2016-2022، إلا أن إنتاجه عرف إنخفاض بنسبة0.7% سنة2021، ويتركز إنتاج السمك في الجزائر، الإمارات، تونس، السعودية[1].

إن الملاحظ أن إستهلاك السلع الغذائية عل إختلاف أنواعها، يتركز في الدول العربية ذات الدخل الفردي المرتفع، حيث يعرف هذا النوع من الغذاء طلبا مستمرا عليه، مع مراعات قواعد أمان الغذاء[2].

الجدول (13): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2022

المجموعة الغذائية	2016	2017	20218	2019	2020	2021	2022
الأسماك	5205	5630	4979	5651	5745	6225	6184.2
البيض	2154	2333	2253	2558	2344	2476	2290.271
الألبان	27808	27241	26016	25380	27308	27283	27359.34
اللحوم الحمراء	4652	4361	4287	4389	4314	4356	4237.788
الدواجن	4267	4647	5090	4931	5126	5085	5171.413
الأبقارو الجموس	58556	58715	58250	58129	55004	57737	54193.9
الأغنام والماعز	275594	274447	304914	274756	287132	279627	273161.3

المصدر: من إنجاز الباحث الاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022، ص20.

من الجدول نلاحظ أن مستويات إنتاج الثروة الحيوانية كظطربة نسبيا خاصة في الفترة2016-2022ن حيث سجلت إنخفاضا ملحوظا في الإنتاج نهاية سنة ،2021، وبداية سنة 2022،

[1] نفس المرجع

[2] S.Prache,et al ",Review : Quality of animal-Source foods ". Animal The international journal of animal biosciences.16(2022) : 01-16

الفرع الثالث: الإتاحة الغذاء من التجارة الخارجية العربية:

إن التبادلات التجارية تتيح للدول فرصة الوصول للسلع والموارد والمعدات والتكنولوجيات، وكل مامن شأنه تحسين الإنتاج الزراعي، فالإنفتاح على التجارة الخارجية والمشاركة في المبادلات التجارية، له إنعكاسا مباشر على قيمة الناتج المحلي، من خلال نشاط الصادرات والواردت، بحيث يؤدي إرتفاع نشاط الصادرات إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي[1]، وبالتالي فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلبق التوافق بين الإنتاج المحلي الذي تنتجه الدولة والذي قد يتحول في صورة واردات، وتوريد ماينقص من السلع الغذائية لسد قصور الإنتاج المحلي، ويمكن نمذجة ماتقدم من خلال المخطط التالي:

الشكل(17): مخطط توضيحي يفسر العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي

الإقتصاد المنفتح يعزز ميزة المنافسة والتخصص/التخصص يزيد الكفاءة/الكفاءة تزيد الإنتاج الغذائي/زيادة الإمدادات الغذائية يخفض الأسعار ويزيد فرصة الحصول على الغذاء

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على معلومات من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص20

أولا: الصادرات والواردات الغذائية العربية:

تشهد البيئة الخارجية الدولية أوضاعا غير مستقرة في الغالب سواء بسبب النزاعات أوالأوبئة والكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، حيث في فترة مابين2016-2022، عرفت البيئة الدولية العديد من المستجدات التي ألقت بضلالها على مستويات الأمن الغذائي العربي وقدرة الحكومات العربية على تحقيق الأبعاد المخالفة للأمن الغذائي(توفر الغذاء-إمكانية الحصول عليه-إستخدامه-وإستقرار الإمدادات منه، حيث أثرت كل من جائحة كورونا والحرب الروسية الأكرانية عل مسارات التجارة الدولية ومنها العربية، حيث أدت الحرب الروسية الأكرانية إلى تراجع في معدلات إنتاج الحبوب العالمية بإعتبار أن أطرف النزاع من أبرز منتجي الحبوب، ماإنعكس سلبا على زيادة أسعار الغذاء،

[1] POPESCU,A," The importance of production and import for ensuring food availability in Romania ": Scientific PapersSeries Management Economic Engineering in Agriculture and Rural Development, (222022): 533-548

وتضرر صادرات وواردات التجارة الغذائية العربية، حيث تشير توقعات البنك الدولي أن معدلات نمو منطقة الشرق الأوسك وشمال إفريقيا، آخذة بالتدهور في الفترة 2022-2024، حيث بلغت سنة 2022، 5.8%، وفي عام 2023، 3.1%، وفي سنة 2024، 3%، أم دول الخليج فقد عرف النمو الإقتصادي فيها هبوطا ملحوضا بـ3.7% و3.2% على التوالي بين عامي 2022و2023 مع إنخفاض كبير في أسعار النفقط ماسيؤثر سلبا على القدرات المالية للدول العربية وبالتالي إختلال الميزان التجاري العربي[1].

سنحاول من خلال الجدول التالي سنتطرق لمعدلات النمو في التجارة الخارجية العربية مقارنة بمعدلات النمو العالمية

الجدول (14): معدل النمو السنوي للتجارة الغذائية العربية والدولية خلال الفترة2016-2022

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2022
الوطن العربي						
نمو الصادرات	-16.41	25.26	19.82	-7.36	-17.51	-3.63
نمو الواردات	-12.44	6.88	4.97	-0.57	-10.94	-23.57
العالم						
نمو الصادرات	-3.01	10.30	10.09	-3	-6.66	8.46
نمو الواردات	-2.98	10.67	10.57	-2.93	-7.24	9.36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات المنطمة العربية للتنمية الزراعية، وضع الامن الغذائي العربي 2022.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، مرجع سابق، ص1-2

ثانيا: التجارة البينية الغذائية العربية:

تتميز التجارة البينية العربية بالفتور، مقارنة بمناطق أخرى سواء الدول الصناعية او الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا، بإعتبار أن مبدأ التبادل البيني بين الدول يقوم على وجود مصالح مشتركة بين هذه الدول، وغياب المصالح المشتركة يعني غياب هذا النوع من التجارة[1].

تعتمد الدول العربية على أسواء الغذاء الزراعية العالمية، حيث تشكل نسبة7.6%، إجمالي الواردات الزراعية العربية العالمية لسنة[2]2020، حيث من الملاحظ وجود عوامل تلقي بضلالها سلبا على التجارة البينية العربية، من بينها البنى التحتية والتي تؤثر على تجارة السلع، ومن ثمى توفر الغذاء وسلامته، بالإضافة للدخل الفردي ومعدل الأجور.

المطلب الثالث: الفجوات الغذائية العربية

إن أسباب الفجوات الغذائية في المنطقة العربية متعددة، حيث تتداخل في هذا المتغير المستقل ألا وهو الفجوة الغذائية، العديد من المتغيرات التابعة، من حجم المبادلات التجارية العربية، والعامل الطبيعي بما في ذلك المناخ، ضف غلى ذلك اللاإستقرار السياسي داخليا، ضف إلى ذلك الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الغذاء العربي، وجائحة كورونا كلها عوامل أسهبت في تفاقم الفجوة الغذائية العربية، وهو ماسنحاول معالجته في هذا المطلب.

تعكس الفجوة الغذائية قدرة الناتج المحلي من الغذاء على تغطية حاجيات السكان من الغذاء مع ضمان توافرها بطرية لاقطرية تغطي مختلف مناطق تركز السكان، كما تقاس بمقدار الفرق بين الإنتاج المحلي للغذاء، والحاجيات الغذائية المختلفة للسكان[3]، مايجعل مفهوم الفجوة الغذائية مترابطا

[1] عز الدين بوحبل، التجارة العربية البينية بين المعطيات الإقليمية والإملاءات الدولية، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، 1(2023): 346-356.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2021"، مرجع سابق، 28

[3] سعد عبد نجم العبدلي، جليل كامل غيدان،":برامج الإصلاح الإقتصادي والفجوة الغذائية"، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، 2(2010):17-18.

مع متغير رئيس هو" الإستيراد الغذائي" لتلبية قصور الإنتاج المحلي، كما تتناسب قيمة الفجوة الغذائية مع عناصر أساسية تتمثل في الطلب على الغذاء، وتقلبات أسعار الغذاء داخليا وخارجيا[1].

الفـــرع الأول: واقـــع الفجـــوة الغذائيـــة للمحاصـــيل الإســـتراتيجية للـــوطن العربي(الحبوب)

إن الحبـوب هـي الغـذاء الاسـتراتيجي الأول فـي الـدول العربيـة، وتعـرف الفجـوة الغذائيـة للمحاصيل الاستراتيجية على انها الفرق بين الإنتاج المحلي من الحبوب، والمتاح للإستهلاك، أي بصيغة أخرى مدى قدرة المحاصيل الوطنية على مجارات الإستهلاك المحلي، وتعد المحاصيل الاستراتيجية المتمثلة في الحبوب على إختلاف أنواعها(القمح، الشعير، الأرز، الذرة)، لبنة اساسية للحفاض على المستويات المقبولة من الأمن الغذائي.

إن التطور الذي عرفه مفهوم الامن الغذائي، يقتضي التعامل الدقيق مع مختلف العناصر المكونة له، حيث لم يعد هذا المفهوم على قدرة الدولة علة توفير الغذاء لسكانها فقط بل تعدته إلى تحقيق المخزون الغذائي المناسب لمواجهة مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها وبالتالي القدرة على توفير الغذاء في شتى الأوضاع والظروف.

أولا: تداعيات الأزمة الغذائية على الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية.

لقد أسهبت الأزمة الغذائية لسنة2006 في إختلال ميزان العرض والطلب للسلع الغذائية في السوق العالمية، وعلى رأسها الحبوب التي عرفت أسعارها إرتفاعا كبيرا في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، حيث أشارت صحيفة"OBSERVER" أن حوالي 30 دولة من غرب إفريقيا وصولا إلى جنوب إفريقيا وبعض الدول العربية قد تتعرض لمجاعات وعدم إستقرار بسبب مخاطر إنعدام الأمن الغذائي[2]، وهذا ماذهب إليه مالتوس من خلال مبدأ أن قوة السكان تفوق قدرة الأرض على إنتاج الغذاء، مايعكس تحكم عامل السكان في مستوايات تحقيق الأمن الغذائيء، ويمكن

[1]سالم توفيق النجفي، المتضمنات الإقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي،(العراق: بغداد، مطبعة اليرموك، 1999)، 16.

[2]Abdulrahman Al-Fawwaz, Abdullah Ahmed, "the reality of food security in the arab world" :international journal of Asian social science; 6(2016): 251-261.

تطبيق المالتوسية السكانية على بعض الدول العربية التي تعرف زيادة في الكثافة السكانية، ومدى قدرة هذه الدول على توفير الإمدادات المناسبة من الغذاء لسكانها، إلى أن هذه الزيادة في الكثافة السكانية تزداد بطريقة عددية على عكس الإنتاج الغذائي الذي ينتج وفق متتالية هندسية، ومنه يمكن ترجمة هذا الوضع من خلال المثلث التالي الذي يحاول ربط العلاقة بين إضطربات الوضع الغذائي، وما ينتج عنه إحتمالات عدم الإستقرار التي تترجمها النزاعات والحروب، بالإضافة لإنتشار المجاعات نتيجة لعدم قدرة بعض الدول النامية ومنها العربية على ضمان توافر الغذاء بالكميات المناسبة وفي جميع الأوقات.

الشكل(18): انعكاسات الإضطراب الغذائي على الوضع السياسي في الدول النامية

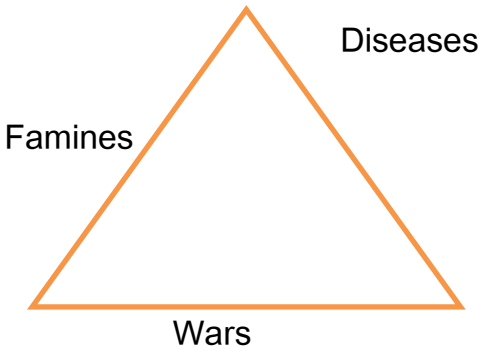

المصدر: من إنجاز الباحث

ثانيا: أزمات المياه الإقليمية.

من المعروف أن الماء ركيزة أساسية في نجاح العمليات الزراعية على إختلاف أنواعها وأشكالها، حيث تعاني الكثير من الدول العربية من شح المياه وعدم وفرتها بالكميات المناسبة لنجاح محاصيلها الزراعية، خاصة الإستراتيجية منها، إلا أن الملاحظ أن اكثر من67% من مواردها المائية مصدره دول غير عربية، حيث تتشارك كل من العراق وسوريا نهرا دجلة والفرات مع تركيا، التي بدورها ترفض تقسيم مياه هذه الأنهار مع الدول العربية السالفة الذكر، معارضة مساعي أي جهود دولية في هذا الصدد، أما فلسطين والأردن فقد قامت إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب، كما قامت في نفس الصدد بالإستلاء على مجاري مائية وأنهار على طول الشريط الجنوبي للبنان، وكذا مناطق الحدود السورية اللبنانية، مثل نهر الحاصباني ونهر الوزاني، وبحيرة طبريا ونهر اليرموك، كما

تعرف مياه النيل المتدفقة من بحيرات فكتوريا وسط افريقيا، والذي يمربعشر دول تقع على ضفافه وصولا لمصر والسودان، الدولتان العربيتان اللتان تتقاسم مياه النيل مع دول تتميز بعدم الإستقرار وانتشار المجاعات فيها[1]، وبالتالي فعدد كبير من الدول العربية امنها المائي وبالتالي الغذائي مرتبط بالمتغيرات الخارجية، وعلاقاتها مع الدول الإقليمية الموجودة ضمنها مايشكل تهديدا واضحا لمفهوم إستدامة انتاج المحاصيل الإستراتيجية، والتي تعد العمود الفقري للأمن الغذائي في الدول العربية، وسنحاول من خلال الجدول التالي الوقوف على أهم الموارد المائية العربية ذات المصدرين الداخلي والخارجي في بعض الدول العربية، وتأثر هذه الأخيرة على القدرة الإنتاجية الغذائية لهذه الدول خاصة ماتعلق الأمر بإنتاج المحاصيل الغذائية الاستراتيجية، وتداعيات وإنعكاسات ندرة الموارد المائية على مستويات الأمن الغذائي في العالم العربي.

الجدول (15): الموارد المائية العربية ذات المنشأين الداخلي والخارجي

الدولة	منشأ داخلي	منشأ خارجي	مجموع الموارد المائية المشتركة"متر مكعب"
سوريا	2.8	16	18.8
العراق	21.8	39	60.8
الاردن	0.1	0.2	0.3
مصر	0.5	55.5	56
السودان	6.5	18.5	25
الصومال	3.6	4.5	8.1
موريتانيا	0.4	5.4	5.8

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة"أكساد"،ص50

وتعد الأمطار المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه معظم الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، إلا أن مستوياتها متذبذبة وغير مستقرة نسبيا بفع العوامل المناخية السائدة في المنطقة، حيث يبلغ متوسط التساقط فس الدول العربية2000 مليارمتر مكعب، يضيع منه حوالي

[1] Abdulrahman Al-Fawwaz, Abdullah Ahmed,op.cit.p251-261

85% بسبب التبخر، كماأن67% من أراضي الدول العربية يقل التساقط فيها بنسب دنيا تقدر ب100مم في السنة، مثل السودان وجبه الجزيرة العربية، وفيما يلي سنقوم بعرض توريع الأمطار في الأقاليم العربية المختلفة، وتأثيرها على مستويات إنتاج المحاصيل الغذائية الإستراتيجية ، ومن ثمى إنعكاسها سلبا على الأمن الغذائي العربي من خلال الجدول التالي[1]:

الجدول(16): توزيع تساقط الأمطار في الأقاليم العربية المختلفة

الإقليم	حجم الأمطار(مليارمكعب)	النسبة%
إقليم شبه الجزيرة العربية	211	9.2
إقليم المشرق العربي	178	7.8
إقليم المغرب العربي	588	25.8
إقليم المنطقة الوسطى	1305	57.2
المجموع	2282	100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات المنظة العربية للتنمية الزراعية2023

ثالثا: التصحر والجفاف.

يسهم كل من التصحر والجفاف بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية في التأثير الكبير على وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تؤثر وبشكل مباشر على السلسلة الإنتاجية الغذائية خاصة المحاصيل الغذائية الإستراتيجية، حيث تناول تقرير للأمم المتحدة أن مساحة الأراضي المتضررة من التصحر حوالي46 مليون متر مربع، من بينها 9.76 مليون كيلومتر في الوطن العربي، وهذا مايشكل مساحة كبيرة مهدورة ستلقي بضلالها على الأمن الغذائي العربي[2]، كما يرتبط هذا الوضع بالعامل المناخي، والذي يتميز بأنه مناخ حار في معضم الدول العربية، حيث يدفع هذا الأخير بالتصحر والجفاف، وهذا مأأثر على المحاصيل الغذائية الإستراتيجية والمتمثلة في الحبوب بمختلف أشكالها، إذ قدرت المساحات المزروعة في الوطن العربي69.5 مليون هكتار، من إجمالي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2023،" 3-4، أطلع عليه: 2024/09/14، على الرابط: https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2023.pdf

[2] Rania Aldroubi , "the reality of arabic food security and is prospected changes in the light of international economic changes ",Damascus university journal for Economical and Legale Sciences, 241 (2008) :p300

مساحة1406 مليون هكتار، وهي مساحة صغيرة جدا لا تتعدى 5%[1]، وهذا مايعني أن الأراضي المزروعة في العالم العربي لاتتجاوز المساحات المزروعة فيها والتي يتم إستغلالها35%، بمعدل إنتاج للمحاصيل الزراعية المخصصة لزراعة الحبوب1927 طنا للهكتار وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بشساعة المساحات في الوطن العربين ومقارنة بإنتاج الحبوب في الدول المتقدمة والتي يبلغ متوسط إنتاجها 411814 طنا للهكتار[2].

رابعا: ضغف البنى الفنية:

إن العوامل الفنية مهمة جدا في زيادة الإنتاج الزراعي، حيث توفر الأبحاث الحديثة في هذا الصدد سبيلا لإبتكار طرق وأساليب بما تتناسب والوضع الراهن، وبالتالي تشكل خيارا استراتيجيا مناسبا خاصة مع تعقد العوامل المناخية في بعض الدول كالدول العربية، والتي تعاني من قصور كبير في جانب تمويل الأبحاث العلمية مقارنة بالدول المتقدمة، ماأدى لقلة الكوادر البشرية المؤهلة في هذا الجانب، حيث بلغ الإنفاق الحكومي في مجال البحث العلمي في الدول العربية230 مليون دولار في 19 دولة، في حين بلغ في الدول المتقدمة85400 مليون دولار في 22 دولة فقط[3]، وهو معدل ضعيف جدا في الوطن العربي، وفي هذا الصدد يلخص محمد السيد عبد السلام، وهو من كبار المختصين في المجال الزراعي الوضع في القول:"والأن كل هذه الظروف آخذة في التغيير، فالموارد الطبيعية الزراعية المطلوبة للمزيد من الإستثمار لم تعد متاحة بل إن المستثمر منها بالنسبة للفرد آخذ بالتآكل نتيجة لإستمرار الزيادة السكانية، والقلق على الوضع البيئي آخذ في التصاعد، وفي فرض محددات جديدة على التنمية الزراعية ومستقبل إمدادات الغذاء على المستوى العالمي وفي العالم النامي بوجه خاص لايدعو للإطمئنان، وإستعداد الشمال لمساعدة الجنوب آخذ في التراجع على المستوى الثنائي وعلى مستوى المنظمات الدولية."[4]

وكل هذا يؤثر تأثيرا مباشرا على الوضع الزراعي في العالم العربي ومن ثمى الوضع الغذائي، بل وأن نقص وعي بعض الحكومات العربية بضرورة الإستثمار في مجال البحث الزراعي وتطوير

[1]Rania Aldroubi ,op.cit, p300
[2] Ibid
[3] Khalid Elnajjar," Dancing above a sunk ship", 2006 : 20/06/2023, www.said.org/arabic/11.htm
[4]Khalid Elnajjar.op.cit

الأساليب الفنية اللازمة لمجابهة التحديات الطبيعية وبالتالي تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي جعل من المستثمرين يهربون للاستثمار في مجالات أخرى صناعية،خدامتية، بدلا من الإستثمار الزراعي، وكل هذا يشكل في حد ذاته تهديدا مباشرا للأمن الغذائي العربي، وإطارا مدعم للتبعية الغذائية التي تزداد حدة مع نقص الإستثمار الزراعي وإستيراد الغذاء لتلبية الحاجيات الغذائية للسكان، بالمقابل زيادة أسعار الغذاء وإنعكاساتها خاصة على الأسر العربية الريفية، حيث يقلل من فرص الإدخار لديها، فبحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فإن أسعار الغذاء في الوطن العربي عرفت إرتفاعا كبيرا بين عامي 2021و2022، ليصل إلى178%، لتزداد النسبة في الثلاث شهور الأولى من سنة2022، بزيادة قدرت ب130%، ومن المتوقع أن تصل نسبة الزيادة في الربع الرابع من سنة2022 إلى140%[1]، وفي مايلي سنحاول تسليط الضوء على إنتاج وإستهلاك المحاصيل الاستراتيجية في العالم العربي مقارنة بالإنتاج والإستهلاك العالمي.

الجدول(17): جدول يوضح إستهلاك وإنتاج الحبوب في العالم العربي مقارنة بالعالم

الوطن العربي			العالم	
الفترة	2022	2030	2022	2030
الإنتاج(مليون طن)	48.68	75.5	2745.5	177.27
الإستهلاك(مليون طن)	137.5	173.2	3112.9	3000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزاعية،أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة2022، ص20

إن التبعية الغذائية التي يعاني منها العالم العربي لا تتوقف فقط على ضعف البنى المختلفة المكونة للسلة الإنتاجية الغذائية، بل تتعدها لطبيعة النظام الغذائي العالمي الذي يعمل على توسيع الفجوة الغذائية العربية، وإستغلالها في صورة ثنائية الغذاء مقابل النفط، وتنميط الإستهلاك للفرد العربي بصورة تتعدى مفاهيم الإكتفاء الغذائي ووفرة الغذاء لنمط معين من الغذاء المعولم.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "اوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2022"، مرجع سابق، 18-19

إن تقلبات أسعار الغذاء العالمية تؤثر سلبا على الوضع الغذائي في العالم العربي، وتؤدي غلى زيادة الإنفاق الحكومي في هذا الصدد، ماينعكس سلبا على القدرة المالية للدول العربية التي تحاول في كل مرة سد الفجوات الغذائية وتقليل التبعية الغذائية، حيث بلغت قيمة الواردات32 بليون دولار، في مقابل لم تتجاوز قيمة الصادرات9 مليارات دولار بفارق كبير في الميزان التجاري، سبب عجزا قيمته23 مليار دولار[1]، وهذه المعادلة في حد ذاتها لاتصب في صالح سياسات السلم الإجتماعي التي اسعى الدول العربية لتحقيها، ماسيؤدي لإنفجار الأضاع الإجتماعية داخلها، وهذا ماحدث في العديد من الدول العربية مثل الأردن وتونس وسوريا، مايفتح الباب أمام مفهوم اللاإستقرار، حيث قدرت الإحصائات أن سبب اللاإستقرار والنزاع في السودان سببه بنسبة25% إنعدام الأمن الغذائي، و70% في الصومال[2].

خامسا: المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية:

تعد الحبوب من أبرز المحاصيل الغذائية في الوطن العربي، حيث تحظى بإهتمام كبير من قبل الحكومات العربية، وتتربع على المساحات الأكبر في المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، كما تساهم بشكل كبير في سد الفجوات الغذائية، وقد وصل سقف إنتاجها سنة 2022 إلى49.5 مليون طن إلا أن الملاحظ أن هذه القيمة الإنتاجية تعد تراجعا مقارنة بسنة 2021، حيث تناقص الإنتاجب8%[3]، أما المحاصيل الاستراتيجية الأخرى كالدرنالت والبقوليات حيث بلغ متوسط المساحات المزروعة بالباقوليات13.4%، بينما الدرنات15.6%، وذلك في الفترة2016-2022، بينما تراجعت كذلك نسبة المساحات المزروعة قصب السكر، والخضر والفواكه بنسبة متوسطية قدرت ب2.9%[4]، والجدول التالي يبين المساحات المزروعة للمحاصيل الغذائية الإستراتيجية.

[1] Abdulrahman Al-Fawwaz, Abdullah Ahmed,op.cit.p251-261
[2] Alwasat Newspaper,2008, 28/07/2024, www.alwastnews.com
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "اوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2022" مرجع سابق ص24.
[4] نفس المرجع، ص24-25

الجدول(18): متوسط المساحات المزروعة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية في الفترة2016-2022

المحصول	الحبوب	البذور الزيتية	الفواكه	الخضر
النسبة من مجموع المساحات المزروعةع%	54.7	23.2	7.7	4.9

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،ص25.

إن الفجوة الغذائية للمحاصيل الغذائية في العالم العربي، هي نتاج للعديد من المتغيرات سواء الطبيعية والمتمثلة في طبيعة المناخ وصولا للمتغيرات الفنية وقدرة الدولة العربية على توظيف البحث العلمي ومنه إكتساب التكنولوجيا الزراعية لمجابهة تحديات الأمن الغذائي، وصولا لمتغيرات تقلبات أسعار الغذاء في السوق العالمية ومحاولة فرض أجندات سياسية على الدول العربية.

الفرع الثاني: الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية العربية

مع بداية السبعينيات كان الميزان التجاري العربي مستقرا نوعا ما، إذ كان الصادرات الزراعية تغطي بشكل كبير الواردات الزراعية، لكن مع بدلية الثمانيات تغيرت الأوضاع في الميزان التجاري العربي، ففي سنة1985، لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات الغذائية13%، ما جعل الدول العربية تتحول إلى دول مستورد للغذاء بشكل كبير[1]، بالرغم من المدخلات المالية النفطية، إلا أن الإنتاج الغذائي المحلي أصبح غير قادرا على تحقيق الأمن الغذائي، ولم تحمل مرحلة التسعينات الجديد، بإستثناء أن فجوة الواردات والصادرات الغذائية العربية تراجعت تراجعا طفيفا، من 18 مليارددولار سنة 1985، إلى 16 مليار دولار سنة1993[2]، أما ومع دخول الألفية عرف العالم العربي إختلالا في مؤشرات الأمن الغذائي خاصة ماتعلق الأمر بوفرة الغذاء، حيث قدر مؤشر وفرة الغذاء سنة 2021،" ، " 54.6" على مستوى 14 دولة عربية، وهو يقل على المتوسط العالمي المقدر بنحو"56.7"[3]، وقد وصلت قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية علم 2021 نحو18.60 مليار، بينما

[1]محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، (الكويت، عالم المعارف، 1978) ، 55

[2]نفس المرجع، ص55.

[3]إكرام عبد الرحيم، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي المشاكل والحلول"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، 13 (2023):68

وصلت قيمة الواردات67.18 مليار دولار، أي أن متوسط الفجوة الغذائية بين المتغيرين48.58 مليار دولار، كما تستورد الدول العربية السلع الغذائية الرئيسية حسب الجدول التالي[1]:

الجدول(19): قيمة الصادرات العربية في السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2021

الغذاء	القمح	الذرة الشامية	السكر
نسبة الإستيراد%	57	66	65

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة2021، ص4.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الصادرات الغذائية العربية في السلع الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة الشامية والسكر مرتفعة جدا مقارنة بحجم الواردات الزراعية العربية مايسبب عجزا واضحا في الميزان التجاري العربي، خاصة الميزان التجاري الخاص بالحبوب الذي سيواصل بالتدهور حتى سنة 2030، نظرا للظروف الدولية المضطربة بفعل الأزمة الأكرانية الروسية، وتداعيات ما بعد جائحة كوفيد 19.

الفرع الثالث :تداعيات جائحة كوفيد19، والأزمة الأوكرانية الروسية على الفجوة الغذائية العربية

لقد كان للأزمة الأوكرانية الروسية تداعيات كبيرة على الأمن الغذائي العربي، حيث زادت نسب الجوع العالمية ومنها العربية، وبلغت عالميا 828 مليون شخص سنة 2022، أي بزيادة46 مليون شخص عن سنة 2020[2]، حيث يعتبر طرفا النزاع من أكبر موردي الحبوب في العالم، حيث تورد أكرانيا نحو13.2 % من الحبوب للدول العربية، منها18% قمح، و16% زيوت نباتية، أما روسيا فتشكل وارداتها من الحبوب للدول العربية9.5%، منها 18% قمح، 10.9% زيوت نباتية[3]،

[1]نفس المرجع، 65

[2]إكرام عبد الرحيم، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي المشاكل والحلول"، مرجع سابق، 50.

[3]نفس المرجع، 69

ولقد أحدثت هذه الأزمة أزمات حادة في الأمن الغذائي العالمي، خاصة الدول النامية والدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الحبوب في غذائها، وقد أحدثت هذه الأزمة مايلي:

أولا: زيادة أسعار النفط:

إن زيادة أسعار النفط له انعكاسات سلبية على تكاليف الإنتاج الزراعي والنقل، بالإضافة لزيادة إنتاج الوقود الحيوي كبديل للوقود الأحفوري، والذي يعتمد على المحاصيل الزراعية وعلى رأسها الحبوب، مايشكل تهديدا واضحا للأمن الغذائي العربي الذي تعد الحبوب أهم مرتكزاته، حيث أدى إنتاج الوقود الحيوي لزيادة أسعار الغذاء بشكل كبير بنسبة 50%[1]، وقد زاد الطلب على مصادر الطاقة بسبب الأزمة الأكرانية الروسية، وبالتالي إرتفع صقف الطلب على الإيثانول بحوالي 100 مليار لتر عام 2022، حيث لإنتاج13 لتر فقط من الإيثانول يستلزم231 كلغ من الذرة وهي نسبة كافية لإطعام عدد الجوعى المرتفع في العالم[2]

ثانيا: إنخفاض الإنتاج الغذائي:

إن زيادة تكايف الإنتاج والأزمات سواء ما تعلق الأمر بالأزمة الأكرنية الروسية، والتقلبات المناخية الحادة التي عرفها النظام الغذائي العالمي، أدت لإنخفاضه لمستويات دنيا مطلع 2022، حيث ولمجابهة هذا الوضع قامت الدول العربية بمحاولة التخفيف من وطأة الإستيراد، من خلال سياسات الدعم الحكومي للسلع الغذائية، وتشجيع الزراعات المحلية، وزيادة الأسعار المرجعية لشراء الإنتاج المحلي وسادت هذه السياسة في كل من الجزائر وتونس والعراق، وكذا تحفيز تخزين القمح في المغرب، وزيادة دعم الفئات الهشة[3]أنها فشلت في التصدي لتقبات أسعار الغذاء والناتجة من نقص الإنتاج العالمي .

[1] ابراهيم سيف، أزمة الغذاء في الدول العربية، حلول قصيرة المدى لتحد مزمن، (مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، 2009)، 1

[2] سهى زين الدينن، "الوقود الحيوي: هل يحل أزمة الطاقة أم يفاقم أزمة الغذاء"؟ بي بي سي نيوز عربي، 4 سبتمبر 2022، على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business-62524621

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022"، مرجع سابق، 5

ومن خلال المخطط البياني التالي سنحاول الوقوف على المساهمات المختلفة العالمية في الأمن الغذائي العربي، متمثلا في الحبوب.

الشكل(19): مساهمة الدول غير العربية في واردات الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لسنة2022(%)

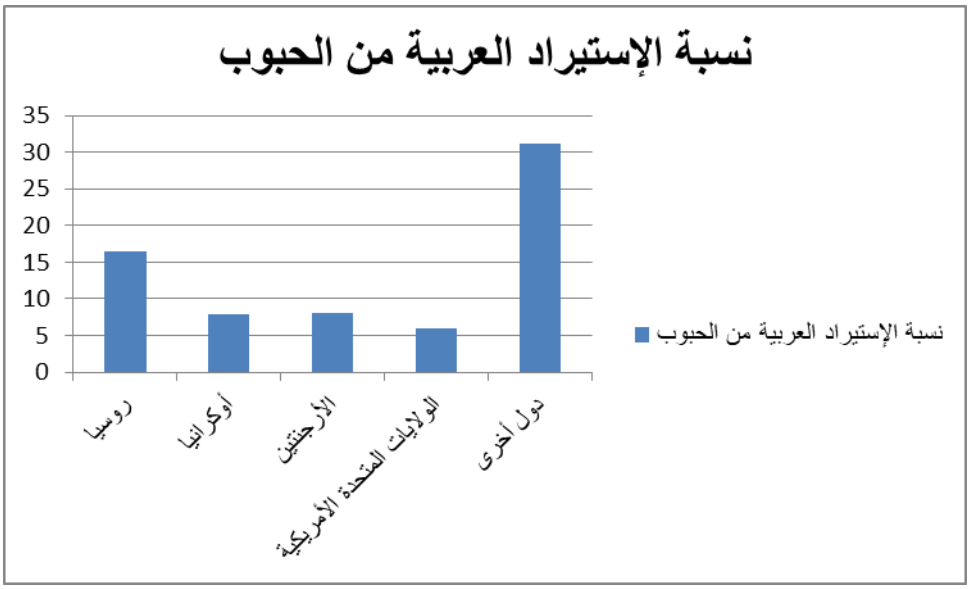

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة2022، ص6

من المخطط البياني نلاحظ أن الواردات العربية من الحبوب تعتمد بالأساس على دول غير عربية، وبالأحرى يخضع الأمن الغذائي العربي للظروف العامة للنسق الدولي، وأي أزمة على مستوى الخارج ستلقي بظلالها على مستويات الأمن الغذائي العربي ، وهو ماحدث ويحدث مع الأزمة الأوكرانية الروسية

المبحث الثاني: مهددات الأمن الغذائي العربي:

في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم مهددات الأمن الغذائي العربي، وكيف تدفع هذه الأخيرة بالأمن الغذائي في الدول العربية إلى حالات إنعدام الأمن الغذائي، بفعل ترابط هذه المهددات سواء تعلقت هذه الأخيرة بأوضاع اللاإستقرار سياسي الداخلي، أو الظروف الدولية، وصولا إلى سلاسل الإنتاج وتأثرها بالظروف المحيطة المختلفة خاصة المناخية منها.

المطلب الأول: الإضطرابات وعدم الإستقرار الساسي:

إن إستعمالنا لمصطلح الإضطراب يأتي لتوضيح العلاقة السببية بينه وبين اللاإستقرار السياسي، حيث تشمل الإضطربات السلوكيات التي قد تترجم في أعمال شغب رافضة لواقع معين، قد يؤدي هذا الرفض العنيف لتهديد الإستقرار بمختلف أنواعه، وهذا مابينه"كريس باريت" في تعريفه للإستقرار في كتابه" الأمن الغذائي والإستقرارالإجتماعي والسياسي"، حيث يعرف" كريس باريت الإستقرار الإجتماعي والسياسي بأنه غياب الأنشطة البشرية المنسقة التي تسبب إظرابا واسع النطاق في الحياة اليومية للسكان المحليين"[1]، ويشرح "باريت" ا هذه الأنسطة اليشرية المولدة من الإضطربات هي نتاج ظغوطات هيكلية أساسية، والتي يمثلها إنعدام الأمن الغذائيء[2].

إن الأمن الغذائي هو ضغط هيكلي أساسي، فالغذاء أساس بقاء الأفرد، وأي محاولة تأثر على هذا الحق ستصطدم بسعي الأفراد لتحصيله تحت أي ظرف كان، من أجل البقاء ماسيسبب إظطرابات وتهديدا للإستقرار السياسي والإجتماعي، ويشرح "باريت" هذا الوضع من خلال القول:"إن إنعدام الأمن الغذائي هو بضرورة تهديد للقدرات الإقتصادية، وتمزيق للنسيج المجتمعي، فعندما يكافح الناس من أجل الحصول على الطعام الذ إعتادوه، أو توقعوا الكفاح في ظل الظروف الحالية، فقد سشكل ذلك نوعا من المحنة النفسية، وإذا تقاسم العديد من الأفراد هذه الفكرة فستصبح المحنة مجتمعية"[3]، وبالتالي فإن الأمن الغذائي لا يجب تناوله كموضوع منفصل على الأمن القومي، بل أصبح اللا أمن الغذائي من مهددات الأمن القومي، وبالتالي حرص الحكومات على ضمان توفير الغذاء، والقدرة على الوصول

[1] Barrett, ChristopherB, Food Security and Sociopolitical Stability. (Oxford university Press, 2013), 8.
[2] Ibid, p10.
[3] Ibid, p8

إليه، والإستخدام السليم له من أجل ضمان إستقرار البنى المختلفة السياسية الإقتصادية الإجتماعية، فالملاحظ أن الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي، أفرادها هم الأكثر ميلا للقيام بالإضطرابات وتهديد الإستقرار في تلك الدول، على عكس أفراد الدول التي تحقق الأمن الغذائي لأفرادها، وفي هذا الصدد يضيف باريت عنصر آخر لمسببي الإضطرابات وعدم الإستقرار، يضيف عامل التحضر بالنسبة للفئات المتوسط الدخل التي تقطن في المدن ، والتي قد تعاني من إنعدام الأمن الغذائي لكن بوطأة أقل من سكان الأرياف الذين يكونون أكثر عرضة لإنعدام الأمن الغذائي المزمن، لكن وحسب باريت فإن سكان المدن هم الأكثر ميلا للقيام بماسماه" الشغب" نتيجة لأن السخط العام والمشاكل الإجتماعية هي السائدة في المدن.[1]

وفي ذات السياق قام صندوق النقد الدولي دراسة تجريبية لتوضيح العلاقة بين الأمن الغذائي ومستويات عدم الإستقرار، ليلتقي من خلال النتائج ويخلص لأن هناك علاقة وطيدة بين المتغيرين السابقين واللذين أشار لهم باريت في دراسة العلاقة بين الإضطربات ومستويات الأمن الغذائي، مفادها أن تقلبات أسعار الغذاء فس الدول الفقيرة من شأنه هز الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي فيها وبدرجات متفاوتتة من الحدة[2]، وقد إنحصرت التجربة التي قام بها صندوق النقد الدولي في 120 دولة، في الفترة من 1970 إلى2007، وكانت النتيجة أن المؤسسات السياسية في الدول منخفظة الدخل تدهورت كثيرا تزامنا مع إرتفاع أسعار الغذاء[3]، وهو ماوقفت على الأحداث في الوطن العربي بداية من سنة 2010 وإرتفاع أسعار الغذاء بشكل كبير في تلك الفترة لتبدأ مرحلة اللاإستقرار في المنطقة، حيث أثبتت مؤشرات الغذاء صحة النتائج السابقة، ففي عام 2003 كان مؤشر أسعار الغذاء97.7، وفي عام 2008 قفو مؤشر سعر الغذاء إلى 200، وفي نفس السنة نزل سكان أكثر من 48 دولة للشارع إحتجاجا على أسعار الغذاء المرتفعة، أغلبهم دول إفريقيا والشرق الأوسط، والبحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية[4].

[1] Barrett, op.cit, p13
[2] Rabah Arezki, Markus Brckner, Food Prices and political instability,(international Monetary Fund, 2011),12.
[33] Ibid,p12
[4] Barrett et al, op.cit, p4

الفرع الأول: الربيع العربي:

لقد عرفت المنطقة العربية بداية 2010 موجة من الإضطرابات، والتي أكدتها الدراسات السابقة والتي ربطت بين إمكانية الإضطراب الذي يتبع إنعدام الأمن الغذائي، إلا أن مايعرف بالربيع العربي لم يكن بنفس الشدة من الإضطرابات في الوطن العربي، وذلك راجع للبطالة التي تسود بشكل كبير مناطق وتتناقص في مناطق أخرى، فمثلا نسبة البطالة في دول الخليج تقارب10%، بينما تصل إلى35% في العراق والجزائر والأردن[1].

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لعشر دول عربية كانت تعاني ضوائق إقتصادية، أقل من 20 ألف دولار أمريكي، في حين الناتج المحلي الإجمالي لثلاث دول من الخليج هم البحرين، السعودية، عمان، فاق 20 ألف دولار أمريكي، أما الكويت فبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها40 ألف دولار، والإمارات 60 ألف ، وقطر 100ألف، وهو ماكان يعد صمام امان لهذه الدول من الإضطرابات القادمة، وإرساءا لمؤشرات الأمن الغذائيء[2]، وكذا القدرة على التعامل مع تقلبات أسعار الغذاء في فترة 2011- والتي عرفت فيها أسعار الغذاء إرتفاعا غير مسبوق، كنوع من الحماية الإجتماعية لدرء الإضطرابات التي قد تقع نتيجية الضغط الجماهير وسخطه على الوضع، كما يرى باريت أن سياسة الضخ المالي التي إعتمدتها بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج لمجابهة إرتفاع أسعار الغذاء والحفاظ بذلاك على الإستقرار من شأنها أن تصبح عامل ضغط على الأسواق الضعيفة لبعض الدول العربية التي لا تستطيع تحمل تكاليف تقلبات أسعلر الغذاء الآخذة بالإرتفاع جراء سياسات الدعم المالي لبعض الحكومات العربية، وبالتالي تكون هذه الدول عرضة للإضطرابات واللاإستقرار السياسي والإجتماعي وهو ماحذث مع تونس سنة 2010 كبداية لسلسلة الإضطرابات التي ستأتي على المنطقة العربية[3]، وبالتالي كلما زادت الأموال المضخوخة لدعم الإقتصاد المحلي وعزله عن إرتفاع أسعار الغذاء العالمية كلما أسهب ذلك في دعم الإستقرار، وكلما قلت الأموال كان الإقتصاد المحلي أكثر عرضة لتقلبات أسعار الغذء وأدى ذلك لنشوب الإضطرابات وبداية للاإستقرار، فمثلا عندما إرتفع مؤشر الغذاء سنة 2011 إلى 230، لجأت الكثير من الدول إلى سياسة دعم الغذاء بشكل يحافظ

[1] Barrett, op.cit,p362-363
[2] Barrett et al ;op.cit, p14
[3] Ibid,p24

على الإستقرار السياسي والإجتماعي في هذه البلدان، وهو ماإعتمدته بشكل كبير دول الخليج العربي حيث زادت من الإعانات المباشرة لسكنها، فمثلا رفعت السعودية سقف الإعانات لمواطنيها إلى30 مليار دولار، في شكل مكافئات، أما الكويت منحت كل مواطن مبلغ 3500 دولار كهبات[1]، كما قدمت حصص غذائية لمواطنيها لمدة أربعة عشر شهرا[2]، أما عمان فقد قامت بتوظيف أكثر من 50 ألف من مواطنيها في القطاع العام، بالإضافة أن السلطان العماني وعد برفع أجور العاملين في القطاع الخاص كذلك، وخلصت حزمة الإنفاق الحكومي العماني إلى إنفاق أزيد من2.6 مليار دولار[3]، أما الإمارات فقد رفقعت سقف الإعانات داخل الدولة، خاصة فيماتعلق بدعم أسعار الغذاء وصرف هبات إعانية للمواطنين، ب1.6 مليار دولار، كماركزت على الإمارات الشمالية التي تعاني إنخفاض مستويات التنمية، بالإضافة لرفع معاشات التقاعد العسكرية إلى 70%، إلى جانب دعم الأرز والخبز[4].

إن الإ جراءات التي قامت بها دول الخليج من زيادة في الإنفاق الحكومي لمجابهة تحديات الأمن الغذائي، نجحت بشكل كبير في تخفيف الإضطربات التي صاحبت الربيع العربي، بينما فشلت كل من تونس وسوريا مصر، واليمن، حيث إتدلعت الإضطربات في هذه الدول معبرة عن واقع إقتصادي مرير ألقى بظلاله على الأمن الغذائي في هذه الدول، فكانت النتيجة المطالب بواقع إقتصادي أفضل تتكافئ فيه كل الفرص[5].

ويصنف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ليبيا وتونس على أنهما تعانيان من إنعدام الأمن الغذائي المتوسط، أما سوريا ومصر فقد صنفهما المعهد أنهما يعانيان من إنعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما اليمن فقد صنفه المعهد في دائرة الخطر بالنسبة للأمن الغذائي، كما حذر من ظهور مجاعة في اليمن[6]، وسنحاول من خلال الجدول الموالي عرض مؤشر الأمن الغذائي للدول العربية، والذي يتم إستعماله من خلال التنقيط من 1-10.

[1] Pollack et al, The arab Awakening.(USA, Brookings Institution Press, 2011), 163.
[2] Ibid,p184
[3] Ibid, p184.
[4] Pollack et al, p180
[5] Ibid, p188
[6] Barrett, op.cit,p15

الجدول(20): مؤشر الأمن الغذائي في المنطقة العربية لسنة 2022(النقاط من 1-10)

الدولة	مؤشر الأمن الغذائي	الدولة	مؤشر الأمن الغذائي	الدولة	مؤشر الأمن الغذائي
الإمارات	7.07	الجزائر	6.76	جزر القمر	5.60
السعودية	6.75	المغرب	6.40	لبنان	5.94
قطر	6.99	الأردن	6.10	جيبوتي	5.16
الكويت	6.69	مصر	5.76	ليبيا	5.35
سلطنة عمان	6.77	سوريا	5.01	السودان	4.38
البحرين	6.99	العراق	5.35	اليمن	4.41
تونس	6.39	فلسطين	5.76	الصومال	2.97

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2022، ص42.

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الأمن الغذائي العربي متباين من دولة إلى أخرى، حيث نجد دول مثل الإمارات مؤشر الأمن الغذائي فيها جيد مقدر ب7.07، ماانعكس إيجابا على الوضع العام في البلاد والذي تميز بالإستقرار منذ سنة2011 وإلى هذا اليوم، في حين أن بعض الدول كاليمن والصومال والسودان، مؤشرات الأمن الغذائي فيها دنيا على نحو4.41، 2.97، 4.38، حيث تعاني هذه الدول حالات إنعدام الأمن الغذائي الحاد، بالإضافة للنزاعات الداخلية التي غذت الفجوات الغذائية في هذه الدول.

أولا: تداعيات أسعار الغذاء على الوضع السياسي في المنطقة العربية:

كان من الممكن أن تحدث موجة ما يعرف بالحراك العربي في وقت سابق، أي ما قبل 2010 لكن مع ذلك اندلعت موجة الحراك في 2010، والبداية كانت من تونس، وفي هذا الصدد

يشير " Krugman" كروغمان" إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الاستهلاكية منها، هو السبب المباشر لحدوث تلك الانتفاضات في الشرق الأوسط، بغض النظر على الأسباب البنيوية الأخرى، وتساءل حول علاقة انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول بموجة اللاستقرار السياسي[1].

تعتمد البلدان العربية بصفة عامة على الواردات الغذائية من الحبوب، والتي بدأت وتيرة إنتاجها بالتناقص المطرد في السنوات الأخيرة[2]، وهذا الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية يجعلها عرضة للصدمات الخارجية[3]، حيث أثرت التغيرات المناخية على المنتجين العالميين للحبوب ،بفعل موجات الجفاف الكبيرة بين عامي2010 و2011 كما تطرقنا سابقا، في كل من أوكرانيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كازاخستان و الصين. و إذا أخذنا البلدان الثلاث مصر، المغرب، سوريا، فهذه البلدان الثلاثة، تقع ضمن البلدان التي تعاني من حالات انعدام الأمن الغذائي، وتتميز بضعف البنى الاقتصادية وعدم مقاومتها لتقلبات أسعار الغذاء العالمية[4]. يصرف سكان هذه البلدان نصيبا كبيرا من دخلهم الفردي على الغذاء ليصل الى: مصر 40.6 %، سوريا48%، المغرب40.3% [5]. و تسبب الجفاف في سوريا بين عامي 2006 و2011 إلى تعطيل إنتاج الحبوب والقطن، واللذان يمثلان العمود الفقري للإنتاج الغذائي في سوريا، حيث انخفض إنتاج الحبوب إلى32% في الأراضي المروية، و79% في الأراضي البعلية، مما اضطر الحكومة السورية لاستيراد القمح بعد 15 سنة من الاكتفاء الذاتي[6]، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية سنة 2011 بنسبة 13%، أما أسعار منتجات الألبان والزيت والفاكهة فارتفعت بنسب14%، 17%، 28% على التوالي[7]، ما أدى لزيادة مستويات الفقر ،حيث بلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة ثلاث ملايين شخص، يتمركزون في

[1]Karugman P," Droughts, floods and food", availaible, online: 20/03/2023, https://www.nytimes.com/2011/02/07/opinion/07krugman.html

[2]Breisinger C et al, "Economics of Arab Awakening : from Revolutions to Transformation and food security, IFPRI Policy Brief 18. IFPRI, Washington DC, Available online: 04/04/2023, https://econpapers.repec.org/paper/fprpolbrf/18.htm

[3] Lampietti J.A et al, "A strategic framework for improving food security in arab countries ". Food Security,3 (2011) :7-22

[4]Ibid, pp7-22

[5]WFP et al, The status of poverty and food security in Egypt: analysis and policy recommendations: preliminary summary report, 8, Available online: 24/04/2023, https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp257467.pdf

[6] De Chatel F, "The role of drought and climate change in the Syrian uprising: Untangling the triggers of the revolution ".Middle E. Stud, 4 (2014) : 521-535

[7]World Bank 2011 ," Food price watch", 2-3, Available online: 25/04/2023, https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/240161468338505130/food-price-watch,

الحسكة ودير الزور، الرقة، والشرقية وحمص وحماة التي تعيش على أقل من دولار في اليوم، ويتغذى سكانها على الخبز والشاي المحلي[1]، ما أدى إلى موجة كبيرة من النزوح للمناطق الكبرى كحلب و اللاذقية وحمص ودمشق، حيث أدت هذه الحركة من النزوح إلى ارتفاع أسعار الغذاء[2].

ثانيا: الجوع كدعامة للاإستقرار:

إن الجوع من العوامل التي تؤثر على إستقرار الدول والبنى المختلفة, السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، حيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة أن، مايقارب29.6% من سكان العالم، أي مايعادل2.4 مليار شخص في العالم، لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء بصفة مستمرة، وفق لمقاييس إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2022[3]، وترتبط مستويات الجوع أو نقص الغذاء في العالم العربي بمؤشرات عديدة أبرزها المؤشر السياسي المتعلق بالإستقرار حيث وبسبب عدم الإستقرار السياسي والنزاع في المنطقة العربية خاصة في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط زادت مؤشرات الجوع ونقص الأغذية في العالم العربي كما هو مضح في الشكل التالي[4]:

[1]Fao, Wfp," Syrian Agriculture Ministry, 2012 .Joint rapid food security needs assessment,JRFSNA", 15-17, Available online: 24/04/2023, http://www.wfp.org/content/syrian-arabic-republic-joint-rapid-food-security-needs-assesdment-june-2012 ,

[2]Ocha,2008, " United NationLaunches appeal for aid Syria", 10-13, Available online: 24/04/2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic-united-nations-launches-appeal-aid-syria , p10-13

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، مرجع سابق، ص38

[4]نفس المرجع

الشكل(20): التغيير المطلق في مؤشر الجوع في الدول العربية في الفترة 2014-2022

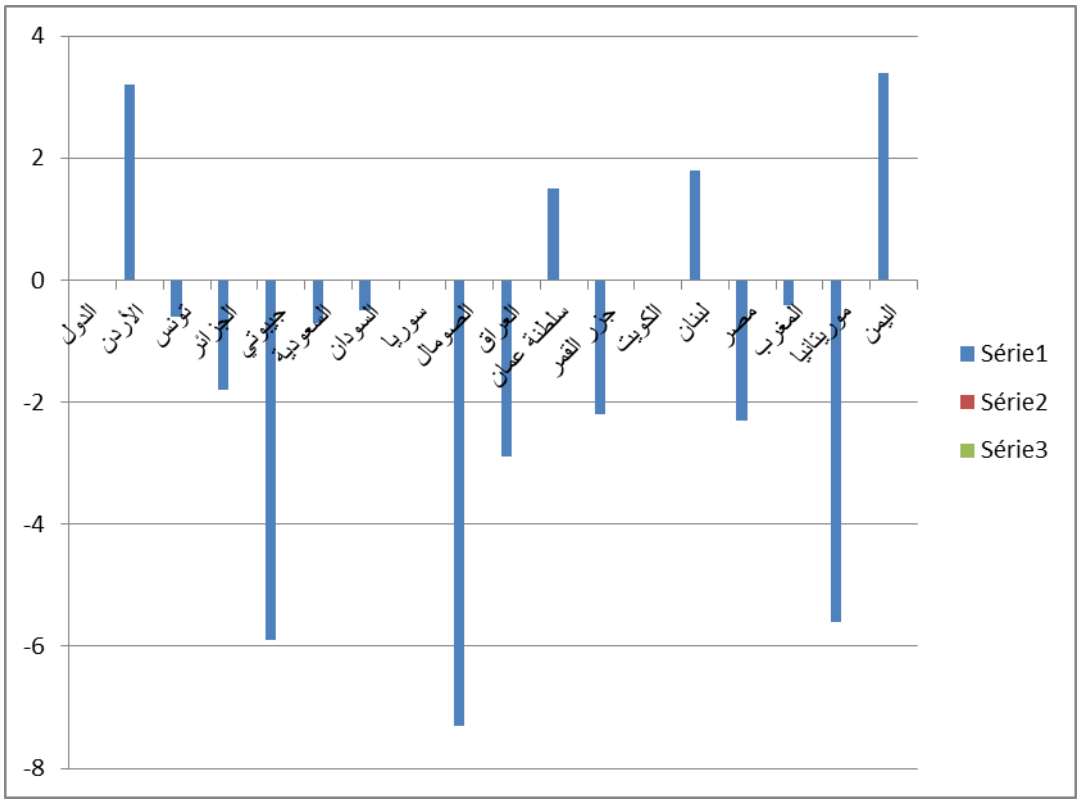

المصدر: من إنجاز الباحث، إعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي2022، ص39.

من الشكل البياني السابق نلاحظ أن التغيير المطلق في مؤشر الجوع منذ سنة 2014، بدأ في الإمحصار في بعض الدول والتزايد في بعض الدول الأخرى، وهذا ناتج عن إرهاق الكثير مت الدول بفعل الحزم المالية المنفقة منذ 2010، لمواجهة تقلبات أسعار الغذاء، حيث لا تتلك دول كتونس ومصر، وجزر القمر والصومال وجيبوتي القدرة المالية الكافية لزيادة الإنفاق الحكومي لدعم الإقتصاد المحلي ومواجهة أسعار الغذاء التي هي في زيادة مستمرة منذ 2010.

الفرع الثاني: تباين الأزمات في المنطقة العربية:

تعاني المنطقة العربية من العديد من الأزمات التي تنعكس سلبا على مختلف البنى، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، كما تلقي هذه الأزمات بظلالها على مستويات الأمن الغذائي في المنطقة،

حيث لم تسلم المنطقة من تداعيات جائحة كوفيد19، والأومة الأوكرانية الروسية، والتي تسببتا في إرتفاع أسعار الغذاء العالمية، ماأثر على مؤشرات الغذاء في الوطن العربي، خاصة وأن بلدان المنطقة تتميز بالهشاشة الداخلية لننظم المختلفة السياسية، الإقتصادية، والإجتماعية، وخلف هذا مزيدا من الإعباء الداخلية، كزيادة التكفل بالأسر الهشة، وتناقص العملة الصعبة، وإرتفاع الدين الخارجي[1]،خاصة لبنان والسودان اللذان عرفا نسبة تضخم كبيرة، بالإضافة إلى إنخفاض حاد في قيمة العملة لكل منهما.

أولا: الأزمات السياسية والصراعات في المنطقة العربية:

لقد شهدت المنطقة العربية منذ سنة 2010 العديد من الإضطربات التي تطورت لتتخذ أشكار النزاع في المنطقة العربية، خاصة في كل من تونس، مصر، ليبيا، سوريا، العراق، السودان، لبنان، اليمن، حيث تباينت شدة الصراعات في هذه الدول، والتي بدأت في شكل رد فعل داخلي رافض للأوضاع الغير عادلة في هذه البلدان، وتبلور ذلك في شكل إضطربات شعبية[2]، داعية لإرساء واقع إجتماعي أفضل وسنحاول عرض اهم البلدان المتضررة من النزاعات الداخلية، ونقيس مدى تأثير هذه الأزمات على الأمن الغذائي العربي.

1. مصر:

بلغ سكان مصر عام 2022، 104 ملايين نسمة[3]، وهي النسبة السكانية الأكبر في المنطقة العربية، مايزيد من تحديات الأمن الغذائي في هذا البلد ومدى قدرة الحكومة على وضع سياسات مناسبة لتسهيل قدرة المصريين على الحصول على الغذاء، وقد تزايد إنتشار الفقر في مصر، لتصل معدلات الفقر في سنة 2022إلى 36%، في حين كانت النسبة سنة 2021، 34% ويعد هذا إرتفاعا كبيرا[4]، ويعتمد المصريون بشكل كبير في غذائهم على الحبوب وعلى رأسها القمح، حيث تستورد

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي"2022، مرجع سابق، ص32

[2] Barrett et al, op.cit, p184.

[3] منظمة الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية: دوامة من الأزمات"، أطلع عليه: 2024/09/19، على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-crisis

[4] نفس المرجع، ص57

مصر نسبة 54% من القمح لتغطية الحد الأدنى من حاجيات السكان من هذه الغذاء[1]، وبسبب هذا الإعتماد الكبير على الحبوب أصبح الأمن الغذائي المصري مهددا بسبب التقلبات التي قيد تحدث في أسعار هذا الغذاء، حيث أدى إرتفاع أسعار الخبز سنة 1977، إلى أعمال شغب وإضطراب في مصر، حيث حاولت الحكومة المصرية وقتها رفع الدعم عن هذا الغذاء الإستراتيجي[2]، وفي سنة 2008 قدرت الزيادة في سعر الخبز ب37%، ماأدى إلى نشوب أعمال عنف وإضطربات رافضة لهذه الزيادة، والتي أصبحت تهديدا بالجوع للكثير من الأسر المصرية[3]، وقد عاودت أسعار الخبز بالإرتفاع منتصف 2011، حيث أدت الإحتجاجات والإضطربات إلى نوع من اللاإستقرار السياسي والإجتماعي الذي أثر بشكل سلبي في مستويات الأمن الغذائي في مصر، وقد لعبت الضروف الدولية وقتها عاملا أساسيا في رفع أسعار الحبوب على مستوى عالمي، ماإنعكس على الأمن الغذائي في العالم العربي وإرتفاع أسعار المحاصيل الرئيسية وعلى رأسها الحبوب، حيث أدى الجفاف الذي ضرب الصين إلى تعطل سلسلة الإنتاج، خاصة القمح بإعتبار الصين أكبر منتج ومستهلك للقمح في العالم، أما روسيا والتي تعد أكبر موردي القمح لمصر فقد فرضت حضرا على تصدير الحبوب، ماأدى إلى إنخفاض الواردات المصرية من القمح بنسبة 5%[4].

لقد تمكنت الحكومة المصرية سنة 2008 من التحكم في إرتفاع أسعار الغذاء من خلال سياسات الدعم الحكومي وزيادة الإنفاق الغذائي، إلا أن الأمر أصبح أكثر تعقيدا سنة 2011، بفعل إرتفاع عدد بطاقات التموين الغذائي من 41 مليون إلى 63 مليون[5]، حيث أستنزفت الخزينة العمومية المصرية بسبب الدعم الدعم الغذائي، ماأثر على الإنفاق العام للمواطن المصري خاصة الطبقة المتوسطة، حيث زاد إنفاق الأسر المتوسطة الدخل من 40.6%، إلى 51% سنة 2011[6]، كل هذه المؤشرات أدت لإرتفاع المخاطر حول الأمن الغذائي، من خلال أن نسبة إ نعدام الأمن الغذائي زادت

[1] FAO et al, The state of food security and Nutrition in the world 2017, Rome.
[2] Abdel-Haleim, S.M, Salevurakis, J, "Bread subsidies in Egypt: choosing social stability or fiscal responsibility ".Rev. Radic.Polit.Econ,4(01), p35-49
[3] Zurayk Rami, "Use your loaf : why food prices where crucial in the arb spring": Avaible: http://www.theguardin.com/lifeandstyle/2011/jul17/bread-food-arab-spring*maincontent :Accessed15juin2023
[4] Sternberg Troy, "chinese drought, bread and the arab spring" , Applied Geography, 34(2012): 519-524
[5] Wfp et al, the status of poverty and food security in Egypt: analysis and policy recommendation: preliminary summary report, 7-8, 18/07/2023, http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp257467.pdf.
[6] Ibid,p10

من 14% سنة 2008، إلى17.2% سنة 2011،ماأثر على أكثر من15.3% من سكان المناطق الحضرية والذين يعدون الطبقة المتوسطة في مصر وبالتالي زيادة معدلات الفقر في أوساط هذه الطبقة[1].

وفي المخطط البياني التالي سنعرض نسبة السكان المصريين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الغذاء سنة 2011

الشكل(21): عدد المصريين الذين يواجهون صعوبة الحصول على الغذاء سنة2011(الوحدة ألف)

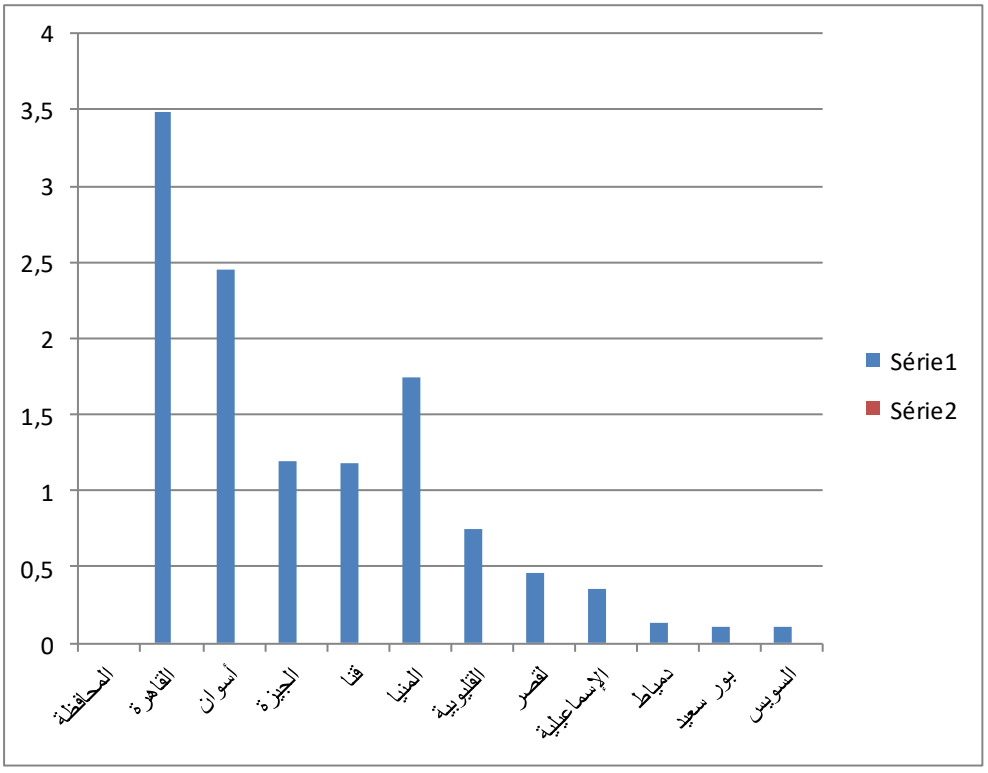

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات، برنامج الأغذية العالمي، 2013، ص10

من المخطط البياني السابق نلاحظ أن عدد الأشخاص الذين يجدون صعوبات في الحصول على الغذاء في محافظات مصر، يزداد في المناطق والمدن ذات التجمع السكاني الكبير كمحافظة

[1] Ibid,p10-11

القاهرة، والتي يبلغ عدد السكان فيها الذين يواجهون صعوبات في الحصول على الغذاء3.484 ألف مواطن أغلبهم من الطبقة المتوسطة، بينما يقل أو ينعدم في بعض المحافظات كبورسعيد، ودمياط والسويس، في صورة واضحة لتوزيع قطري معتمد في توزيع الغذاء في مصر، وبالتالي كلها عوامل يسميها باريت بعوامل اللامساواة، والتي أدت لظهور الإنتفاضات الشعبية في مصر ضد هذا الوضع القائم.

2. سوريا:

لقد أدت الظروف السائدة في سوريا مطلع سنة2008، سواء تعلقت بالجانب المناخي ونوبة الجفاف التي مست سوريا، وتضرر محصول القطن الذي يعتبر من المحاصيل الأساسية في سوريا، ، ونتيجة لذلك إرتفع التضخم الغذائي من 7% إلى13% سنة 2011، مع إرتفاع أسعار كل من الألبان والزيوت الطبيعية، والفواكه، على النحو27%، 28%، 14%[1]، ماأدى إلى ان ثلاثة ملايين شخص أصبحو في حاجة ماسة للمساعدات الغذائية، فمثلا25% من سكان الحسكة، ودير الزور والرقة، والمناطق الشرقية من حما وحمص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ماينذر بحالة من انعدام الأمن الغذائي الحاد والمفضي للجوع وسوء التغذية باعتبار ان غذاء تلك المناطق كان يعتمد على الشاي الأحمر المحلى بالسكر والخبز[2]، وقد نجم عن هذا الإختلال في مستوسات الأمن الغذائي في سوريا، عجز السكان عن الحصول على الغذاء، كما دفع المزارعين في المناطق الريفية لبيع عتادهم وتقليل حصصهم اليومية من الطعام، والهجرة إلى المناطق الحضرية، حيث هاجر1.5 مليون نحو حمص ودمشق واللاذقية، وإستقروا في المناطق الطرفية لهذه المدن[3].

أطلق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سنة 2008 نداء لجمع ماقيمته20 مليون دولار لمساعدة مليون شخص متضرر، مما وصفته الأمم المتحدة على أنه أسوء جفاف أصاب المنطقة منذ أربعة عقود، وقد ظهر في البرقية الصادرة عن السفارة الأمريكية في دمشق وسربها موقع " وكيليكس" سنة 2008، أن عبد الله بن يحي، مندوب سوريا لدى منظمة الأغذية والزراعة، إستعمال هذه الأموال

[1] World Bank, Food price watch, 12/08/2023, avlaible: https://siteresources.worldbank.org/intpoverty/Resources/335642-1210859591030/FPW-April2011.pdf.
[2] FAO, et al, Joint rapid food security needs assessment JRFSNA , 12/08/2023, http://www.wfp.org/content/Syrian-arabic-republic-joint-rapid-food-security-needs-assessement-june-2012
[3] Ibid

لمساعدة الأسر المزارعة الفقيرة، وتوفير البذور والمساعدة الفنية، من أجل الحفاظ على النسيج الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات الريفية، وقد دخلت سوريا موجة من عدم الإستقرار بفعل الإضطرابات والتي كان أبرز أسبابها إنعدام الأمن الغذائي، حيث شهدت سوريا خلال الفترة 2020-2022، أكبر حوادث العنف في المنطقة بمعدل30.466 حادثة عنف، ماخلف العديد من الضحايا والمشردين، وتسبب في إنعدام الأمن الغذائي في معظم المناطق السورية[1].

3. العراق:

يعاني العراق من عدم الإستقرار السياسي والذي أثر بدوره على مختلف البنى الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي مستويات الأمن الغذائي، حيث شهد العراق موجات من العنف خاصة من تنظيم داعش، بالإضافة لصراعات إثنية، وقد الإحباط العام للعراقيين من قلة الخدمات العامة، بمافي ذلك إنقطاع التيار الكهربائي، وإرتفاع معدلات البطالة والتضحم، إلى العديد من الإ حتجاجات والإضطربات في العراق حيث سجل أكثر من4.320 واقعة إحتجاج بين عامي 2020-2022[2]، كما خلفت الإضطربات السياسية وأعمال بالعنف الكثير من النازحين والمقدر عددهم ب2.5 مليون نازح، تركزوا في خيام ينعدم فيها الأمن الغذائي[3].

4. السودان:

لقد تميز السودان بعد الإستقرار وإزدياد أعمال العنف، بالإضافة للعديد من الإحتجاجات التي مست كل المناطق، حيث سجلت السودان 3.086 واقعة إحتجاج خلال الفترة 2020-2022 [4]، كما عرف السودان حركة نزرح كبيرة بفعل أعمال العنف، حيث بلغ عدد النازحين1.2 مليون في السنوات

[1] الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق"، أطلع عليه: 2024/08/20، على الرابط: https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-food-insecurity-fuels-inequality

[2] الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق"، مرجع سابق، ص52

[3] نفس المرجع

[4] "مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها"، أكلع عليه: 2024/08/21، على الرابط: https://acleddata.com/

2020-2022[1]، بالإضافة للعوامل الطبيعية التي فاقمت الوضع الإنساني في السودان وزادت من حدة إنعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إنتشار العديد من الأمراض كالملاريا وحمى الضنك[2].

5. الصومال:

يعاني الصومال من ازمات إنسانية متعددة الأبعاد، حيث أثرت الصراعات المستمرة وأحداث العنف المتكررة إاى معاناة الآلاف من الصوماليين، حيث سجلت في الصومال7.966 حالة عنف في البلاد في الفترة 2020-2022، مأادى لنزوح أزيد من 100 ألف شخص، وإنتشار الفقر وحالات إنعدام الأمن الغذائي[3].

سنحاول من خلال الجدول التالي تسليط الضوء على عدد النازحين من الدول العربي، جراء أعمال العنف

الجدول(21): التغير في عدد الناحين في مناطق الصراع في الوطن العربي

الدول	الصومال	اليمن	مصر	سوريا	العراق	السودان
التغير فيعدد النازحين من سنة2019-2022	317.122	481.169	34.799	616.493	223.173	1220.822

المصدر: من إنجاز الباحث بإعتماد على بيانات منظمة الإسكوا، ص51

[1] الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشغل الفوارق" ، مرجع سابق، ص53

[2] نفس المرجع.

[3] البنك الدولي، "المرصد الإقتصادي للصومال: الإستثمار في الحماية الإجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود لتحقيق النمو الإقتصادي"،2، 2022، أطلع عليه: 2024/09/20، على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/11/29/somalia-economic-update-investing-in-social-protection-to-boost-resilience-for-economic-growth

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد النازحين في المنطقة العربية يتفاقم في العديد من المناطق حيث سجلت السودان 122.822 ألف نازح وهو رقم رهيب يحمل معه الكثير من الأزمات الإنسانية خاصة ازمة الغذاء. حيث يعاني أغلبية الشعب السوداني من إنعدام الأمن الغذائي المزمن والذي غذته الاضطرابات وأعمال العنف في المنطقة.

المطلب الثاني: المهددات الإقتصادية:

إن المهددات الإقتصادية للأمن الغذائي، تتميز بتعدد المتغيرات المفضية للوصول والحصول على الغذاء، والتي من شأنها توفير مؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، من توفير الغذاء، وضمان وصول الإمدادات الغذائية وإستمرارها، وبصفة لاقطرية، أي لجميع الأماكن وفي كل الأوقات.

الفرع الأول : النمو الإقتصادي والدخل

إن النمو الإقتصادي في أي بلد هو المحرك الأول للأمن الغذائي، فهو المتحكم في قيمة الدخل الفردي والمرتبط إرتباطا مباشرا بالأمن الغذائي والقدرة على الحصول على الغذاء، حيث يشمل النمو الإقتصادي السليم كل المناطق خاصة المناطق الريفية التي تعد مفتاح إزدهار الأمن الغذائي، وقد بلغ النمو الإقتصادي في الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 5%، إلا أن هذه النسبة مرتبطة بعائدات النفط[1]، والتي لن تستطيع الدول العربية من خلالها القيام بالتغيير الهيكلي المناسب والذي بدوره يسهم في تطوير مختلف البنى الإقتصادية والإجتماعية، ومنه تحقيق المستويات المطلوبة من الأمن الغذائي وتسهيل حصول المواطنين على الغذاء[2]، على عكس النمو الإقتصادي الذي تحققه سياسات التصنيع والخدمات والزراعة وهو مايشكل تحديا للإقتصاد العربي[3]، أما النمو الزراعي في المنطقة العربية عموما فهو يعتمد على نسبة التساقط، غير أن النشاط الزراعي عموما يتعين عليه لعب أدوار مضاعفة بإعتبار أن 40% من سكان المنطقة العربية سواء في الشرق الأوسط أوشمال إفريقيا، لا يزالون يعيشون في الريف.

[1] World Bank, Unloking the employment potential in the Middle East and north Africa: women in the public sphere.MENA Development Raport,(USA, Washington, 2004), p36
[2] Ibid,p37
[3] Breisinger,C and X.Diao, Economic transformation in theory and practice :What are the messages for Africa?Discussion Paper 797. Washington,D.C,International Food Policy Research Institute. Also in current politics and economics of Africa, 4(2008) : 323-398

أولا: مستويات الدخل الفردي

إن الدخل الفردي عامل مهم جدا في تحقيق الأمن الغذائي حيث يقيس القدرة المالية وقدرة الإنفاق لدى الأفراد لشراء السلع الغذائية المتنوعة، إلا أن هذه القدرة مرتبطة بمستويات النمو الإقتصادي لإحتواء الحاجيات المختلفة من الغذاء للسكان، بالإضافة إلى القدرة على دعم الأفراد في حالة تعرض سوق الغذاء إلى صدمات أو تقلبات، وتشير تقارير البنك الدولي لعام 2022 أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالبا غي فترة2019-2022، ثم تحسن عام 2021 وأصبح1.9%، ثم يتحسن أكثر سنة 2022 ليصل إلى4.1%[1]، ومتجاوزة المعدل العالمي، وقد إرتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على مستويات النمو الإقتصادي والتبادل التجاري في العالم العربي، وأهمها إرتفاع أسعار النفقط والغاز بين عامي 2021-2022، وسنحاول من خلال الجدول الموالي إجراء مقارنة بين معدلات النمو السنوي للدخل الفردي في الوطن العربي والعالم.

الجدول(22): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم(2015-2022)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الوطن العربي	0.94	1.55	-0.83	0.34	-0.67	-6.71	1.91	4.10
العالم	1.97	1.62	2.22	2.16	1.52	-4.04	5.12	2.26

المصدر: من إنجاز الباحث، بالإعتماد على بيانيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص28.

من الجدول السابق نلاحظ أن مستويات النمو السنوي لمتوسط الدخل العربي تزايدت بشكل كبير منذ2022 لتنتقل من السلب إلى الإجاب بمعدل4.10 وهي نسبة تخطت النسبة العالمية في نفس العام والتي قدرت ب2.26، وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط والغاز بعد إندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، وهو ماإستفادت منه الدول العربية المنتجة للطاقة، وقامت بزيادة الإنفاق الحكومي وزيادة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي2022"، مرجع سابق، ص28

دعم الدخل الفردي ماأسهب في إتاحة فرص الحصول على الغذاء، حيث قدر الدخل الفردي في الخليج العربي بين82.14و23.81 ألف دولار في علم 2022، وبين 3و6 آلاف دولار في العراق، ليبيا، الجزائر، لبنان، تونس، مصر، فلسطين، المغرب، جيبوتي، وبين0.46و2 ألف في باقي الدول العربية الأخرى[1].

ثانيا: مستويات الناتج المحلي الزراعي

تتفاوت مستويات الناتج المحلي الزراعي العربية من منطقة إلى أخرى، ويتأثر هذا الأخير بالعديد من العوامل كالإنتاج الغذائي المحلي الكلي، وتقلبات الإنتاج الخارجية، بالإضافة للعوامل الطبيعية والمناخية، وقد بلغ نصيب لبفرد العربي من الناتج المحلي الزراعي في المملكة السعودية أقصاه ب551.66 دولار، وبلغ ادناه في جيبوتي ب41.51 دولار سنة 2022[2]، وسنحاول من خلال الجدول التالي التطرق لنصيب الفرد من الناتج المحلي للدول العربي، مقارنة بالعالم في الفترة 2018-2022.

الجدول(23): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ألف دولار)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	نسبة التغير بين 2022-2021%
المنطقة العربية	6.67	6.47	5.75	6.28	7.63	21
العالم	11.26	11.26	10.86	12.13	12.42	2

المصدر: من إنجاز الباحث، بالإعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص29

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في تزايد منذ سنة 2018، حيث بلغ 11.26، ليرتفع إلى 12.42 سنة 2022، خاصة في دول الخليج، وذلك بسبب زيادات الإرادات المالية العربية من مصادر الطاقة، إلا أن باقي الدول كالصومال، واليمن،

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "اوضاع الأمن الغذائي العربي" ، مرجع سابق، ص28.

[2] نفس المرجع، ص29

والسودان، فلم تستطع حكومات هذه البلدان تحمل تقلبات أسعار الغذاء، والإستمرار في سياسات الدعم، ماأدى إلى إنخفاض مستويات الأمن الغذائي فيها، وذلك لعدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء. وينتج عن إنخفاض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي المحلي، زيادة نسبة مؤشرات الفقر في العالم العربي .

الفرع الثاني: ثنائية الفقر والدخل في الوطن العربي

أولا: مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية

إن مؤشرات فقر الدخل، وفق البيانات المتاحة مرتفعة في بعض الدول العربية، ومنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم الدول التي تتميز بمحدودية الدخل، كاليمن، موريتانيا ، فلسطين، الصومال جيبوتي، السودان، جزر القمر، والتي تفوق فيها نسبة الفقر 40%، والمجموعة الثانية، فتضم بقية الدول ذات النسب المعتدلة التي لاتزيد فيها نسبة الفقر عن 10%[1]، ويمكن عرض ما تقدم من خلال المخطط البياني التالي:

الشكل(22): مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية

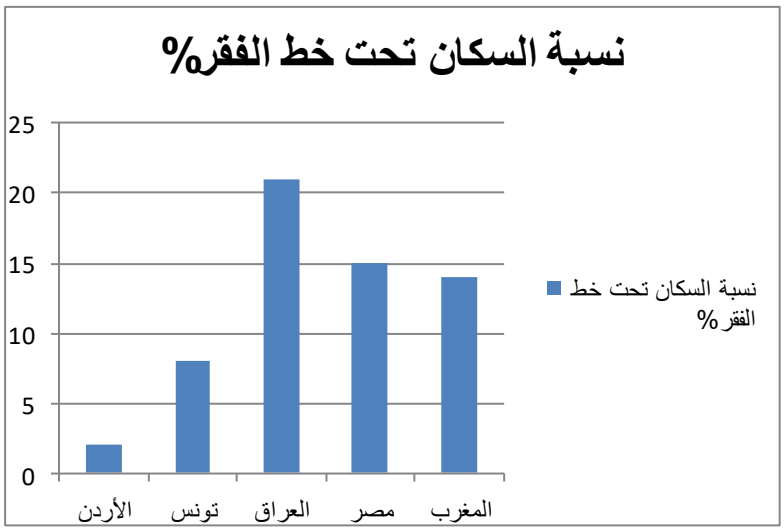

المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي، 2011، ص11

[1] صندوق النقد العربي،" التقرير العربي الموحد 2011"، 11، أطلع عليه: 2024/08/22، على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2011

ثانيا: الفقر وعدم الحصول على الغذاء

إن المعطى الإقتصادي مهم جدا في تحقيق مستويات الأمن الغذائي، حيث تحول الضروف الإقتصادية الغير ملائمة من تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مؤشراته، خاصة فيما تعلق الأمر بالحصول على غذاء صحي، لكن سجلت دول مثل موريتانيا 91.8% من السكان لايستطيعون تحمل تكاليف الغذاء الصحي، بينما سجلت السودان60.70% [1]، إلا أن تحقيق مؤشرات الرخاء الإقتصادي في بلد ما لايعني بضرورة إنعكاس الأوضاع إجابيا، خاصة إذا لم يتوفر متغير المساواة، والذي من خلاله يمنع تحمل الطبقات الهشة للتقلبات المعيشية المختلفة ومن بينها سعر الغذاء والقدرة على الحصول عليه.

ويبين مسح "الباروميتر العربي لسنة2022، من خلال تجربة شملت 12 دولة"، أنه هناك علاقة ترابط بين حالات إنعدام الأمن الغذائي، وعدم المساواة، حيث أفاد نصف المشاركين في العينة، أن كميات الطعام لديهم نفذت وأنهم لايملكون المال لشراء المزيد، بسبب أن دخلهم أقل من قيمة الوسيط للمعاشات في البلد[2]، كما صرحت60% من الأسر المعيشية، أن دخلاها أصبح غير كاف لتلبية نفقاتها الأساسية، بينما أفادت 76% أنها أصبحت لا تمتلك أي مدخرات[3]، وكل هذا من شأنه أن يزيد من نسب الفقر في الدول العربية، ويمنع تحقيق مقاصد الأمن الغذائي العربي.

ثالثا: فقر الدخل:

يتجه فقر الدخل في المنطقة العربي للإرتفاع منذ سنة 2010، وقد إزدادت نسبة الفقر في العالم العربي بنحو36%، بإستثناء بلدان الخليج العربي، أي مايعادل 121 مليون شخص يعيشون في المنطقة العربية[4]، وهي المنطقة الوحيدة التي تزداد فيها معدلات الفقر على مدار العقد المنصرم، خاصة في المناطق التي اعرف صراعات وإضطربات سياسية، ومع بداية سنة 2019 إلى سنة 2022، أي بعد جائحة كوفيد19، وبداية الأزمة الأوكرانية الروسية، إرتفعت نسبة الفقر في الوطن

[1] منظمة الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشغل الفوارق"، مرجع سابق،26

[2]نفس المرجع، ص28

[3]نفس المرجع

[4]منظمة الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشغل الفوارق"، المرجع السابق، ص11

العربي خاصة مع تزايد أسعار الغذاء والوقود في البلدان المستوردة للنفط والتي عرفت زيادات كبيرة في مؤشرات الفقر فيها.

رابعا: تباين مستويات الدخل في صورة اللامساواة:

تعد الدول العربية من أبرز الدول في العالم التي تتميز بعدم المساواة في الدخل مايؤثر سلبا على حصول فئة على الغذاء دون أخرى، فمثلا إذا قمنا بمقارنة دخل الفرد في قطر ودخل الفرد في اليمن، لوجدنا أن المواطن القطري نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى في العالم وفقا لمؤشر" جيني" الذي يقارن بين 183 بلد[1]، فقطر ثان أمثر بلد في المساواة في الدخل، أما المساواة في الدخل في اليمن تصنف في آخر الترتيب حسب مؤشر"جيني"، والبحرين تحتل المركز134، والسعودية 146[2]، ويلاحظ في الوطن العربي أن 50% من أفقر السكان لايملكون سواء 9% من مجموع دخل المنطقة، في حين تحتكر نسبة 1% وهم الأغنياء في العالم العربي مانسبته23% من مجموع الدخل، مقارنة بأوروبا والتي يحصل فيها 505 من أفقر السكان على19% من الدخل، ويحصل أغنى 1% على 12% من الدخل وهو مايفسر زيادة مؤشرات الفقر في الدول العربية ويكرس للا مساواة في الدخل، ماينعكس سلبا على حالة الامن الغذائي العربي[3].

سنحاول استضهار نسب الدخل في الدول العربية ومقارنتها بدول اخرى، من خلال التمثيل البياني التالي:

[1]نفس المرجع، ص14

[2]نفس المرجع

[3]نفس المرجع

الشكل(23): توزيع الدخل حسب المنطقة(النسبة% اللون الأحمر أفقرمن 50%، اللون الأخضر أغنى من 1%)، 2021.

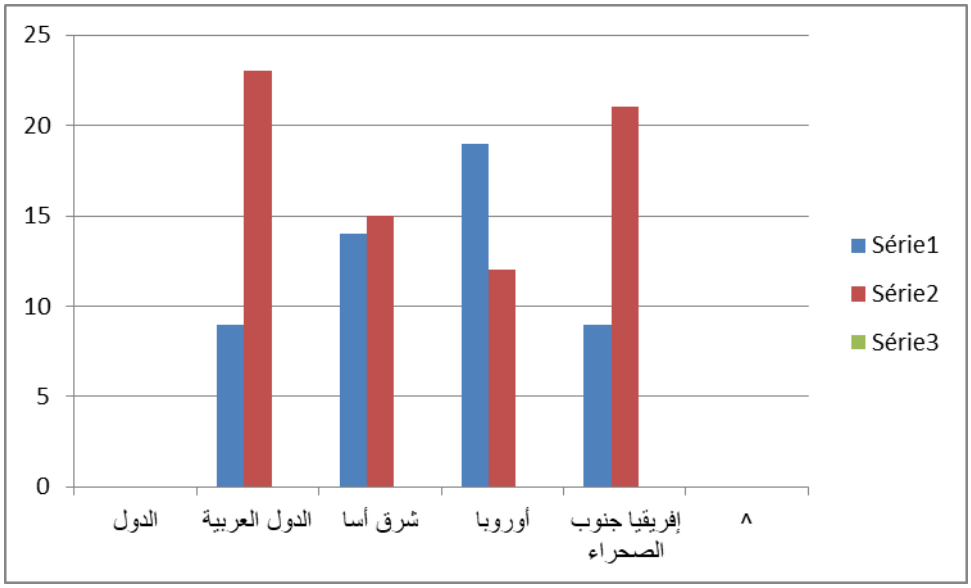

المصدر: من إنجاز الباحث، بإستعمال بيانات الإسكوا، ص15

من المنحنى البياني نلاحظ أن نسبة الأفراد أفقر من 50% متجانسة ومتقاربة في الدول المتقدمة والممثلة في المخطط البياني بأوروبا، بنسبة 19% للسكان الأفقر من 50%، و12% للسكان الأغنى من 1%، وهي تقريبا نصف النسبة الموجودة في الوطن العربي، حيث أن نصيب الأفراد الأفقر من 50% هو9% مقارنة بأغنى 1% والذين يستغلون نسبة 23%، مايعكس نسب لبفقر المتزايدة في الوطن العربي، وإنعدام الأمن الغذائي.

خامسا: عدم المساواة بين الجنسين:

تعاني المنطقة العربية من فجوة بين الجنسين والتي بلغت37%، سنة 2022، بعد أن كان 39% سنة2021، وبهذا تعاني المنطقة العربية من ثان أمير فجوة بين الجنسين في العالم[1]، أما بالنسبة إلى تحقيق التكافؤ الإقتصادي فقد سجلت المنطقة45%، في دليل المشاركة والفرص الإقتصادية، الذي يقيس الفجوة بين الجنسين، من حيث المشاركة في القوى العاملة في القطاعات

[1] منظمة الإسكوا،"عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشغل الفوارق" ، مرجع سابق، ص16.

المختلفة، والأجور، والدخل، وقد سجلت الأردن والكويت أحسن الأداءات في سد الفجوة الإقتصادية بين الجنسين، فسدت الكويت الفجوة ب54.2%، بينما سدت الأردن الفجوة بنسبة45%[1]

سادسا: هشاشة السياسات التنموية:

تواجه التنمية الزراعية في المنطقة العربية تحديات عديدة، والتي من شأنها التأثير على عامل الوفرة والحصول على الغذاء بالنسبة للمواطن العربي، نتيجة لعجز الدولة على تلبية الحاجيات الغذائية لمواطنيها، وذلك لصعوبة إعادة إستغلال الأرض في النشاط الزراعي بنفس الفاعلية، مايتطلب المزيد من الدعم المالي للمزارعين، في حين أن تحديات التنمية الزراعية وتحسين الواقع المعيشي للسكان تعد من أولويات البرامج التنموية العربية من أجل الوفاء بميثاق روما للحد من الجوع مطلع سنة 2030[2]

1. الإعتماد على الخارج:

تعتمد المنطقة العربية بشكل كبير في غذائها على الخارج لسد قصور الإنتاج المحلي، ففي عام 1985 حصلت الدول العربية على4.7% من واردات التجارة الكلية العالمية منها 16.4% من واردات الحبوب وعلى رأسها القمح بإعتباره غذاءا إستراتيجيا في المنطقة العربية[3]، وهو مايكرس لنوع من التبعية الغذائية للعالم العربي والذي يستورد 57% من إحتياجات القمح، و66% من الذرة الشامية، 65% من إحتياجات السكر[4]، وهو مايزيد مخاطر إنعدام الأمن الغذائي العربي في حالة توقف الإرادات بفعل بعض الأزمات الخارجية التي قد تقع، وهو بالفعل ماحدث مع الأزمة الأوكرانية الروسية، حيث تورد كلاهما 48.16 % من الحبوب، و19% من القمح، و50.6 من الزيوت النباتية[5]، مايجعل الأمن الغذائي العربي ضمن مخاطر تقلبات البيئة الخارجية، في حين يتوجب على الدول العربية الإعتماد على المقدرات الداخلية وتعزيز خطط التنمية الزراعية، كدعم صغار المنتجين

[1] نفس المرجع

[2] بن يشو فتحي، بن عيسى أمينة، "واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية"، 1(2023): 672.

[3] محمد السيد عبد السلام، محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، مرجع سابق، 57

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي "2022، مرجع سابق، ص5

[5] نفس المرجع

لتبني أنظمة أكثر إنتاجية وإستدامة قادرة على الصمود في وجه التحديات البيئية كالتصحر والجفاف، وتعضيم القدرات العربية في مجال الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي[1].

المطلب الثالث: مهددات التغيرات المناخية

إن التحديات المناخية والطبيعية تشكل تحديا كبيرا للأمن الغذائي العربي، حيث وبطبيعة الواقع الجغرافي للمنطقة العربية، تتميز بالجفاف والتصحر، مايجعل التحديات المناخية أكثروطأة على الأمن الغذائي العربي، من خلال التأثير على مستويات الإنتاج الغذائي، خاصة المحاصيل الزراعية الأساسية، بالإضافة إلى التأثير على الإنتاج الحيواني والسمكي.

للتغيرات المناخية إنعكاسات سلبية على كافة محاور ومؤشرات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويتوقع أن تزداد حدة تأثير التغيرات المناخية وتستمر تداعيتها على الوطن العربي بعد سنة 2030[2]، ويمكن حصر تأثير التغيرات المناخية على المحاور الثلاثة للأمن الغذائي العربي وهي: توفر الغذاء، الحصول على الغذاء، الإستفادة من الغذاء.

الفرع الأول: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي

المنطقة العربية من المناطق العالم الأشد جفافا وحرارة، وأقلها تساقطا للأمطار، ويسود المنطقة العربية المناخ الجاف، والصحراوي، ويكمن تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الغذائي بصفة عامة سواء الزراعي، الحيواني، السمكي، وقد أثبتت الدراسات التي تمت في بعض الدول العربية، مدى التأثير السلبي للتغيرات المناخية على محاصيل القمح والشعير والأرز،الذرة الرفيعة سنة 2030 مقارنة بسنة الأساس(أي بدون تغير مناخي)، بإستثناء محصول القطن الذي الأثر تأثيرا إجابيا[3]، كما تسبب التغيرات المناخية خاصة التغيرات في درجة الحرارة العديد من الأمراض التي

[1]نفس المرجع، ص56

[2]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022"، مرجع سابق، ص8

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، (السودان: الخرطوم، 2010)، ص 3.

تصيب المحاصيل الزراعية كمرض الصدأ الأصفر[1]، كما يتوقع أن تؤدي لبتغيرا المناخيى لتراجع رهيب في الإنتاج الزراعي، في كل من القمح، الشعير، الذرة الرفيعة، فول الصويا، الذرة الشامية، القطن الأرز، على الترتيب بالنحو التالي، 2-، 2، 4+، 7، 9+، 9+، +14%، في عام 2050.[2]

يؤدي إرتفاع درجات الحرارة الناتجة عن التغيرات المناخية، إلى زيادة إستهلاك الماء من قبل النبات، وبالتالي زيادة معدلات "البخر-نتح" أي(البخر من سطح التربة ومن ناقلات المياه، والنتح من أوراق وجسم النبات"، ما يزيد حاجيات النبات من المياه، ما يعني توفير الكم الهائل من الموارد المائية لإنجاح عملية الإنتاج الزراعي والغذائي في المنطقة العربية[3]، كما تمثل الزراعة المطرية العصب الشوكي للزراعة العربية، والتي تعتمد بشكل كبير على كميات المطر.

الفرع الثاني: تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية

تعتبر المنطقة العربية من المناطق الجافة في العالم، حيث تعتبر من أشد المناطق قحطا في العالم(القحط هو إختفاء كل صور الماء فوق وتحت الأرض)، وتعتمد الدول العربية المياه المشتركة والإقليمية التي بينا سابقا أنها حكر لصراعات إقليمية لاتصب في صالح الدول العربية، سواء بسيطرة الكيان الصهيوني على مياه سوريا والأردن وفلسطين ولبنان، كبحيرة طبرية مثلا، أوبمعضلة تدفق نهر النيل والصراع المصري السوداني الإثيوبي عليه، بالإضافة لكل هذا تأتي التغيرات المناخية، حيث تصنف المنطقة العربية تحت خط الندرة المائية، بمعدل أقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا لمختلف الإستعملات، ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الماء في العقدين القادمين ليصبح أقل من 500متر مكعب سنويا[4].

[1]نفس المرجع

[2]نفس المرجع، ص4

[3]نادر نور الدين الصيد، "واقع ومستقبل الأمن الغذائي العربي، أفاق عربية وإقليمية" ، 13(2023):19

[4]نفس المرجع، ص20

توجد أربع دول عربية يزيد فيها التساقط سنويا عن300مم/سنة، وهي لبنبان، تونس، السودان، المغرب، وتعد المصادر الخارجية هي المرتكز الأساسي للمياه السطحية العربية، مايزيد حساسية الوضع المائي العربي[1].

ويتوقع أن تزيد شدة التغيرات المناخية، من خلال زيادة رطوبة فصل الشتاء، وحرارة وجفاف فصل الصيف، مايزيد معدلات التبخر خاصة في المنطقة العربية، مايشكل تهديدا لمواردها المائية، والإمدادات المائية، وبالتالي زيادة معدلات البخر–تنح، للمحاصيل الزراعية. والنتيجة تهديد الأمن الغذائي العربي[2].

ويتوقع أن يؤدي التغير المناخي، إلى إنخفاض المعدل السنوي للتساقط في المنطقة العربية، بنسب تتراوح بين، 10%، و20%، ماأثر سلبا على الموارد المائية العربية، ويعتبر موسم 2022 من المواسم الصعبة، التي عرفت إنخفاضا في معدلات التساقط في المنطقة العربية، ماأدى إلى تراجع إنتاج محصول القمح في العراق بنسبة 23%، والجزائر بنسبة40%[3] ، وهذه ضربة موجعة للأمن الغذائي العربي والذي يعتمد على القمح كغذاء إستراتيجي، كما أن إرتفاع نسب غاز ثاني أكسيد الكربونCo2، من شأنه زيادة حدة التغيرات المناخية ماينعكس سلبا على التساقط، ومؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، والمتمثلة في إنتاج وتوفير الغذاء، وإستقرار الإمدادات والوصول للغذاء، وإستخدامه[4]، وفي مايلي سنقوم بعرض جدول توضيحي لكميات المياه المتاحة في الوطن العربي، وتوزعها بين مختلف الأقاليم.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، مرجع سابق، 5

[2] نفس المرجع، ص6

[3] إكرام عبد الرحيم، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي المشاكل والحلول"، مرجع سابق، ص72

[4] قادري حسين،" سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام" ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 1(2021):-58

الجدول(24): كميات المياه المتاحة ونسب توزيعها بين أقاليم الوطن العربي(مليون متر مكعب)

الإقليم	المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه غير التقليدية	
	الكمية	%	الكمية	%	الكمية	%
إقليم المغرب العربي	41845	20	4370	12	595	5
إقليم المشرق العربي	66951	32	109	0.3	48	0.4
الإقليم الأوسط	89996	43	30224	83	7689	64.6
إقليم الخليج العربي	10461	5	1712	4.7	3571	30
إجمالي المياه المتاحة	209233	100	36415	100	11903	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العرب،2011، ص10

من الجدول السابق نلاحظ أن الموارد المائية العربية، سواء كانت سطحية، أوجوفية، أوغير تقليدية، تعتبر شحيحة مقارنة بالزيادة السكانية المسجلة سنويا، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من المياه ليقدر ب569 متر مكعب، سنة 2011[1], و500 متر مكعب سنة 2022، وتشكل المياه السطحية النسبة الأعلى من الموارد المائية العربية ب209.2 مليار متر مكعب، والمياه الجوفية 81.2% من مجموع الموارد المائية، أما المياه غير التقليدية، والتي تشمل مياه إعادة الإستخدام، ومياه التحلية، فتشمل 4.7% من إجمالي الموارد المائية العربية[2].

الفرع الثالث: تأثير إرتفاع سطح البحر

إن التغيرات المناخية من المسببات الرئيسية لإرتفاع سطح البحر، كما يرجح أن إرتفاع درجات الحرارة الكبيرة والناتجة عن الإحتباس الحراري هي أحد مسببات إرتفاع سطح البحر، من خلال التمدد الحراري لمياه البحر، وخسارة الجليد الأرضي على نطاق واسع[3]، وقد سجل إرتفاع سطح البحرنحو

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2011"، مرجع سابق، ص10.

[2]نفس المرجع، ص10-11

[3]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية"، مرجع سابق، ص8

1.8 مم في السنة في الفترة الممتدة من 1961 إلى 2003، وفي الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003، قدر الإرتفاع بزيادة قدرها3.1 مم في السنة[1].

تتميز السواحل في العديد من الدول العربية، بأنها قريبة من سطح البحر، وتمتلك دول هي تونس الإمارات، الكويت، مصر، قطر، مايصل 5% من اليابسة قريبة جدا من البحر بمعدل 1متر كعلو أقصى لها، ما يجعلها عرضة للخطر مع مستويات البحر الآخذة في الصعود، خاصة وأن هذه المناطق لها أهمية إقتصادية كبيرة[2].

كما أثبتت الدراسات أن الإنبعاثات الغازية خاصة الغازات الدفينة تسبب بشكل كبير في هذا الإضطراب، كما أن التفكك السريع الذس سيحدث في الصفلئح الجليدية ف غرينلاند، وغرب القارة المتجمدة الجنوبية، أدى لزيادة إرتفاع البحر ب5 أمتار[3]، وتعتبر مصر من الدول العربية المعرضة لإرتفاع سطح البحر، فإرتفاع متر واحد من البحر في مصر سيأثر في حياة 6 ملايين في مصر، ويؤدي لخسارة من 12% إلى15% من الأراضي الزراعية في مصر ماسيشكل تهديدا للأمن الغذائي المصري، خاصة في منطقة دلتا النيل والإسكندرية[4]، وقد أشارت الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول إنعكسات إرتفاع سطح البحر على الدول النامية ومن بينها الدول العربية مايلي[5]:

- إنخفاض نسبة الأراضي الزراعية في قطر نحو2.6%، و13% نتيجة إرتفاع مستوى البحر ب1 إلى 5أمتار.
- خسارة 20% من المحصول الزراعي المصري بسبب إرتفاع مستوى البحرب 5أمتار في الإسكندرية، ودلتا النيل، والسويس.
- تأثر5% من سكان الإمارات، وتونس بسبب إرتفاع منسوب مياه البحر بمتر واحد، ونحو 6-7% في حالة إرتفاع مستوى البحر ب2متر، و10% في حالة إرتفاعه ب5أمتار، ونحو ذلك كل من قطر، والكويت، وليبيا.

[1] نفس المرجع

[2] Hamad AL-Mebeyedh, "Climate Changes and Its Effects on the Arabic Area ", Elsevier , 5 (2017) : 3

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية"، مرجع سابق، ص9

[4] نفس المرجع

[5] نفس المرجع ، ص10

ويمكن تلخيص ما تقدم في تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي العربي من خلال الجدول التالي:

الجدول(25): أثار تغير المناخ على محاور الأمن الغذائي

المحور	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي
توفر الغذاء:	إنخفاض الإنتاج الزراعي بسب: – تدهور الاراضي – نقص المياه العذبة ونقص التساقط – إنخفاض الإنتاجية النباتية – أضرار الأفات والأمراض النباتية إنخفاض الثروة الحيوانية بسبب: – زيادة إنتشار الأمراض وتدهور الماء – تدهور قاعدة المواد العلفية
الحصول على الغذاء:	زيادة الإعتماد على الواردات الغذائية وبالتالي لتعرض تقلبات أسعار الغذاء إنخفاض إنتاجية العمل وبالتالي دخل الأفراد
الإستفادة من الغذاء:	تدني جودة الغذاء وسلامته وتفشي الأمراض(زيادة نمو الميكروبات بفعل زيادة الحرارة) تدني الجودة الغذائية للمحاصيل نتيجة زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون زيادة تلوث المياه المستخدمة للري تدهور الجودة الغذائية للإمدادات الغذائية بسبب تدهور التربة بفعل التسمم بالأسمدة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، واقع الأمن الغذائي العربي، 2022، مرجع سابق، ص4

من الجدول السابق نستخلص أن التغيرات المناخية المختلفة تلقي بضلالها على محاور الأمن الغذائي العربي، من وفرة الغذاء، إلى الحصول على الغذاء، وأخيرا الإستفادة من الغذاء، حيث أسهبت التغيرات المناخية كإرتفاع درجات حرارة الأرض، أو الإنبعثات الغازية الدفينة، في تدني مؤشرات الإنتاج الغذائي العربي والذي أصبح رهين التغيرات المناخية التي تحدث في المنطقة، ماشكل تهديدا لمستويات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

المبحث الثاث: الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي

سنحاول من هذا المبحث التطرق للجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي، في ظل التحديات التي تعصف به، خاصة ماتعلق بمؤشراته الأساسية كتوفير الغذاء، والقدرة على الحصول إليه، وضمان إستمرارية الإمدادات الغذائية في كل الأوقات وبصفة لاقطرية لجميع الأفراد، مع التركيز على المعيقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي، وفي الأخير تقييم الجهود المبذولة سواء القطرية أو القومية، وإستدراك النقائص من أجل المساهمة في إيجاد صيغة لتحقيق إستقرار المحاور الأساسية للأمن الغذائي العربي.

قد أسهبت العديد من العوامل في إعاقة تحقيق الأمن الغذائي العربي، وتقليل فرص نجاحه، سواء عوامل خارجية تتمثل في تقلبات سوق الغذاء العالمي وإحتكار كبار المنتجيين للغذاء لتحقيق مشروطيات معينة في المنطقة العربية، أو النزاعات الخارجية وتأثيراتها على الأمن الغذائي، كالنزاع الأوكراني الروسي والذي أثر بشكل كبير على مستويات الأمن الغذائي العربي، بإعتبار أن الدول العربية تعتمد في غذائها على الحبوب التي تستوردها من هاتان الدولتان، وهذا راجع للتبعبة الغذية التي تجعل من الغذاء العربي تابعا للخارج، أما المتغيرات الداخلية المؤثرة على الغذاء العربي، تتمثل في النزاعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي والذي أخذ العديد من الأشكال في العالم العربي كالإضطربات وأعمال العنف، والتي أثرت سلبا على مستويات تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: الجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي، يتطلب التقليل من المخاطر المرتبطة بالعملية في حد ذاتها، وإنطلاقا من المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، وتمكين المستهلك من الحصول على الغذاء، والإستفادة منه.

الفرع الأول: السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي

لقد أتبعت الدول العربية سياسات ذاتية لتحقيق الأمن الغذائي، من خلال التركيز على البرامج التنموية والسياسات الوطنية من خلال:

أولا: زيادة الإنتاج المحلي:

لقد أتبعت العديد من الدول العربية سياسة زيادة الإنتاج المحلي من خلال التركيز على الإستثمار في قطاع الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة العالمية للسلع الغذائية، من أجل تحقيق الوصول للإمدادات الغذائية[1]، قد إتبعت الدول العربية في هذا الصدد مايلي:

ثانيا: إعتماد تقنيات لتحسين التربة والمياه:

إن قلة الموارد المائية العربية أدى إلى تدهور التربة بسبب التآكل في المظم البعلية، بالإضافة لإرتفاع نسبة الملوحة في التربة في المزارع المروية، لكن هذا يزيد من التكلفة المالية بنحو 9مليارات دولاو في السنة[2]، حيث تسببت نسبة الملوحة المتزايدة في تسمم العديد من المخاصيل الزراعية العربية، ونتج عنها خسارة كبيرة تمثلت في إنخفاض الطاقة الإنتاجية للتربة بنسبة 35%[3].

إن إعتماد التقنيات المتكاملة لإدارة التربة تمكن الدول العربية من من إستصلاح العديد من المساحات الزراعية، وتحسين الإنتاج الزلراعي من خلال إختيار أصناف المحاصيل المقاومة للملوحة، بالإضافة لإستعمال التقنيات الفنية الذكية لتحسين القدرة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

كما عملت الحكومات العربية على تشجيع صغار المزارعين، من خلال دمجهم ضمن الزراعات البعلية، والتي تتميز بالدورة القصيرة والأكثر مقاومة للجفاف[4]، بالإضافة لتغيير مواعيد زرع الأصناف التي تتأثر بالعوامل المناخية القريبة، والتركيز على المحاصيل التي تحقق أعلى قيمة للموارد الطبيعية، وتولد مداخيل معتبرة للمزارعين[5].

---

[1] منظمة الإسكوا، "موجز سيايات الأمن الغذائية في المنطقة العربية 2023"، 14، أطلع عليه: 2024/09/15. على لرابط https://www.unescwa.org/publications/policy-briefs-food-security-issues-arab-region

[2] نفس المرجع ، ص5

[3] نفس المرجع

[4] نفس المرجع ، ص6

[5] نفس المرجع

ثالثا: تعزيز الإستثمار في القدرة الإنتاجية الغذائية:

تعمل الحكومات العربية من خلال مبدأ تعزيز الإستثمار الزراعي، من خلال محاولة الوصول إلى زيادة الإستثمار نحو60%، وإعطاء حوافز أكثر للمزارعين والقطاع الخاص من أجل الإستثمار في القطاع الزراعي، خاصة فيما يتعلق الأمر بتطوير البنى الريفية العربية لتكون أكثر إستقطابا للمستثمرين، وتشجيع زراعة المحاصيل الأساسية والتي تعتبر دعامة أساسية لنحقيق الأمن الغذائي العربي[1].

رابعا: تعزيز القدرات الفنية والتكنولوجية:

تعاني الدول العربية من ضعف البنى الفنية اللازمة لتحقيق مستويات مناسبة من الأمن الغذائي، وبالتالي العمل على التركيز على البحث العلمي في المجال الزراعي والصناعات الغذائية، حيث تسعى الدول العربية لزيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي كخطوة رئيسية لبلوغ مقاصد الأمن الغذائي مطلع 2050[2]، وبالتالي العمل على زيادة الإستثمار في مجالات البحث الزراعي وتطوير البنى الفنية.

خامسا: إعتماد سياسة الدعم الموجهة:

تعتمد الدول العربية على سياسة الدعم أمثر من سياسات الإنتاج في حد ذاتها، وذلك من أجل الحفاض على الإستقرار الداخلي للبنى المختلفة، وبالتالي ضمان إمدادات الغذاء خاصة للفقراء والطبقات الهشة من خلال سياسات الدعم الموجهة لهذه الفئات، وذلك لتجنب حالات نقص التغذية[3]، كما تعتمد سياسات الدعم الموجهة في المنطقة العربية، على تحسين أجور العاملين في القطاع العام وحث القطاع الخاص على السير على نفس النهج المسطر من أجل ضمان حصول كل الفئات على الغذاء، ومواجهة تقلبات أسعار الغذاء[4].

[1]قادري حسين، "سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 1(2021): 573

[2]نفس المرجع

[3]إكرام عبد الرحيم، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي المشاكل والحلول"، مرجع سابق، ص73.

[4]نفس المرجع، ص74.

سادسا: تبني سياسة الميزة الزراعية:

تسعى كل دولة من الدول العربية إلى تبني سياسة الميزة الزراعية، من خلال الميل لإستثمار الموارد والقدرات الذاتية، وإنتاج الزروع التي يمتلك كل بلد ميزة إنتاجها كإنتاج الأرز في مصر والقطن في سوريا، والشعير في الجزائر، مع الإعتماد المتبادل مع الخارج، بالتالي يغطي هذا النوع من الزراعة التكاليف التي قد ترتبط بعمليات الإنتاج، ويعد أحد المشاريع التي تعول عليها الدول العربية لتخفيف التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي[1].

سابعا: الزراعة الحافظة للموارد:

تتميز الزراعة الحافظة للموارد أنها زراعة تتناسب كثيرا مع المنطقة العربية، حيث يعمل هذا النوع من الزراعة على الحفاض على المياه، خاصة وأن الدول العربية تعاني من شح الموارد المائية، كما لايعتمد على الحراثة، وإعداد التربة، مايشكل نوعا من الأساليب الوقائية للتربة، مايمنع تآكلها ويعزز الحفاض عليها، بالإضافة لتوافر المغذيات، ومكافحة الآفات[2].

ثامنا: تنمية وتطوير مصادر التمويل الداخلية:

إن القطاع الزراعي بشكل عام يحتاج لمصادر مالية تكون قادرة على تحمل مختلف أعباء الإنتاج الزراعي والغذائي، وبالتالي تسعى الدول العربية لإقرار جملة من التدابير تتعلق بالتموين الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، أو مايطلق عليها بحزمة الإجراءات النوعية المحلية، والتي بدورها تهيئ الجو المناسب للإستثمار الزراعي وتشمل مايلي[3]:

- تمويل صغار المزارعين، والمربين، والصيادين لمساعدتهم على تغطية تكاليف الإنتاج
- تهيأت المناخات المناسبة للإستثمار الخاص والعام

[1] نفس المرجع، ص88.

[2] الإسكوا، "موجز سيايات الأمن الغذائية في المنطقة العربية 2023" مرجع سابق، ص7

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي 2022"، 111، أطلع عليه: 2024/09/22، على الرابط:
https://www.aoad.org/Permanent%20Program%20for%20the%20Sustainability%20of%20Arab%20Food%20Security.pdf

- رفع نسب الإئتمان الموجهة للمشاريع الصغيرة، خاصة في المجال الزراعي، وتربية الأسماك.
- الإهتمام ببنوك الأسرة التي تهتم بالتمويل الأصغر Microfinance، وللسودان تجربة رائدة في هذا المجال.
- العمل على تنويع مصادر التمويل لمواجهة صدمات الإنتاج المحتملة.
- تعزيز دور مؤسسات التمويل الزراعي الوطنية على إختلاف مسمياتها في الدول العربية
- العمل على إرساء دعائم التنمية المستدامة لتحقيق مقاصد الأمن الغذائي العربي
- الإصلاح المؤسسي لمصادر التمويل من خلال تكوين كوادر بشرية تتولى الإشراف على هذه العملية لضمان إستمرارية العملية التمويلية بشكل إجابي.

الفرع الثاني: التنمية الإقتصادية الوطنية

ترتكز التنمية الإقتصاديو على الميزة المتاحة، من خلال إستغلال ميزات إنتاجية معينةن بحيث إذا كانت للدولة ميزة في إنتاج مواد عذائية معينة، فإن هذا يقود الدولة لتوجيه التنمية الإقتصادية نحو التنمية الزراعيةن وفي حالة غياب الميزة النسبية تذطر الدولة لتعويض هذا القصور من خلال إستيراد الغذاء لتلبية حاجات مواطنيها[1].

تعتمد التمية الزراعية على تشجيع الإنتاج، وإعادة توزيع الدخل، قصد إحداث تغيرات إيجابية في الإنتاجية الزراعية، وذلك من خلال دعم الإستثمار الزراعي، والعمل على زيادة مساحات الأراضي المزروعة عن طريق الإستصلاح، وتحسين نظم الري، وإعتماد الزراعة الأفقية التي تعتمد النظم التقليدية، وكذا الزراعة العمودية التي تنتهج الطرق والأساليب الحديثة[2].

[1] مراد ناصر،" سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية–حالة الجزائر" ، جديد الإقتصاد، 1(2010):48

[2] نفس المرجع

الفرع الثالث: نماذج عن بعض السيات القطرية لتحقيق الأمن الغذائي:

لقد عملت الدول العربية على إتباع سياسات مختلفة، وعمدت لإنشاء برامج ومشاريع تنموية للنهوض بالأمن الغذائي على مستوى قطري، وضمان توفر الغذاء والقدرة على الحصول عليه في ظل التغيرات والتحديات التي تعصف به ومن بين تلك البرامج مايلي:

أولا: الإمارات:

لقد عملت الإمارات على تبني سياسات وبرامج خاصة لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، حيث وفي إطار التصدي لتقلبات أسعار الغذاء التي شهدها العالم، بفعل أزمات الأمن الغذائي العالمي، إذ قامت الإمارات بتبني سياسة" تسعير السلع الإستهلاكية الأساسية والتي تمثل العصب الشوكي للأمن الغذائي الإماراتي، حيث تقوم هذه السياسة على مبدأ حرية الأسعار وفق بنامج العرض والطلب[1]، حيث تهدف هذه السياسة لتشجيع المنافسة وفتح السوق، بمايضمن إستقرار أسعار الغذاء، كما لجأت الإمارات كذلك لبرنامج الزراعات الملحية والتي تعبر من الزراعات المقاومة للملوحة، والتي تعتمد على مياه البحار في محاولة للتغلب على مشاكل نقص الموارد المائية، وإنعكاسات التغيرات المناخية[2].

ثانيا: قطر:

تقوم الحكومة القطرية بتنفيذ مشروع تمت مناقشته والمصادقة عليه منذ2018، ويهدف هذا المشروع لوضع أسس واضحة ازيادة الإنتاج الغذائي لتحقيق الأمن الغذائي، مع العمل على دفع الإستيراد الغذائي في صورة تكاملية مع الإنتاج المحلي، بالإضافة لإنشاء مخزون غذائي متوافق يمثل إحتياط إستراتيجي يحقق التوازن، كما تعمل قطر على إستغلال الطاقات المتجددة في الإنتاج الزراعي، في صورة تجسد مواجهة التغيرات المناخية التي تغذت من الطاقات الأحفورية، بهدف ضمان إستقرار توافر الغذاء[3].

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021"، مرجع سابق، ص45

[2]نفس المرجع

[3]نفس المرجع

ثالثا: الجزائر:

لقد ركزت الجزائر على القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، من خلال العديد من البرامج والمخططات من بينها:

سياسة تنمية الإنتاج الزراعي:

من خلال هذه السياسة عمدت الجزائر للإهتمام بالقطارع الزراعي، من خلا الزيادة في المساحات المخصصة للنشاط الزراعي، بالإضافة لتشجيع الإنتاج الحسواني والسمكي، وذلك في خطوة نحو تحقيق الإكتفاء الذاتي، ولقد لجأت الجزائر لهذه السياسة نتيجة للأوضاع الدولية الغير مستقرة، وفي محاولة للتخلص من التبعية الغذائية[1].

1-سياسة الأسعار:

تقوم الجزائر في هذا الصدد بتسقيف الأسعار في محاولة، لمساعدة الفئات الهشة، حيث تحافض على أسعار المواد الغذائية الإستهلاكية في صقف ثابت من خلال سياسة تسقيف الأسعار، بالإضافة لتوفير الغذاء بطريقة مستمرة عن طريق تشكيل مخزون إستراتيجي[2].

2-سياسة الترشيد الغذائي:

تهدف هذه السياسة للحفاض على المخزون الغذائي، من خلال الإستهلاك العقلاني للغذاء، وفقا للإمكانات الغذائية المتاحة، ودعم السلع الغذائية الضرورية، وتوجيه هذا الدعم للطباقات الهشة، وتشمل العملية إستيراد الأغذية الغير متاحة في السوق وتشجيع الإنتاج المحلي[3].

[1] مراد ناصر، "سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية-حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص44-58

[2] نفس المرجع، ص50

[3] نفس المرجع، ص51

رابعا: المغرب:

قد عملت المغرب على إنقاص تأثير التغيرات المناخية على القطاع الزراعية، خاصة تدهور التربية، وزسادة الجفاف والقحط، وقد لجأت المغرب لطلب المساعدة من الإتحاد الأوروبي، من أجل العمل على تحقيق أمنها الغذاء، خاصة مع زيادة أسعار الغذاء بعد الأزمة الأوكرانية الروسية.[1]

خامسا: السعودية:

لقد أطلقت المملكة العربية السعودية برنامج زراعي مستدام، حيث تراهن على هذا الأخير لتحقيق الأمن الغذائي مع مطلع سنة 2030، ويستهدف هذا البرنامج دعم القطاعات المنتجة للعذاء، وتعزيز القدرات الفنية من خلال تشجيع البحث العلمي في مجال الزراعة، وحوكمة نظام المعلومات الخاص بالأسواق الزراعية، وإنشاء نظام مبكر للأمن الغذائي، يساعد في الكشف عن المتغيرات التي قد تهدد الأمن الغذائي للمملكة، كما عملت السعودية على تطوير برنامج الري، والتقليل من الفاقد والمهدر من الغذاء في صورة للإستهلاك الرشيد للغذاء، بالإضافة لدعم الزراعات ذات الكفاءة المائية العالية، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة[2].

سادسا: الأردن:

يقوم الأردن بتبني مشروع في إطار العمل على تحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال التنسيق مع المفوضية الأوروبية لمساعدته على مواجهة إرتفاع أسعار الغذاء خاصة بعد الأزمة الأوكرانية الروسية[3].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021"، مرجع سابق ، ص44

[2] نفس المرجع، ص45

[3] نفس المرجع

سابعا: تونس:

تعتمد تونس في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، على المفوضية الأوروبية من أجل الدعم المادي والفني، وترتكز خطة تونس للنهوض بالأمن الغذائي، على الزراعات الضغيرة وتشجيع صغار المزارعين، وتوفير التمويل المادي لهم لزيادة الإنتاج الزراعي.

ثامنا: العراق:

لقد عمل العراق على مشروع أطلق عليها تأهيل البنية التحتية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث ركز على محاولة تطوير البنية الزراعية، وتشجيع البحث العلمي لتطويل سبل الإنتاج الزراعي، وقد تم إنشاء لجنة إستشارية، تتولى التنسيق بين المؤسسات الحكومية في إطار الأهداف الرامية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني[1].

تاسعا: مصر:

لتحقيق الأمن الغذائي، عمدت مصر إلى تطوير شبكات الأمان الإجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف، في إطار سياسة دعم الأسعار، بالإضافة إلى التركيز على عامل الإستدامة في إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد الإستهلاك[2].

المطلب الثاني: الجهود على مستوى قومي

تسعى الدول العربية من خلال هيئات ومؤسسات عربية مشتركة، لتحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث تتبنى كل منها مقاربات خاصة، تتعلق بالإنتاج الزراعين وسبل الدعم والتمويل، لضمان توفر الغذاء وسهولة الحصول عليه وإستمراره، والإستفادة منه، بمايلبي حاجيات المواطن العربي، ويساهم في التقليل من الفجوة الغذائية العربية، والآخذة بالإتساع بسبب الإضطربات التي ضربت الكثير من الدول العربية من جهة، والأوضاع الدولية الغير مستقرة، خاصة الأزمة الأوكرانية الروسية التي أثرت سلبا على الأمن الغذائي العربي، والمرتبط بشكل كبير بالدولتين المتصارعتين بإعتبارهما

[1] نفس المرجع، ص46

[2] نفس المرجع

من أكبر مورديه بالقمح، مايظهر تبعية غذائية واضحة للوطن العربي، وسنحاول في هذا المطلب لأهم الهيئات العربية الداعمة للأمن الغذائي.

الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي

تسعى دول مجلس التعاون في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، من خلال دعم المشاريع التنموية في المنطقة العربية، وتوجيه المساعدات الحكومية الثنائية، بالإضافة لتمويل كافة البرامج العربية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي، مع إحترام إستقلالية هذه الدول[1]، وتسعى دول مجلس التعاون لتحقيق محاور الأمن الغذائي العربي من خلال هيئات من بينها:

أولا: الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي:

وهي مؤسسة تعمل على دعم الإستثنار العربي المشترك في إطار التمية الزراعية، وتحدد خطط التمويل الزراعي، بنا يساهم في رفع صقف الإنتاج الزراعي العربي، كما تتولى تمويل مختلف المشاريع والبرامج التي تصب في تحسين التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي[2].

ثانيا: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات:

تتولى هذه المؤسسة حماية المستثمرين العرب من مختلف المخاطر التي قد يتعرضون لها، سواء السياسية أو التجارية، كما تسعى لتشجيع زيادة التجارة البينية العربية، من خلال الضمان عند المخاطر، على عكس الضمانات القليلة التي تقدمها وكالات دولية كالبنك الدولي[3].

[1] صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد2019"، 217، اطلع عليه: 20224/09/16، على الرابط: https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2019

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي 2022" ، مرجع سابق، ص113

[3] نفس المرجع، ص113

الفرع الثاني: صندوق النقد العربي ومؤسسات التنسيق

أولا: صندوق النقد العربي

من المؤسسات المالية العربية التي تعنى، بمسائل التنمية في الوطن العربي، تأسست عام1977، وتضم 22 دولة عربية، ولقد قام صندوق النقد العربي بالعديد من العمليات التنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وقدر عدد العمليات ب175 عملية، قيمتها 7.3 مليار دولار، إستفادت مصر منها لوحدها من 20 عملية أي مايقدر ب2.1 مليار دولار[1].

ثانيا: مؤسسات التنسيق العربي:

وتضم هذه الأخيرة العديد من الهياكل والمؤسسات، على غرار البنك الإسلامي، صندوق النقد الدولي، الصندوق السعودي، صندوق أبوظبي، صندوق قطر، أوفيد، المصرف العربي، الصندوق العربي، الصندوق الكويتي، وهذه المؤسسات تقوم بالتنسيق مع بعضها في إطار مؤسسي ينظم التنسيق، لتحقيق مقاصد التنمية العربية، من بينها تحقيق الأمن الغذائي العربي، ويقد عدد العمليات الإنمائية الممولة من قبل مؤسسات التنسيق، في الفترة 2016-2018، 1729 عملية، بقيمة مالية تجاوزت 53.6 مليار دولار[2]، وسنحاول من خلال الدائرة النسبية التالية التطرق، لتمويل مؤسسات التنسيق للمشاريع التنموية العربية في الفترة 2016-2018

[1] صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد"2019، مرجع سابق، ص219

[2] نفس المرجع، ص220

الشكل(24): توزيع العمليات التمويلية العربية وفق لمصادر تمويلها في الفترة2016-2018(النسبة%)

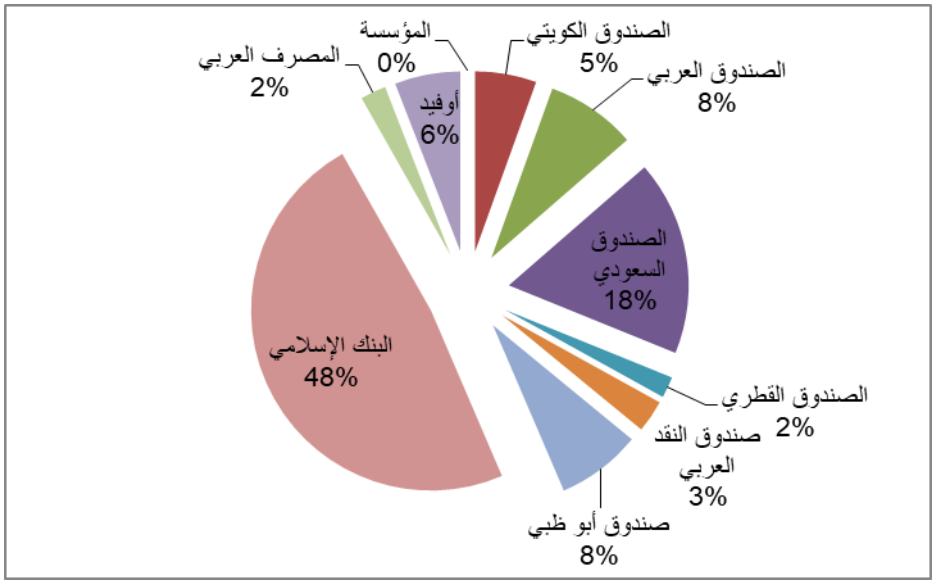

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، ص220

من الدائرة النسبية السابقة نلاحظ أن المساهمات التمويلية تختلف من مؤسسة لأخرى، بحيث تختلف القطاعات الممولة من طرف مؤسسات التنسيق، سواء القطاعات الإنتاجية، والإجتماعية، والقطاعات الأخرى، من أجل تحقيق المقاصد التنموية، من بينها القضاء على الجوع في المنطقة العربية وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الثالث: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

هي منظمة منبثقة عن الجامعة العربية، تأسست المنظمة العربية للتنمية الزراعية، سنة1969، وقد قامت منذ نشأتها على العمل على تحقيق الأمن الغذائي العربي، من خلال الإعتماد على الموارد الذاتية، وخاصة المحاصيل الزراعية الأساسية وعلى رأسها الحبوب، وتحسين العمل العربي المشترك في مجال التنمية الزراعية، وإقرار جملة من الإصلاحات الهيكلية للبنى الأساسية[1]، وقد أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بناءا على قمة الجزائر نوفمبر2022، مشروع أطلقت عليه

[1]المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2022"، مرجع سابق، ص46.

الإستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، وتضم هذه الإستراتيجية العديد من البرامج والمشاريع من بينها:

أولا: المشاريع:

هناك العديد من المشاريع التي أطلقتها المنظمة العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ومان أبرزها مايلي:

1. مشروع القدرة على الصمود وكسب العيش:

جاء هذا المشروع ليتكيف مع الظروف الصعبة للدول العربية، خاصة ونقص الموارد المائية، وإنتشارع الزراعات البعلية البسيطة، خاصة في كل من مصرن السودان، جيبوتي، فلسطين، الأردن، حيث يقوم هذا المشروع على تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية، إنطلاقا من إعتماد التقنيات الزراعية التي ترفع من كفاءة النظم الزراعية، كحصاد المياه والري التكميلي، وإدارة التربة والمحاصيل[1].

لقد طبقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مشروع كسب العيش في السودان، وبالتحديد في إقليم دارفور منذ 2018، بتوفير الدعم المالي والفني، من خلال دعم صغار المزارعين والمنتجين في نختلف أرجاء المنطقة، وشملت العملية حتى النازحين العائدين، في محاولة لتحسين سبل عيشهم، وإعدادهم لمواجهة مختلف الصعوبات التي قد تعترضهم من تقلبات المناخ وقساوة الظروف المحيطة بهم، من خلال توفير الموارد والإمكانات المناسبة لزيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى إستعمال الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، كنظام حصاد المياه الموفر للماء، والقيمة المضافة، ومعاملات مابعد الحصاد، وقد ظهرت نتائج تحسين سبل العيش في الظهور في دارفور، من خلال زيادة إنتاج الحبوب بأكثر من 140%، وتكاثر عدد الأغنام ليصل إلى 1452 رأس خلال ثلاث سنوات[2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي"2022"، مرجع سابق، 46

[2] نفس المرجع ، ص47

أما مصر فقد أثمرت سياسة تحسين سبل العيش في منطقة سيناء، من خلال نشييد 20 بحيرة جبلية لتخزين مياه الأمطار والسيول، ودعم الأسر الفقيرة الريفية، ومساعدتها غلى الإنتاج الزراعي، وإنشاء البيوت البلستيكية، وتربية الماشية، من خلال عمليات التمويل[1].

2. مشروعات آمن الغذاء:

يعتمد على سلامة الغذاء وجودته، من خلال مواجهة التحديات التي تعصف بسلامة الغذاء وجودته، كالمتغيرات المناخية، بالإضافة لتشجيع التجارة الخارجية العربية، وخاصة البينية، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، إذ يعتبر هذا الهدف الأساسي لمسارات التكامل العربي، من خلال التسهيل الجمركي بين البلدان العربية لتسهيل حركة السلع، ورؤوس الأموال[2].

3. مشروع نشر تقانات حصاد المياه:

تم إسقاط هذا النموذج في السودان وبالتحديد في دارفور، وقد عمدت المنظمة من خلال هذا المشروع تحقيق مايلي[3]:

- توفير عدد معتبر من مضخات المياه وبالتحديد 5 مضخات، لتنفيذ عمليات الري التكميلي للمحاصيل الزراعية، خاصة لتميز المنطقة بالجفاف
- إعداد دراسة لإنشاء مشآت حصاد مياه، بالتنسيق مع مؤسسات أخرى دولية كبرنامج الغذاء العالمي.
- تقديم الدعم الفني والخبرات للمجموعات النسائية لإعداد الأرض، وتطبيق برنامج الري التكميلي، لإستصلاح الأراضي، وزيادة الإنتاج.

4. مشروع التقانات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية:

لقد بني هذا المشروع إنطلاقا من بيانات، تخص مؤشر الإخضرار النباتي العربي، من أجل التعرف على المناطق ذات الإستقرار النباتي من غيرها، ومحاولة تحسينها إنطلاقا من الموارد المتاحة،

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع، ص48-49

[3]

وقد أظهرا صور القمر الصناعي لمؤشر الإخضرار، تدهورا كبيرا في المنطقة العربية، فقد سجلت وكالة الفضاء الأوروبية، أن 28.80% من إجمالي المساحة العربية قد بدأت في التحسن، في حين تدهورت مساحة نسبتها 23.12%، أما نسبة 48.08% فقد عرفت إستقرارا ملحوظا[1].

5. مشروع الدعم الفني والمعونات الطارئة:

لقد جاء هذا المشروع نتيجة ميلاد ظروف خاصة في لبنان والسودان، حيث خصصت مساعدات فنية ومالية للبنان عقب إنفجار مرفأ بيروت، وتنصيب مراكز مؤقتة للحجر الزراعي بنوعيه النباتي، والحيواني، وتقديم الدعم الفني للسودان عقب الفيضنات التي إجتاحت السودان، من خلال مساعدة مالية قدرها 100ألف دولار، للمزارعين المتضررين، بالإضافة إلى العمل على تشجيع التجارة في إطار التجارة البينية، حيث قدمت للسودان غلاف مالي قدره 30ألف دولار أمريكي[2].

6. مشروع إعتماد الطاقات المتجددة في المناطق الريفية:

لقد تم تجربة هذا المشروع في الكرك بالأردن، وتتمثل مخرجات هذا المشروع فيمايلي[3]:

- إجراء دراسات ومسح للمناطق التي سينفذ فيها المشروع
- مراعاة أمان العذاء في البيئة الريفية، بما في ذلك القدرة على التصنيع الغذاء، وتوفير كل المستلزمات لضمان نجاح العملية(التصميع الجيد، التبريد، التخزين، والتوسيم، التعبئة، ثم التسويق)
- التدريب من خلال ورشات خاصة، من خلال إستخدام الطاقات البديلة في الإنتاج الزراعي، والغذائي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، مرجع سابق، ص41

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، مرجع سابق، ص42

[3] نفس المرجع، ص43

7. برنامج الأمن الغذائي المستدام:

لقد أطلقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، برنامج الأمن الغذائي العربي المستدام، من أجل ضمان حصول الأجيال الصاعدة على الغذاء، وضمان توافر الإرادات الغذائية بشكل مستمر، حيث يركز البرنامج على ثلاث محاور رئيسية هي[1]:

- المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، من خلال الإهتمام بالبنى التحية، الإقتصادية، الاجتماعية، السياسية، بحيث يتم العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لضمان حصول الأفراد على الغذاء، وتطوير أنظمة الري الحقلية، وإعتماد أساليب الزراعة العمودية، والتي تستعمل الأساليب الحديثة، التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة، تعظيم العائد من وحدي الأرض والماء في كل من القطاع المطري و المروي، خفض العجز في المجموعات السلعية الرئيسية بصفة مدروسة ومبرمجة.
- تشجيع القطاع الخاص، على لعب أدوار أكبر في تحقيق الأمن الغذائي العربي، من خلال تشجيع المشاريع الخاصة في المجال الزراعي، وتصنيع الغذاء
- العمل المشترك كدعامة لتحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، بشرط الوفاء بالإلتزامات الدولية التنموية لعام 2030، من خلال التخفيف من الفاقد والمهدر من الغذاء، التكيف مع التعيرات المناخية.

8. مشروع إستدامة وإستقرار الأمن الغذائي العربي المتكيف مع التغيرات المناخية:

لقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بإعداد دراسة شاملة لطرق وأساليب تحقيق لقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بإعداد دراسة شاملة لطرق وأساليب تحقيق ستدامة الأمن الغذائي العربي وإستقراره، وتكييفه مع التعيرات المناخية التي تؤثر مباشرة على مستويات الإنتاج الزراعي، ضف غلى ذلك التحديات الطبيعية المتعلقة بندرة الموارد المائية، وتدهور حالة التربة، حيث خلصت الدراسة التي قامت بها منظمة التنمية الزراعية العربية، أن التطرق للجانب الإيكولوجي في

[1] نفس المرجع ، ص48

الدول العربية يحظى بكيفية الحفاظ عليه دون الغوص في الأسباب التي قد تجعل من المتغير البيئي مهددا في حد ذاته، حيث اهدف المنظمة العربية من خلال هذا المشروع تقديم حلول تتمثل في:

- الحد من تدهور الأراضي بفعل المتغيرات المناخية، والتي تحد من توسع الإنتاج وزيادته، والعمل على إستصلاحها
- العمل على إستعمال الطاقات البديلة في الإنتاج الزراعي، بفعل تسمم المحاصيل الزراعية بسبب تركيز بعض العناصر المعدنية
- تطوير أنظمة الري للتكيف مع الأوضاع الراهنة للإنتاج الزراعي، خاصة زراعة المحاصيل الإستراتيجية، كالحبوب
- إعتماد زراعة المحاصيل المقاومة للتغيرات المناخية، خاصة إرتفاع وإنخفاض درجات الحرارة

المطلب الثالث: تظافر الجهود

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب تظافر الجهود الوطنية والإقليمية بصورة كبيرة، لكسر التبعية الغذائية، والتي تغذى من خلال الإعتماد على الخارج، وقد قامت الحكومات العربية في إطار تظافر الجهود بإطلاق مشاريع للنهوض بالقطاع الزراعي والتنمية، من خلال تكريس مبدأ الإعتماد المتبادل بين الأقطار العربية، وبالتنسيق مع المنظمات الإقليمية وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وقد تم تنسيق الجهود من خلال مايلي:

الفرع الأول: المستوى العربي المشترك

يضم هذا النوع من التنسيق العديد من المؤسسات والهيئات الإستشارية، والتي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي العربي، من بين هذه الأجهزة والهيئات نذكر مايلي[1]:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- المؤسسات والصناديق التمويلية: كالصندوق الإسلامي، الصندوق العربي، الصندوق الكويتي، الصندوق السعودي، الصندوق القطري، المصرف العربي، صمدوق النقد العربي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائ"2022"، مرجع سابق، ص123

- الهيئات العربية التي تعنى بالإستثمار الزراعي: الهيئة العربية للإستثمار الزراعي والإنمائي، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.
- المجالس والإتحادات العربية: مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة

وتتولى مؤسسات المستوى العربي المشترك، من خلال التنسيق مع الوزارة الوطنية العربية المختلفة، في المساهمة في تحسين الإنتاج الزراعي، وتشجيع الزراعة العمودية، بإعتبارها زراعة مستدامة، تستعمل الأساليب الفنية التي تمكنها من التعامل مع أوضاع التربة المتدهورة، ونقص الموارد المائية، بالإضافة للتغيرات المناخية، والمتمثلة في إرتفاع أو إنخفاض درجات الحرارة بشكل يؤذي المحاصيل الزراعية خاصة الأساسية منها، كالحبوب، والسكر، والذرة، والزيوت النباتية، كما تسعى هذه الهيئات من خلال التنسيق مع بعضها ومع الحكومات العربية، بالقيام بإصلاحات جذرية في إنتاج الغذاء العربي، من خلال مدخلات خاصة وطنية وذاتية، يتم التعامل معها من خلال مؤسسات، في سبيل تحقيق مخرجات تتمثل في تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي، وفي هذا الصدد قامت مؤسسات المستوى العربي المشترك بالعمل على[1]:

- إصدار تشريعات تنظيمية تتيح حيازة الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة في المناطق المطرية، وفق التشريعات المعمول بها في كل دولة، بغرض زيادة نصيب الفرد من الأراضي المزروعة
- العمل على زيادة إستغلال تقانات حصاد المياه في الري التكميلي
- الإهتمام بالريف ودعم الزراعات المختلفة البسيطة، كالزراعات البعلية، وتحسين الثروة الحيوانية
- توفير الخدمات التسويقية لصغار المنتجين، من أجل حماية منتجاتهم من تقلبات السوق، وذلك من خلال صيغ حمائية خاصة
- تشجيع الإستثمار الزراعي في القطاعين المطري، والمروي
- دعم القطاع الخاص من خلال التسهيلات في الإستثمار الزراعي، وتشجيع القطاع الخاص التكميلي في بناء المخزونات الإحتياطية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي2022، المرجع السابق، 123-124

- إنشاء شبكة المخاطر الزراعية، والتي تتولي رصد ومتابعة الأخطار التي قد تتعرض لها المحاصيل الزراعية الأساسية
- تكوين الكوادر البشرية من أجل مباشرة الإصلاحات الفنية في المجال الزراعي، ودعم البحث العلمي
- تنظيم توطين العمالة الزراعية، كأحد أساليب زيادة الإنتاج الزراعي
- شمول سياسات التأمين الزراعي، لتشمل كل الفئات العاملة في القطاع الزراعي بما في ذلك صغار المزارعين
- تشجيع التجارة الخارجية العربية، من خلال تعزيز مبدأ الميزة النسبية للمنتوجات الغذائية العربية، بالإضافة لتوسيع التجارة البينية.
- العمل على رفع سقف الإنتاج الغذائي العربي، وتعديل سلوكيات الإستهلاك خاصة فيما يتعلق بالتقليل من الفاقد والمهدر من الغذاء سواء، على مستوى سلسلة الإنتاج أو على مستوى الإستهلاك الفردي.

الفرع الثاني: إستراتيجية التوسع في إنتاج الغذاء

لقد وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبمشاورة حكومات الدول العربية، من خلال الجامعة العربية، مخططا لزيادة الإنتاج الغذائي في الدول العربية، وذلك خلال الفترة 2020-2030، إنطلاقا من مخطط التنمية الزراعية، وكواجهة التحديات التي تعصف بالأمن الغذائي العربي، ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق الأهذاف الاستراتيجية التالية[1]:

- تطوير النظم الزراعية والغذائية، من أجل القضاء على الفقر والجوع
- الإستخدام الرشيد للموارد العربية المتاحة من أرض وموارد مائية، بمايحقق التنمية الزراعية المستدامة
- دعم التكامل الزراعي العربي، وتأصيل آليات التجارة الخارجية العربية، والإستثمار الزراعي

[1] نادر نور الدين محمد، "واقع ومستقبل الامن الغذائي العربي"، مرجع سابق، ص40-41

- تهيئة الريف من أجل إستقطاب الإستثمارات، ودعم مقدرات التأقلم مع الأوضاع الصعبة، والتغيرات المناخية
- دعم صناع القرار من خلال الشبكة الفنية، ومأسسة القطاع الزراعي

وقد هدفت هذه المخططات الاستراتيجية لتهيئة البنى التحتية، وبالأخص الأرياف ودفعها للمساهمة أكثر في تحقيق محاور الأمن الغذائي العربي، لكن عن طريق الإستدامة في الموارد وحسن إستعلالها وتكييفها مع المتعيرات المختلفة، وعلى رأسها التغيرات المناخية، ولتنفيذ هذه المخططات، تم إرفاقها ببرامج نوعية على النحو التالي[1]:

- البرنامج الأساسي لزيادة إستدامة الإنتاج والمردودية الزراعية
- البرنامج الأساسي لحوكمة إستعلال الموارد المتاحة
- برنامج دفع وتشجيع التنافسية للمنتجات الغذائية، وتحسين بيئة الإنتاج الزراعي والتجارو العربية بمحتلف انواعها
- البرنامج الرئيسي لآمان الغذاء، والذي يركز على سلامة الغذاء وجودته
- برنامج النهوض بالريف، ودعم الشباب وتفعيل دورة المرأة
- برنامج تكوين الموارد البشرية، وإعدادها ومتطلبات الأمن الغذائي المستدام القائم على القدرات الفنية والتكنولوجيا ومدى توظيفها في المجال الزراعي.

[1] المرجع السابق، ص43

خلاصة الفصل الثالث:

يعاني الأمن الغذائي العربي من العديد من التحديات التي تعيق تحقيق المستويات المطلوبة من الكفاف الغذائي، حيث تزايدت الفجوات الغذائية العربية بطريقة سريعة خاصة مع الأزمات الأخيرة التي عرفها النسق الدولي، والمتمثلة في جائحة كوفيد 19 والأزمة الأوكرانية الروسية، حيث زاد الطلب على الغذاء في المنطقة مقابل نقص الإنتاج الغذائي ، وزيادة أسعار الغذاء في الأسواق العالمية، ماجعل بعض الدول العربية تحاول تصحيح الوضع عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي محليا، ودعم الإستثمارات الوطنية في المجال الزراعي كنوع من السياسات الغذائية الرامية لزيادة الإنتاج الغذائي، بالإضافة لتعزيز دور المنظمات الإقليمية وأهمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إطار الجهود الإقليمية، إلا أن الملاحظ أن الحكومات العربي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية الخارجية، من أجل تغطية عجز الإنتاج المحلي الذي لايتوافق والزيادة السكانية ، ماتسبب في إنعدام الأمن الغذائي وبمستويات متباينة من المتوسط إلى الحاد في المنطقة.

إن نجاح الجهود العربية المختلفة في تحقيق الأمن الغذائي العربي وكسر التبعية الغذائية للخارج، يتوقف على مدى إستغلال المقومات الذاتية في النهوض بالقطاع الزراعي، ودعم الزراعات البسيطة في الأرياف كالزراعات البعلية من خلال برامج وطنية تكون بديلة للبرامج التي تطرحها المنظمات الدولية تهدف لتنمية الأرياف، وتثمين الميزات المضافة للدول العربية لزيادة الإنتاج الغذائي في مختلف المحاصيل وخاصة المحاصيل الرئيسية كمحاصيل الحبوب، مع التركيز على إستدامة الموارد المتاحة في شكل يضمن للفرد العربي الحصول على الغذاء والإستفادة منه بطرية متناسبة زمنيا، مع العمل على تنمية البنى المختلفة وخاصة البنى الفنية من أجل الإنفتاح على الأساليب الحديثة في الزراعة وعلى رأسها الزراعة الذكية، والتي تعتمد على القدرات الفنية والتكنولوجية، كأجهزة الإستشعار والرصد والتي تعتمد على الأقمار الصناعية، والروبوتات، وصولا إلى أجهزة المتابعة والتقييم والتي تعتمد علة تقنيات الذكاء الإصطناعي، من خلال متابعة المحاصيل ورصد مختلف التغيرات التي ترافق عملية الإنتاج.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، تبين لنا أن مفهوم التعاون الدولي والأمن الغذائي مفهومان يتميزان بالعديد من المتغيرات النسقية، التي بدورها تحاول الإقتراب من المفهومين نظريا، ما انعكس على الاجتهادات المفسرة للتعاون الدولي كعملية بنائية، تحاول البحث عن صيغة للتقرب من الحدود النظرية لكل من المفهومين، ما يمكن الباحثين من وضع تعريف إجرائي مناسب للتعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، على عكس المقتربات التي تنظر للتعاون الدولي على أساس كلي.

إن مشكلة الغذاء ليست مشكلة وليدة مرحلة معينة، بل هي مشكلة تتميز ببنيوية خاصة تضم العديد من المهددات المختلف، على غرار المهدد السياسي والاقتصادي والسكاني والبيئي، ماجعل مسألة تحقيق الأمن الغذائي مسألة في غاية التعقيد، حيث لا تتعلق بدراسة حالة خاصة في العالم، بل تتعداها لمختلف مناطق العالم.

لقد نمت الفجوات الغذائية العالمية، نتيجة لسياسات الإنتاج الغذائي في مختلف دول العالم، والتي لا تتناسب والنمو السكاني الحاصل، وهوماعبر عنه مالتوس بمتتاليات حسابية وأخرى هندسية، تبين الفارق الكبير بين الزيادة السكانية العالمية السريعة والكبيرة، والإنتاج الغذائي الذي لاتسطيع مستويات إنتاجه أن تتناسب طردا وعدد السكان، ماإنعكس سلبا على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء، بالشكل المتواصل زمنيا والإستفادة منه بفعل إنخفاض الدخل الفردي، في مقابل إرتفاع تكاليف الغذاء الصحي، ما أثر على نصيب الفرد من المغذيات الأساسية، كالكربوهيدرات والبروتينات، كما كان للعولمة نصيبها في عولمة الغذاء وتنميط الإستهلاك الغذائي، عن طريق وسائط خاصة، تتولى تبني عادات خاصة في الإستهلاك الغذائي، وهو ماتمارسه الشركات والمؤسسات المعولمة، في إطار مايعرف بحركة السيطرة على الغذاء العالمي، فمفهوم الأمن الغذائي لم يعد يقتصر على فكرة التوفير الكمي للغذاء، وهي الفكرة السائدة سابقا، بل تطور وأخذ أبعادا جديدة تتعلق بسلامة وجودة الغذاء، وبروز مفهوم الأمن الغذائي المستدام، والذي يتحقق من خلال التنمية الزراعية وإنتهاج الزراعة

الخضراء، القائمة على إستدامة الموارد المتاحة وإستخدام الموارد الطاقوية النقية، بدل الموارد الطاقوية الأحفورية الملوثة للبيئة، وإستنادا لماقدم سنحاول إقتراح بعض الحلول لتحقيق الأمن الغذائي العالمي:

- العمل على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي، بما يضمن القضاء على مستويات الجوع التي تتركز في العديد من مناطق العالم
- لقد لعبت كل من جائحة كوفيد19 والأزمة الأوركرانية الروسية، دورا رئيسيا في إختلال الإنتاج الغذائي العالمي وزيادة الفجوات الغذائية، حيث أثرتا وبشكل متباين على سلسلة الإنتاج الغذائي، فجائحة كوفيد19 أدت لزيادة الطلب على الغذاء بفعل تفشي بعض العادات الغذائية إبان الجائحة، مازاد من مستوى الطلب العالمي على الغذاء، في مقابل عدم قدرة المنتوج الغذائي على تغطية هذا الطلب، ماإنجر عنه العديد من حالات إنعدام الأمن الغذائي بمختلف المستويات في الجنوب وبالأخص المنطقة العربية، التي حاولت التعامل مع الأزمة بزيادة الإنفاق الحكومي لمقاومة تقلبات أسعار الغذاء، ومن بين أبرز هذه الدول الجزائر ودول الخليج، أما الدول الأخرى كاليمن وجيبوتي وجزر القمر وتونس والأردن ومصر، فقد تأثرت محاور الأمن الغذائي فيها كثيرا، بفعل مواردها المالية المحدودة، أما الأزمة الأوكرانية الروسية، فقد أثرت على واردات الدول العربية من الحبوب وعلى رأسها القمح، بإعتبار أن كل من اوكرانيا وروسيا من الموردين الأساسين للدول العربية، ماإنعكس على نصيب الفرد العربي من هذه الغذاء، الذي يعتبر غذاءا إستراتيجيا في الدول العربية، وبالتالي أثر على مستويات الأمن الغذائي العربي.

إن مخاطر وقوع حالات إنعدام الأمن الغذائي العالمي تزداد تعقيدا في الدول النامية، والتي تتميز بضعف وهشاشة البنى المختلفة وبالأخص القطاع الزراعي، والذي يعتمد على زراعات بسيطة أفقية غير قادرة على تحقيق الزيادة في الإنتاج الزراعي، مايجعل هذه الأخيرة تعاني من تبعية غذائية للخارج.

تعمل الفواعل المختلفة ومن بينها المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية...الخ، والتي تقوم من خلال آليات مختلفة بالعمل على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي، وحماية أسعار الغذاء من التقلبات والصدمات المختلفة، كما تقوم هذه الأخيرة على تشجيع الزراعات الحديثة في الدول النامية، من خلال تطوير

البنى الرقمية لهذه الدول، بما يتماشى ومتطلبات هذا النوع من الأساليب الزراعية، وكل هذا ليس مجانيا بل من خلال مشروطيات مختلفة لهذه المؤسسات تخدم الإستراتيجية الغربية، التي تسعى من خلال هذه الآليات الرأسمالية، لتهميش دور الدولة الوطنية وتكريس مبدأ الدولة الفاشلة غير قادرة على تلبية إحتياجات سكانها ومن بينها الإحتياجات الغذائية، وهو ماحاولت هذه المؤسسات العمل عليه من خلال أزمة كوفيد19 سنة 2019 والأزمة الغذائية العالمية سنة 2008، حيث كانت مخرجات هذه الأزمات إرتفاع كبير في سعر الغذاء العالمي، مقابل مستويات إنتاج قليلة جدا من الغذاء مايسبب إختلالا في أبعاد الأمن الغذائي والقدرة على الحصول على الغذاء، وبالتالي فتح المجال للإضطربات المنددة بهذا الوضع، الذي تسببت فيه الدول الوطنية، ولعل أحداث مايعرف بالربيع العربي في المنطقة العربية، كانت بداية لربط مشاكل الغذاء كأحد أبرز المسببات، التي أدت إلى الإنزلاقات التي حدثت في المنطقة العربية بداية من تونس، وهو مايشكل تحديا للسياسات الغذائية العربية المنتهجة، والتي تعتمد على الخارج لتحقيق أمنها الغذائي، وتحاول تبني نماذج زراعية لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الأساسية، كمحاصيل الحبوب والتي تعتبر غذاءا إستراتيجيا في المنطقة العربية، دون مراجعة إنعكساتها على صحة سكانها، فمثلا الأغذية المعدلة وراثيا والتي تعتمد الإضافات أو التحولات الجينية المعتمدة في الهندسة الوراثية، تسببت في ظهور العديد من الأمراض، كجنون البقر وإنفلونزا الخنازير، ما جعل أبرز خمس دول منتجة لهذا النوع من الإنتاج الغذائي تراجع الأمر، وبدأت جهود الإستغناء عنه من خلال الزراعة الذكية، والتي تشجع الزراعات البسيطة البعلية.

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي لابد أن يبنى على أسس ذاتية قادرة على التعامل مع مشكلة الغذاء إنطلاقا من المعطيات المعروضة للإنتاج الغذائي العربي كمتغير أساسي لبعد الوفرة الغذائية، وذلك من خلال آليات تتيح التحكم في إنتاج مستويات تتعدى الكفاف الغذائي إلى الأمننة الغذائية، وفيمايلي سنحاول إقتراح بعض الحلول لتصحيح الوضع الغذائي العربي:

- الإعتماد على إستدامة الموارد المتاحة، والعمل على تطوير البنية الرقمية، من أجل النجاعة في الإنفتاح على الزراعة الذكية، كرهان لتحقيق الإكتفاء الذاتي العربي كخطوة اولى، وتعزيز القيمة المضافة لمختلف الدول العربية،.

– وضع برامج خاصة لتنمية الزراعة في مختلف الدول العربية، وتطوير الأرياف لتحسين الإنتاج الزراعي المروي، والبعلي الأفقي.

– تشجييع التجارة البينة العربية لتحسين الميزان التجاري الغذائي العربي، والعمل على تقليل الإستيراد الغذائي عن طريق تشجيع المستثمرين المحليين على الإستثمار في القطاع الزراعي، لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي.

– دعم البحث في المجال الزراعي، ومحاولة الإستفادة من البرامج البحثية التي تتبنها النتظمات الدولية، في إطار مراكز البحوث المتخصصة، خاصة في مجال الزراعة الذكية.

– تسهيل الإستثمار في المجال الزراعي من خلال تقليل المخاطر المحيطة بهذا النوع من الإستثمار، من أجل إستقطاب المستثمرين.

– تكوين العنصر البشري العربي بمايتماشى والتطور الذي تعرفه أساليب الزراعة الحديثة، من خلال القدرة على إستخدام التكنولوجيات المستخدمة في هذا الصدد، ومن بينها تقنيات الذكاء الإصطناعي

– زيادة الإنفاق الحكومي لدعم وتمويل المشاريع الوطنية التي تهتم بتطوير الأمن الغذائي، بالإضافة لدعم صغار المزارعين وحماية منتوجاتهم من المنافسة خاصة المنافسة الأجنبية

– حماية أسعار الغذاء من تقلبات السوق الخارجية، عن طريق زيادة الإنتاج الغذائي المحلي

– العمل على تنمية الأرياف العربية، من خلال العمل على تحقيق الرفاه الإجتماعي لسكان الريف، وزيادة نصيبهم من الدخل المحلي

– تقليل الإستيراد الخارجي للغذاء تدريجي، بجانب زيادة الواردات الغذائية داخليا، من أجل فك التبعية الغذائية التي تعاني منها المنطقة العربية.

– الإتجاه نحو التكامل الغذائي العربي، من خلال وضع مشاريع مشتركة لزياجة الإنتاج الغذائي العربي، لتقليص الفجوات الغذائية التي تتمدد بشكل كبير في بعض الدول العربية على غرار الصومال واليمن.

– إنشاء صندوق عربي للإعانات الغذائية، من أجل تخفيف تداعيات الأزمات الإقليمية أو الدولية على الأمن الغذائي العربي، والأزمة الأوكرانية الروسية خير دليل، حيث أثرت هذه الأزمة كثيرا على الأمن الغذائي العربي .

– تغيير بعض السلوكيات الإستهلاكية للأفراد، خاصة التي تم إكتسابها في جائحة كوفيد19، والتي تدعو للتنميط في الإستهلاك الغذائي مايخدم مشروع السيطرة على الغذاء التي تمارسه العولمة من خلال شركاتها الغذائية

– تفعيل أدوار المؤسسات والنتظمات العربية التي تعنى بالأمن الغذائي، على غرار المنظمة العربية للتنمية الزراعية، من أجل دعم المشاريع العربية المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

– إطلاق مبادرة عربية مشتركة على غرار المبادرة التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والتي تتضمن مشروطيات تتعارض ومقومات الدول العربية، وبالتالي يجب أن تتضمن المبادرة التركيز على الذات والمتاح من الموارد.

قائمة المصادر والمراجع

- **المراجع:**

أولا: اللغة العربية:

أ- الكتب:

1. سيف ابراهيم، أزمة الغذاء في الدول العربية، حلول قصيرة المدى لتحد مزمن، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط، 2009

2. لكحل أحمد ، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الإقتصادية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015 .

3. أحمد حسن شرف الدين، مشكلة الغذاء في اليمن ،اليمن: ، صنعاء، 1990.

4. هيكوك روجر و أخرون، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية: مداخلات شرقية–غربية عابرة للاختصاصات، ترجمة: إليزا غرزيان، النمسا، معهد أبو الغد للدراسات الدولية: جامعة بيرزيت، معهد علم الإنسان الاجتماعي الأكاديمية النمساوية للعلوم، 2011.

5. اللوزي سالم وآخرون، تحديات الأمن الغذائي العربي، مؤسسة عبد الحميد شوحات، عمان الأردن، 2009.

6. النجفي سالم توفيق، المتضمنات الإقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، العراق: بغداد، مطبعة اليرموك، 1999.

7. البشير صادق عوض، تحديات الأمن الغذائي العربي لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009.

8. السريتي محمد، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2000.

9. حمدان محمد رفيق أمين، الأمن الغذائي نظرية ونظام التطبيق، الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999.

10. قابل محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية، 2009.

11. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، الكويت، عالم المعارف، 1978.

12. الدغمي محمد راكان، نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي، عمان، الطبعة الأولى، 1988.

13. شيحة محمد رشيد، إتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دراسة للمعالم والمفاهيم الرئيسية الواردة بالإتفاقيات المنظمة للتجارة العالمية مع إشارة حاصة للإتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وما طرأ عنها من تطورات، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2004.

14. عبد السلام محمد، الأمن الغذائي للوطن العربي ، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيفري1998.

15. نهايات ياسين الحفار: قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي ، دمشق، دار المعاجم، الطبعة الأولى، 1994.

16. يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1999.

ب- المقالات والدوريات

1- الشباني إبراهيم ناجي عباس، "إستخدام الهندسة الوراثية في تحقيق الأمن الغذائي للدول النامية والمشاكل المرتبطة به"، مجلة القادسية، 2(2009)

2- بن يشو فتحي، بن عيسى أمينة، "واقع التنمية الزراعية المستدامة في الدول العربية"، 1(2023).

3- نعيمي رشيد، عبد الحفيظ بن ساسي، "دور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت،1(2023).

4- بوفروة زوينة، "المنظمات الدولية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي في العالم"، مجلة مدارات سياسية، 1(2023).

5- العبدلي سعد عبد نجم، جليل كامل غيدان،":برامج الإصلاح الإقتصادي والفجوة الغذائية"، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط، 2(2010)

6- وافية قردانيز، "جهود منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام"، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،2(2022).

7- مجيد ملوك السمرائي،" الأمن الغذائي العربي ودور التنمية الزراعية في سورية لتحقيقه"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، 09(2007).

8- مراد ناصر،" سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية-حالة الجزائر"، جديد الإقتصاد، 1(2010).

9- وارزقي ميلود، "دور صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في الإقلال من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي للشعوب"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 1(2017).

10- نبيل سليم، أزمة الغذاء،" هل ستشتعل ثورة الجياع؟"، مجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي،32(2008).

11- دحية عبد اللطيف ، حياة سليماني، "دور صندوق النقد الدولي في التمويل الإسلامي"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، 2(2022).

12- النعيمي سالم يونس سلطان ، لوره باسم بشير الساعور، "محددات العرض والطلب لبعض المحاصيل الرئيسية في الأسواق العالمية للمدة1990-2010 "، مجلة زراعة الرافدين، 3 (2017).

13- بوحبل عز الدين، التجارة العربية البينية بين المعطيات الإقليمية والإملاءات الدولية، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، 1(2023).

14- الطرابلسي عبد القادر ، "مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة الرابعة عشر"، مركز دراسات الوحدة العربية، (1991).

15- حسين قادري، "سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 1(2021).

16- الدروبي رانية ثابت، "واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الإقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 14(2008).

17- غراب رزيقة ، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، 13 (2015).

18- سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 5(2009).

19- نبيلة سمار، "أهمية الزراعة الذكية والصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي: مملكة البحرين، السعودية، الإمارات العربية المتحدة-نموذجا-"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 1(2022).

20- العبدلي سعد عبد النجك ، جليل كامل غيدان، "برامج الإصلاح الإقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة واسط،2(2010).

21- بسطالي حداد، بوزيد بن بارة، "إستراتيجيات ومساهمات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحة الفقر الريفي في البلدان النامية"، مجلة الإقتصاد الدولي والعولمة، 2(2020).

22- بن شاعة نادية، حضري دليلة، "الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق إستدامة الأمن الغذائي في الدول العربية"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 3(2023).

23- عبد الرحيم إكرام، "إشكالية الفجوة الغذائية في العالم العربي المشاكل والحلول"، مجلة آفاق عربية وإقليمية، 13 (2023).

24- محمد حمدي سالم، "الأزمة المالية الراهنة وآثارها المحتملة على أوضاع الزراعة والغذاء في المنطقة العربية"، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، مجلة الإستثمار الزراعي ، 6(2008).

ت- الملتقيات والمؤتمرات

1- عمارة عزت إبراهيم ، الأمن الغذائي في ظل أهمية المتغيرات المعاصرة، (ندوة الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، يوم8 أكتوبر 2001).

2- قناوي عزت ملوك، الأمن الغذائي العربي ، (المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، 25 سبتمبر 2002).

3- المولي عوض الله غبد الله، أثار المنتجات المعدلة وراثيا على النبات والتنوع الحيوي، (ورقة عمل مقدمة في ملتقى حول تقييم الآثار البيئية لإدخال الأنواع النباتية والحيوانية المحولة وراثيا في المنطقة العربية، المتظمة العربية للتنمية الزراعية، جوان 2003).

4- موسى عوض خليفة: التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي، (ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى الجامعات الإفريقية (التعاون والتداخل)، جانفي 2006).

5- غانم عادل محمد، قمره سحر عبد المنعم، البعد الاقتصادي لاستراتيجية الأمن الغذائي للقمح في مصر، (مؤتمر الأمن الغذائي، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2008/11/27).

6- منظمة الأغذية والزراعة، (ملخص مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي16-18 نوفمبر2009، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، المجلد150 رقم1، الثلاثاء 17 نوفمبر2009)، 4.

https://www.noonpost.com

7- محمد خالد المهاني، المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ إتفاقيات التجارة العالمية، (المؤتمر العربي الثالث: منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة، الإنضمام- الإجراءات-المفاوضات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، 2008).

8- الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية: الأمن الغذائي العربي،(مؤتمر اتحاد الغرف العربية، من 5 إلى 8 أفريل 1980).

9- يسري عبد الرحمان، أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الإسلامي، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم العربي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 22- 25 أفريل 2000

ث- التقارير والوثائق الرسمية:

1- المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية التونسية، 2009.

2- المركزالوطني للمعلومات، الأمن الغذائي،الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، أفريل 2005.

3- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، إيطاليا: روما، 2010.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تداعيات إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، السودان: الخرطوم، 2009.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية، السودان: الخرطوم، 2010،

6- النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، (تقرير يومي من مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 150، رقم5، الثلاثاء 17 نوفمبر 2019، المعهد الدولي للتنمية المستدامة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة) ، اطلع عليه يوم: 2023/05/20، على الساعة: 13.00، على الرابط :

www.iisd.ca/ymb/food/wsts

7- صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2022، 2022، 18 أطلع عليه: 2024/08/12، على الرابط:

https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2022

8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأجهزة الرئاسية في منظمة الأغذية والزراعة، أطلع عليه: 2024/6/27، الساعة: 12.35، منوفر على الرابط::

https://www.fao.org/governing-bodies/conference/ar

9- التقرير العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، 2021، وإحصائيات منظمة الصحة العالمية بشأن الجوع والفقر في العالم، 2021، أطلع عليه 2022/04/12، على الساعة: 14.00، على الرابط https://www.who.int/ar/news/item/07-12-1443-un-report--global-hunger-numbers-rose-to-as-many-as-828-million-in-2021 .

10- البنك الدولي، "المرصد الإقتصادي للصومال: الإستثمار في الحماية الإجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود لتحقيق النمو الإقتصادي"،2، 2022، أطلع عليه: 2024/09/20، على الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/11/29/somalia-economic-update-investing-in-social-protection-to-boost-resilience-for-economic-growth

11- صندوق النقد العربي، "التقرير الإقتصادي العربي الموحد2019"، 217، اطلع عليه: 2024/09/16، على الرابط :

https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2019

12- صندوق النقد العربي،" التقرير العربي الموحد 2011"، 11، أطلع عليه: 2024/08/22، على الرابط:

https://www.amf.org.ae/ar/publications/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd/altqryr-alaqtsady-alrby-almwhd-2011

13- منظمة الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية: دوامة من الأزمات"، أطلع عليه: 2024/09/19، على الرابط https://www.unescwa.org/publications/inequality-arab-region-crisis :

14- منظمة الإسكوا، "موجز سياسات الأمن الغذائية في المنطقة العربية 2023"، 14، أطلع عليه: 2024/09/15. على الرابط:

https://www.unescwa.org/publications/policy-briefs-food-security-issues-arab-regio

15- منظمة الأغذية والزراعة، "الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، منظمة الأغذية والزراعة، 2016، 18-19، أطلع عليه: 2024/08/28، على الرابط: www.fao.org.com

16- منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة، السلام والأمن الغذائي الإستثمار في القدرة لتوفير سبل عيش ريفية مستدامة وسط النزاعات، 16، أطلع عليه: 2022/03/12، على16.00، على الرابط: http://www.fao.org/3/a..i5591.a.pdf

17- منظمة الصحة العالمية، الجوع في العالم يرتفع مجددا بسبب النزاعات والتغير المناخي، بحسب تقرير جديد للأمم المتحدة، 15 /2022/03، على الرابط :

https://www.who.int/ar/news-room/detail/24-12-1438-world-hunger-again-on-the-rise-driven-by-conflict-and-climate-change-new-un-report-says

18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،أوضاع الأمن الغذائي العربي2022، 62، اطلع عليه: 2024/09/13، على الرابط: www.org.com

19- موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ،(روما، 2022)، 16، متوفر على الرابط: https://doi.org/10.4060/cc0640ar

20- المنظمة العربية للتنمية الزراعية،" أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009"، 2009، ، أطلع عليه: 2024/09/14، على الرابط:

: https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2019.pdf

21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي2023،" 3-4، أطلع عليه: 2024/09/14، على الرابط:

https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2023.pdf

22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008، 2008، 25، اطلع عليه: 2024/08/12، على الرابط:

ttps://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2008.pdf

23- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "البرنامج العربي لإستدامة الأمن الغذائي 2022"، 111، أطلع عليه: 2024/09/22، على الرابط:

https://www.aoad.org/Permanent%20Program%20for%20the%20Sustainability%20of%20Arab%20Food%20Security.pdf

24- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2021"، 2021، 33، أطلع عليه: 2024/08/01، على الرابط:

https://aoad.org/Arab_food_Security_Report_2021.pdf

ج- مواقع الإنترنت:

1- منظمة الأغذية والزراعة، الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، 2: تم الإطلاع عليه: 2024/7/22، على الساعة 16.00، متاح على الرابط:

http://www.fao.org

2-الراوي طه، "دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الزراعة"، 2020، أطلع عليه: 2024/09/15،على الساعة 14:00: https://www.noonpost.com/

3- زين الدين سهى، "الوقود الحيوي: هل يحل أزمة الطاقة أم يفاقم أزمة الغذاء"؟ بي بي سي نيوز عربي، 4 سبتمبر2022، على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic/business-62524621

4- محمد عبد البديع، أزمة الغذاء العالمية ماضيها وحاظرها، أطلع عليه بتاريخ 2023/05/2،

http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=41916

5- هدر العايدي، الغذاء والمياه والنزوح في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا(وانا)، ص16، 2022/03/18على الرابط:

http://wanainstitute.org/sites/default/files/publication/foodWaterDisplacementArb-0.pdf

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، الأمن الغذائي في الدول العربية، الإمارت العربية المتحدة، 2008.

7- العشا بلقيس عثمان،" رسم خارطة تهديدات تغير المناخ وتأثيرات التنمية الإنسانية في البلدان العربية"، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، سلسلة اوراق بحثية، 2010

8- الإسكوا، "عدم المساواة في المنطقة العربية، غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق"، أطلع عليه: 2024/08/20، على الرابط:

https://www.unescwa.org/publications/inequality:

arab-region-food-insecurity-fuels-inequality

9-بدير أسامة، سامي محمود، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر، مركز الأرض للحقوق الإنسان، 2023/05/02، على الرابط: http//:lchr.eg.org/0104/farmera

ح- الرسائل الجامعية:

1- بكدي فاطمة، "إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013).

2- حسانين خالد عبد الحميد، آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منطقة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، (رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس ، القاهرة، 2007).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

1- Albrow M, The Global Age: State and Society beyond modernity, UK, Stanford University Press, 1996

2- Andanova, L.B / M. A Levy: Franchising global governance : making sense of the Johannesburg type 2 partnership, in : O.S .Stokke / O. B .Thommessen eds, Yearbook of International co-operation on Enviromment and Development, Oxford: Earthscan, 2003

3- Althusius, Johannes:" Politica Methodice Digesta. Reprinted from the third edition of 1614 first ed. In 1603", Harvard Political Classics, 2 (1932).

4- Barrett, ChristopherB, Food Security and Sociopolitical Stability. Oxford university Press, 2013.

5- Barrett, S: Why cooperate?: the incentive to supply global public goods,) Oxford: Oxford University press,(2007)

6- Billy , Jaques : La politique économique, Paris: Presses Universitaires, 1985

7- Appadurai A, Modernity at large; Cultural dimensions of globalization, Minneapolis, MI: University of Minnesota Press, 1996

8- Burke L et al, Reefs at Risk Revisited. Executive Summary. World Resources Institute, USA, Washington, DC , 2011.

9- Carr, E. H : The twenty Years Crisis 1919-1939 . Reprint of the 2. Ed. of 1946. London : and Basi-ngstock: The Macmillan press, 1981

10- Castro, Fidel : The World Economic and Social Crisis. Report to the seventh summit conference of the Non-Aligend Countries, Havana, 1983.

11- Chambers, R: " Vulnerability, coping and Policy" , IDS Bulletin, 1989

12- Chang R. C. Y et al," Food preferences of Chinese tourists" .Annals of Tourism Research, 2010

13- Chayanov A., A Short Course on Cooperation Published by the Central Partnership , Moscow: Cooperative Publishing House , 1925

14- Cooper, A.F/ C. W.Hughes/ P.de Lombaerde, eds, 2008:
Regionalisation and global governance : the taming of globalization? New Yourk: Routledge: 2008

15- Colin Elman, Realism, in Martin Griffiths, ed , International Relations Theory for The Twenty-First Century An Introduction, New York : Routledge, 2006

16- Cynthia Weber ,International Relations Theory: a Critical Introduction, New York: Routledge,2010.

17- Davis, M , Late Victorian holocausts. El Nino famines and the making of the third world.) London : Verso, 2001

18- De Chatel F, "The role of drought and climate change in the Syrian uprising: Untangling the triggers of the revolution" .Middle E. Stud, 2014

19- Dougherty, James E, and Robert L, Pfaltzgraff, Jr. : Contending Theories of International Relations A Comprehesive Survey, New yourk: Harper and Row, 1981

20- Dunne, T : realism, The globalization of World Politics . An introduction to international relations in Baylis, J. and Smith, S. and Owens, Oxford University Press,2017 .

21- Family farms and international food regimes. In: T.Shanin Ed, Peasants and Peasant Societies, Oxford: Basil Blackwell, 2015

22- Friedman T.L, The world is flat: A Brief History of The Twenty-First Century, Farrar Strauss and Giroux, New York, 2005

23- Friedman T.L, The Lexus and the Olive Tree , New York, Anchor Books, 2000

24- Friedmann,H ,Feeding the empire: The globalized agriculture. In: L.Panitch and C.Leys Eds, The empire reloaded Socialist register, London: Merlin Press, 2005.

25- Giddens A, The Concequences of Modernity, Cambridge, Policy Press, 1990.

26- Gilpin, Robert : The political Economy of International Relations. Princeton: University Press 1987.

27- Harvey D, The Condition of Postmodernity 1989, London: Sage Publications LTD, 2008.

28- Hasenclever, A. /P. Mayer/V.Rittberger 1997: Theories of international regimes, Cambridge: Cambridge University Press, 1997

29- Hobbes, Thomas 1651-1988.

30- Leviathan. Ed .by C. B. Macpherson, first ed, London: Penguin Books, 1968

31- Hopkins A.G, Globalization in World History, London: Pimlico , 2020

32- Iben KHaldun ,N: THE Muqaddimah. An Introduction to History .trans. by Franz Rosenthal ; ed. By N.J. Dawood.Third, abridged ed. ; first ed.

Published by Bollingen Foundation, New Yor: Princeton univer-sity press, 1958

33- Inglis D, Gimlin D, The Globalization of Food, Oxford,Berg Publishers , 2009

34- Ivanic,M.W.Martin, and H.Zaman,: Estimating the Short-Run Poverty Impact of the 2010-11,Surge in food Price. Policy Research Working Paper 5633, the World Bank, USA: Washington, DC, 2011.

35- Jenny Gustavsson et al, Global Food Losses and Food Waste, Save Food Congress, Germany: Dusseldorf, 2011

36- Jevris, Robert, Realism Neoliberalism, and Cooperation Understanding the Debate , in Colin Elman and Miriam Fendius Elman, ed, Progress in International Relations Theory, Cambridge: MIT press, 2003

37- Jill Steans, et al, An Introduction to International RelationsTheory Perspectives and Themes , UK: Longman , 2010

38- Joavhim , VB," Advance Equitable Livelihoods" in Science and innovations for food systems transformation, ed. Neufeld et al, Swizerland : Springer, 2023

39- John M.Ashley, Food Security in the Developing World, Academic Press , 2016

40- Jones H, et al.:Knowledge, policy and power in international development: a practical guide. The Policy Press,) Bristol, (2012)

41- Keohane, R. O : After hegemony : cooperation and discord in the world political economy, Princeton, NJ)Princeton University Pres, 1984

42- Labrousse E, Comment naissent les révolutions . 1848, 1830, 1789. In : Comité francais des sciences historique. Actes du congré historique du centenaire de la révolution de 1848, Press Universitaires de France, paris, 1948

43- Karns, M. P / K. A Mingst: International organizations: the politics and process of global governance, Boulder, CO: Lynne Rienner publishers, 2010

44- Lechner F j, Boli J, Part2 Explaining Globalization, The Globalization Reader, India: 2nd ed, Oxford 2003

45- Marion, Napoli, Towards a Food Insecurity Multidimensional Index, FIMI, Master in Human Development and Food Security , Italy: Roma University, 2011

46- Maurice, Cranston: "Aquinas" ,in M.Cranston, ed, Western Political Philosophers, London: The bodley Head, 1964

47- Menil, George : les sommets économiques : les politiques nationales à l heure de linterdépendance. Institut français des relations internationales : enjeux internationaux, Paris : Economic, 1983

48- Mckinlay, R. D. and R. Little: Global problems and World Order. London: Frances Pinter, 1986

49- Munday PL et al, Climate change and the future for coral reef fishes. Fish and Fisheries, Australia : School of Marine and tropical biology, 2008

50- OEA , Segundo informe sobrela situsion de los dereshos humanos en el Peru. Comision Interamericana de Derechos Humanos. Organizacao dos Estados Americanos, 2000

51- Olson, M: The logic of collective action : public goods and the theory of groups, Cambridge: MA, Harvard University Press, 1965

52- P.Aghion.P.A.David, D.Foray," Science ,technology and innovation for economic growth; Linking policy research and practice in.STIG Systems", Science Direct , 2009

53- Panitch, L, and Gindin, S. Global Capitalism and American empire. In: L.Pantich and C.Lyes Eds, Socialist register , London: Merlin Press, 2004

54- Morgenthau, Hans :" Politics Among Nation: The struggle for Power and Peace", New Youk: The American Political Science Review, 1948

55- Polanyi, Kar, The Great Transformation, Boston: Beacon Press, 1954

56- Polanyi, Karl,: The Great Transformation, Boston: Beacon Press, 1957

57- Pollack et al, The arab Awakening, USA, Brookings Institution Press, 2011

58- Rabah Arezki, Markus Brckner, Food Prices and political instability, international Monetary Fund, 2022

59- Rabbing R, "The ecological background of food production" ,UK, Crop protection and Sustainable AgricultureCiba Foundation Symposium, Wiley, chicheste , 1993

60- the World Political Economy ,New Jersey: Princeton University Press, 1984

61- Robert Kohene, and Joseph Nye ،Power and Interdependence, New York : Longman Press, 2001

62- Robert 0. Keohane, After Hegemony: Cooperation and Discord in the world political economy, USA, New Jersy, Princeton university, 1984

63-

64- Robert, Jackson, and Georg,Sorensen, Introduction To International Relations: Theories and Approaches, UK: Oxford University Press, 2013

65- Robertson R,Globalization: Social Theory and Global Culture, London: sage, 1992

66- Robertson R, Globalization: Time-Space and Homogeneity – Heterogeneity , London: Eds Global Modernities , Stage, 1995

67- Rosenau, J, G, 1992: Governance, order. And change in world politics, in: J,N .Rosenau/ E-Q. Czempiel, eds, Governance without government: order and change in world politics. Cambridg: Cambridge University press, 1992

68- Slaugher,A-M. 2004: A New world order, NJ: Princeton University Press, 2004

69- Slaugher-/T.Hale: Transgovermmental networks and emerging powers, in: T.Hale / D.Held eds, Handbook of Transnational Governance, Stafford: polity Press, 2011

70- Thornton P.K et al, Mapping poverty and live-stock in the developing world. Nairobi, Kenya: International Livestock Research Institute ,2002

71- Timmer, C.P, W.P.Falcon and S.R. Pearson, Food Policy Analysis, University Press, Baltimore,1983

72- Velho O, Globalization : Object perspective horizon, Brazil : Rio de Janiero, ed, Cultural Pluralism, Identity, and Globalization , 1997

73- Stokke, O. S./Oberthur : Introduction: Institusional interaction in global environmental change. In:S0Oberthur/O.S. Stokke, eds.Managing institutional complexity: regime interplay and global environmental change. Cambridge: MA.: MIT Press, 2011

74- Theodorson A.S, A.Modern Dictionary of Sociol-ogy.New york: Thomas Y. Crowell Company, 1996

75- Thornton P.K et al, Mapping poverty and live-stock in the developing world. Nairobi, Kenya: International Livestock Research Institute, 2002

76- Timmer, C.P, W.P.Falcon and S.R. Pearson, Food Policy Analysis, University Press, Baltimore, 1983

77- Vasques, John A : The power of power Politics. A Critique, London: Frances Pinter, 1983

78- Velho O, Globalization: Object perspective horizon, Brazil, Rio de Janiero, ed, Cultural Pluralism, Identity, and Globalization , 1997

79- Viotti paul, and Mark Kauppi, International Relations Theory, New York: Longman, 2010

80- Von Grebmer, et al, "Global hunger index, The challange of hunger" Germany: International food policy research instate, 2009

81- Wallerstein, Immanu ,: The capitalist World- Economy. Cambridge: Cambridge University Press, 1975

82- Waters M, Globalization, London: Routledge, 2000

83- Wendt, Alexander," Anarchy is What-States Make of it: The Social Construction of Power Politics", International Organization, 1992

84- William Zartman and Saadia Touval, "Introduction: return to the theories of cooperation", in William Zartman and Saadia Touval,(eds.), International cooperation: the extents and limits of multilateralism, New York: Cambridge university press, 2010.

85- World Bank, Unloking the employment potential in the Middle East and north Africa: women in the public sphere.MENA Development Raport, USA: Washington, 2004

86- Zezza,A,,B.Davis,C.Azzari,K.Covarrubias,L.Tasciotti.and G.Angriquez: the impact of rising food prices on the poor.ESA Working paper 8-7 Agricultular Devlopment Economics Division,ESA of the food and Agricultular Organization of the United Nation , Italy: Rome, FAO, 2008.

ب- المقالات والدوريات:

1- A.D.Alene, et al," The economic and poverty impacts of maize research in West and Central Africa , "The journal of international association of agricultural economists, 5 (2009) : 538

2- Abdel-Haleim, S.M, Salevurakis, J," Bread subsidies in Egypt: choosing social stability or fiscal responsibility" .Rev. Radic.Polit.Econ, 2008) 1 (: 35-49

3- Abdulrahman Al-Fawwaz, Abdullah Ahmed, "the reality of food security in the arab world ":international journal of Asian social science; 6(2016).

4- ADA Reports," Position of the American Dietetic Association: Addressing world hunger, malnutrition, and food insecurity" , Journal of the American dietetic association, 8 (2003)

Aghbashlo M et al, "The role of sustainability assessment tools in realizing bioenergy and bioproduct systems" , Biofuel Res, J, 3 (2022)

5- Axelord,R. :" Achieving cooperation under anarchy:Strategies and institutions".World Politics, 1 (1985) : 226-254.

6- Axelrod:"On six advances in cooperation theory", in: Analyse & Kritik, 22(2000)

7- Rockstrom J et al, "A safe operating space for humanity".Nature, 461 (2009)

8- Balboa G.R et al," A systems level yield gap assessment of maize-soybean rotation under high- and low-management inputs in the western US Com Belt using APSIM". Agricultural Systems, 174(2009)

9- Barette, C.B : "Stochastic Food Prices aid stabilize Food availability?", Economic Development and Cultural Change, 49(2001) : 335-349 .

10- Barette, C.B, and,P.A. Dorosh ," Farmers Welfare and changing Food Prices: Nonparametric evidence from rice in Madagascar", American Journal of Agricultural Economics, 78(1996) :656 .

11- Bony S,"l'agriculture écologiquement intensive: nature et défis . Cahiers Agricultures, 20(2011)

12- Breisinger,C and X.Diao, Economic transformation in theory and practice :What are the messages for Africa?Discussion Paper 797. Washington,D.C,International Food Policy Research Institute. Also in current politics and economics of Africa, 4(2008) : 323-398

13- Brink, A.B, Eva, H.D," Monitoring 25 years of land cover change dynamics in Africa: a sample-based remote sensing approach" . Applied Geography, 4 (2009)

14- Brinkerhoff, D.W/ J.M. Brinkerhoff:" public- private partnership : perspectives on purposes, publicness, and good governance" , in: public Administration and Development , 1(2011)

15- Cassman et al," Meeting cereal demand while protecting natural resources and improving environmental quality". Annual Review of Environment and Resources, 28 (2003)

16- Charis M, Galanakis, "The vertigo of The Food Sector within the Triangle of Climate Change, The Post-Pandemic World, and The Russian-Ukrainian War" , Foods, 12(2023)

17- Cheung WL et al, " Signature of ocean warming in global fisheries catch" , Nature, 497 (2013)

18- Cochrane et al,"Primary fisheries management: a minimum requirement for provision of sustainable human benefits in small-scale fisheries" . Fish and Fisheries, 12(2011) : 275-288.

19- Corbett, J :" Famine and household coping strategies" , World Development 16(1988)

20- Cox, Robert W: "Social Forces , States and World Order, : Beyond International Relations Theory". Millennium Jornal of International Studies , 10(1981).

21- Davis M, "Late Victorian holocausts el Nino famines and the making of the third world" , The Journal of Economic history, 613(2001) : 871-872 https://doi.org/10.1017/S0022050701005381

22- Delcour I et al," Impact of climate change on pesticide use" . Food Res. Int, 68 (2015)

23- Delgado L et al, "Quantity and quality food losses across the value chain: a comparative analysis". Food Policy, 101958(2021) :1-9

24- Dembedza VP et al, " Impact of climate change-induced natural diseases on intangribe cultural heritage related to food" : A review. J.Ethn . Foods, 32 (2002)

EC, Food Security : "Understanding the Meaning and Meeting the Challenge of Poverty Europrean Aid Cooperation Office. Brussels.28(2009)

25- Fabi C et al, Improving data on food losses and waste: from theory to practice. Food Policy, 101934(2021) : 42

26- Farooq et al, "Uncovering the research Gap to Alleviate the Negative impacts of climate change on Food Security" , Frontiers in Plant Science, 13(2022)

27- Frankenberger, T,Coyle, P.E, 1993, Integrating household food security into farming sys-tems research/ extension" . J.Farming Syst. Res. Ext, 4 (2014)

28- Galanakis C.M et al, "Bioeconomy and green recovery in a post-Covid-19 era, Science of the total" environment journal, 808(2002)

29- Gibbs H.K et al," Tropical forests were the primary sources of new agricultural land in 11980s and 1990s". Procceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, 107 (2010) : 16732-16737

30- Giulianotti R,Robertson R","Glocalization Globalization and Migration: The Case of Scottish Football Supporters in North America" , International Sociology, 2(2006):171-198

31- Hamad AL-Mebeyedh, "Climate Changes and Its Effects on the Arabic Area", Elsevier , 5 (2017)

32- Headey D, Alderman H, " The relative caloric prices of healthy and unhealthy foods differ systematically across income levels and continents" . J Nutr, 14(2019) :2022-2033

33- Helen Milner, "International theories of cooperation among nations: Strenght and Weakness", World Politics, 3 (1992)

34- Jean Rust," The impact of climate change on extensive and intensive livestock production systems" , Feature Article, 1 (2019)

35- Jenkins R, " Globalization, Production, employement and poverty: debates and evidence" , Journal of International Development, 1 (2004)

36- Joachim van Braun, "Globalization of Food and Agriculture and the Poor , International food policy research institute, 52(2008)

37- Julius M Huho and Edward mugalavai," the effects of droughts on food security in Kenya", The International Journal Of Climate Change,N, 2(2010)

38- Jungers et al, "Adaptingperennial grain and oilseed crops for climate resiliency". Crop Science,04(2023): 1701-1721

39- Kanber.R/ A.Sumner: "Poor countries or poor people? : development assistance and the new geography of global poverty", in: Journal of International Development, , 6(2012) :686-695.

40- Kearney. J :" Food consumption trends and drivers" .Philosophical Transactions of the Royal Society B, 365(2010) : 2793-2807.

41- Kenneth A, Oye : "Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies", World Politics, 1(1985)

42- Keohane, /D, G, Victor 2011:" The regime complex for climate change", in : perspectives on politics, 1(2011)

43- Keohane, R.O:"Transgovermmental relation and international organizations, World Politics, 1 (1974) :39-62 .

44- Kilinc GE et al," Covid-19 and Hidden Hunger, J Basic clin health Sci2023" , Turkey, Ankara 7(2023)

45- Knapp S, Van der heijden M G,"A global meta-analysis of yield stability in organic and conservation agriculture" . Nat Commun, 1(2018).

46- Kogo B K et al," Climate change and variability in Kenya: A global perspective- A review of impacts on agriculture and food security" , environ. Dev. Sustain, 23 (2012)

47- Krasner, Stephene D: "Structural causes and regime consequences : regimes as intervening variables". International Organization , 36 (1982)

48- Kron W et al, " Changes in risk of extreme weather events in Europe, Environ" , Sci.Policy, 10 (2019)

49- Laborde D et al," Covid-19 risks to global food security." Science, 6503(2020).

50- Lacher H, Embedded Liberalism disembodied markets:

51- Reconceptualizating the pax Americana, New Political Economy, 3(1999):343-360

52- Lampietti J.A et al, "A strategic framework for improving food security in arab countries" . Food Security,3(2011)

53- Lima, A.L ,Silva, A.C. Konno. S.C ,Conde, W.L, Benicio, M.H. Monterio. C.A: "Causes of the accelerated decline in child under-nutrition in Northeastern Brazil,1986- 1996-2006" . Rev. Saude Publica, 44(2000)

54- Liska, George : Foreign Aid- Political Aspects, In David L. Sills ed.: International Encyclopedia of The Social Sciences. The Macmillan Company and The Free Press, 5(1968)

55- Lobell D.B et al , "Crop yield gaps:Their importance, Magnitudes, and causes". Annual Review of Environment and Resources, 34(2009)

56- Lowder SK et al, " The number , size, and distribution of farms, smallholder farms, and family farms worldwide" , World Dev 87(2016)

57- Macedo et al," Decoupling of deforestation and soy production in the southern Amazone during the late2000s", Proc Natl Acad Sci USA, 4 (2012)

58- Marco Marletta, "Semantic Incommensurability and Alethic Relativism", Minerva - An Open Access Journal of Philosophy, 18(2014): http://www.minerva.mic.ul.ie/Vol18/Semantic.pdf

59- Mellor, J. W , "Food price policy and income distribution in Low-income countries" , Economic Development and Cultural Change, 27(1978)

60- Merrigan, P, and M, Normandin : " Precautionary saving motives: An assessment from UK time series of cross-sections" , Economic Journal,106(1996)

61- Michael,P, " World-Systems analysis, globalization, and incorporated comparison" , Journal of World-Systems Research, 3(2000)

62- Michel M. Verstraete," Defining desertification" : A review, Climatic Change, 9(1986)

63- Molden et al " ,Performance assessment, irrigation service delivery and poverty reduction :benifits of improved system management" . Irrig Drain,N , 56(2007.)

64- Nathan Pelletier, "Peter Tyedmers, " Forecasting Potential global environmental costs of livestock production2000-2050", Social Sciences Journal, 43(2010)

65- Naylor, R, Falcon, W," Food security in an era of economic volatility" . Population and Development Review, 36 (2010)

66- Pardey P.G et al, "A bounds analysisi of world food futures:Global agriculture through to 2050". Australian Journal of Agricultural and Resource Economics, 58 (2014)

67- Patrignani A et al, "Yield gap and production gap of rainfed winter wheat in the southern Great Plains". Agronomy Journal, 106(2014)

68- Pauw, P. et al: Different perspectives on differentiated responsibilities: a state –of- art review of the notion of common but differentiated responsibilities in international negotiations, Bonn: DIE, Discussion paper 6 (2014)

69- Pellegrini L, Tasciotti L," Crop diversification, dietary diversity and agricultural income:empirical evidence from eight developing countries" . Can J Dev Stud, 2 (2014)

70- Pereira, P, Basic, F, Bogunovic, I, Barcelo, D. " Russian-Ukrainian war impacts the total environment" . Sci. Total Environ. 837 (1september 2022)

71- POPESCU,A," The importance of production and import for ensuring food availability in Romania": Scientific PapersSeries Management Economic Engineering in Agriculture and Rural Development, 22 (2022)

72- Rania Aldroubi, "the reality of arabic food security and is prospected changes in the light of international economic changes" ,Damascus university journal for Economical and Legale Sciences, 241 (2008)

73- Rastion JL," La Sécurité Alimentaire en Méditérranée : un enjeu de développement régional durable" Telos, Fondation de Malte, 7 (2012)

74- Raustiala, K,: "The architecture of international cooperation:

75- transgovernmental networks and the future of international law", in:Virginia Journal of International law1 (2002)

76- Reiser D, Globalization: An old phenomenon that needs to be rediscovered for tourisme?", Tourism and Hospitality Research, 4(2003)

77- Relief Web. Lebanon : families face running out of food in new Covid-

78- Ritzer G ," The Globalization of Nothing" , SAIS Review, 2(2003)

79- Rogers et al, "Examining the LLAMA aptitude tests". JEur Second Language Assoc,1(2017).

80- S.Paul," Impacts of CGIAR crop improvement and natural resource management research; a review of evidence", Agricultural Economics Research Review, 24 (2011)

81- S.Prache,et al ",Review : Quality of animal-Source foods" . Animal The international journal of animal biosciences.16(2022)

82- Sandler,T. :" Global and regional public goods : a prognosis for collective action", in : fiscal studies, 3(1998)

83- Sandrasekaran et al, "Soil and water conservation in India: Strategies and research challenges"-Indian journals, 16 (1997)

84- Schmelzkopf K," Interdidisciplinarity , Participatory Learning and the Geography of Tourism" , Journal of Geography in Higher Education, 262(2002)

85- Scholez M et al," A climate-change risk analysis for world ecosystem" s. PNAS, 103 (2017)

86- Sen, A , Development: Which Way now?, Economic, Journal 9(1983)

87- Shcherbak I et al, " Global metaanalysis of the nonlinear response of soil nitrous oxideN(2o) emissions to fertilizer nitrogen" . Proc . Natl. Acad. Sci. USA , 111(2014)

88- Sheeran, J, "The challenge of Hunger" . Lancet. , 371 (2008) :180

89- Shen J.B et al, "Transforming agriculture in china: from solely high yield to both high yield and high resource use efficiency" , Global Food Security, 2 (2013)

90- Sorgho R et al," Climate change policies in 16 west Africa countries: A systematic Review of adaptation with focus on agriculture, Food security and Nutrition" . Int. J. Environ. Res.Public Health, 3 (2021)

91- Sternberg Troy, "chinese drought, bread and the arab spring ", Applied Geography, 34(2012): 519-524

92- Steve , Smith, "The discipline of International Relation an American Social Science?" , British Journal of Politics and I nternational Relations, 3 (2000)

93- Sutton, Francis X.,"Development Ideology:Its Emergence and Decline" , Deadalus, 1(1989)

94- Uddin M E , Kebreab E, Review:" Impact of food and climate change on pastoral industries". Front, Sustain, Food Syst,4 (2020)

95- UNDP, Reconceptualizing governance for sustainable Human Development,) Discussion paper 2 (1997)

96- Vass KK et al," Assessing the impact of climate change on inland fisheries in river ganga and its plains in india" . Aquatic Ecosystem health and Management, 12 (2009)

97- Verge et al, "Greenhouse gas emission from the Canadian beef industry" . Agric. Sys, 98 (2008)

98- Webb, P,and, T, Reardon :" Drought Impact and household response in East and West Africa, Quarterly" Journal of International Agriculture,3 (1992) : 230-246

99- Webb,P ,and T.Reardon :" Drought impact and household response in East and West Africa" Quarterly Journal of International Agriculture ,3(1992)

100- Wilhelmina Q et al," Globalization vs , Localization: global food challenges and local solutions" , International Journal of Consumer Studies, 3 (2010)

Wright, B.D. " The economics of price volatility" . Applied Economic Perspectives' an policy, 33(2011).

101- Xue L, Liu G," Introduction to global food losses and food waste ". In: Saving food. Academic , 5(2019) : 1-31

102- Young, A, " Is there really spare land? A critique of estimates of available cultivable land in developing countries" . Environment, Development and Sustainability 1(1999)

103- Zhang H et al," Optimizing integrative cultivation management improves grain quality while increasing yield and nitrogen use efficiency in rice". Journal of Integrative Agriculture,18(2019).

104− Zhao Y.L et al, "Heterogeneous precipitation behavior and stacking-fault-mediated deformation in a CoCrNi-based medium-entroyalloy", Acta Materialia, 138 (2017)

ت- التقارير والوثائق الرسمية

1- AFDB,(Arican Development Bank), The Political Economy of Food Security in North African, 12/04/2024, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Political_Economy_of_Food_Security_in_North_Africa.pdf

2- European Economy, Food and energy prices. Government Subsidies and fiscal balances in south Mediterranean Countries, Brussels, European Commission,:12/04/2023,
https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/economic_paper/2011/pdf/ecp437_en.pdf

3- FAO, The State of Food and Agriculture2008a,) Italy: Rome, electronic publishing and support branch communication division fao, (2008)

4- FAO 2009, How to feed the world in 2050, Available online: 20/04/2023,
https://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/expert_paper/How_to_Feed_the_World_in_2050.pdf

5- FAO et al, The State of Food Insecurity in The World 2009 , Rom, 2009, 13/05/2023, 11h00,
www.fao.org/catalog/inter-e.htm

FAO et al, The state of food security and nutrition in the world 2020. Transforming food systems for affordable healthy dies. Rome, 24/04/2023 ,
https://doi.org/10.1109/JSTARS.2014.2300145

6- FAO et al, The state of food security and Nutrition in the world 2017, Rome.

7- FAO, "state of food insecurity"2009,322-355,2/09/2024,
https://www.fao.org/4/i0876e/i0876e00.htm

8- FAO, et al, The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Transforming food systems for affordable healthy diets. FAO, Rome, 2020, 29-30, 12/05/2023, 13h.00,
http://dx.doi.org/10.4060/ca9692en

9- FAO, IFAD and WFP, 2014. "The State of Food Insecurity in the World2014: Strengthening the Enabling Environment for Food Security and Nutrition. FAO, Rome

10- FAO, The State of world Fisheries and Aquaculture 2012, Food Agricultural Organization of the United Nations(FAO) , Italy , Rome, 2012

11- FAO, The state of food and agriculture 2019. Moving forwad on food loss and waste reduction, 01/05/2023,
https://www.fao.org/3/ca6030en/ca6030en.pdf

12- FAO, The state of World Fisheries and Aquaculture2012, Italy, Rome, Food and Agricultural Organization of the United Nations, 2012

13- Fao, Wfp," Syrian Agriculture Ministry, 2012 .Joint rapid food security needs assessment,JRFSNA", 15-17, 24/04/2023,
http://www.wfp.org/content/syrian-arabic-republic-joint-rapid-food-security-needs-assesdment-june-2012 ,
14- FAO.2022, World Food and Agriculture-Statistical Yearbook, Rome, 21/05/2023
http://doi.org/10.4060/cc2211en
15- FAO: the state of food insecurity in the World: How does international price volatility affect Domestic Economies and food? Food and Agricultural Organization of the united nation,FAO,Rome, Italy, 2011
16- The world Bank, Rising global interest in farmland: can it yield sustainable and equitable benefits? The World Ban k2010 Washington, 01/06/2023, 13.00
https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/998581468184149953/rising-global-interest-in-farmland-can-it-yield-sustainable-and-equitable-benefits
17- United Nation Environment Programme2021, "Food Waste index report2021",Nairobi,01/05/2023,
https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/35280;jsessionid=37107F3730786C883BCABD606C13CBFE
18- WFP et al, The status of poverty and food security in Egypt: analysis and policy recommendations: preliminary summary report, 8, 24/04/2023, https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ena/wfp257467.pdf
19- Usda, Why another food commodity price spike?, Available online: 03/05/223,
https://www.ers.usda.gov/amber- ,
20- WHO, Dietary recommendations :nutrional requirements; establishing human nutrient requirements for worldwide application. WHO, Geneva, 19/04/2023,
https://www.who.int/nutrition/topics/nutrecomm/en/
21- World Bank ," Publication : World Development report 2008: Agriculure for development", 2008 , 25/11/2023
www.worldbank.org/data
22- World Bank 2011 ," Food price watch",2-3, Available online: 25/04/2023,

https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/240161468338505130/food-price-watch

23- World Bank, . The grain chain : Food Security and Managing wheat imports in Arab countries. Working Paper, disclosed April 16,2012, World Bank, and(FAO)

24- World Bank, Food Security and Covid-19,Available online: 24/04/2023 https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-and-covid-19

25- World Bank, Unloking the employment potential in the Middle East and north Africa: women in the public sphere.MENA Development Raport, USA, Washington, 2004

26- The Greek historian, Thukydides (460/455-396 B.C), who was the pioneer of the theory of balance of power, represents this view in his classical work The Peleponnesian War. See especially discussion in Book 5, paragraphs,p. 89-112.

27- The Global Economy, GDP share of agriculture-Country rankings, Available online: 02/07/2022, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/share-of-agriculture/

28- Ocha,2008, " United NationLaunches appeal for aid Syria", 10-13, 24/04/2023,

29- https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic-united-nations-launches-appeal-aid-syria

30- The world Bank, Rising global interest in farmland: can it yield sustainable and equitable benefits? The World Ban k2010 Washington, 01/06/2023, 13.00

31- https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/998581468184149953/rising-global-interest-in-farmland-can-it-yield-sustainable-and-equitable-benefits

32- United Nation Environment Programme2021, "Food Waste index report 01/05/2023, https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/35280;jsessionid=37107F3730786C883BCABD606C13CBFE

33- World Bank ," Publication : World Development report 2008: Agriculure for development", 2008 , 25/11/2023

34- www.worldbank.org/data

35- World Bank 2011 ," Food price watch", 2-3, 25/04/2023,

https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/240161468338505130/food-price-watch ,

ث- مواقع الإنترنت:

1- Alwasat Newspaper,2008, 28/07/2024, www.alwastnews.com

2- Breisinger C et al, "Economics of Arab Awakening: from Revolutions to Transformation and food security, IFPRI Policy Brief 18. IFPRI, Washington DC, 04/04/2023 https://econpapers.repec.org/paper/fprpolbrf/18.htm

3- Bhosale J, Prices of agricultural commodities drop 20% post Covid-19 outbreak, 22/04/2023, https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/agriculture/prices-of-agricultural-commodities-drop-20-post-covid-19-outbreak/articlesshow/74705537.cms

4- De Datta S.K, Principles and Practices of Rise Production, 22/04/2023 , https://www.semanticscholar.org/paper/Principles-and-Practices-of-Rice-Production-Datta-Surajit/338b6f8cd1ce7eea2503f9200a63c50d13f10181

5- Devleesschauwer B et al, The global burden of foodborne disease. In, Robert T, ed, Food safety economics, Food microbiology and food safety. Springer, Cham, 22/12/2023 https://doi.org/10.1007/978-3-319-92138-9-7

6- Lagi M et al, The food crises and political instability in North Africa and the Middle East 03/05/2023, https://necsi.edu/research/social/foodcrises.html

7- Marx K, The class struggles in France1848-1850, 1924, 12/02/2019, https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Class-Struggles-in-France.pdf

8- Hendrikks et al, Ensuring Access to safe and Nutritious Food for All Through the Transformation of Food Systems, 2/2/2023, https://doi.org/10.1007/978-3-031-15703-5-4

9- Holland A, The arab spring and world food prices, American Security Project,2012, p1-4, 15/05/2023, 10h30, https://www.americansecurityproject.org/wp-content/uploads/2012/11/Ref-0096-The-Arab-Spring-and-World-Food-Prices.pdf

10- IRIN, Africa : can pastoralism survive in the 21 st century? UN Integrated Regional Information Networks, world press. Available online: 29/04/2023,
http://www.worldpress.org/Africa/2861.cfm
11- Jaffee S et al, The safe food imperative: accelerating progress in Low- and middle-income countries. International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank, Washington, DC, Accessed 4/2/2020,
http://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30568
12- Karugman P," Droughts, floods and food,20/03/2023,
https://www.nytimes.com/2011/02/07/opinion/07krugman.html
13- Khalid Elnajjar," Dancing above a sunk ship", 2006 : 20/06/2023,
www.said.org/arabic/11.htm
14- Kissinger H , Conferenza mondiale sull Alimentazione, 12/2/2019,
http://www.fao.org/70/1965-75/en/
15- Khalid Elnajjar," Dancing above a sunk ship", 2006 : 20/06/2023,
www.said.org/arabic/11.htm
16- Kilinc GE et al," Covid-19 and Hidden Hunger, J Basic clin health Sci2023" , Turkey, Ankara 7(2023)
17- Marx K, The class struggles in France1848-1850, 1924, 12/02/2019,
https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Class-Struggles-in-France.pdf
18- Ocha,2008, " United NationLaunches appeal for aid Syria", 10-13, 24/04/2023,
https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic-united-nations-launches-appeal-aid-syria
19- Relief Web. Lebanon: families face running out of food in new Covid-19 lockdown: 2021, 22; 11/05/2023
https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-families-face-running-out-food-new-covid-19-lockdown
20- The Global Economy, GDP share of agriculture-Country rankings, 02/07/2022
, https://www.theglobaleconomy.com/rankings/share-of-agriculture/
21- Willy D.K et al, Covid-19 pandemic in Africa: Impacts on agriculture and emerging policy response for adaptation and resilience building. The technologies for African agricultural transformation(TAAT)policy compact. Working paper No-WP01/2020, 25/04/2023,

https://www.aatf-africa.org/wp-conten/uploads/2020/06/TAAT-policy-working-paper-on COVID-19 FINAL-for-Dissemination May-2020.pdf

22- Zurayk Rami, " Use your loaf : why food prices where crucial in the arb spring": 15/07/2023,

http://www.theguardin.com/lifeandstyle/2011/jul17/bread-food-arab-spring*maincontent

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
بسملة	
كلمة شكر وتقدير	
إهداء	
خطة الدراسة	
ملخص	
مقدمة	
• **مقدمة**	
الفصل الأول: مفهوم التعاون الدولي والأمن الغذائي	
• **المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي**	**29**
المطلب الأول: مفهوم التعاون	**29**
المطلب الثاني: تطور مفهوم التعاون الدولي	**33**
الفرع الأول: تطور المفهوم	**33**
الفرع الثاني: الأطر النظرية للتعاون الدولي	**36**
المطلب الثالث: أنماط التعاون الدولي	**38**
الفرع الأول: تقنيات التجميع	**39**
الفرع الثاني: أنواع المساهمة	**40**
الفرع الثالث: آليات الحوكمة	**41**
• **المبحث الثاني: أهم البراديغمات المفسرة للتعاون الدولي**	**44**
المطلب الأول: النموذج الواقعي للتعاون	**45**
المطلب الثاني: الافتراضات الليبرالية والوظيفية للتعاون	**48**
المطلب الثالث: البناء السيسيولوجي للتعاون	**51**
• **المبحث الثالث: الأمن الغذائي: دراسة في المفهوم والأبعاد والمهددات**	**53**
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي	**54**
الفرع الأول: التعاريف المختلفة للأمن الغذائي	**55**

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به	**59**
المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي	**61**
الفرع الأول: مستويات تحقيق الأمن الغذائي	**62**
الفرع الثاني: أبعاد الأمن الغذائي	**63**
المطلب الثالث: المخاطر المهددة للأمن الغذائي العالمي	**66**
الفرع الأول: العوامل الهيكلية	**67**
الفرع الثاني: التعرض للمخاطر	**68**
الفصل الثاني: الأمن الغذائي العالمي في ظل العالمية: (الواقع والجهود المبذولة)	
• **المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العالمي**	**77**
المطلب الأول : الجوع و انعدام الأمن الغذائي كمخرجات للبيئة الدولية	**78**
الفرع الأول :الجغرافيا العالمية للجوع	**78**
الفرع الثاني: انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي العالمي	**82**
الفرع الثالث: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الغذائية	**85**
المطلب الثاني: محددات الأمن الغذائي العالمي	**86**
الفرع الأول : المالتوسية الغذائية العالمية	**87**
الفرع الثالث :تكلفة الغذاء الصحي والفجوة بين الجنسين	**92**
الفرع الرابع : المهددات البيئية والفيزيائية الحيوية(تغير المناخ، التربة والمياه)	**97**
الفرع الخامس :الصراعات وعدم الاستقرار السياسي	**102**
• **المبحث الثاني: عولمة الأمن الغذائي العالمي**	**103**
المطلب الأول: الإنتقال من العولمة إلى العالمية	**103**
الفرع الأول: التعريفات المختلفة للعولمة	**103**
الفرع الثاني: العولمة والتاريخ العالمي	**106**
الفرع الثالث: مراحل تطور العولمة	**107**

المطلب الثاني: الصناعة المعولمة للجوع	**109**
الفرع الأول: المقاربات المعولمة لمفهوم الجوع	**110**
الفرع الثاني: عولمة الإنتاج الغذائي	**110**
المطلب الثالث: تمدد الفجوات الغذائية	**115**
الفرع الأول: فجوة الغلال	**117**
الفرع الثاني :الفاقد والمهدر من الغذاء (Food Loss and Waste)	**118**
الفرع الثالث :الأزمات الغذائية	**120**
• **المبحث الثالث: حوكمة الأمن الغذائي العالمي**	**125**
المطلب الأول: المؤسسات التنظيمية	**125**
الفرع الأول: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	**125**
الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة	**131**
المطلب الثاني: مؤسسات التمويل	**134**
الفرع الأول: أدوار البنك الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي	**135**
الفرع الثاني: صندوق النقد الدولي	**138**
الفرع الثالث: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة(IFAD)	**140**
الفرع الرابع: التنسيق الدولي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي العالمي	**142**
المطلب الثالث: الحوكمة الغذائية العالمية(الآليات والنتائج)	**144**
الفرع الأول: المحاصيل المعدلة وراثيا	**144**
الفرع الثاني: الزراعة الذكية	**150**
الفصل الثالث: الأمن الغذائي العربي(الواقع ومحاولة تصحيح الوضع)	
• **المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي العربي**	**161**
المطلب الأول: المالتوسية السكانية العربية	**162**
الفرع الأول: مؤشرات إمكانية الحصول على الغذاء	**164**

الفرع الثاني: المؤشرات التغذاوية	**164**
الفرع الثالث :تقلبات أسعار الغذاء	**166**
المطلب الثاني: إتاحة الغذاء العربي	**167**
الفرع الأول :إنتاج الغذاء العربي "الانتاج النباتي".	**167**
الفرع الثاني: إنتاج الغذاء العربي "الإنتاج الحيواني والسمكي".	**171**
الفرع الثالث: الإتاحة الغذاء من التجارة الخارجية العربية	**174**
المطلب الثالث: الفجوات الغذائية العربية	**176**
الفرع الأول: واقع الفجوة الغذائية للمحاصيل الإستراتيجية للوطن العربي(الحبوب)	**177**
الفرع الثاني: الفجوة بين الواردات والصادرات الغذائية العربية	**184**
الفرع الثالث :تداعيات جائحة كوفيد19، والأزمة الأوكرانية الروسية على الفجوة الغذائية العربية	**185**
• **المبحث الثاني: مهددات الأمن الغذائي العربي**	**188**
المطلب الأول: الاضطرابات وعدم الإستقرار الساسي	**188**
الفرع الأول: الربيع العربي	**190**
الفرع الثاني: تباين الأزمات في المنطقة العربية	**195**
المطلب الثاني: المهددات الإقتصادية	**202**
الفرع الأول : النمو الإقتصادي والدخل	**202**
الفرع الثاني :ثنائية الفقر والدخل في الوطن العربي	**205**
المطلب الثالث: مهددات التغيرات المناخية	**210**
الفرع الأول: تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي	**210**
الفرع الثاني: تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية	**211**
الفرع الثالث: تأثير إرتفاع سطح البحر	**213**
• **المبحث الثاث: الجهود العربية لتحقيق الأمن الغذائي**	**216**

المطلب الأول: الجهود القطرية لتحقيق الأمن الغذائي	**216**
الفرع الأول: السياسات الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي	**216**
الفرع الثاني: التنمية الإقتصادية الوطنية	**220**
الفرع الثالث: نماذج عن بعض السيات القطرية لتحقيق الأمن الغذائي	**221**
المطلب الثاني: الجهود على مستوى قومي	**224**
الفرع الأول: دول مجلس التعاون الخليجي	**225**
الفرع الثاني: صندوق النقد العربي ومؤسسات التنسيق	**226**
الفرع الثالث: المنظمة العربية للتنمية الزراعية	**227**
المطلب الثالث: تظافر الجهود	**232**
الفرع الأول: المستوى العربي المشترك	**232**
الفرع الثاني: إستراتيجية التوسع في إنتاج الغذاء	**234**
• **الخاتمة.**	**237**
• **قائمة المراجع**	**244**
• **فهرس المحتويات**	**274**
• **فهرس الأشكال والجداول.**	**279**

فهرس الجداول:

العنوان	ص
الجدول رقم(01): تطور عدد جوعى العالم في الفترة الممتدة من1971-2009	**80**
الجدول رقم(2): عدد السكان الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة الغذاء الصحي ما بين 2019-2020	**91**
الجدول رقم(3) :عدد ونسبة الأفراد الذين يستعملون النظام الغذائي"لسنت"	**95**
الجدول رقم(4): الإنتاج والهدر الغذائي العالمي لسنة 2021	**120**
الجدول (5) : نسبة الزيادة العالمية في أسعار الغذاء في الفترة الممتدة(2005-2008)	**122**
الجدول رقم(06): تطور المخزون العالمي للحبوب خلال الفترة(2000-2008)	**123**
الجدول (07): تطور أسعار الغذاء وفقا لمؤشرات الفاو خلال الفترة (2000-2008)	**124**
الجدول(08): تطور المساحات الزراعية في العالم، بالإعتماد على المحاصيل المعدلة وراثيا(2009-2015)	**147**
الجدول(09): المساحة المزروعة حسب نوع المحاصيل المعداة وراثيا لعام 2015	**149**
الجدول(10): متوسط مصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية في بعض الدول	**165**
الجدول(11): إنتاج البذور الزيتية الرئيسية في الدول العربية 2019-2021، (ألف طن)	**170**
الجدول(12): إنتاج السلع الغذائية النباتية الأساسية في الوطن العربي في الفترة2019-2021	**171**
الجدول (13): تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2016-2022	**173**
الجدول (14): معدل النمو السنوي للتجارة الغذائية العربية والدولية خلال الفترة2016-2022	**175**
الجدول (15): الموارد المائية العربية ذات المنشأين الداخلي والخارجي	**179**
الجدول(16): توزيع تساقط الأمطار في الأقاليم العربية المختلفة	**180**
الجدول(17): جدول يوضح إستهلاك وإنتاج الحبوب في العالم العربي مقارنة بالعالم	**182**
الجدول(18): متوسط المساحات المزروعة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية في الفترة2016-2022	**184**
الجدول(19): قيمة الصادرات العربية في السلع الغذائية الرئيسية لسنة 2021	**185**
الجدول(20): مؤشر الأمن الغذائي في المنطقة العربية لسنة 2022(النقاط من 1-10)	**192**
الجدول(21): التغير في عدد الناحين في مناطق الصراع في الوطن العربي	**201**
الجدول(22): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم(2015-2022)	**203**
الجدول(23): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(ألف دولار)	**204**
الجدول(24): كميات المياه المتاحة ونسب توزيعها بين أقاليم الوطن العربي(مليون متر مكعب)	**213**
الجدول(25): أثار تغير المناخ على محاور الأمن الغذائي	**215**

فهرس الأشكال:

العنوان	ص
الشكل رقم(1): يمثل نسبة انعدام الأمن الغذائي سنة 2021 في العالم	83
الشكل(2): انعدام الأمن الغذائي الحاد والمتوسط في العالم ما بين 2019-2021	84
الشكل رقم(3): نسبة الأراضي الزراعية والغابات في العالم مابين2000-2020	89
الشكل(4): المالتوسية الغذائية من خلال المتتاليتين الهندسية والحسابية	91
الشكل(5): مستويات انعدام الأمن الغذائي للجنسين لسنة2021	96
الشكل رقم(6): معدلات انتشار النيتروجين في المحاصيل الزراعية العالمية للفترة2000-2020	101
الشكل(07): اهم خمس دول في زراعة المحاصيل المعدلة وراثيا	148
الشكل(08): دور تقنيات الذكاء الإصطناعي في الزراعة الذكية	153
الشكل(09): الروبوتات المستعملة في الزراعة الذكية	154
الشكل(10): الجرارات ذاتية القيادة التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي	155
الشكل(11): دور الطائرات بدون طيار في الزراعة الذكية	156
الشكل(12): توظيف أنترنت الأشيتء في الزراعة الذكية	157
الشكل(13): دور الأقمار الصناعية في الزراعة الذكية	157
الشكل(14): إستخدام أجهزة الإستشعار المختلفة في الزراعة الذكية	158
الشكل(15): معدلات النمو السكاني والإنتاج الغذائي في المنطقة العربية والعالم للفترة الممتدة من(2015-2020)	163
الشكل(16): الدول المنتجة للقمح في الوطن العربي خلال 2023	168
الشكل(17): مخطط توضيحي يفسر العلاقة بين التجارة والأمن الغذائي	174
الشكل(18): انعكاسات الإضطراب الغذائي على الوضع السياسي في الدول النامية	178
الشكل(19): مساهمة الدول غير العربية في واردات الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لسنة2022(%)	187
الشكل(20): التغيير المطلق في مؤشر الجوع في الدول العربية في الفترة 2014-2022	195
الشكل(21): عدد المصريين الذين يواجهون صعوبة الحصول على الغذاء سنة2011(الوحدة ألف)	198
الشكل(22): مؤشرات الفقر في بعض الدول العربية	205

الشكل(23): توزيع الدخل حسب المنطقة(النسبة% اللون الأحمر أفقرمن 50%، اللون الأخضر أغنى من 1%)، 2021.	**208**
الشكل(24): توزيع العمليات التمويلية العربية وفق لمصادر تمويلها في الفترة2016-2018(النسبة%)	**227**
الشكل رقم(1): يمثل نسبة انعدام الأمن الغذائي سنة 2021 في العالم	